الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد على





المشروع القومى للترجمة



تأليف : فرد لوسون

ترجمة : عنان الشهاوى

مراجعة وتقديم : رءوف عباس

954

المشروع القومى للترجمة

الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على

تأليف

فرد لوسون

ترجمة

عنان الشهاوى

مراجعة وتقديم

رءوف عباس



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٩٥٤
- الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على
- فرد لوسون
- عنان الشهاوى
- رءوف عباس
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:
The Social Origins of Egyptian Expansionism
During the Muhammad 'Ali Period
By: Fred H.Lawson

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

مقدمة المراجع

كان هذا الكتاب، فى الأصل، رسالة دكتوراه فى حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها «فرد لوسون Fred Lawson» فى أواخر الثمانينات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعها لأطروحته التى تعنى بالعلاقات الدولية فى حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد على والى مصر موضوعًا لدراسة حالة معينة، سعيًا وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه فى إطار دراسة الإمبريالية، التى حفلت بها أدبيات العلوم السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين. أى أن الباحث يبدأ دراسة الحالة وفى يده معايير نظرية محددة لا يعتزم اختيار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التى يدرسها على ضوئها.

فإذا كانت النظريات التى عالجت السياسات التوسعية التى شهدتها أوروبا فى العصر الإمبريالي، منذ مطلع فجره فى القرن الخامس عشر مرورًا بمختلف مراحل تطور الإمبريالية حتى القرن العشرين، قد عالجت التوسع باعتباره "عملية" ناجمة عن عوامل اجتماعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية للدولة الإمبريالية، وتعبر عن صراع القوى الاجتماعية داخلها، أو مدفوعة بالحفاظ على المصالح الإقليمية للنخبة الاجتماعية فى المجال الإقليمى عند تهديد الجيران لها، إذا كان الأمر كذلك، فلا بأس (من وجهة نظر المؤلف) من دراسة تجربة "التوسع" التى قام بها محمد على من منظور اجتماعى، أى دراسة علاقات القوى الاجتماعية فى مصر باعتبارها محفزًا للتوسع ودافعًا له، ولا يتم التركيز على دراسة الظاهرة من منظور العلاقات الدولية والإقليمية التى تقاطعت معها أو اتصلت بها.

ومؤلف هذا الكتاب فرد لوسون Fred Lawson يحتل الآن درجة الأستاذية فى كلية ميلز Mills college، وهى من أقدام كليات الحقبة الاستعمارية فى تاريخ الولايات المتحدة، ومن أعرقها وأرفعها مكانة. عرفته فى خريف العام ١٩٩٠ عندما استضافنى لإلقاء محاضرتين بكليته فى إطار جولة المحاضرات التى نظمتها لى "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" عندما اختارتنى وضيف الشرف

لمؤتمرها السنوى (سان أنطونيو- تكساس، نوفمبر ١٩٩٠). ومنذ هذا اللقاء ربطتنى علاقة صداقة متينة بالمؤلف أثمرت تعاونًا علميًا من خلال نشاط الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التى انتمى إليها لوسون.

ولا يقتصر اهتمام لوسون على تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، ولكن اهتمامه بتاريخ الجزيرة العربية هو الذى جذبه لدراسة ما أسماه "بالسياسة التوسعية" لمحمد على، فنجده يدرس أولاً "التكوين السياسى للبحرين فى أطروحة الماجستير التى نُشرت عام ١٩٨٩، واهتم فى أواخر التسعينيات من القرن العشرين بدراسة اليمن، لعلها فى طريقها إلى النشر. أما الكتاب الذى بين أيدينا فقد نشر لأول مرة عام١٩٩٢، ثم أعيد نشره بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٨٩٩، بعدما أضاف إليه المؤلف بعض التفاصيل هنا وهناك من المؤلفات التى ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى، وتناولت بعض جوانب تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر.

* * *

هذا تعريف لابد منه بالكتاب وصاحبه، قبل مناقشة أطروحته الأساسية التى تقوم على وجود قطبين للنخبة الاجتماعية السياسية فى مصر فى ذلك العصر: أحدهما قطب الإدارة/ التجارة، ويقصد بذلك السلطة الحاكمة التى ترتبط برأس المال التجارى برباط "المشاركة"، فهناك التجار الذين كونوا ثروات طائلة من خلال شراكتهم مع العناصر الرئيسية للإدارة: العسكريين الترك وأمراء المماليك. أما القطب الآخر فيمثل من أسماهم المؤلف "كبار ملاك الإقطاعيات"، ونقصد بهم الملتزمين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية. أما القاعدة الاجتماعية العريضة للمجتمع فتتمثل فى الفلاحين الفقراء (على اختلاف الفقر بينهم)، والحرفيين والتجار الصغار فى المدن الذين رآهم يعبرون عن قوى الرفض والاحتجاج التى جاءت بمحمد على إلى السلطة دعمًا لاتجاه النخبة من التجار والعلماء وشيوخ الطوائف.

وقبل أن يقدم المؤلف هذا الإطار، سبقه بشرح للسياسة الخارجية التى اتبعها محمد على من منظور نظريات التوسع الإمبريالى، التى تذهب إلى أن (الدولة) تتجه إلى التوسع خارج حدودها عندما يحدث خلل فى موازين القوى الاجتماعية بين مكونات النخبة الحاكمة، أو عندما تقع أزمة اجتماعية كبرى تتطلب البحث عن

أداة لاحتواء الأزمة عن طريق التوسع الخارجي، وما يتم اكتسابه من غنائم قد تجد للأزمة مخرجًا. أو يحدث الاتجاه إلى التوسع الخارجى عندما تواجه (الدولة) بقــوة إقليمية أخرى تجور على مصالح النخبة الاجتماعية السياسية فيها. وانتهى المؤلف إلى أن حركة "التوسع" فى عصر محمد على كانت تحركهـا بواعـث اجتماعيــة متباينة: فعندما حدث "التوسع" فى الحجاز كان ذلك يهدف إلى احتواء، ثم تصــفية، الجناح العسكرى التقليدى فى السلطة (العسكر الترك/المماليك) وتحجـيم حلفــائهم "كبار ملاك الإقطاعيات" لصالح التحالف بين الإدارة (محمد على) والتجار. وعندما اشترك محمد على فى حرب المورة لتصفية الثورة اليونانية ضد السلطان العثمانى. فإن دوافع تلك الحرب هى خدمة مصالح التجار (حلفاء محمد على) بعــدما جــار الأوربيون على مجالهم الحيوى فى مشرق البحر المتوسط. وعندما شــن حــروب الشام فقد كان دافعه لذلك حسم التناقض بين مصالح الدولة/التجــار مــن ناحيــة، وأصحاب الملكيات الإقطاعية من ناحية أخرى، ورأى أن حروب الشام وما تطلبته من زيادة أعداد المجندين، أضرت بالملكيات الإقطاعية الكبيرة، ومن ثـم حجَّمـت وزن أصحابها.

ولما كان «فرد لوسون» متخصصًا فى العلاقات الدولية (أحد فروع العلــوم السياسية)، ولا تتوفر لديه معرفة كافية بالتجربة التاريخية التــى شــهدتها مصــر وجارتها العربيات فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اعتمد – بصــفة أساسية – على المؤلفات المهمة التى تناولت تاريخ مصر الاقتصادى والاجتمــاعى والسياسى فى تلك الفترة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وراح يستقى منها مادته التاريخية بطريقة انتقائية، فيختار من الوقائع ما يخدم أطروحته بعدما يخرجه من سياقه التاريخى، ثم يقوم بإعادة تركيب الظــاهرة التاريخيــة بصــورة تؤكــد أطروحته وتقيم الدليل على صحتها. ولعل ذلك يفسر المساحات الزمنيــة الواســعة التى تعود إليها الأدلة التاريخية التى يسوقها من القرن الثامن عشر حتى النصــف الثانى من القرن التاسع عشر، ودون مراعاة للسياق الزمنى (علــى أقــل تقــدير) فيسوق دليلا من أيام على بك الكبير (سبعينيات القرن الثامن عشر) عنــد الحــديث عن ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والعكس بالعكس.

وبدأ بطرح سؤال لا يتطرق الشك فى منطقيته، هو: لماذا توسع محمد علــى باشا، ولم يتوسع معاصروه فى الدولة العثمانية ذاتها، ممن حاولوا إصــلاح الــبلاد

التى حكموها، ببناء جيش حديث، وصناعة حديثة تخدم احتياجاته، وما استلزمه ذلك من إصلاحات اقتصادية إدارية. ويسوق المؤلف من أمثلة ذلـك سياسـة داود باشـا والى بغداد، وبايات تونس، بل وبعض سلاطين الدولة العثمانية ذاتها! ألا يرجع ذلك إلى عدم توفر الظروف الموضوعية الاجتماعية التى تدفع إلى التوسع هنا وهناك؟

والسؤال- رغم مظهره المنطقى- ينم عن عدم إدراك حقيقة الدولة العثمانية، وطبيعة الولايات التى خضعت لحكمها، والوضع الخاص للولايات العربية عمومًا، واختلاف المشهد الاجتماعى فى العراق عنه فى الشام ومصر وتونس. كما يعبـر السؤال عن عدم إدراك المؤلف لنوع العلاقة بين سـلطة السـيادة فـى إسـتانبول (المركز)، والولايـات (الأطـراف)، وتبـاين الأوزان السياسـية والإسـتراتيجية للولايات، ومن بينها: العراق، والشام، ومصر.

فالإمبراطورية العثمانية آخر الإمبراطوريات الشرقية عمومًا، والإسـلامية خصوصًا، حملت سمات العصور الوسطى التى تغلب عليها الصـفة الإقطاعيـة، ضمت خليطًا من مختلف الأعراف والأديان والثقافـات، وجـاورت إمبراطوريـة النمسا والمجر فى أوروبا، وإمبراطورية المماليك فى الشام والحجاز ومصر، وكلها كيانات سياسية ذات طابع إقطاعى. وتوقف نشاطها التوسعى عند أسوار فينا أواخر القرن السابع عشر؛ حيث كان ذلك نهاية لقدراتها التوسعية غربًـا بعـدما انتهـى توسعها شرقًا بعد القضاء على دولة المماليك ومد سيادتها علـى شـمال أفريقيـا، وتحجيم دور الصفويين. وتحولت الدولة العثمانية من التوسـع إلـى الـدفاع عـن أراضيها فى مواجهة الزحف الروسى باتجاه البحر الأسود والضغوط النمساوية فى البلقان، وأدى هذا الضعف العسكر للدولة التى تنهشها الأعداء إلى ظهـور بعـض الحركات الاستقلالية فى الولايات فى القرن الثامن عشر، مما فتح البـاب لتعـاون أعداء الدولة فى أوروبا مع تلك الحركات الاستقلالية ومع فارس.

وفى القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية تتخذ من التحالف مع فرنسـا ثم بريطانيا سندًا لها فى دفاعها المستميت عن وجودها فى البلقـان، بعـدما تآكـل الوجود العثمانى شمالى وشرقى البحر الأسود أمام تقدم الـروس هنـاك. وعانـت الدولة العثمانية من سداد استحقاقات الاعتماد على مساندة بعض القوى الأوروبيـة فكانت الامتيازات الأجنبية فى القرن التاسع عشـر بمثابـة رأس حربـة للتغلغـل الأوروبى فى ولايات الدولة، والسيطرة على اقتصادها، واستخدمها مجالا لتصريف

فائض رأس المال لديها فى مجال القروض الحكومية- على وجه الخصوص- الذى كان مقدمة للتدخل السياسى فى تلك البلاد بحجة حماية المصالح الأوروبية.

فى هذا الإطار يجب النظر إلى جهود بعض السلاطين العثمانيين فى أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن العشرين لإقامة جيش حديث، بما يترتب عل ذلك من تصفية للنظام العسكرى الإقطاعى القديم، ومن إصلاحات اقتصادية وإدارية. كان الهدف من الإصلاح تعزيز القدرات الدفاعية للدولة العثمانية فى محاولة للتقليل من الاعتماد على القوى الأجنبية، وتقوية قبضة الدولة على ولايتها، أى أنها كانت تهدف إلى تقوية (المركز) ضد الأخطار الخارجية، وتعزيز هيمنته على (الأطراف). ولم يكن الغرض من تلك الإصلاحات "التوسع" الخارجى، رغم توفر كل العوامل الدافعة لذلك، والتى رأى فيها المؤلف حافزًا للتوسع، أخذًا فى الاعتبار ما لحق بالتجار العثمانيين والتجار من أضرار المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبى، وما كان يمكن أن يتم من تحالف بين نخبة الإدارة الإصلاحية والتجار فى مواجهة التحالف التقليدى بين العلماء والعسكريين الإقطاعيين. توفرت الأسباب التى أخذ بها المؤلف، ولكن لم تتوفر الظروف الموضوعية "للتوسع". كانت الإمبراطورية العثمانية قد شاخت، وكان أقصى ما يطمح إليه سلاطين الإصلاح الإبقاء على تماسك الإمبراطورية بتقوية قدراتها الدفاعية ضدَّ ما تتعرض له من أخطار خارجية وداخلية.

أما عن إصلاحات داود باشا والى بغداد، فكان هدفها الأساسى إقامة دعائم السلطة المركزية فى بلد قسمته الإمبراطورية العثمانية إلى ثلاث ولايات: الموصل، وبغداد، والبصرة. وغلبت على تكوينه السمة العشائرية ذات الطابع الطائفى، فكانت إصلاحات داود باشا محاولة لم يقدر لها النجاح تمامًا، تستهدف إعادة هيكلة الإدارة، بصورة تضمن الهيمنة على الرعية، وتوفير المناخ للإنتاج الاقتصادى بما فى ذلك تأمين طرق التجارة. وكانت القوى العسكرية التى بناها دفاعية محضة، عمل على صيانة الحدود الشرقية للعراق (وهى فى الوقت نفسه الحدود الفارسية- العثمانية) فى مواجهة التهديدات الفارسية، وهى جهود استغرقت فترة حكمه القصيرة، وكانت عائقًا للمضى فى الإصلاح.

ولم يختلف المشهد التونسى عن ذلك كثيرًا، فقد استهدفت الإصلاحات فيها الحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد، وإقامة نواة لسلطة إدارية حديثة تقتنع

الدول الأوربية الطامعة فيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتوفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادى. وهى – على هذا النحو– إصلاحات دفاعية جاءت استجابة لتحديات خارجية، وأدت إلى وقوع تونس فى فخ الدَّيْن مما مهد الطريق أمام فرنسا لتفرض حمايتها عليها عام١٨٨١.

واختلفت الصورة بالنسبة لمصر، فهى كيان واحد يخضع لسلطة إدارية مركزية واحدة منذ فجر التاريخ، قد يصب ضعف تلك السلطة المركزية فى رصيد القوة عند القوى الاجتماعية المحلية، ولكن ذلك قد يأخذ شكل التمرد إلى حين، فلا تلبث الإدارة المركزية أن تستجمع قواها، وتشدد قبضتها على البلاد من أقصاها إلى أقصاها. لذلك لم يجد العثمانيون إلى تجزئة مصر سبيلا، فأبقوا عليها ولاية واحدة متميزة بين سائر ولاياتها، فلم يتم تقسيمها إلى عدد من الولايات، على نحو ما حدث بالشام والعراق.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) تجربة عملية لما قد يترتب على استمرار ضعف الإدارة العسكرية العثمانية من نكبات قد تؤدى إلى اقتطاع أهم ولاياتها لصالح الاستعمار الأوروبى، وتجلت عبقرية محمد على فى إدراكه لأهمية بناء قوة عسكرية حديثة رادعة، تدفع عن الدولة عدوان الغرب، ومن ثم سعيه لتولى حكم مصر مستعيناً بالقيادة الشعبية التى برزت فى سنوات الحملة وما بعدها، وأثبتت قدرتها على تحريك الجماهير، حتى إذا امتلك زمام الأمور فى مصر ذات الموارد الاقتصادية المناسبة، استطاع أن يسخر مواردها فى بناء قوة عسكرية حديثة قد تتيح له الأيام فرصة تعميم التجربة على الدولة كلها. ولا يجب التهوين من شأن القدرات الفردية لمحمد على فى هذا الصدد، وليس غريبًا أن يقترن الإصلاح عنده بالطموح الشخصى لإقامة "دولة" قاعدتها مصر، تبلغ من القوة الدرجة التى تجعل كلمتها مسموعة فى إستانبول.

ولا نستطيع القول إن محمد على كان يخطط "لسياسة توسعية" فلا يصدق ذلك إلا على السودان الذى كان جهده العسكرى فيه توسعًا بمعنى الكلمة، أقام كياناً إداريًا جديدًا على أنقاض عدد من السلطنات القبلية المتناحرة، أعطاه الاسم الذى يعرف به "السودان"، وكان ضم السودان إلى ولاية مصر بمثابة توسيع لرقعة الدولة العثمانية لأول مرة منذ قرون، فقد كانت بلاد السودان خارج إطار الدولة العثمانية، وجاء ضمها على أساس التوسع الإقليمى لأهداف اقتصادية (استغلالية)،

وإستراتيجية (دفاعية) معًا. أى للاستفادة من موارده الاقتصادية والبشرية، وتـأمين العمق الإستراتيجى لمصر فى اتجاه منابع النيل، ولحل المشاكل الأمنيـة الداخليـة (التخلص من الجند غير النظاميين وتصفية الجيوب المملوكية بالصعيد).

أما بقية حروب محمد على وعملياته العسكرية، فقد كانت داخـل أراضـى الدولة العثمانية، وتنفيذًا لأوامر تلقاها من السلطان، فيما عدا حروب الشـام التـى كانت بمثابة حركة تمرد وعصيان من والى مصر معادية للسلطان، ورغـم ذلـك حافظ محمد على طوال أزمته مع السلطان عند استيلائه على الشام، على الهويـة العثمانية للأراضى التى خضعت لحكمه، ولم يعلن استقلاله عن الدولة.

وتكاد تجمع كل المصادر المعاصرة على إحجام محمد علـى عـن تلبيـة مطالب السلطان المتكررة بتأديب الوهابيين، وإعادة الأمور إلى نصابها بالحجـاز تدعيمًا لشرعية السلطان باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين، ربما لأن تكليفه بهذه المهمة جاء في وقت لم يكن قد تمكن فيه بعد من تـدعيم أركـان سلطته فى مصر. وعندما قرر تنفيذ المهمة، قدَّر أهمية ما تجلبه من غنائم سياسية: فقد أتاحت له الاحتكاك بالسياسة الدولية، وخاصة القوى صـاحبة المصـلحة فـى الخليج والبحر الأحمر، وعلى رأسها بريطانيا، واستثمر هذه الخبرة فـى المهمـة التالية عندما كلفه السلطان بضرب الثورة اليونانية، وهى حرب المورة أو حـرب استقلال اليونان التى زادته خبرة بأسلوب التعامل مع القوى الأوروبيـة، وجعلتـه يتحسب لقوة بريطانيا. وإذا كانت قد كلفته أسطوله الذى دُمِّر فى معركـة نفـارين البحرية، فقد أكسبته الاعتراف الفعلى للدول الكبرى التى دخلت معه فى مفاوضات مباشرة لتنظيم جلاء قواته عن بلاد اليونان. أضف إلى ذلك ما أسفرت عنه مهمتـا الحجاز والمورة من بروز محمد على كمدافع رئيسى عن الدولة.

وجاءت حروب الشام فى إطار التمرد على سيده السلطان الذى لـم يكافئـه على ما أداه للدولة من خدمات، ولم يعوضه عن خسائره فى حرب المورة بإسـناد حكم الشام إلى ولده إبراهيم (وكان قد طلب ذلك من السلطان). ووجد أن الفرصـة مواتية لتحقيق ذلك: فهناك شبكة القنوات الدبلوماسية التى أقامهـا خـلال حـرب المورة التى مكنته من تبرير أسباب احتياجه للشام فى إطار دعوى تأديـب والـى عكا، وأن الأمر داخلى محض يقع فى إطار الدولة العثمانية، ولا يمس جاراتهـا، ولا يخل بالتوازن الإقليمى.

ولا ريب فى أن الدول الأوربية – وخاصة بريطانيا وفرنسا – لم تجد فى اجتياح محمد على للشام ما يتعارض مع مبدأ وحدة وسلامة أراضى الدولة العثمانية، مادامت حركته لا ترمى إلى الانسلاخ عن الدولة، بل تنشد إصلاح حالها. ولم تظهر الدول مخاوفها الحقيقية إلا بعد أن كشفت الحرب عن الوزن الحقيقى للقوة العسكرية التى بناها محمد على مما يخل بالتوازن المطلوب ويعرض المصالح الأوروبية للخطر. وما لبثت الدول الأوروبية أن استشعرت الخطر الحقيقى عندما اجتاح جيش محمد على الأناضول ووصل إلى كوتاهية (على بعد ١٢٠ كيلو مترًا من إستانبول)، وما ترتب ذلك من لجوء السلطان إلى عدوه اللدود قيصر روسيا مستنجدًا، مما أخل بالتوازن الدولى خللا جسيمًا، استدعى تدخل الدول الأوربية ضد محمد على، وحصر دولته فى حدود مصر وتوابعها (السودان)، وجعل حكمها وراثيًا فى أسرته، مع حصولها على امتيازات خاصة تقترب من مستوى الحكم الذاتى الكامل.

فالمسألة كلها لا تتجاوز حدود نجاح محمد على فى تنفيذ مشروع إصلاحى، أحكمت الدولة بموجبه قبضتها على موارد البلاد، وعملت على تنميتها زراعيًا وصناعيًا، والتوسع فى الإنتاج الاقتصادى رأسيًا وأفقيًا، وتضمن ذلك إقامة نظام حديث للرى، واستصلاح الأراضى وإقامة قطاع صناعى حديث. وصاحب ذلك المشروع الإصلاحى عملية تصفية النخبة الاجتماعية القديمة (المماليك/ الملتزمون) بحرمانها من مواردها(سلمًا)، أو مواجهتها بالسلاح فى حالة استعصائها على الاستقطاب (كما حدث مع المماليك).

وكان بناء الجيش الحديث يحتل بؤرة الإصلاح الهيكلى الذى تضمن الإدخال التدريجى للتعليم الحديث، وتنظيم الإدارة والمالية على أسس حديثه بالاستعانة بالخبراء الأجانب، وتربيته الكوادر المصرية التى تحل محلهم فى النظام التعليمى الحديث فى مصر، والبعثات الخارجية.

ورغم أن المؤلف يورد الكثير من المعلومات (المجتزأة) حول تصفية محمد على لنظام الالتزام، ومساحة الأطيان عام ١٨١٣ التى وضعت أسس نظام جديد لحيازة الأطيان الزراعية وقاعدة اجتماعية (جديدة) قامت على توزيع الحيازات الزراعية، فأقامت طبقة جديدة شكلت نواة لكبار الملاك، حصلت على أملاكها منحة من الوالى لنفسه وأفراد أسرته وكبار موظفيه على اختلاف أصولهم العرقية،

فجمعوا بذلك بين انتمائهم إلى الإدارة (البيروقراطية) وإلى كبار الملاك (أو الملاك الإقطاعيين كما يسميهم المؤلف). ورغم تناول المؤلف لذلك، نجده يتصور تناقضًا بين نخبة "الإدارة التجارية" و"كبار الملاك الإقطاعيين". وغاب عنه أن أولئك الملاك الكبار (وعلى رأسهم محمد على باشا وأسرته)، كانوا يحكمون قبضتهم على الإدارة والنشاط الاقتصادى معًا. ولم يدرك المؤلف دلالة تحول رأس المال التجارى – فى عهد محمد على– إلى التوسع فى الأوقاف، ثم إلى الاستثمار فى ملكية الأراضى الزراعية، نتيجة التغيرات الهيكلية التى أدخلها محمد على على قطاع الاستثمار والتوزيع فى الاقتصاد المصرى.

كانت نخبة "الإدارة/التجار" هى فى الوقت نفسه نخبة "كبار الملاك الإقطاعيين" (كما أسماهم لوسون)، فمن أين جاءت الضغوط الاجتماعية التى تصورها المؤلف محركًا "للتوسع الخارجى" ومن الطريف أن لوسون وقع فى الخطأ نفسه الذى وقع فيه نظام يوليو ١٩٥٢، عندما ظن رجال الثورة أن كبار الملاك شىء ورجال الأعمال شىء آخر، وأن الإصلاح الزراعى سوف يدفع إلى المزيد من الاستثمار فى قطاع الإعمال. ولم يدركوا أن الملكية الزراعية كانت مجالا لاستثمار الأموال إلى جانب غيره من المجالات الأخرى. وعندما طبق قانون الإصلاح الزراعى (رغم اعتداله)، حدث انكماش هائل فى قطاع الأعمال بعدما أضير كبار الملاك، فتوجسوا خيفة من الاستثمار فى قطاع الأعمال لعدم اطمئنانهم إلى توجهات النظام الجديد.

كانت العناصر المكونة لطبقة كبار ملاك الأراضى الجديدة هم الذين قامت على كواهلهم كل جهود الإصلاح التى أنجزها محمد على، ولم يكن هؤلاء يمثلون "قوة ضاغطة" تتناقض مصالحهم مع غيرها من قوى النخبة الاجتماعية السياسية. بل – على النقيض من ذلك – لعبت تلك النخبة الاجتماعية الجديدة دورًا مهمًا وفعالا فى مساعدة النظام على تجاوز الأزمة المالية التى عانى منها فى سنوات حروب الشام، عندما أثقلت الضرائب كواهل الفلاحين بسبب استنزاف الطاقة البشرية الإنتاجية فى الريف من خلال التجنيد، فتراكمت الضرائب على القوى التى عجزت تمامًا عن السداد لعدة سنوات، وفرَّ أهلها هربًا من ملاحقة الجباة لهم. عندئذ ألزم محمد على كبار الملاك لسداد متأخرات الضرائب على تلك القرى دفعة واحدة، فيما عرف بنظام "العهدة" إذ كان من يدفع متأخرات ضرائب القرى يحصل

على كامل زمام القرية، ويتولى زراعتها حتى يستوفى فلاحو القرية ما سددهم عنهم من متأخرات، وعندما مرت السنوات دون أن ينجح الفلاحون فى استعادة أراضيهم، صدر القرار الخاص بتحول تلك "العهد" إلى ملكية خاصة "للمتعهدين".

وكان نظام "العهدة" هو الثغرة التى نفذ منها التجار إلى الاستثمار الزراعى، فتقدم بعضهم بطلب الحصول على "العهد"، كذلك فعل بعض أثرياء العمد والمشايخ، وتحولت تلك القرى إلى ملك خاص لهم ولعائلاتهم، وكون هؤلاء شريحة "الأعيان" فى طبقة كبار الملاك.

لقد بالغ لوسون فى تقدير حجم التجار، ودورهم (كقوة) مؤثرة فى صنع القرار (وهو دور غائب فى التجربة التاريخية المصرية). حقا كانت هناك بيوت تجارية كبيرة منذ العصور الوسطى، بلغت شأوًا كبيرًا فى القرن العاشر الميلادى، ثم انحسر دورها وشأنها -إلى حد ما- فى العصر الذى شهد التحديات الخارجية الكبرى (الصليبيون والمغول)، ودخل الأوروبيون منافسين فى البحار الشرقية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. ورغم ذلك، ظلت بعض البيوت التجارية تلعب دورًا مهمًّا فى التجارة الدولية طوال العصر العثمانى. وعندما كانت السلطة المركزية قوية، دعم كبار التجار مصالحهم باتخاذ أهل السلطة شركاء لهم فى تجارتهم، بل وصاهروهم حتى يستظلون بحمايتهم ويأمنوا على مصالحهم. وعندما دب الوهن فى عضد السلطة المركزية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر،اتجه التجار إلى مشاركة قادة العسكر، وملتزمى الجمارك، بل ورشوتهم من أجل تأمين مصالحهم التجارية.

غير أن ذلك النجاح الذى حققه رأس المال التجارى، والذى أورد المؤلف بعض ملامحه، لم يحقق الانتقال إلى مرحلة الصناعة إلا على نطاق ضيق، ارتبط بإنتاج سلع يتوفر الطلب عليها فى الأسواق الخارجية (كالسكر، والزيت، والمنسوجات، وغيرها)، عندئذ نجد كل شواهد تتجير الزراعة ماثلة أمامنا؛ حيث يشجع التجار الفلاحين على إنتاج محصول نقدى معين، إما لتصديره (مثل الغلال) أو تصنيعه قبل التصدير، حيث استثمر التجار أموالهم فى إقامة ورش إنتاجية خارج المدن بعيدة عن سلطان شيخ الطائفة. ولكن التجربة لم تُتَح لها الظروف الموضوعية للانطلاق نحو التوسع بما يصحبه من تطور فى أدوات وطرق الإنتاج، فبمجرد انكماش الطلب على السلعة فى السوق الخارجية ينفض التاجر يده

من إنتاجها، ويتحول إلى الاتجار بغيرها، كما حدث فى حالة المنسوجات التى تأثر إنتاجها بمنافسة المنسوجات الأوروبية الحديثة رخيصة الثمن، وفى حالة السكر الذى تأثر إنتاجه بمنافسة السكر الوارد إلى أوروبا من جزر البحر الكاريبى. وأدت هذه الظروف إلى تبديد فرصة تطوير قوى الإنتاج بما يترتب عليها من نتائج اجتماعية.

وعانى التجار من القروض الإجبارية التى فرضها الحكام عليهم فرضًا، إلى جانب غيرها من آليات الاستنزاف المالى كالمكوس التى تدفع على طول طرق التجارة عدة مرات، ومال"الفردة" وهى مبالغ كبيرة كان يفرض على التجار وأرباب الحرف دفعها فورًا فى أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقد تحمل التجار والحرفيون أعباء الفردة حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وأجهزت الحملة الفرنسية على ما بقى معهم منهم فى وهدة الفقر، وبذلك لم تتح الفرصة المواتية لتراكم رأس المال الذى يمثل آلية النمو الرأسمالى. فإذا أضفنا إلى ذلك تقسيم رأس المال بين الورثة عند توزيع تركة التاجر الكبير حسب الأنصبة الشرعية، وعدم وجود نص شرعى يتعلق بالمحافظة على رأس المال التجارى مع ضمان أنصبة الورثة فيه دون تقسيمه بينهم، أدركنا أسباب ظاهرة تفتيت البيوت التجارية الكبيرة إلى عدد من البيوت الصغيرة، إذ يتجه كل وريث إلى إقامة مشروعه التجارى الخاص، ومن النادر أن نجد بيتًا تجاريًا حافظ الورثة عليه كمشروع واحد بعد وفاة مورثهم التاجر الكبير.

لذلك لا نجد للتجار الكبار الذين تحدث عنهم الجبرتى فى القرن الثامن عشر أثرًا ملحوظًا فى مطلع القرن التاسع عشر، إلا نفر قليل ممن دخلوا فى إطار هيكل التجارة بعد تنظيم الدولة لها، أما متوسطو التجار وصغارهم فقد اقتصر نشاطهم على تجارة الاستهلاك وتمويل الإنتاج الحرفى المرتبط بها، وفرضت على الحرف آليات نظام الإنتاج والتوزيع فى ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد. ولعل ذلك يفسر غياب دورهم السياسى بعدما نجح محمد على فى تصفية القيادات المحركة لها أو تحييدها. وأصبح مظهر الرفض الوحيد لسيطرة الدولة على الاقتصاد ينحصر فى "الإنتاج البرانى"، أى الإنتاج الخارج عن رقابة الدولة وما ارتبط به من شبكات التوزيع المتهربة -أيضًا- من سيطرة الدولة. وهى ظاهرة تفاقمت فى العقدين الأخيرين من حكم محمد على، وسبب للإدارة قلقا شديدًا نجد صداه فى وثائقها.

وهكذا جاءت مبالغة لوسون فى تقدير دور التجار كحلفاء للإدارة (فى مواجهة كبار الملاك الإقطاعيين) مبنية على سوء فهم طبيعة الشراكة بين التاجر والحاكم، فهى لم تكن شراكة قائمة على أساس استثمار التاجر لرأس مال الحاكم، ولكنها قامت على قاعدة الابتزاز والاستغلال والتربح من السلطة. هذا النوع من الشراكة لا نجد أثرًا له بعد العقد الأول من حكم محمد على، فقد صفى البيوت التجارية الباقية من خلال احتكاره للتجارة، ولم يعد فى حاجة إلى تلك الشراكة الوهمية التقليدية، بعدما وضعت الدولة يدها على الواردات. كل ما كان يحتاجه محمد على هو التاجر الذى يساعده على تسويق الإنتاج المصرى فى الخارج، وفى أوربا على وجه الخصوص، وحيث نجده يتخذ شركاء من نوع جديد، كانوا سماسرة وليسوا تجارًا قاموا بتصريف الإنتاج المصرى فى الأسواق واستيراد ما يحتاجه محمد على لقاء عمولات يتقاضونها على ما يقومون به من عمليات. واختلف هؤلاء عن التجار التقليديين فى معرفتهم بالسوق الأوربية وأصول التعامل مع شبكات التوزيع الخارجية، وجاء معظم هؤلاء من الشوام المسيحيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية، ومن اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم.

وأخيرًا، استخدم لوسون أطرًا نظرية عن ظاهرة التوسع الخارجى الإمبريالية فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحاول تطبيقها شكليًا على مصر فى حقبة تاريخية لم تشهد نموًا لرأس المال التجارى يناظر ما عرفته أوروبا فى قرون التحول الرأسمالى (من الخامس عشر إلى الثامن عشر). ولم تتح لرأس المال التجارى فى مصر تلك الظروف الاستثنائية التى أتيحت له فى بلاد أوربا الغربية فى عصر "الدولة القومية" بل لم يكن للشعور القومى – عندئذ – وجود فى مصر. فأراد بذلك أن يلبس تجربة محمد على رداءً لا يتناسب معها من حيث الطراز والقياس معًا.

غير أن الكتاب يكتسب أهمية خاصة من حيث كونه محاولة لاستخدام مناهج العلوم السياسية فى البحث التاريخى، وهى محاولة جديرة بالنظر لعلها تفيد من الباحثين من يتجه إلى المزج بين المنهج التاريخى وغيره من مناهج العلوم الإنسانية، ويتخذ منه أداة لتفسير الظواهر التاريخية تفسيرًا موضوعيًا دون تهوين أو تهويل.

رءوف عباس

تقديم المؤلف

يولى دارسو السياسة العربية الخارجية اهتمامًا كبيرًا للصراع العربي الإسرائيلى، ولانشغالهم فى هذا النزاع الاستثنائى مضامين سياسية ونظرية؛ حيث يفرض بصورة عامة على الباحثين تأييد قضايا تتعلق بالحقوق الفلسطينية والإسرائيلية. كما أنه ينحو لأن يؤدى حتى بالكُتاب ذوى الضمير الحى إلى سوء فهم المعتقدات الأساسية للعلاقات الدولية(١). وكحالات استثنائية، فإن كتاب The Struggle for Syria للمؤلف المعروف Patrick Seale، وكتاب The Arab Cold War للكاتب Malcolm Kerr، قدَّما تحليلات بالغة الدقة فى أغلبها الأعم عن تفاصيل مبنية على التجربة(٢). وعندما كنت طالبا بالدراسات العليا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين أحسست بوضوح بأنه من الأفضل لمن يريد الإسهام فى الدراسة المفاهيمية للسياسة الخارجية العربية أن يبحث حالات بعيدة قدر الإمكان عن الأزمة العربية الإسرائيلية.

لذلك أقدم دون مزيد من الاعتذار تفسيرًا تفصيليًا للسياسة التوسعية لمصر خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر. وهذه الحالة لا تنطوى فقط على ميزة تمثيل تراجيديا العلاقات الخارجية الشرق أوسطية فى المائة والخمسين عامًا السابقة على عام ١٩٤٨؛ بل أيضًا أفادتنى مع قطاع عريض من المؤرخين المصريين والمهتمين بالوثائق التاريخية، الذين يواصلون اعتبار محمد على باشا بطلاً قوميًا، وبأن عصره فترة لم تلوثها الإمبريالية الأوروبية. وإلى أى مدى يمكن طرح المسألة على الجمهور ليقرر بنفسه كما يقول ويتجنشتين Wittgenstein.

ومع ذلك، فإن هذا المشروع منحنى أسلوبًا جديدًا وحدسًا مغايرًا فى إدراك السياسات الخارجية فى العالم العربى. ولشرح إمكانات هذا المنظور، طرحت فى خاتمة الكتاب فرضًا لتفسير جديد لغزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ باستخدام المفاهيم التى توصلت لصياغتها لتفسير السياسة التوسعية لمصر فى القرن التاسع عشر. وهذه الرواية تتعارض بوضوح مع الخطاب الرسمى الأمريكى، الذى حاول أن يساوى نظام البعث ببغداد مع ألمانيا الاشتراكية القومية. أيضًا فإنه يتجنب الوقوع فى شراك التشخيص العشوائى للشئون الدولية، وهو عائق

أبدى أمام فهم وممارسة السياسة العالمية. وأخيرًا، فإن مزيدًا من الدراسات غير الانفعالية لاجتياح العراق للكويت ستُعدّل، بلا شك، محاولاتنا الأولى لفهم هذا الموقف للسياسة التوسعية المعاصرة، وقد تؤدى إلى تحسين ذلك الفهم. لكن بدون بعض الأسس النظرية المتماسكة، مثل التى نفترضها هنا، فإن التحليلات التالية لن تضيف سوى القليل لدراسة مقارنة للسياسة الخارجية للعرب.

ولقد شجع هذا المشروع بمنتهى الإخلاص فى جميع مراحله الخبير الحقيقى بخبايا العلاقات الدولية روبرت جيرفيس. وتكرمت الدكتورة عفاف لطفى السيد مرسو وأتاحت لى الدخول إلى عالمها الأكاديمى الذى كان يذكرنى دائمًا أننى لست مؤرخًا. وعلمنى دافيد لانتين كيفية تقدير العلوم الاجتماعية، بل والاستمتاع بممارستها، يا لهم من فريق رائع.

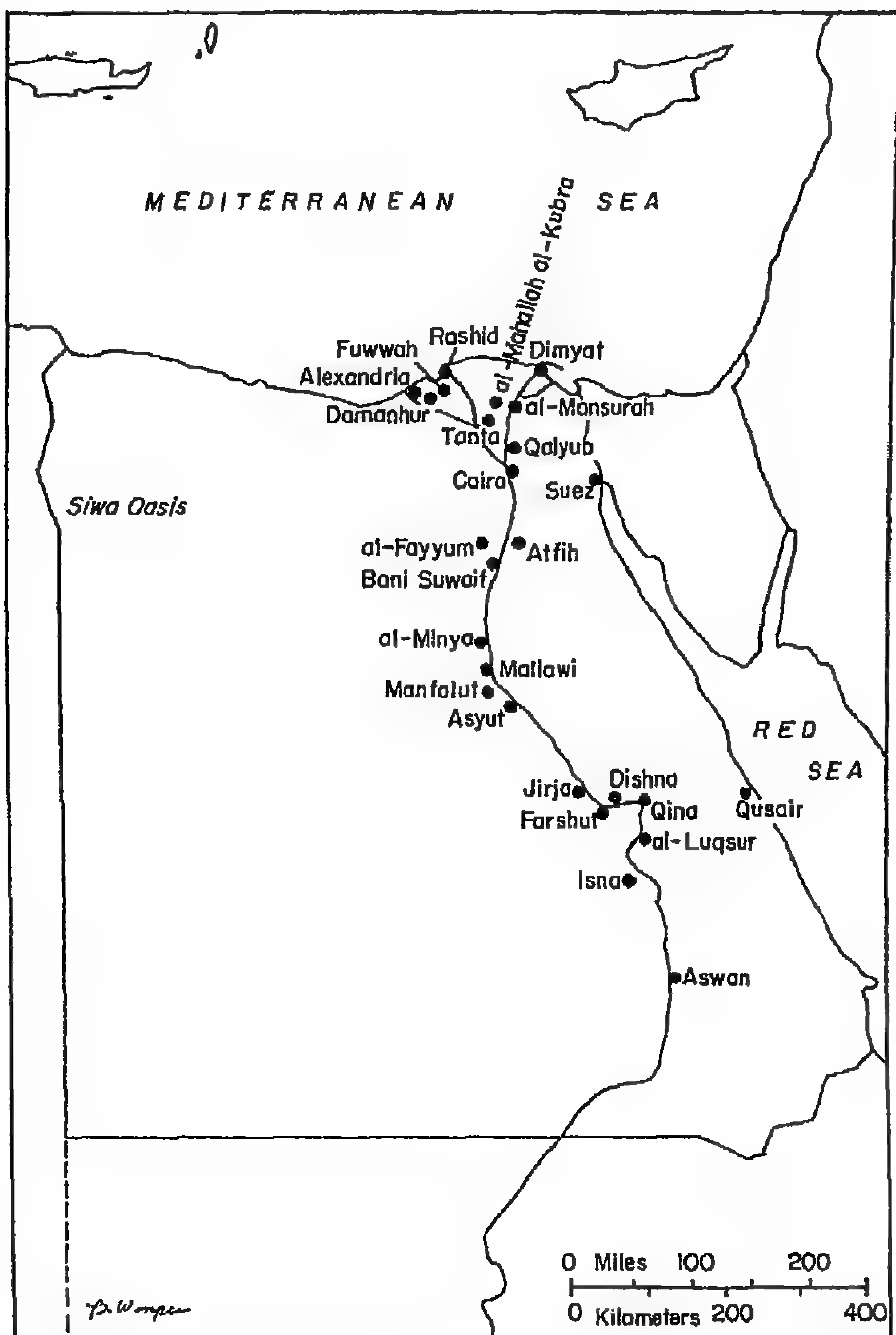
أما عن النصائح والمساعدات الإضافية فقد جاءتنى من عبد الرحيم عبد الرحمن، وسوسن عبد الغنى، والعاملين بدار الوثائق القومية بالقاهرة، ريتشارد آدمز، جيم وسوزان ألن، جون أندرسون، لورى براند، لين كارتر، بيتر كوهن، كريس اكسيل، رفعت أبو الحاج، باتريك جافنى، برترام جوردون، بيتر جران، محمد إبراهيم، إدوارد انجرام، مالكولم كير، عفاف محفوظ، عبد العزيز سليمان نوار، أندريه ريمون، فورد رانج، آرثر شتاين، جون سوانسون، جون عول وسارافول، وذلك بالإضافة إلى أمناء مكتبة الجمعية التاريخية المصرية، وجامعة قنا، ومكتبة رفاعة الطهطاوى بسوهاج، ومكتبة مطبوعات جامعة الدول العربية بالدقى، وجمعية الآثار القبطية بالعباسية، والمعهد السويسرى بالزمالك، ومكتبة هانتجتون فى سان مارينو، ومؤسسة هوفر فى بالو ألتو، كما أن نموذج وفد الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ فى ميلز كولودج تركنى فى حالة تربص بحجرة فى فندق بمدينة نيويورك طوال ثلاثة أيام عصيبة أثناء انطلاق هذا المشروع من خزائنه. وقد وضعت كريستى جولدمان النسخة الأخيرة على قرص مضغوط بمهارة وروح طيبة فى شكله النهائى، وكذلك ديان اوسترميللر، وميليسا ستيفنسون دايل اللذان توليا العمل عندما رحلت كريس. وقامت باربارا ويمى برسم الخرائط بدقة وسرعة.

وقرأ المخطوط ناثان براون وجوديث توكر فى مطبعة جامعة كولومبيا بدقة استثنائية ووضعا ملاحظات بناءة. وتعاملت كيت ويتنبرج مع المخطوطات بصبر

وطول نفس أكثر مما تفعل عادة، بينما شكَّل كل من آن ماكوى وبيل براميليت أداة فعالة ثنائية فى أعمال التحرير، وقامت كاليا برنكسونز بالمراجعة التحريرية للغة الفرنسية.

وقد ظهرت نسخة مبكرة من الفصل الخامس فى أغسطس ١٩٨٨ بمجلة The International History Review، وأعيدت طباعة مادة هذا المقال بتصريح من المحرر والناشر.

ولقد تعلمت كثيرًا حول مجتمع الشرق الأوسط أثناء إقامتى لمدة عام كامل بالقاهرة مع أندرو نيومان، مدعومًا بزمالة سخية من مركز البحوث الأمريكى بالقاهرة، وتعاملت زوجتى ديبورا بتسامح مع هذه الترتيبات، وهو ما يتفق مع طبيعتها المتسامحة دائمًا. وفى النهاية يطيب لى أن أسجل امتنانى لكل من مارك وأنا ليتين اللذين واصلا الحديث معى بعد أن دحض والدهما بعض الأطروحات التى كنت فخورًا بها من الناحية العملية، وامتنانى لبرندان التى تابعت عمليات النسخ حتى وصلت إلى صورتها النهائية.


MEDITERRANEAN SEA
al-Mahallah al-Kubra
Rashid
Fuwwah
Dimyat
Alexandria
al-Mansurah
Damanhur
Tanta
Qalyub
Cairo
Suez
Siwa Oasis
al-Fayyum
Atfih
Bani Suwaif
al-Minya
Mallawi
Manfalut
Asyut
RED SEA
Dishna
Jirja
Qina
Qusair
Farshut
al-Luqsur
Isna
Aswan
0 Miles 100 200
0 Kilometers 200 400

الفصل الأول

تفسير السياسة الخارجية لـ"محمد على"

يظل استخدام البلدان للقوة المسلحة للاستيلاء على الأراضى خارج الحدود واحتلالها قضية متواترة فى السياسة الدولية. وهذه القضية تم تناولها من خلال عدد من الرؤى اقتضى كل منها تاريخا طويلا من البحث(١). وهذه الدراسة ترمى إلى الإسهام فى إحدى هذه الرؤى.. تلك التى ترى أن سياسات التوسع تتحدد نتيجة لتغيرات فى طبيعة وقوة الصراعات السياسية المحلية لبلد ما. وهذا الأسلوب فى تفسير السياسة التوسعية ربما يكون مفيدًا لأى مهتم بالشأن العملى فى كيفية الحيلولة دون اندلاع الاعتداءات بين الدول. فإذا كانت توجهات معينة للأوضاع السياسية الداخلية لبعض البلدان يمكن أن تؤدى بها فعليًا لشن أعمال عدوانية أو إمبريالية، تصبح ثمة إمكانية لنجاح الأفعال التى تقوم بها الحكومات المعنية على حدة – أو تُفرض عليها – لتغيير هذه الظروف الداخلية للعمل على مناهضة الحروب. ويمكن إعاقة هذه الاحتمالات فعليًا إذا أمكن النظر إلى السياسات التوسعية الخارجية على أنها إما نتيجة لآثار خفيفة متضمنة فى البشر كأعضاء، أو نتيجة للمقوِّمات التركيبية لميدان التنافس العالمى على نحو الإجمال. ولسوء الحظ، لم تتم صياغة منظور الصراع السياسى المحلى حتى الآن بعناية كافية ليكون ذا قيمة عملية. والدراسة الحالية محاولة لعلاج هذا النقص.

وسوف تُستخدم السياسة الخارجية لمصر خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر كدراسة حالة تفسر أسلوبا وحيدا للتوجهات الخاصة للصراع السياسى المحلى فى ارتباطه بالسياسة التوسعية الخارجية. فبين الفترة ١٨١٠ و١٨٣٥ أقدمت الجيوش المصرية فعليا على غزو جميع الأقاليم المنتجة اقتصاديا التى تحيط بحدودها. أما سبب عدم وقوف القوى الأوروبية فى وجه هذه الحملات وسبب تهاوى جيران مصر بسرعة وسهولة فهى أسئلة تخرج عن نطاق هذا العمل. وسنتناول بدلا من ذلك القضية الأهم: سبب شن نظام الحكم فى القاهرة لسلسلة من

الهجمات العسكرية خارج حدود الولاية العثمانية فى مصر على مدى الثلاثين عامًا الأولى من حكم محمد على. بإيجاز، تناقش الفصول التالية أن الأسلوب المميز الذى دارت به الصراعات السياسية بين القوى الاجتماعية الأكثر نفوذًا فى ذلك الحين لم يترك لأعضاء التحالف الحاكم فى البلاد خيارًا سوى استخدام التوسع العسكرى كسبيل للحفاظ على هيمنتهم الجماعية على المجتمع المحلى، وسوف يساعد هذا الطرح على تأسيس ليس فقط الشكل الأكثر التزاما الذى يتخذه لتناول صراع سياسى محلى لدراسة السياسة الخارجية، بل أيضًا إبراز فائدة تناول هذا الأسلوب لتفسير تراجيديات متميزة من السياسة التوسعية، وفى الوقت نفسه تطرح الدراسة بديلا للتفسيرات التى سبق طرحها عادة للعلاقات الخارجية لمصر فى عهد محمد على.

التفسيرات التقليدية للحملات العسكرية لـ"محمد على"

بشكل عام يتم تفسير ما حدث من تغيرات فى السياسة الخارجية لمصر فى أوائل القرن التاسع عشر باعتبارها ترجع لأسباب شخصية لحكام البلاد. ودائمًا ما تفترض هذه التفسيرات دوافع إستراتيجية تبين ما كان يأمل هؤلاء الحكام فى الحصول عليه من خلال تبنى برنامج خاص للسياسة الخارجية. وهذا النوع من الطرح يتشابه – من حيث المفهوم – مع الأطروحات البنائية التى تفترض درجة عالية من المعقولية فى عملية صنع قرار السياسة الخارجية عند الحكام الوطنيين. لذلك فإن التفسيرات الشخصية والهيكلية للعلاقات الخارجية لمصر فى القرن التاسع عشر يمكن أن تتداخل بسهولة. ويمكن التأكيد على هذا المنحى بشكل خاص فى الفترات التى تكون فيها المعلومات المتعلقة بالشئون السياسية داخل البلاد غير كافية، على غرار سنوات عهد على بك الكبير فى سبعينيات القرن الثامن عشر(٢). وهو ما يمكن التأكيد عليه بالدرجة نفسها فى فترة محمد على. ولكن هذين العاملين للتفكير التقليدى عن السياسة الخارجية المصرية – اللذين يتناولان التقديرات الإستراتيجية للقادة ودوافعهم الذاتية – ينبغى التعامل مع كل منهما على حدة – بوضوح تام – عند التصدى لتحليلهما.

وتركز التفسيرات التقليدية للسياسة التوسعية لمصر بعد عام ١٨١٠ أساسًا على البواعث والتقديرات الإستراتيجية لمحمد على باشا نفسه. وتعتبر كل حملة

شنّها بين عامى ١٨١٠ و ١٨٣٥ على أنها كانت تمثل تحد كا مز مقيا كجـزء مـن البرنامج العام لهذا القائد لتقوية موقعه فى الشئون الإقليميه فى مواجهة كـل مـن السلطان العثمانى والحكومات الأوروبية. وتحتل الحسابات السياسية جزءا من هذا النوع من الطرح، وعلى نحو خاص خلال السنوات الأولى لحكـم محمـد علـى. ويقول هنرى دودويل Henery Dodwell إن غزو مصر للحجاز فى سـنة ١٨١١م وفر سبيلا لمحمد على للتخلص مباشرة من الخصوم المحليين ذوى النفوذ. وبـنص كلماته: فإن الوالى

مصمم على قيادة حملة عسكرية على الجزيرة العربيـة لتوطيـد مركـزه. وليظل أولئك الجنود المشاغبون الذين ثاروا عليه فى وقت لم يكـن قـد تـم بعـد إخضاع المماليك وتصفيتهم، مشغولين عنه، ولربما ازدادت ثورتهم إذا لم تبق قـوة فى مصر قادرة على مقاومتهم؛ وربما ارتفع صيته فى بلاد المسلمين إذا ما أقصى المنشقين عن العقيدة من المدن المقدسة(٣).

ويتفق هولت P.M. Holt مع هذا الرأى، رغم أنه يشعر بأن أى محاولة تبين أن السلطان كان مدفوعا باعتبارات مماثلة لاعتبارات الوالى فـى القـاهرة "ربمـا تكون بعيدة الاحتمال"(٤). لكن على الإجمال، فإن الحسابات السياسية المحلية تـوفر فقط اهتماما هامشيا فى بحث السياسة الخارجية للوالى. وينصب الاعتبار الأساسى على التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية للشئون الخارجية لمصر فى تلك الفترة.

ومن المتفق عليه بالنسبة للأمور السياسية والعسكرية الدولية أن محمد على كان دبلوماسيًا ماهرًا. ويتم تفسير حملات مصر العسكرية فى السودان وبحر إيجة وسواحله وسوريا من زاوية دهاء الوالى فى التعامل مع سادته العثمانيين. ويقـول "فاتيكيوتس" P. J. Vatikiotis إن محمد على شنّ حملة عسكرية واسعة النطاق فـى منطقة بحر إيجة عام ١٨٢٢ كوسيلة للتعمية على نواياه الحقيقية، التى تتمثل فـى غزو الولايات السورية التابعة للإمبراطورية العثمانية(٥). أما هولـت Holt، علـى الجانب الآخر، فيرى أن هذه الحملة كانت وسيلة لاسـتعراض وتجربـة القـوات العسكرية التى أعيد تشكيلها مؤخرا. ومن رأيه أن: "الاشتراك فى حـرب اليونـان منح محمد على الفرصة لاختبار نظام حكمه الجديد، فضلا عن الأسـطول، الـذى كان قد بدأ فى بنائه قبل عدة سنوات"(٦). ومن وجهة نظر هذين الكاتبين فإن حرب مصر مع سوريا تمثل ذروة سلسلة طويلة من الحسـابات الإسـتراتيجية. ويقـول

"هولت" Holt إن "تصميم محمد على على الاستيلاء على سوريا يمكن وصفه ببساطة كمطلب استراتيجى: ضرورة وجود منطقة عازلة بين أراضيه فى وادى النيل والمراكز القديمة للنفوذ العثمانى فى الأناضول".[٧] وفى تقدير فاتيكيوتس أن الوالى تحقق من الضعف الفعلى للنفوذ العثمانى وتنبأ بالانهيار السريع لهيمنته. وبتضافر "توازن دبلوماسى دقيق بين إنجلترا وفرنسا" وفى الوقت نفسه الهجوم على سوريا، استطاع محمد على أن يحول ضعفه إلى ميزة[٨]. وتعرض دراسة أسد رستم عن الحرب السورية الأولى عدة اعتبارات تكتيكية أخرى تستكمل أطروحات هذين الكاتبين.[٩]

ويحاول المؤرخون المراجعون لهذه الفترة بيان أن هناك أكثر من هذا فى تفكير محمد علىٍ يزيد عن مجرد رغبة فى توسيع الأراضى الخاضعة لسلطانه. ويورد هؤلاء الكُتاب عددا من الأسباب الاقتصادية الضاغطة التى دفعت الوالى للبدء فى برنامج للتوسع العسكرى بعد عام ١٨١٠. ويذكر بيتر جران Peter Gran أن محمد على انساق إلى الحجاز ليس فقط لرغبته فى الاستيلاء على ثروة حكام المنطقة، بل الأكثر أهمية من ذلك لاستعادة النظام لمسارات التجارة على طول سواحل البحر الأحمر التى تهم تجار القاهرة الأثرياء أيضًا[١٠]. ويورد كينيث كونو Kenneth Cuno نصًا أكثر إجمالا لهذا الوضع:

ربما يساعد نجاح الغزو على ملء خزائن الدولة على المدى القصير عبر الغنائم، وفى المدى البعيد من خلال السيطرة على مسارات التجارة واستغلال الممتلكات الإمبراطورية، والأخير يخفف – على الأقل مؤقتا – الضغوط على جمع عوائد أكبر فى الوطن...وينطوى التوسع أيضًا على ازدياد القوات العسكرية – ونفقاتها – الأمر الذى يدعم قدرة الحاكم على تطبيق إصلاحات فى الوطن.[١١]

وتقول عفاف لطفى السيد مرسو إن البلدان التى تم فتحها جنوب وشرقى البلاد استطاعت توفير الأسواق المطلوبة لمنتجات قطاع الصناعة المصرى النامى الذى تديره الدولة. وبالتالى كان برنامج نظام الحكم فى سياسة التوسع الخارجى هو مسايرة التوجهات الاقتصادية التجارية المتجددة[١٢]. وبالتالى سيكون خطأ فادحا افتراض أن دوافع محمد على وحساباته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كانت أقل منطقية على نحو ملحوظ أو أكثر اعتبارا من باقى زعماء العالم.

وعند تناول الآراء المثيرة للجدل حول دوافع السياسة الخارجية لمصر بهدف تقديم عرض منسق ومفيد للتوسع الخارجي خلال سنوات حكم محمد علي، فإن هذه الآراء يجب أن توضع في إطار أكثر إحكامًا مما هي عليه الآن. فقد تلجأ لقول شيء ما عن الظروف التي في ظلها كان القائد في "تحديده للأوضاع" من المحتمل أن يكون محددًا ذا مغزى للنتائج السياسية، إضافة إلى أنها تؤشر إلى الدرجة التي بلغها هذا القائد من الخليط النوعي للبواعث والمدارك المرتبطة به شخصيا وتغدو سمة مميزة له (نسبيًا). وكل سؤال من هذه الأسئلة ينطوي على مدى واسع من المشاكل المنهجية التي يتعين تناولها من خلال نقاش عن "تأثير الفرد على السياسة"[١٣]. على أن هذه القضايا لم تتناولها الأدبيات المتداولة عن السياسة الخارجية لمحمد علي.

وحتى لو كانت قد صيغت على نحو يضمن صحتها من الناحية الأساسية، فإن التفسيرات المتعلقة بالنتائج السياسية التي تؤكد على أهمية القادة الأفراد يجب أن تخضع للنقد على أسس مفاهيمية عامة. وفي كم كبير من أدبيات العلاقات الدولية جرت محاولات لتوضيح أن النقاشات الهيكلية هي التي توفر بالضرورة تقديرًا أكثر إقناعًا لأنشطة السياسة الخارجية مقارنة بما توفره الكتابات المتعلقة ببواعث القادة[١٤]. وانطلاقًا من الأدبيات التاريخية المنشورة التي تتناول السياسة الخارجية لمحمد علي يتعذر التوصل لحل لهذه القضية. وفي الكتابات المتخصصة في التاريخ المصري منذ وقت مبكر يبرز اتجاه يوازن بين أهداف ودوافع محمد علي الشخصية وبين من يلتزمون بتوضيح الظروف العالمية لمصر خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر. ومثل الأمير "أوتو فون بسمارك" Prince Otto Von Bismarck في الكتابات التاريخية عن الإمبراطورية الألمانية، فإن حسابات ودوافع محمد علي تنال تقديرا استقرائيا في سياق أن المصلحة القومية لبلده تم التعبير عنها واتخذت مسارها. وهذه الصورة جديرة بالتصديق ظاهريًا من خلال إحياء السجلات الحكومية التي تبين أن كلا من بسمارك ومحمد علي وضعا في الاعتبار حقائق القضايا الإستراتيجية الدولية في إجراءاتهما السياسية[١٥].

وهذه الملاحظة لا تضمن في حد ذاتها الاستنتاج بأن بعد نظر محمد علي فيما يتعلق بالملامح الهيكلية للتنافس العالمي هو التفسير الأمثل للسياسة الخارجية لمصر في الفترة من ١٨١٠ إلى ١٨٣٥، وفي المقابل، إذا أمكن تفسير أن الوضع

الإستراتيجي لمصر آنذاك لم يدفع البلاد لتطبيق برنامج للتوسع العسكرى، فإن أى تفسير لهذه الفئة من السياسات الخارجية على أساس من الحسابات الإستراتيجية الخاصة بمحمد على لا يقوم على أساس واضح[١٦]. وهكذا فإن التفسيرات التركيبية للسياسة الخارجية لمصر خلال هذه السنوات والأطروحات التقليدية التى عرضها المؤرخون عن هذه الفترة إما أن تصمد أو تسقط معًا. ويفترض كل منها أن العلاقات الخارجية للبلاد فى عهد محمد على كانت تتقرر أساسًا انطلاقًا من الاعتبارات الإستراتيجية أو العلاقات الهيكلية فى شرق المتوسط فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

التفسيرات الهيكلية للسياسة التوسعية لمصر

يطرح "روبرت جلبن" Robert Gilpin بقوة أن المحدّدات الأساسية للصراع وإدارة الحروب فى الشئون الدولية هى متغيرات فى طريقة توزيع النفوذ بين البلدان. وبناء على هذا، فإن تحولات غير متكافئة أو تفاضلية لنفوذ هذه البلدان بالنسبة لبعضها البعض من المحتمل أن تؤدى لاندلاع الحروب أو العدوان فى العالم بدرجة كبيرة. وذلك بسبب أن الدولة التى ينمو نفوذها النسبى، مقارنة بالدول الأخرى، ينخفض ما تتكلفه فى تعبئة الجهود لتغيير النظام العالمى لصالحها. ويؤكد جلبن أن هذا الطرح صحيح لأى دولة فى وضع كهذا "بصرف النظر عن هدفها"[١٧]. لذلك يتعين على الباحث أن يفسر السياسات الخارجية التوسعية لأى بلد ببيان مدى تزايد نفوذها بالنسبة للبلدان الأخرى على نحو بارز.

ويعترف جلبن بالصعوبة التى تواجه الباحثين فى محاولة قياس التغيرات فى علاقتها بالنفوذ بين الدول. ولذلك يقدم مؤشرَيْن لهذا النوع من التغيير يشعر بأنهما من المحتمل على نحو خاص أن يصاحبا عملية صنع الحرب[١٨]. المؤشر الأول، فى اعتقاده، أن درجة كفاءة التركيب الاجتماعى الداخلى لأى بلد تزيد من نفوذها بالنسبة للبلدان الأخرى. ويحدث هذا عن طريق زيادة المستوى الإجمالى للمصالح التى تتحقق للسكان عموما وكذلك بالتخلص من مشاكل الامتداد الحر التى تتداخل مع نجاح البرامج والأهداف القومية. والثانى، كما يقول جلبن، أن النفوذ القومى يتعزز عندما تبدأ حصة من المكافآت الناجمة عن الأنشطة القومية فى التراكم

والنمو لصالح ممثلى القطاع الخاص تتجاوز ما يتحقق للمؤسسات العامة أو الجماعية. وهذا ما يجعل لعدد أكبر من المواطنين الأفراد مصلحة فى زيادة دخل الأمة من، والسيطرة على، مكانتها المرموقة فى باقى أنحاء العالم.

ولا يبدو أن خاصية من هاتين الخاصيتين قد تجلت على نحو خاص بالنسبة لمصر خلال عهد محمد على. فمن بين الدول التى شكّلت القوى العظمى فى شرق البحر المتوسط بعد عام ١٨٠٠، تبرز بريطانيا العظمى وفرنسا بوصفهما الأكثر كفاءة هيكلية والأكثر نفوذا من خلال الليبرالية الاقتصادية عبر كل سنوات السياسة التوسعية لمصر. فقد أسس نظام محمد على نظاما للاحتكارات التجارية داخل مصر فى السنوات الأولى لحكمه، ومن المحتمل أن هذه الاحتكارات كانت تعمل بكفاءة أكبر مما أوردته التقديرات التقليدية عن هذه الفترة[١٩]. غير أن هذا النوع من الاحتكار الذى كانت ترعاه الحكومة كان منتشرًا فى أرجاء العالم العربى فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

ففى خلال السنوات التالية لعام ١٧٨٠، بدأ أحمد باشا الجزار، حاكم ولاية صيدا شمالى فلسطين: احتكار تجارة القطن الواقع تحت سيطرته. وفى حوالى عام ١٧٨٤ امتد هذا الاحتكار ليشمل توزيع وبيع الحبوب فى ولايته. وحسب رواية أمنون كوهين Amnon Cohen تم إجبار جزء من الفلاحين فى صيدا على زراعة جزء من أراضيهم بالقمح، ليتم تجميعه بالقوة وتصديره ليباع فى مصر، أكثر من هذا: "قام الجزار بتخزين البذور فى مخازن خاصة منشأة لهذا الغرض، وكانت البذور توزع على الفلاحين مع بداية كل موسم لزراعة المحصول. وعندما امتد حكمه ليشمل دمشق فى منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر، بدأ أيضًا فى بناء مخازن ومستودعات خاصة كبيرة". ويتضح أن هذه الاحتكارات استمرت طوال العقد الأول من القرن التاسع عشر، إن لم يكن أكثر من ذلك[٢٠]. وفى الوقت نفسه نجح أحمد الجزار فى طرد أغلب التجار الأجانب العاملين فى الموانئ الرئيسية بالولاية ووضع شروطا لم يسمح بموجبها إلا لعدد محدود للغاية من التجار الأوروبيين بالعودة "لكن بتصريح من الجزار ووفق شروطه"[٢١].

وباستخدام الفوائد الكبيرة التى تحققت لخزانة الولاية من هذه العمليات، قام النظام بإنشاء جيش خاضع لإدارة مركزية ويتقاضى أفراده أجورهم بانتظام، بداية من أوائل تسعينيات القرن الثامن عشر وتم إبراز وحدات المشاة لتوازن التأثير

السياسى لفصائل المرتزقة والانكشارية القائمة والموجودة بالولاية، وقد أثبتت كفاءة إلى حد أنها استطاعت أن تصد الحملة الفرنسية عند غزوها لفلسطين فى يناير ١٧٩٩[٢٢]. وبعد انسحاب قوات نابليون، لم يقتصر حكام صيدا على تعويض الخسائر التى تكبدتها هذه الوحدات، بل زادوا من أعدادها زيادة كبيرة وبدأوا فى بناء أسطول يتكون من سفن حربية مسلحة تحرس مياه الولاية وسواحلها[٢٣]. وهذه الأنشطة عززت كثيرًا من الوضع الداخلى لولاية أحمد الجزار: وهو الوضع الذى نال اعتراف الباب العالى رسميا من خلال فرمان صدر فى ١٧٩٨، ليجعل منه واليا على صيدا ودمشق وطرابلس وحتى على مصر[٢٤].

وفى تونس جرت إصلاحات مشابهة بواسطة ولاية الباى أحمد فى أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد زاد مسئولو الولاية بدرجة كبيرة السلطات التنظيمية للإدارة المركزية، وأنشأوا ما يعادل مصرفًا مركزيًا عام ١٨٤٧ للسيطرة على صادرات زيت الزيتون، والأهم من ذلك ألغى نظام الرق من الولاية، وبالتالى قضى على مورد مهم للنفوذ الاجتماعى والاقتصادى للأعيان المحليين وعزز دور قوى السوق فى الشئون الداخلية للبلاد. وفى الوقت نفسه، تبنت الحكومة التونسية سلسلة من الإجراءات العسكرية جعلت الأفضلية للإدارة وحددت الواجبات داخل صفوف القوات المسلحة، وبالتالى ازدادت سيطرة الجهاز الإدارى المركزى على القادة المحليين بالولاية. وفى أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر تم على نحو غير متوقع تجنيد وحدات مشاة نظامية وتدريبها وفق النظم الأوروبية، وتشكلت قوات مدفعية وأنشئت مدارس عسكرية على النمط الغربى، وعلاوة على ذلك، أقام نظام الحكم عددا من مصانع الذخيرة والسلاح لإمداد وحدات الجيش النظامى بالمعدات المتقدمة. كما بدأ فى بناء أسطول يتكون من بواخر حديثة[٢٥]. وأخذت هذه الإصلاحات العسكرية والإدارية فى الانهيار فى خمسينيات القرن التاسع عشر فى مواجهة المعارضة الأجنبية والداخلية، غير أن إجراءات مماثلة، إن لم تكن أبعد مدى بكثير، جرى تنفيذها مرة أخرى خلال سنوات الحماية الفرنسية فى نهاية القرن.

وكان بالعراق نظام وضع أسس برنامج للإصلاحات الاقتصادية والعسكرية مع مطلع القرن التاسع عشر[٢٦]. وطبقًا لتوجيهات الوالى المملوكى داود باشا قام المسئولون ببغداد بحل فصائل الانكشارية المحلية وأدمجوها فى وحدات نظامية

بقدر أكبر من القواعد. وترافقت هذه التغييرات مع جهود لزيادة الناتج الزراعي بالبلاد وبناء نظام للصناعة تحت إشراف الدولة يمكنه إمداد وتزويد جيش حديث. وأعيد تنظيم الضرائب وطرق التحصيل لتحسين كفاءتها، في حين تم تطبيق إجراءات من شأنها زيادة تأمين مسارات القوافل بالبلاد، لتصبح بالتالى أكثر فائدة لحكام بغداد. وعمومًا فإن هذا النظام - شأن نظيريه فى صيدا وتونس - كان بالكاد أقل اندماجًا فى "تحديث" المناطق الخاضعة لسيطرته المباشرة مقارنة بنظيره فى القاهرة. لذلك فمن غير الواضح من وجهة نظر هيكلية سبب اتخاذ النظام فى مصر لسياسات توسعية خارجية فى حين لم يستطع نظام آخر مما ذكرنا أن يتخذها خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر.

قد يجيب المؤرخون البنيويون على هذا النمط الاستنتاجي بالقول بأن مصر كانت تملك حرية الدخول فى مبادرات السياسة الخارجية بعد عام ١٨١٠ على نحو لم يكن لدى ولاة تونس وبغداد مثله. ويقول جلبن، على سبيل المثال، إن تكاليف التوسع تصل إلى أقصاها عندما يشارك فيها العدد الأقصى من الفاعلين. ففى المناطق شديدة "الكثافة" من المحتمل ألا يكون بمقدور دولة توسعية تجنب "تجاوز حدود الآخرين" الخاصة بمصالحهم الحيوية، لأن ذلك يزيد من مستوى حدة الصراع بالمنطقة، وبالتالى "يرفع تكاليف المزيد من أعمال التوسع"[٢٧]. ويترتب على ذلك - دون أن يكون التغير فى القوة النسبية كبيرا جدا - أن الدول التى تجد فراغا مجاورا تلتقط فيه أنفاسها هى التى ستتبنى سياسات خارجية عدوانية أو إمبريالية. وكانت العراق وتونس قريبتين جدًّا من جيران ذوى نفوذ، وبالتالى استحال عليهما هذا الخيار، أما مصر فلا.

وانطلاقًا من هذه المعالجة، مع ذلك، كان ينبغى للسياسة التوسعية لمصر أن تكون مختلفة تمامًا عن الأسلوب الذى جرت به. كان يتعين ألا تدخل قوات محمد على البحر الأحمر فى العقد الثانى للقرن التاسع عشر؛ إذ كانت السيطرة على هذه المنطقة معقودة فعليا للوهابيين والأمريكان والإنجليز والفرنسيين. فأى تحرك للجيوش المصرية فى هذه المنطقة يهددها بالاشتباك فى حروب مع الدول الأوروبية التى تتميز جيوشها بوضوح بميزات التدريب والتجهيز الراقى إن لم يكن بتفوقها العددى أيضًا. وحتى لو كان من المسموح شن حملات على الحجاز بعد عام ١٨١١ على أساس عدم تهديد المصالح البريطانية والأمريكية من اندلاع حرب

مصرية – وهابية، أو كانت مؤيدة فعليا لقمع الحركة الوهابية، فإن القوات المصرية لم تكن لتغامر بالتأكيد بمعاداة تلك القوى الكبرى من خلال غزو اليمن ذاتها بعد تأمين الحجاز. أو لم يكن ينبغى لها أن تزحف إلى سوريا والأناضول فى بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر ومنتصفه مع الوضع فى الاعتبار علاقات فرنسا وبريطانيا بفلسطين ولبنان، فضلا عن مصالح بريطانيا والنمسا فى الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية.

زد على هذا، أنه يتضح بجلاء أن إمبراطورية محمد على بلغت من الاتساع حدا يتجاوز ما يتوقعه الباحث انطلاقًا من المعالجة البنيوية. ويقول جلبن إن تكاليف توسع خارجى عموما تنمو كمتتابعة هندسية مع احتلال المزيد والمزيد من الأراضى، بينما الفوائد الناجمة من الموارد الجديدة، والسيطرة على التجارة وخلافه تزداد وفق تتابع عددى. وعلى هذا، إذا تم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضى الجديدة، فإن النفوذ الذى تستحوذ عليه الدولة الغازية مقارنة بجاراتها سيكون كبيرا حقا[٢٨]. وإلا فإن التكاليف الحدية للإمبريالية والسيطرة على أقاليم جديدة ستتجاوز أعباؤها الفوائد الهامشية من مثل هذه السياسات، حسب منطق جلبن، فلن توجد دولة تتبنى هذا المسار.

وتبرز مشاكل مشابهة إذا حاول الباحث تطبيق معالجة ديفيد كاليو David Calleo البنيوية والخاصة بالحالة العدوانية الكبيرة نسبيًا للإمبريالية الألمانية – أى "المسألة الألمانية" – على العلاقات الخارجية لمصر خلال سنوات حكم محمد على. يقول كاليو إن ألمانيا الإمبريالية انتهجت سياسة خارجية توسعية للأسباب: (١) أنها طورت صناعة على نطاق واسع فى وقت تأخر نسبيًا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، (٢) أنها وجدت نفسها محاصرة بمنافسيها وبالتالى لم يكن لديها منافذ سلمية تستطيع من خلالها الحصول على درجة من الهيمنة الاقتصادية فى العالم[٢٩]. وبعض التوجهات فى هذه المعالجة تناسب الحالة المصرية تماما. فقد اختطت مصر بعض برامج بناء المصانع والاحتكار فى وقت تأخر كثيرا عن الدول الأوروبية التى كانت قد أقامت أعمالا مناظرة. علاوة على هذا، فى الوقت الذى باشرت فيه مصر هذه البرامج كانت أعلى الأسواق ربحية فى العالم العربى خاضعة، فعليا فى معظمها، لنفوذ المصالح الإنجليزية والفرنسية والأمريكية. وبالتالى كان من المتوقع أن تستخدم كل الوسائل التى تقدر عليها لتفتح لها منفذا

للأسواق القريبة المحتمل أن تحقق أرباحا بها. وعندما لا تتمكن من الفوز بهذا المنفذ عن طريق أعمال المنافسة غير المقيدة، فلا بد أن تحصل عليه عبر إجراءات أكثر فاعلية(٣٠).

مرة أخرى ينطوى هذا النوع من المعالجة على خلل فى تفسير سبب اتخاذ مصر لبرنامج فى التوسع الخارجى خلال الشطر الأول من القرن التاسع عشر، بينما لم يفعل ذلك الأتراك وهم لب الإمبراطورية العثمانية. وفى الوقت نفسه الذى كان فيه نظام محمد على ينشئ المصانع فى مصر، كانت صناعة حديثة مماثلة تنشأ فى الأناضول وGalicia. وفى الأعوام الأخيرة لحكم السلطان سليم الثالث تم بناء مصانع للمدافع والبارود فضلا عن أحواض صيانة السفن الحكومية فى الأحياء النائية لإسطنبول. كذلك وُضعت الخطط لإنشاء مصنع نسيج تابع للدولة فى Azadli نحو عام ١٨٠٠، لكن عهد السلطان سليم كان قد انتهى قبل استكمال المصنع(٣١). وفى عام ١٨٠٤ بدأ تشغيل مصانع الصوف والورق التابعة للحكومة، وتم إلحاقها بمصنع كبير للغزل تسيطر عليه الدولة تم افتتاحه بالعاصمة فى عام ١٨٢٧، وفى خلال العقد الثانى انضم إليهم مصنع لمنتجات الجلود ومصنعان للملابس فى Izmit وIslimiye، ومصنع آخر لتصنيع أغطية الرأس. وفى عام ١٨٣٥ تقريبًا بدأ مصنع لرقائق النحاس فى الإنتاج الكبير للسلع المعدنية داخل البلاد أيضًا(٣٢). وأخذ هذا البرنامج التصنيعى فى التناقص تدريجيا فى نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لكن مع منتصف الأربعينيات صدرت قرارات حكومية لإعادته من خلال إنشاء "مجمعيْن صناعييْن" كبيرين يحتويان على عمليات تصنيع مختلفة. وتقرر فتح مصانع الدولة الأخرى فى أنحاء تركيا(٣٣). وفى الوقت نفسه بدأ ظهور استثمارات لرأس المال الخاص فى التصنيع داخل الإمبراطورية على نطاق واسع نسبيًّا.

على أن الصناعة التركية ككل عانت بشدة من منافسة الصادرات الأوروبية التى كانت ترد إلى الأناضول والبلقان بكميات كبيرة فى غضون هذه السنوات. وزادت حدة هذه المنافسة بشدة – كما حدث فى مصر – مع نهاية الحروب النابليونية، إلى حدٍّ جعل من المتعذر على المصنوعات التركية أن تجد أسواقًا محلية لمنتجاتها(٣٤). وبلا شك أسهمت المنافسة الأجنبية فى تعجيز قطاع من البرجوازية المحلية عن اتخاذ موقف موحد له فى المجتمع التركى فى الجزء الأول

من القرن التاسع عشر[٣٥]. وحاول المسئولونْ العثمانيون الحد من هذه الواردات وبالتالى حماية الصناعة المحلية عن طريق تنظيم عدد التجار الأجانب المتمتعين بالحماية داخل الإمبراطورية، بيد أن هذه الجهود انهارت بتوقيع المعاهدة التجارية الأنجلو – تركية فى عام ١٨٣٨[٣٦].

وبالتالى تعرضت الصناعة التركية لإصابات بالغة نتيجة حصارها بالقوى الخارجية طوال الفترة بين عامى ١٨٠٠ و ١٨٤٠ مثلما حدث للصناعة المصرية، إلا أن هذا الوضع لم يُفض بالإمبراطورية لتبنى برنامج للتوسع العسكرى واسع النطاق، وهو الأمر الأكثر إثارة للدهشة من وجهة نظر كاليو، نظرًا لأن إسطنبول كانت محتواة بإحكام من منافسيها الروس والنمساويين والإنجليز بعد عام ١٨٠٠ أكثر من القاهرة. لذلك، من الناحية النظرية، كان ينبغى على الباب العالى أن يتبنى سياسة خارجية على الأقل تكون مماثلة للسياسة العدوانية لمصر خلال هذه السنوات لتدعيم صناعاتها الشابة المعرضة للهجوم.

وباختصار، من غير الواضح ما إذا كانت مصر فى عام ١٨١٠ فى موقف بنائى يختلف من الناحية الأساسية عن القوى المحلية الأخرى فى شرقى البحر المتوسط. لذلك، مع الوضع فى الاعتبار توزيع القدرات فى المنطقة، إذا أمكن التوقع بأن دولة ستستولى على مساحات كبيرة فى الولاية وتستبقيها حتى عام ١٨٤٠ تقريبًا، فإن النظريات البنيوية لكتّاب مثل جلبن وكاليو لا تقول لنا من هى القوى المحلية التى ستفعل هذا بالتأكيد[٣٧]. وبكلمات أخرى، لم يستطع هذان الكاتبان أن يقولا لنا كيف تُستكمل معالجاتهما باستخدام الأنواع الأخرى من المفاهيم النظرية من أجل توفير تفسيرات موثوقة لأى حالة معطاة. وتبرز هذه الصعوبة جزئيًا، من وجهة نظر منطقية، من حقيقة أن المعالجات البنائية ومعالجات المستوى الثانى قاصرة بالتبادل، على أساس أن كلا منها تتضمن استدلالات متعارضة واقعيًا، وهو ما يمثل تناقضًا[٣٨]. كما أنها تبْرُز لأن أى محاولة لعدم تناول العالم ككل والسعى بدلا من ذلك بمحاولة بديلة لتفسير السياسات الخارجية للدولة بتعبيرات بنائية تسفر عن صعوبات منطقية خطيرة اعتاد عليها علماء الاجتماع[٣٩]. غير أن المسألة الأساسية لعدم قدرة المعالجات البنيوية على شرح السياسات الخارجية للبلدان هى إخفاقها من جانب فى التمييز بين مدى الممكنات للسياسة التوسعية للدولة القائمة فى وقت معين، وبين السبب فى أن بعض البلدان

فى الواقع تنتهز مثل هذه الفرص عن الدول الأخرى. ووضع هذا التمييز بوضوح أمر ضرورى فى تقديم إجابة موثوقة للتساؤل عن سبب شن بعض البلاد لحملات عسكرية عدوانية على الأقاليم المجاورة لها.

"الفرصة" و "الاستعداد" فى السياسة الخارجية لمصر

يطرح هارفى ستار Harvey Starr أن مفهومى "الفرصة" و "الاستعداد" يمكنهما توفير أساس مفيد لتشكيل مجادلات واسعة المدى عن أسباب اندلاع الحرب فى حزمة نظرية مترابطة. يقول ستار: "يمكن فهم الفرصة ببساطة باعتبارها إمكانية التفاعل بين الكيانات أو الوحدات السلوكية لنوع معين. أما الاستعداد فإنه يرتبط بالعمليات والنشاطات التى تقود الناس للاستفادة من الفرص للذهاب إلى الحروب"[٤٠]. وعلى الإجمال، فإنه يجمع بين الظواهر السابقة والبنائية مع الظواهر "الإيكولوجية"، ويجمع الإيكولوجية مع "صورة العالم أو تحديد الوضع كما يراه صانعو القرار"[٤١]. وهذا يفضى به إلى تصنيف "الصورة" الثالثة لـ كينيث والتز Kenneth Waltz عن الشئون الدولية ضمن مفهومه عن "الفرصة" وتصنيف "الصورة" الأولى لـ والتز ضمن مفهومه عن "الاستعداد". وفى رأى ستار: "يمكن رؤية الصورة الثانية – طبيعة العوامل المحلية – باعتبارها تحتوى على عناصر من الاثنين"[٤٢].

ولا يتحقق هذا التصنيف إلا إذا قبلنا الرؤية الفردية لـ ستار فيما يتعلق بتصنيف المفهومين اللذين يطرحهما. وحسب فرض ستار: "يتناول الاستعداد حوافز وأهداف صناع السياسة، وعمليات صنع القرار التى تؤدى بهم إلى اختيار <الحرب> كبديل وليس <اللا حرب>"[٤٣]. لكن لأغراض تحليلية لا يوجد سبب لافتراض أن "الاستعداد" هو خاصية تتعلق بالبشر فقط كأفراد[٤٤].ومسألة لماذا تصبح فئة معينة من الفرص فى واقع الأمر مترجمة إلى حصيلة فعلية ربما تنطوى على إجابات على كل مستويات التحليل الثلاثة لـ والتز. وفى المقابل، من غير الواضح تماما أن العوامل السيكولوجية مثلما فى "نظام اعتقاد" أولى هولستى Ole Holsti أو النزوع المفترض لدى رالف وايت Ralph white تجاه "تفكير السود/البيض" لا تفعل أكثر من إرساء مرحلة العمليات النوعية لصناعة القرار

التى من المفترض أن تؤدى إلى السياسة الخارجية من وجهة نظر فردية. وكما يلاحظ روبرت جرفيس Robert Jervis فى أى مجادلة سببية يمكن أن نسأل دائمًا عن الصلات بين الروابط المفاهيمية(٤٥).

فى الفصول التالية، فإن فكرة ستار عن "الاستعداد" للذهاب إلى الحرب سوف تستخدم ليس بتعبيرات فردية، بل فى ارتباط فى النزاعات بين القوى المحلية ذات النفوذ من أجل الهيمنة السياسية داخل مصر نفسها خلال عصر محمد على. والسؤال الأساسى الذى تتناوله هذه الدراسة يمكن صياغته على النحو التالى: بفرض فئة متميزة من الظروف العالمية، ما هى الشروط السياسية المحلية التى تؤدى بنظام حكم إلى أن ينحو لنيل فرصة لينتهج سياسة توسعية خارجية؟ حتى لو كان هذا التساؤل عن الشروط المحلية يمكن بذاته أن يحصل على كل من "فرصة" و "استعداد" فى توجهه. ويتعين أن نولى رعاية دقيقة ومستمرة لمسألة لماذا حدثت الأشياء بالطريقة التى حدثت بها فى مصر مع بداية القرن التاسع عشر إن لم نكن نريد أن ننتهى إلى إعادة توصيف بارعة للتغيرات فى ذلك المجتمع بلغة القوى الاجتماعية، بدلا من التفسير المقنع المطلوب للسياسات المحلية والخارجية لهذا البلد.

الغرض من هذه الدراسة

حتى لو أمكن القول بأن الظروف الهيكلية فى شرقى البحر المتوسط أرست الشروط التى بموجبها أمكن لمصر تنفيذ توسعاتها السياسية خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، سيكون من الخطأ الزعم أن هذا الإطار الأوسع، فى ذاته، أسفر بالضرورة عن مبادرات سياسية خارجية للقوى الإقليمية. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون هناك فترات يصبح فيها الوضع الاستراتيجى أداة توصيل لنشاطات عدوانية، غير أنه لا تحدث سياسة توسعية. والتساؤل عن لماذا استطاع نظام محمد على أن ينفذ برنامجًا متناغمًا للتوسع العسكرى خارج حدود البلاد، وبالتالى حصل على ميزة لفرصة هيكلية لهذا النوع من النشاط السياسى الخارجى، هو ما يؤلف المسألة النظرية التى تتناولها هذه الدراسة. وباستخدام حالة مصر فى بداية القرن التاسع عشر، فإننى أعتزم أن أحدد من القوى الاجتماعية التى كانت الأعمق

ارتباطا بالحملات العسكرية الخارجية فى السنوات التالية لعام ١٨١٠، والشروط التى خلقت الحوافز لدى هذه القوى لاستخدام النشاطات ذات الصلة بالحرب كوسيلة للهيمنة على منافسيهم السياسيين المحليين، ولماذا استطاعت هذه القوى انتهاج هذه الإستراتيجية السياسية المحلية على نحو أساسي بنجاح.

على أن السياسة الخارجية لمصر فى عصر محمد على سيتم التمييز بينها فى ثلاث فئات من العمليات العسكرية العدوانية. تشمل الأولى منها الحملات على مصر العليا والنوبة، حتى بلوغ شمال السودان والحجاز. وهذه الفئة من الحملات استمرت من نحو عام ١٨١٠ إلى حوالى عام ١٨٢٠. أما الحملات على كريت وباقى الجزر فى بحر إيجة فضلا عن أراضى اليونان فإنها تؤلف الفئة الثانية التى دامت من عام ١٨٢٢ حتى عام ١٨٢٨. ويؤشر غزو مصر لسوريا الكبرى فى عام ١٨٣١ بداية الملحمة الثالثة والأخيرة للسياسة التوسعية العسكرية التى جرت فى سنوات حكم محمد على. وستعالج هذه الدراسة كل طور من هذه الأطوار الإمبريالية لمصر على نحو منفصل، لكنها ستستخدم متغيرات النقاش المقدمة فى الفصل التالى لتوضيحها.

ويهدف هذا العمل إلى المساهمة فى دراسة الحرب والسياسة الخارجية العدوانية فى إطار أوسع. وهو يتحاشى الصياغات الرياضية المعقدة ويسعى بدلا من ذلك إلى توفير صلة مفاهيمية واضحة بين الصراع السياسى المحلى المرتبط بالطبقات والسياسات الخارجية التوسعية(٤٦). لذلك فإنه يقدم أسلوبا جديدا فى تفسير السياسات التوسعية الخارجية وفقا للتغيرات فى طبيعة الصراعات السياسية المحلية وحدِّتها.

الفصل الثانى

الصراع الداخلى
وتراجع السياسة التوسعية الخارجية

يمكن توضيح السياسات التوسعية الخارجية لبلد معين باعتبارها نتيجة مباشرة لثلاثة تطورات مرتبطة داخليًا فى العلاقات بين القوى الاجتماعية المحلية الأكثر نفوذًا. فإذا ما توافر ظرف عالمى موات، فقد تحدث برامج توسعية من التحالف الاجتماعى الحاكم مادام أن: (أ) البلاد تمارس ما أسماه جيمس أوكونور James O,Connor "أزمة تراكم" داخل قطاعات أساسية من الاقتصاد المحلى، (ب) وضع الأزمة هذا يجعل من الممكن للقوى الاجتماعية التابعة أن تهدد الهيمنة السياسية لنظام الحكم، (ج) تفاعل أعضاء التحالف الحاكم لهذا التحدى بالسعى وراء استراتيجيات تتناقض مع مصالح كل منهم، وبالتالى تصبح هناك إمكانية لشق صفوف التحالف المهيمن. وفى ظل هذه الظروف، يمكن توقع أن يتبنى حكام البلاد إجراءات عسكرية بمقدورها إخماد خصومهم السياسيين المحليين، وكذلك ضمان المناطق الخارجية الموجود بها نوع الموارد الضرورية اللازمة لتسوية الخلافات الناشبة بين أعضاء التحالف الحاكم.

أزمة التراكم

المجتمعات الطبقية التى تتميز بسيطرة القطاع الخاص على أصولها الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية تنحو صوب إعادة إنتاج علاقات هيمنة وتبعية أثناء عملية تراكم وتحول إلى بروليتاريا مما يجعلها عرضة لعدة أزمات. ومن وجهة نظر الاقتصاديات الأساسية، تعتبر هذه الأزمات أطوارًا متتالية فى دورة العمل التجارى، أى تعاقبات عملية "قوانين الحركة" الموضوعية بشكل أو بآخر داخل اقتصاد غير منظم، يتحكم فيه السوق. وافترض أوائل دارسى مثل هذه

الدورات أن الانخفاضات الدورية فى النشاط الاقتصادى كانت تنجم أولاً عن قصور حجم رءوس الأموال المتاحة فى المجتمع، وثانيًا من نقص مرحّل فى المعدل الذى كان يدور من خلاله بين المؤسسات والأفراد. وحدد الكتّاب التالون مصدر الأزمات فى تحولات واضحة فى أشكال الاستثمار، خاصة عندما يكون الاتجاه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل التى تدر عائدات فورية عالية لكنها لا تفعل سوى القليل لتوليد نمو اقتصادى متماسك. كما أن المخترعات التكنولوجية التى خفّضت بشدة تكاليف العمليات الإنتاجية تم افتراضها كتفسير لنهاية دورات التوسع الاقتصادى، نظرًا لأنها تنطوى على تقليص سريع للطلب الإجمالى. وأحدث من ذلك، يقترح الاقتصاديون السياسيون أن نشاطات دورة الإنتاج على المستوى القومى تحدّد ليس فقط مسار النمو بل كذلك الانكماش الصناعى والتجارى فى الاقتصاديات الرأسمالية(١). وفى كل هذه التحليلات، من المفترض أن أعمال قوى السوق تحدد مرحلة الفعل السياسى من جانب كل من أولئك الذين يتحكمون فى الإنتاج ومن لا يتحكمون فيه.

غير أن هذا المفهوم للأزمات الاقتصادية واضحه كتّاب كبار فى الإطار الماركسى أيضًا، ابتداء من "كارل ماركس" Karl Marx نفسه. وكما أوضح "بيتر بل" Peter Bell و"هارى كليفر" Harry Cleaver، أخفقت كتابات ماركس المبكرة فى دمج تحليل التوسع والتناقض فى الاقتصاديات الرأسمالية مع تحليل الصراع الطبقى. ومن خلال الدراسات التى كتبها ماركس وفريدريك إنجلز Frederick Engels فى أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن "آليات أزمة فيض الإنتاج ظهر أنها فى (داخل) الرأسمالية تماما، ومستقلة عن فعل الطبقة العاملة"(٢). كما أن المصاعب الدورية المتولدة عن نشاطات مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم "تضع الإطار وتؤثر فى شدة ومجال نضال الطبقة العاملة" بتزويد العمال بالحجة والحافز للفعل السياسى المتناغم، لكن "فى معظم تعليقاتهما جرت السببية بصرامة فى اتجاه واحد: من نموذج التطور الرأسمالى إلى نموذج نضال الطبقة العاملة"(٣). وهذه الرؤية للسببية الاجتماعية – التى تتضمن أن عمليات نظام اقتصادى مستقل نسبيا تُحَدِّد مرحلة التطورات فى ميدان التنافس السياسى – عادت مؤخرًا على يد الاقتصاديين السياسيين الراديكاليين المتأثرين بكتابات "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes. مثلا يقول "ميشيل كاليكى" Michal Kalecki أن ثمة تناقضا أساسيا داخل الاقتصاديات الرأسمالية يتعلق بسياسات التوظيف الكاملة التى تشرف عليها الدولة

خلال فترات الركود: "فى الركود الاقتصادى، سواء تحت ضغط الجماهير أو حتى بدونه، يتم الاستثمار المموّل بالاقتراض فى القطاع العام للحيلولة دون البطالة واسعة النطاق. لكن إذا جرت محاولات لتطبيق هذه الطريقة من أجل الحفاظ على التوظف عالى المستوى الذى حدث فى الازدهار التالى، فمن المحتمل أن تواجهه معارضة قوية من (قادة الأعمال). وكما سبق القول، فإن الحفاظ على التوظف الكامل ليس برغبتهم. فقد (ينفرط زمام) العاملين، وربما كان (قادة الصناعة) تواقين لتلقينهم درسًا".(٤)

فى الكتابات المتأخرة لماركس، علاوة على الأعمال الأحدث فى كتابات الاقتصاديين السياسيين البارزة فى الأدب الماركسى، يُطرح الأساس لـ "قراءة سياسية" أكثر تماسكًا لنظرية الأزمة، وفيها تمثل أصول وتطور أزمة التراكم "النتيجة غير المخططة للصراعات بين أفراد طبقتين متعاديتين"(٥). من جانب، "الطبقة الرأسمالية من خلال احتكارها وسائل إنتاج ضروريات الحياة، تُجبر باقى المجتمع على العمل لديها لكى تعيش - وهكذا يصبح باقى المجتمع طبقة عاملة"(٦). وهذه العملية تستلزم استمرار طرد المنتجين المستقلين فى المهن والزراعة وتُحوّلهم فى نهاية المطاف إلى بروليتاريا تتقاضى أجرًا اعتمادًا على أعمال السوق سواء لاحتمالات التوظيف أو مستوى المكافآت. ومن خلال إجبار المنتجين المستقلين على الدخول فى الوضع غير الملائم نسبيا للعمل كعمال بأجر، فإن ملاك الموارد الخاصة يشددون قبضتهم على الشئون المحلية على نطاق واسع، وتزداد قدرتهم على تشكيل مسار التغير الاقتصادى والاجتماعى لمصلحتهم الخاصة.

لكن كما يشير "بل" و"كليفر" فإن فرض وضعية العامل على الصناع المهرة والفلاحين المستقلين "ليست مسألة يسيرة سلسة"(٧). ففى كل المجتمعات فعليًا واجهت عملية التحول إلى بروليتاريا مقاومة شديدة ودائمًا عنيفة. وبنص كلمات أوكونور: "كانت النضالات الدفاعية للمنتجين الصغار ضد (تحديث) الرأسمال والدولة أثناء الأزمات الاقتصادية (محرّكات التراكم الرأسمالى)، وفى الوقت نفسه بدايات التراث الكبير Great Tradition للحركة العمالية"(٨). ولم تتبخر هذه العداوات مع نجاح حل الصراعات المتضمنة فى التراكم الأصلى. وفى المقابل "وحتى بمجرد حدوث الانفصال، واحتكار الرأسمال وسائل الإنتاج، يتواصل الصراع. وفى بيع قوة العمل يدور الصراع حول شروط البيع، كم من النقود مقابل حجم العمل، وطبقًا لأى

شروط، وهكذا. وبمجرد إتمام عملية البيع يتواصل الصراع أثناء العمل نفسه: نضال العمال ضد العمل، ونضال الرأسمال للحصول على أقصى قدر من العمل[٩]. لذلك فإن علاقة الصراع بين أولئك الذين يسيطرون على الإنتاج وهؤلاء الذين ينفذون أنشطة الإنتاج توفر الأساس للمشاحنات اليومية [أو إعادة الإنتاج] في المجتمع الرأسمالي وقدرة [أو ضرورة] المؤسسة الخاصة على الاتساع.

في الواقع، يولِّد النزاع بين الطبقات التي تشكل عملية التراكم آليتين متلازمتين لكنهما متعارضتان في المجتمعات الرأسمالية. من جانب تميل محاولات القوى التابعة لتحسين شروطها الخاصة إلى الحد من التراكم المتصاعد للثروة في يد القطاع الخاص. وكما يشير بل وكليفر "يكمن أصل احتمالية الأزمات، ليس في بعض قوانين داخلية غامضة لرأس المال متَصوَّرة كجانب واحد في العلاقة الطبقية، بل على الأرجح في الأعمال الداخلية لرأس المال متَصوَّرة بوصفها العلاقات الاجتماعية الكلية للطبقتين. وقد تحدث انقطاعات لا حصر لها تدفع بالرأسمال إلى الأزمات. ومع هذا، فإن احتمالية نشوب الأزمات تكمن في احتمالية تمزيق الطبقة العاملة للنظام وتحطيمه في النهاية"[١٠]. فقد يرفع العاملون تكلفة العمل إلى حد تصبح معه الفائدة الإنتاجية مستحيلة، وربما يعطلون عملية الإنتاج من خلال الإضراب، رافضين القيام بالعمل، "يتلكأون في أداء المهام"، أو يخرِّبون منشآت المصنع[١١]، أو ربما يرفضون شراء السلع التي تنتجها مؤسسات القطاع الخاص. وتشكل كل واحدة من هذه الأعمال تحدِّيًا مباشرًا لمن يتحكمون في الإنتاج، الأمر الذي يمكن أن يتولد عنه "تراجع نفوذ الرأسمال في الهيمنة على العمال"[١٢].

على الجانب الآخر، يستجيب أصحاب رأس المال استراتيجيا لمحاولات القوى الخاضعة لتحسين وضعهم الطبقي. ويصل "أوكونور" إلى استنتاج مفاده أن نشاطات التعطيل التي مارستها البروليتاريا عملت في أفضل الأحوال على أن تكون "محركات للتطور الرأسمالي بالمعنى العميق لتقوية نموذج التراكم، إذ أنه في سياق الأزمات الدورية قام بتخريب الأسس الاجتماعية للعمال للمقاومة عن طريق إعادة تشكيل العمال وقوى العمل ذاتها"[١٣]. وبطبيعة الحال لا تحقق البرجوازية النجاح دائمًا في حصار نشاطات العمال، كما أن محصلة الصراعات بين هاتين القوتين لا تعكس دائما مصالح كل طرف بشكل مباشر. لكن مع الأخذ في الاعتبار

الوضع السياسى المواتى لمن يسيطرون على مصادر التراكم، فإن الملامح الثورية التى يُطاح فيها بنفوذ رأس المال وتُصادر الملكية الخاصة يمكن توقع أن تكون نادرة الحدوث، وتسفر معظم الصدامات بين القوى المهيمنة والقوى التابعة فى المجتمع الرأسمالى عن أزمات تراكم تُضعف موقف البرجوازية بدلا من التعجيل بانهيار مجمل النظام الاقتصادى الاجتماعى.

أنواع أزمات التراكم

تشير البحوث الماركسية المعاصرة إلى عدد من الديناميكيات القادرة على إحداث أزمات تراكم فى الاقتصاديات التى يسيطر عليها القطاع الخاص والمحكومة بالأسواق. وترتبط اثنتان من هذه الآليات – ميل معدل الربح إلى الهبوط والاتجاه نحو تناقص معدل استغلال قوة العمل – بالشكل الذى يتخذه التراكم فى المؤسسات الخاصة غير المنظّمة. وتتناول الأخريان – تراجع الاستهلاك وندرة المواد الخام اللازمة لإنتاج مربح – العوامل الخارجية لعملية الإنتاج ذاتها. وكل واحدة من هذه الآليات يمكن أن تكون سببًا فى انقطاعات خطيرة فى التوسع المنظم للمؤسسة الخاصة فى ميادين التنافس المحكومة بعلاقات السوق.

وباستخدام المصطلحات التقليدية، فإن ميل معدل الربح إلى الهبوط فى المؤسسات الخاصة غير المنظمة ينتج عن افتراض أن عدد العاملين الذين يمكن التخلص منهم ضمن أى قوة عمل مفترضة له حد أعلى، أى "عدد العمال [الفعليين والمحتملين] وطول يوم العمل [الذى لا يمكن أن يبلغ ٢٤ ساعة] والحد الأعلى لقوة الاحتمال البدنى والعقلى". ونظرًا لأن حجم قوة العمل المستغلّة فى المجتمع له حد أعلى واضح (بينما يتضح أنه لا يوجد حد للموارد الممكن استثمارها إذا كان هناك مسعى لتوسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية)، يكون المطلوب تدريجيا من الرأسماليين "استمرار زيادة الاستثمارات لاستغلال حجمٍ مفترض لقوة العمل الفائضة" من العاملين(١٤). بيد أن مثل هذه الاستثمارات تُمنى بالإخفاق إذا ما بدأ العمال فى الاستفادة من الوسائل التكنولوجية التى توفر وقت العمل ليحققوا لأنفسهم وفرة فى الوقت، الأمر الذى يجعلهم بمنأى عن يد من يسيطرون على الإنتاج. وكان ماركس يرى فى هذه العملية تناقضًا أساسيًا مميزًا للمجتمع الرأسمالى.

ويكمن التناقض، لكى يكون بالغ العمومية، فى أن المزاج الرأسمالى فى الإنتاج يتضمن ميلاً تجاه التطور المطلق لقوى الإنتاج، بصرف النظر عن القيمة وفائض القيمة المتضمَّن، وبصرف النظر عن الظروف الاجتماعية التى يحدث فيها الإنتاج الرأسمالى؛ فى حين أنه من الجانب الآخر يهدف إلى الحفاظ على رأس المال القائم ودعم توسعه الذاتى إلى الحد الأقصى(١٥).

ويسفر هذا التناقض فى النهاية عن أزمة فى التراكم، نظرًا لأن الزيادات فى معدل استغلال قوة العمل تبرهن على عدم كفايتها فى التوازن مع الموارد المخصصة لارتفاع مستويات الاستثمار فى الإنتاج. وتتخذ الأزمة شكلين: الأول "تختفى رءوس الأموال التى تحقق أدنى ربحية لأن أعمالها تُمنى بالإفلاس"، الثانى "يحجب الرأسماليون رءوس الأموال على نحو متزايد عن الاستثمارات لأنه لا توجد منافذ مربحة"(١٦). ومن منطلق اقتصادى بحت يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين: فكما يشير "إريك أولين رايت" Erik Olin Wright يمكن على نحو دائم إنشاء الآلات التى تتزايد كفاءتها ويمكن تصور العمليات تامة الأتمتة إن لم يكن قد تم تصميمها(١٧). لكن من وجهة نظر سياسية، فإن العمال المطرودين نتيجة مثل هذه الاختراعات سوف يشكلون على الفور تهديدًا مباشرًا للوضع المهيمن للبرجوازية، القوة الاجتماعية المستغِلّة "الذين لم يعودوا بحاجة إليهم"(١٨). ويمثل ميل معدل الربح إلى التناقص مشكلة سياسية مؤرِّقة لأولئك الذين يسيطرون على المؤسسة الخاصة.

وفى ظل الظروف التى تجعل العمال فى وضع أفضل للمساومة مع الرأسماليين، ربما تصبح البروليتاريا قادرة على تحقيق زيادات فى الأجور أو المكافآت الأخرى تتجاوز أى ارتفاع مصاحب فى إنتاجية قوة العمل. وهذه الزيادات ستضع سقفًا لحجم الفوائد التى يحققها الملاك الأصليون للمؤسسة الخاصة وتؤدى إلى خفض معدل العائد الذى توفره هذه المؤسسات للمستثمرين بالخارج. ويترتب على ذلك ازدياد صعوبة الأمر حتى على البرجوازية التى تتأثر بهذا التراجع فى الأرباح سواء فى استخلاص زيادات تالية فى الإنتاجية أو العثور على مستثمرين جدد، وينجم الشكل الثانى لأزمة التراكم. وتبرز مصاعب خطيرة فى محاولات تفعيل اتجاه مفترض صوب إنقاص استغلال العمال(١٩)، ومع ذلك يبدو أن الآليات المتضَمَّنة فى هذا الصراع كافية لتوفير أسس نوع من الأزمات مميزة

عن الأزمات التى يعزى إليها ميل معدل الفائدة إلى الهبوط ومن المسلَّم به أن ضعف الاستهلاك يعتبر بمثابة معجِّل لأزمات التراكم منذ زمن الفيزيوقراطيين (أتباع المذهب الفيزيوقراطى فى الاقتصاد السياسى، وهو مذهب نشأ فى فرنسا فى القرن الثامن عشر، ونادى أصحابه بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هى مصدر الثروة كلها – المترجم). غير أن ماركس هو الذى أبرز الميل تجاه ضعف الاستهلاك فى المجتمعات الرأسمالية إلى مستوى عامل أساسى محدِّد للتوسع المستمر للمؤسسة الخاصة الخاضعة للسوق. ويقول فى الجزء الثالث لرأس المال: "يظل السبب النهائى على الدوام لكل الأزمات الحقيقية هو الفقر والاستهلاك المقيَّد للجماهير كمضاد لاندفاع الإنتاج الرأسمالي لتطوير القوى المنتجة بالرغم من أن القوة المستهلكة المطلقة للمجتمع كانت تشكل حدًّها[٢٠]. ومع استمرار إنتاج المزيد من السلع، ومعدل الربح الآخذ فى الانخفاض الذى يجعل من بيعها أمرًا حاسمًا لأصحاب الرأسمال، تغدو الأسواق مشبعة. ونتيجة لذلك ينخفض الإنتاج ويُطرد العمال المشتغلين فى الصناعة من وظائفهم، وهو ما يؤدى لتناقص قدرة عموم السكان على شراء السلع الجديدة. ويسفر هذا الحلزون الهابط الأبدى عن أزمة ناجمة عن ضعف الاستهلاك، تتمخض عن إنتاج الأصناف الفاخرة لبالغى الثراء والبضائع منخفضة السعر لتكون فى متناول شديدى الفقر لتحتفظ بسوق مربحة.

وفى النهاية، فإن توفير المواد الخام عمومًا يؤثر مباشرة على قدرة من يهيمنون على مؤسسات القطاع الخاص للحفاظ على وضع هيمنتهم على المجتمع. وهذه النقطة الأوّلية لم تكن غائبة عن ماركس، الذى لاحظ أنه قد تنشأ مصاعب خطيرة للبرجوازية إذا ما أصبحت المنتجات الزراعية غالية الثمن على نحو جامح. وحسب كلماته، يمكن حدوث "توقُّف" تام "إذا ما فُقِدت المتطلبات الأساسية الحقيقية لإعادة الإنتاج (مثلا، إذا ارتفعت تكلفة الحبوب أو لم يكن رأس المال كافيًا لتراكمه)"[٢١]. ويفسر بل وكليفر هذه النقطة على هذا النحو: "التحكم فى الوصول إلى المواد الخام غالبًا ما يتم بنفس وسائل الصراعات على الأراضى وهو ما يحدث لتوفير الأيدى العاملة. لقد حارب الفلاحون من أجل أرضهم للحفاظ على احتمالات إنتاجهم المستقل، كما احتاج رأس المال للمراعى، أو المعادن، إلخ.. فضلا عن قوة عملهم"[٢٢]. لذلك فإن ندرة الغذاء أو المواد الخام الأخرى قد ترتبط مباشرة بالنقص فى قوة العمل المتاحة. وهذا القصور أيضًا يميل إلى إعاقة نقل

المواد الخام لتتحول إلى منتجات نهائية، بما يجعل تكاليف الإنتاج تبلغ حدًّا يحول دون تحقيق أرباح كافية لتغذية مزيد من التراكم.

تمثل هذه الآليات الأربع ما يسميه بل وكليفر "التهيؤات القصوى للأزمات" والواردة فى الكتابات الماركسية الكلاسيكية والمعروضة بالتفصيل فى أعمال الاقتصاديين السياسيين فيما بعد(٢٣). وهكذا يقومون بإبراز أكثر الميادين وضوحًا للصراع بين القوى المهيمنة والقوى التابعة فى المجتمع الرأسمالى. وتمثل هذه الصراعات تحديات خطيرة لوضع من يهيمنون على مؤسسات القطاع الخاص ليس ببساطة لأنهم يقتطعون جزءًا من قدرة المؤسسات الخاضعة للسوق على تحقيق الربح؛ لكن الأهم من ذلك أنهم يحددون مرحلة "تطور الطبقة العاملة بوصفها فاعلا ثوريًا"(٢٤). وبكلمات أخرى، تشكل أزمات التراكم الدورية أو الآنية ما يسميه رود آيا Rod Aya "وضعا ثوريا" وفيه يمكن أن تحدث انتقالات بالجملة فى توزيع السلطة بين أعضاء التحالف الاجتماعى الحاكم وبين خصومهم المحليين الأساسيين(٢٥). سواء تمخضت فرص التغيير الثورى هذه فى الواقع عن تحول سياسى أساسى معتمدًا على عوامل من خارج العملية الإنتاجية نفسها.

أزمات التراكم بمصر فى أوائل القرن التاسع عشر

بدأ المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون للشرق الأوسط فى وضع بدائل لآراء الباحثين الأوائل الذين افترضوا اتجاها طويل المدى للركود والهبوط الاقتصادى فى مناطق مثل مصر بتحليلات لا تكاد تتضح الفروق بينها لشكل التوسع والانكماش الذى كان يميز اقتصاديات شرقى البحر المتوسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفى الحالة المصرية، اتحدت ثلاثة اتجاهات رئيسية لتوفر أسس ما أسماه "أندريه ريمون" Andre Raymond "أزمة السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر"(٢٦). فى المقام الأول فقد طوَّر القطاعان الرئيسيان للاقتصاد المدنى بالبلاد – الإنتاج الحرفى، وتجارة الاستيراد والتصدير – "لا تناغم تركيبى" رئيسيًا فى العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر. وفى الوقت نفسه أدى انخفاض حاد فى إنتاجية المحاصيل الزراعية التجارية بالبلاد بطبقة كبار الملاك بمصر إلى التحرك فى مواجهة القوات العسكرية العثمانية المرابطة بالمدن مما أفضى إلى

تعطيل شكل الضرائب الزراعية التى كانت سمة لكـل مـن المجتمعـين المـدنى والريفى خلال معظم القرن الثامن عشر. وفـى النهايـة أدت المآسـى الدوريـة لانخفاضات فيضان النيل والأوبئة والمجاعات إلى نقص حاد فى الأيـدى العاملـة وارتفاع أسعار المواد الغذائية فى الأسواق المحلية، مما أسفر عن أشـكال أقـرب للفوضى فى المدن الكبرى والقرى المحيطة بها مع نهاية القرن.

لم تكن القاهرة هى فقط أكثر المراكز المدنية ازدحامًا بالسكان فـى نهايـة القرن الثامن عشر بمصر، بل كانت أيضًا المركز الصـناعى والتجـارى الأهـم بالبلاد. ففى داخل المدينة أُقيمت المصانع التى تنتج المنسوجات الكتانية والقطنيـة، والحرير والمنتجات المعدنية والخشبية، وحصة كبيرة من المنتجات الفاخرة. وطبقا للعلماء الذين رافقوا قوات الحملة الفرنسية التى هبطت بمصر فـى عـام ١٧٩٨، كانت توجد على الأقل ٧٤ طائفة صناعية ناشطة بالعاصمة فى نهاية القرن. وكان أعضاء هذه التنظيمات يؤلفون نحو ربع عدد السكان الناشطين اقتصاديًا. وحتى بين التجار وأصحاب المحلات قليلى العدد "ربما كان يوجد ربع آخـر مـن السـكان منخرطًا فى بعض أنشطة إنتاج النسيج مع نسبة صغيرة تعمل فى أشغال الخشـب والجلود، وتصنيع الغذاء، والأنواع الأخرى من الصـناعة"[٢٧]. وبـرغم التماثـل التركيبى لمصانعهم، فإن بعض هؤلاء الصناع المهرة كانوا يتقاضون مكافآت عالية – ويتمتعون بمكانة لا بأس بها – مقارنة بالآخرين. ويذكر "أندريـه ريمـون" أن الأكثر ثراء بين الصناع المهرة بالقاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر كان العاملون بتصنيع الملابس، يليهم العاملون بالجلود فى المدابغ الكبرى. وفى الناحية الأخـرى من مقياس الدخول يقف العاملون بصناعة الأخشـاب والمعـادن، الـذين كانـت مصانعهم "أقرب لأن تكون ورشًا صغيرة الحجم، لا تُغِل سوى دخل متوسط"[٢٨].

فضلا عن ذلك، خلال النصف الثانى من القرن، قام العديـد مـن الصـناع المهرة بالعاصمة بعمل شراكات مع أفراد مـن الحاميـات العسـكرية العثمانيـة المتمركزة بالمدينة. واتخذت هذه الترتيبات شكل التعاقدات الفردية، يتنازل بموجبها الصانع الماهر عن نسبة معينة من أرباحه السنوية مقابل الحصول علـى حمايـة ضباط الحامية. وفى بعض الحالات كان يوفد الصناع المهرة كضباط احتياط فـى هذه الحاميات، وفى السياق نفسه يذكر "ستانفورد شاو" Stanford Shaw أن "بعـض هؤلاء الجنود دخلوا مجال المهنة أو أصبحوا صناعًا مهرة كوضـع مميـز فـى

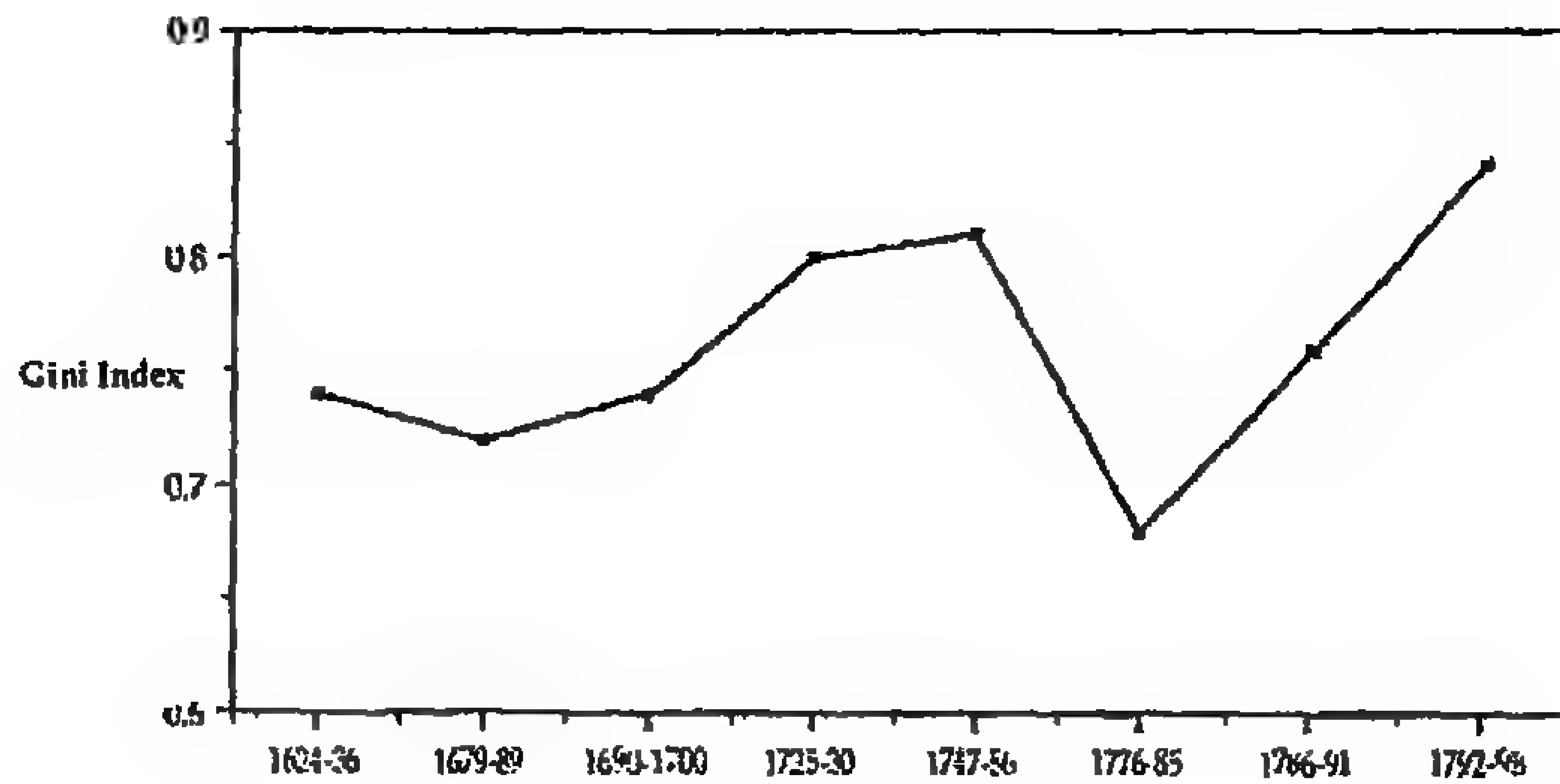
الوظائف العسكرية عن إخوانهم"[٢٩]. وغدا هذا الوضع شائع الانتشار فى منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر، حتى إن الرحالة الفرنسى "فولنى" Volney انتقل لملاحظة أن "الانكشارية والعزبان وخمس فصائل أخرى ليسوا سوى حشد من من الصناع المهرة والمتشردين"[٣٠]. وسواء كانت هذه الشراكات تعمل لصالح المهنة أو تلحق بها الأذى فى أى وقت معين فلم تكن تعتمد فقط على تقلبات السوق المحلية والعالمية، بل أيضًا "على توازن القوى بين أجنحة النخبة، ولا سيما المصائر السياسية لأنصار النخبة"[٣١]

بالإضافة لدور القاهرة كمركز صناعى مهيمن على مصر، فقد كانت تخدم بوصفها المركز التجارى الأساسى للحرف بالبلاد. وبنص كلمات أندريه ريمون، كانت المدينة تمثل: محور التجارة الداخلية والخارجية لمصر. ويتم فيها إعادة توزيع الواردات على باقى أنحاء البلاد، كما يجرى تجميع مختلف الصادرات بها. أما موانئ الإسكندرية ودمياط ورشيد فكانت تلعب دور موانئ التوقف. وتركزت التجارة الدولية كبيرة الحجم بالقاهرة. وكما حدد "فولنى": كانت القاهرة "موضع مرور، ومركز توزيع تمتد فروعه عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية والهند، وعبر النيل إلى الحبشة ووسط أفريقيا، وعبر البحر المتوسط إلى أوروبا والإمبراطورية العثمانية". وبشكل خاص كانت المركز التجارى لتجارة الشرق الهائلة فى البن والتوابل التى لعبت دورًا حاسمًا فى اقتصاد مصر[٣٢].

وفى العقد الأخير من القرن الثامن عشر بلغت الأنشطة التجارية التى تجرى بالقاهرة نحو ٣٠ فى المائة من إجمالى الناتج الاقتصادى لمصر. وبينما أخذت تجارة الذهب والتوابل تتراجع نحو عام ١٧٠٠، فإن الطلب المتزايد على البن اليمنى المعاد تصديره إلى أوروبا والأناضول زوَّد المدينة فى العقود الوسطى من القرن الثامن عشر تقريبًا بتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء الذين يمتلكون ثروات كبيرة.

وبعد عام ١٧٧٠ دخل الصناع المهرة بالقاهرة مع التجار الأثرياء فى صراع متنام مع بعضهم البعض، نظرًا لأن المصنوعات المحلية بدأت تعرف طريقها للركود، وفى الوقت نفسه أخذت التجارة الخارجية لمصر - خاصة المعاملات التجارية مع أوروبا - فى التصاعد. ويمكن الاستدلال على التأثير العكسى من زيادة الواردات منخفضة الثمن نسبيا على أصحاب مصانع النسيج

بالداخل من استمرار خفض المنتجين المحليين للأسعار التى يطلبونها على منتجاتهم فى أسواق القاهرة خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر. وكما يذكر أندريه ريمون: "هذا الركود يعصف بكل شيء حتى إنه يتناقض مع الارتفاع العام فى الأسعار المصرية المحلية، وبالتحديد فى ازدياد أسعار المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج المحلية"(٣٣). وبحلول عام ١٧٩٨ بدأ الوضع غير المواتى للعاملين فى صناعة الملابس مقابل تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء ينعكس على حجم المنشآت التى خلّفها أصحاب مصانع النسيج: فى خمسينيات القرن الثامن عشر زادت تركات منتجى النسيج بنسبة ٣٨ فى المائة فى المتوسط عن تركات باقى أصحاب الصناعات الأخرى، وبعدها بأربعة عقود لم تزد عن ممتلكات المصنعين الآخرين سوى بـ ٢٠ بالمائة فقط(٣٤). وحدثت انكماشات مماثلة فى صناعة الفخار والزجاج وتشغيل المعادن. وترتب على ذلك ارتفاع معدل التفاوت الاقتصادى داخل المجتمع المصرى على نحو حاد (انظر شكل ٢ – ١)، بينما "الطبقة الأفقر من السكان – وهم الصناع المهرة وأصحاب المحلات – قد تحملوا وطأة الوضع الاقتصادى الكارثى" مع وصول القرن الثامن عشر إلى خاتمته(٣٥).



شكل (٢-١)
تفاوت الثروات بالقاهرة ١٦٢٤-١٧٩٨

المصـدر أندريـه ريمـون: Artisans et commercant au Caire au xviiie siecle {Damascus, Institut Francais de Damas, 1973-74}, vol 2, graphs 7-8

وفى الوقت الذى كان فيه تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء يناضلون لتوحيد موقفهم فى المجتمع المدنى، ووجه كبار ملاك الأراضى المصريون بوضع سياسى متهرئ فى المجتمع الريفى كنتيجة للتشغيل الإجبارى لعمال الزراعة على نطاق واسع. فالنظم الزراعية التى يحقق فيها كبار الملاك دخولهم عن طريق إرغام الفلاحين على العمل لديهم، وكذلك من الاستحقاقات الثابتة الأخرى نسبيًّا تتجه بمرور الزمن لتوليد فائض يقل تدريجيًّا. ودون الاستمرار فى ضم مساحات جديدة واستزراعها وزيادة حجم الملكيات "يتجه دخل الإقطاعيات بدوره إلى التناقص. وترتبط أزمة النظام الإقطاعى بهذه الظاهرة: لا تنجح الطبقة المسيطرة فى الاحتفاظ بالأسس الاقتصادية لسيادتها"[٣٦]. وهذا الاتجاه لا يظهر – إلى حد ما – ما بقيت أسعار المنتجات الزراعية منخفضة بشكل عام.[٣٧] لكن مع ارتفاع الأسعار، يتفاقم هبوط دخل الإقطاعية نظرًا للانخفاض البالغ فى حجم المنتجات التى يتمكن المالك من بيعها. وهذا الهبوط نتيجة ضرورية للنظم الإيجارية؛ حيث يتم زراعة النصيب الأكبر من المنتجات المخصصة للتجارة فى الأراضى المملوكة للسيد الإقطاعى. وفى الأوقات التى ترتفع فيها الأسعار يستطيع الفلاحون نسبيًّا التخلص سريعًا من الحصص التى يتقاضونها مقابل العمل، أما المنتجات الأقل قابلية للتسويق فقد تعود إلى حوزة المالك. وبمجرد الوفاء بالالتزامات يُركِّز الفلاحون جهودهم على أراضيهم الصغيرة، التى لا توفر لهم فقط الغذاء والبذور، بل تنتج أيضًا ما يتمكنون من مقايضته فى الأسواق المحلية من المواد المصنعة الحيوية مثل: المحاريث والملابس والأوانى الفخارية[٣٨]. ويترتب على ذلك أن المجتمعات التى يتشكل فيها الإنتاج الزراعى أساسًا بأساليب "غير سوقية" فسوف تعانى من انخفاضات دورية سواء فى مداخيل كبار ملاك الأراضى أو حجم المنتجات القابلة للتسويق فى ظل السيطرة المباشرة للنبلاء.

وخلال فترات ارتفاع الأسعار، التى تشهد تآكلا مطردًا لوضع الهيمنة لكبار الملاك بالمجتمعات الريفية من منطلق الإنتاج الزراعى الإجبارى، فمن المتوقع أن يحاول ملاك الأراضى هؤلاء تغيير دفة ثرواتهم الاقتصادية الهابطة عن طريق زيادة السلع المنتجة فى أراضيهم تحت سيطرتهم المباشرة. وقد يفعلون ذلك من خلال إما: (١) إعادة توزيع أراضى الإقطاعية بما يحقق مصلحتهم، أو (٢) زيادة العمل الإجبارى المستحق لأراضيهم، أو (٣) التركيز على إنتاج محصول تجارى

واحد، ولا سيما محصول غذائى أساسى مثل القمح أو الجاودار، أو (٤) "الانتقال بعمليات التسويق من الأسواق المحلية إلى الخارجية"[٣٩]. وعلى الإجمال، فإن هذه الإجراءات تمثل استراتيجيات من خلالها يمكن إعادة فرض علاقات اجتماعية إجبارية بشكل أساسى على العمال الزراعيين[٤٠].

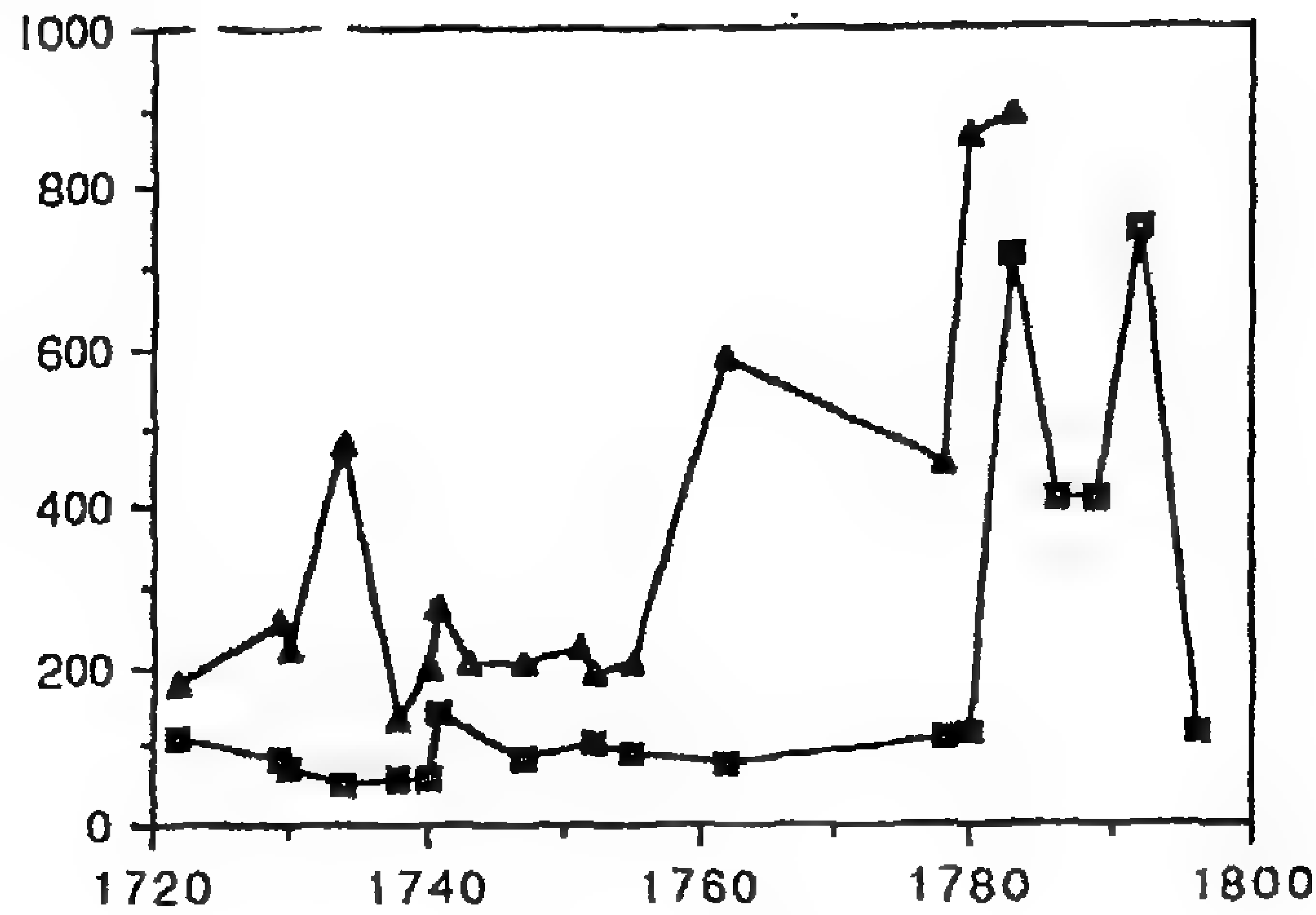
وبدون اتخاذ موقف حازم من السؤال الصعب عما إذا كان تنظيم الزراعة المصرية فى عهد محمد على، تقريبًا، يناظر مباشرة الإقطاع الأوروبى الغربى، فما زال ممكنا تحديد عاملين مماثلين أساسيين بين النظم الزراعية الأوروبية فى القرون الوسطى ونظيرتها بمصر فى أوائل القرن التاسع عشر.

أولاً، استقرت السيطرة على الأراضى الزراعية فى أيدى السادة المحليين [الملتزمون]، الذين كانوا يجمعون الضرائب المستحقة على أراضيهم [الالتزامات] وتوجيه هذه الأموال [الميرى] إلى الإدارة المركزية بعد استقطاع حصة منها [الفايظ] لصالحهم. ومع منتصف القرن الثامن عشر كان من يسددون الضرائب من الفلاحين الأغنياء قادرين على تمرير ممتلكاتهم من الأراضى مباشرة إلى ذويهم ماداموا يدفعون المصروفات المناسبة [الحلَوان] إلى الحكومة بالقاهرة[٤١]. واستنادًا إلى "كينيث كونو" فإن الملتزمين انتهزوا فرصة عدم قدرة الدولة على تحديد الفايظ الصحيح على أى ممتلكات، وذلك بتحديد رقم منخفض وثابت على نحو زائف خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكما يقول "بالتخلى عن الإشراف المباشر على الضرائب بالريف، فقدت السلطات العثمانية القدرة على تحديد المطالب الضريبية اللازمة تبعًا للتغير فى إنتاجية الأراضى"[٤٢]. إذ أوكلت الحكومة لمسئوليها فقط مهمة جباية المبالغ المستقطعة غير العادية [الكشوفيات] اللازمة للمصروفات الإدارية كوسيلة لزيادة عائدات خزينة الدولة من القطاع الزراعى بالاقتصاد المحلى.

ثانيًا، كان يتم تنفيذ خطط الإنتاج الزراعى من خلال الفلاحين، وكان من حقهم زراعة المحاصيل لاستخدامهم الخاص على مساحات كبيرة [الأطيان الأثرية]، لكن كان مطلوبًا منهم أيضًا دفع الضرائب للملتزمين من أجل الحصول على حق استخدام الأرض. وفى معظم الأحيان كانت تُجبى هذه الضرائب كالتزامات فى شكل القيام بأعمال بالأراضى المخصصة للملتزم لاستخدامه الخاص [الوسية]، ويمكن أيضًا أن تتخذ شكل مدفوعات نقدية للسيد الإقطاعى [خاصة فى

الوجه البحرى]، ومدفوعات فى صورة سخرة [خاصة فى الوجه القبلى] لتنظيف وإصلاح الشبكات الممتدة لقنوات الرى التى تعتمد عليها الزراعة المصرية. ويفسر العمل الأخير أنه إذا حلت ظروف عصيبة كان بمقدور الفلاحين بيع أو رهن حقوقهم فى حيازة [الأطيان الأثرية]، لكن تظل هذه الصفقات مرهونة بموافقة الملتزم لكى يضمن استمرار زراعة الأراضى وسداد الضرائب عنها(٤٣). وتلاحظ "هيلين ريفلين" Helen Rivlin أنه رغم أن الفلاحين كان بإمكانهم توريث أراضى [الأطيان الأثرية] لأبنائهم، "إن توريث أراضى الأثر، الذى هو تقليد أكثر من كونه حقا، كانت له طبيعة مقيدة... تعتمد على الطبيعة الخيِّرة للملتزم الذى تقع أراضى الأثر فى دائرة اختصاصه"(٤٤). أكثر من هذا، فإن بعض الفلاحين لم يكن لهم حق الانتفاع بالأرض على الإطلاق، ولذلك يمكن اعتبارهم معدمين. وهؤلاء الفلاحون المعدمون كانوا يعملون كأجراء: إما لدى الملتزمين ووكلائهم المحليين أو لدى فلاحين آخرين، " ليس بالضرورة أن كل الفلاحين الذين يعملون لدى آخرين هم ممن لا يملكون أرضا، ومع ذلك فقد جرت التقاليد أن يعمل الفلاحون الملاك كأجراء لدى الغير إذا جاء الفيضان منخفضًا وعجز عن رى أراضيهم"(٤٥).

ومع مطلع القرن التاسع عشر كانت الزراعة فى مصر تشترك فى خاصيتين هيكليتين مهمتين مع النظم الإقطاعية الزراعية. والعلاقات الاجتماعية المصاحبة لهذه الهياكل أنتجت آليات داخل المجتمع الريفى تتماثل حقيقة مع الآليات المحددة فى دراسات العصور الوسطى الأوروبية التى قام بها "جاى بوا" Gay Bois و"ويتهولد كولا" Withold Kula. ففى نهاية القرن الثامن عشر ارتفعت أسعار القمح والأرز إلى حد مبالغ فيه فى أسواق القاهرة. ويوضح الشكل (٢-٢) متوسط أسعار هاتين السلعتين كل عشر سنوات بين عامى ١٧١٠ و ١٧٩٨. وتكشف هذه الأرقام عديدًا من النقاط شديدة التباين فى مستويات الأسعار السنوية للقمح، وكلها جاءت بعد ثمانينيات القرن الثامن عشر(٤٦). ويتضح أن أسعار باقى المحاصيل الزراعية كانت على المستوى نفسه من الارتفاع فى غضون هذه السنوات(٤٧). وكانت كلها سنوات رديئة سياسيًّا فى إنتاج الحبوب بمصر لبكوات المماليك وغيرهم من كبار ملاك الأراضى، نظرًا لأن العاملين لديهم استطاعوا انتهاز فرصة تضخم أسعار المنتجات الزراعية لتقليل أوقات العمل المطلوبة منهم فى استزراع الوسايا المخصصة للمحاصيل التجارية.



الشكل (٢-٢)
أسعار السلع الغذائية بالقاهرة ١٧٢٢-١٧٩٦

المصـــدر: Andre Raymond, Artisans et commercants au Caire au xviii siecle [Damascus Institut Francais de damas, 1973-74],2;56, 59

ونظرًا لأن ربحية الزراعة التجارية مالت إلى الهبـوط بشـكل عـام فـى الحيازات الكبيرة بمصر خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، لـذلك انخـرط الملتزمون فى صراعات أشد عنفا فيما بينهم من أجـل السـيطرة علـى المـوارد الاقتصادية بالبلاد. وبعد عام ١٧٥٠، وفى محاولة من بكـوات المماليـك لـدعم أعدادهم المتنامية اعتمادًا على أعمال السلب بـالقوة، دأبـوا علـى أن يسـتقطعوا لأنفسهم نصيبًا أكبر من حصة الميرى المستهدف إرسالها مباشـرة إلـى الخزانـة المركزية[٤٨]. زد على هذا، ضاعف النبلاء مطالباتهم من الفلاحـين مـن خـلال الابتزاز والاغتصاب مثل [المضاف] أو (الضريبة الإضافية) و[البرانى] - وهـى رسوم تضاف للفايظ لصالح مالك الأرض - وجميعها تخرج عن نطـاق إشـراف الإدارة المركزية. لذلك سيكون من الخطأ استنتاج أن الصـراع المتصـاعد بـين أجنحة المماليك هو السبب وراء ازدياد مصاعب الاقتصاد بمصر خلال السـنوات التى تلت مباشرة الاحتلال الفرنسى [رغم أن هذه الرؤية كانت تتمتع بجاذبية لـدى مؤرخ مؤيد للنظام مثل عبد الرحمن الجبرتى فى كتاباته نحـو عـام ١٨١٥][٤٩]. وينبغى بدلا من ذلك النظر إلى المشاكل الزراعية بالبلاد بوصفها انـدفاعًا حاسـمًا

لـ"عدم الاستقرار السياسى" الذى كان سمة المجتمع المصرى فى السنوات القريبة من نهاية القرن.

وأحد مؤشرات ازدياد عدم ربحية المزارع التجارية الكبيرة قرب نهاية القرن الثامن عشر هو الارتفاع الحاد فى عدد حالات الالتزام الذى شهدته تلك الفترة. فقبل مطلع القرن، بلغت حالات الالتزام نحو ١٥٩ فى جرجا، و١٣٢ فى البهنسوية (بمديرية بنى سويف)، و٦١ فى الأشمونين (بمديرية المنيا)، و٢٨ فى باقى مديريات الصعيد. وفى عام ١٧٩٧ ارتفع إجمالى هذه الحالات إلى ٢٠٠، ٥٤٥، ٢١٩، ٤٤٣ على الترتيب. فضلا عن ذلك، أصبحت هذه المزارع فى عام ١٧٩٧ أصغر حجمًا بكثير مما كانت عليه فى السابق، وبات هناك ميل واضح لأن تئول إلى ملكيات مشتركة بين عدد من الملتزمين(٥٠). وجاءت هذه التغيرات فى إطار محاولة من يسيطرون على هذه الأراضى لتقليل خسائرهم الزراعية كأفراد بتوزيعها على عدد أكبر من حائزى الأراضى.

وفى الوقت نفسه، بدأت تتكاثر الأراضى المخصصة للأوقاف فى جميع أنحاء البلاد. وتقول عفاف لطفى السيد:

مع نهاية القرن، انتقلت خُمُس الأراضى المنزرعة إلى الأوقاف، أى ٦٠٠ ألف فدان. وعلى وجه اليقين فقد تحولت أيضًا نسبة أكبر من العقارات إلى الأوقاف، رغم أنه لا تتوفر لدينا أرقام للتدليل على ذلك، إذ إن أرقام الممتلكات المذكورة فى معظم الوثائق تشير إلى نسب محيرة تؤدى بالباحث حتمًا إلى تلك النتيجة(٥١).

لم تكن هذه الأراضى معفاة فقط فعليًّا من الضرائب الحكومية، لكن كان من المستطاع الاحتفاظ بها غالبًا لتقتصر على استخدام الأسرة وذرية مالكها الأصلى. ولذلك كانت تشكل وسيلة لضمان هامش للأمن الاقتصادى لهؤلاء الملتزمين الذين كانت أوضاعهم الاقتصادية آخذة فى التفسخ. ومع ازدياد عدد الأوقاف زاد تأثير رجال الدين الذين يتولون إدارتها وارتفعت مكانتهم. ونظرًا لأن هذه الممتلكات لم تكن خاضعة فعليًّا للضرائب، فقد وجد المسئولون عن إدارتها أنهم قادرون على تكديس ثروات معتبرة على نحو غير متاح سواء للملتزمين أو مسئولى الدولة.

وثمة مؤشر آخر للمصاعب الاقتصادية التى واجهت الملتزمين بمصر فى العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، هو ازدياد عدد العلماء وتجار الاستيراد

والتصدير الأثرياء الذين اشتروا الممتلكات المفلسة من المماليك ,حائزى الأراضى من البدو آنذاك. وقبل بداية القرن التاسع عشر كان حائزو الأراضى البدو يمتلكون ٧٤% من حالات الالتزام فى جرجا، و ٧٨% فى البهنسوية، و ٩٥% الأشمونين، و ٨٩% فى مناطق غير محددة بصعيد مصر. وفى عام ١٧٩٧ هبطت هذه النسب إلى ٤٦%، و ٦٦%، و ٤٩%، و ٥٩% على الترتيب[٥٢]. ورغم أن جزءًا من هذا التناقص نجم عن تسجيل الأراضى بأسماء زوجات الملاك الأصليين أو أبنائهم، فإن ثمة شكًا بأن عددًا من العلماء اشتروا أراضى الالتزام بأعداد كبيرة مع اقتراب القرن الثامن عشر من نهايته[٥٣]. وعلى المنوال نفسه، فإن التجار المقيمين بالعاصمة وأثروا من تجارة البن والمحاصيل اشتروا المزارع الخاضعة للضرائب بأعداد كبيرة بعد منتصف القرن، وأداروها كملاك غائبين[٥٤].

ومع اتساع نفوذ هذه القوى الجديدة بالريف، بات فلاحو مصر معرضين لمستويات أكبر من الاستغلال. كانوا يكابدون فى ظل التجار والعلماء ملاك الأراضى الجدد، التواقين للتربح من استثماراتهم، وفى ظل المماليك أصحاب الممتلكات القدامى الذين عقدوا العزم على استعادة مزارعهم بعد الطلب المتزايد على الأراضى الزراعية. ومع نهاية القرن أصبح الفايظ يشكل المخصص الأكبر الوحيد المفروض جبايته على الفلاحين من السكان[٥٥]. فضلا عن هذا، تم فرض العديد من الضرائب "غير الرسمية" على الفلاحين بعد منتصف القرن الثامن عشر لسعى الملتزمين لتدعيم وضعهم المالى. وإضافة إلى الضرائب المفروضة – النقدية أو العينية – زادت "الأعمال الإجبارية بأراضى الملتزمين، وحفر قنوات الرى، وحمل الطمى، وزراعة المحاصيل فى مزارع الملتزمين دون تقاضى أجر على ذلك، وأعمال السخرة، وهى العمل بدون مقابل فى أراضى المسئولين الإداريين وفى بناء الأسوار وغيرها من المهام"[٥٦]. وتمثل متطلبات العمل الجديدة هذه الوسيلة المؤثرة الوحيدة لأصحاب الأملاك لتحسين وضعهم الاقتصادى فى اقتصاد غير سوقى[٥٧]. لكنهم لم يستطيعوا بمفردهم تحسين الوضع السياسى للإقطاعيين مقارنة بالقوى الاجتماعية الأخرى النشطة فى الريف.

وترك لنا المراقبون المعاصرون صورًا صادمة لعدد من المآسى تتعلق بالمجاعات وتفشى الأوبئة التى ضربت مصر قرب نهاية القرن الثامن عشر. وذكر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى أن مجاعة عام ١٧٨٤ أرغمت آلاف الفلاحين على

الفرار من الريف إلى المدن الكبرى؛ وهناك كانوا يقتاتون على ما يلقونه مصادفة: القمامة المكدسة فى الشوارع، فضلات الحيوانات الملقاة خارج محلات الجزارة، جثث الحيوانات المدفونة على جوانب الطرق. وتضافرت حالات الرعب من هذه المجاعة مع ما تلاها من تفشى داء الطاعون الدُّبَّلى. وبعد ثمانى سنوات أخرى قيل إن فقراء المهاجرين إلى المدن كانوا يأكلون جثث زملائهم الموتى(٥٨).

وقد كان لهذه الكوارث الطبيعية تأثير مباشر على القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصرى. وبكلمات عفاف لطفى السيد مرسو: إن تعاقب تفشى الأوبئة والمجاعات خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر أفضى إلى "فرض أعباء أكبر من ذى قبل على طوائف المدن". ففى عام ١٧٩٠ عندما أغلقت الحكومة الفرنسية أسواق بلادها أمام المواد الغذائية المستوردة، فإن "الجماعة الحاكمة بمصر - فى احتياجها لمزيد من الأموال وتعويض خسائرها - تحولت إلى فرض الضرائب على المزارع، وأتت على كل ما فيها" وترتب على ذلك "أن أصيبت المهن الحرفية بالهزال مما أسفر عن ضعف رءوس الأموال المستثمرة فى منتجات الصناع المهرة، وتكفلت أعمال الابتزاز بالباقى، وانخفضت الإنتاجية إلى أقل معدلاتها على الإطلاق، وغدت كل أنشطة الصناعات الحرفية خاضعة لضرائب متصاعدة"(٥٩). وعلى القدر نفسه كان للمجاعات والأوبئة آثار كارثية خارج المدن، ويستنتج كينيث كونو:

أدت المجاعات الناجمة من ازدياد الفيضان أو تناقصه، والأوبئة التى كانت تصاحبه دائمًا، إلى خفض قوة العمل المتاحة للإنتاج الزراعى. كما أن المجاعات قللت من توفير الحيوانات للحرث أو الانتقال، فقد كان فقر الحصاد يعنى أيضًا ندرة القش وأعواد الذرة والبرسيم التى تقدم غذاء لها. وفى ظل هذه الظروف كانت تباع الحيوانات الداجنة المخصصة للذبح فى أسواق البيع قبل أن تنضج بما يكفى، أو يأكلها الفلاحون وأهل المدن قبل أن تنفق. وبعد انتهاء مجاعة طويلة، حينئذ، فإن تعافى الإنتاج الزراعى ليبلغ المستويات السابقة ربما يلزمه أكثر من فيضان جيد فى العام التالى، نتيجة للخسائر فى قوة العمل من الإنسان والحيوان(٦٠).

لذلك فإن الأزمات المتراكمة التى أصابت الاقتصاد المصرى خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر تفاقمت عبر الكوارث الطبيعية التالية التى حلت بالبلاد فى هذه الفترة.

التهديد السياسى لنظام الحكم

سواء كانت النزاعات المحيطة بالأزمات المتراكمة المتعاقبة تمثل تهديدًا خطيرًا للوضع المهيمن للتحالف الاجتماعى الحاكم لمصر، فقد كانت تعتمد على ثلاث فئات من الشروط التى تكمن فعليًا إلى حدٍّ كبير خارج العملية الإنتاجية. أولا، أن قدرة القوى التابعة على تحدِّى حكام البلاد كانت وثيقة الصلة بمستوى تنظيم خصوم نظام الحكم. وكما يقول باحثو الثورة الاجتماعية الجدد عن اقتناع: "الأفراد لا يتحركون بطريقة سحرية إلى العمل، لا يهم ما يشعرون به من الظلم أو العدوان أو الغضب. ينبغى أن يتجه غضبهم من البداية إلى نهايات جماعية من خلال واجبات موجهة ومنسقة نحو التنظيم، بصورة رسمية أو غير رسمية. وإلا حاق بهم فحسب الاكتئاب البغيض ليطيح بهم خارج الملعب"(٦١). ثانيًا، يمتلك المعارضون تهديدًا كبيرًا بوضوح لنظام الحكم القائم عندما تواجه الدولة أزمات مالية متصاعدة. ثالثا، تجسِّد قوى المعارضة أقصى تهديد للتحالف الحاكم المستمر فى الهيمنة حينما تنشأ "صلات إستراتيجية مهمة بين المدينة والريف فى الحركات الثورية"(٦٢). والصلة بين هذه الشروط الثلاثة أسفرت عما هو أكثر من الانقطاعات الحادة فى الشئون الداخلية لمصر؛ إذ أنها أوجدت أيضًا الظروف التى بموجبها أمكن أن يتغير تشكيل التحالف المسيطر للقوى الاجتماعية، فاتحًا الباب أمام إمكانية أن يحل بدلا منها ممثلون جدد فى حكم البلاد وتغيير تركيبها السياسى والاجتماعى.

ويفترض "رود آيا" Rod Aya فى جدول أعمال بحثى أنه فى الأوضاع الثورية يمكن وضع تمايزات محدَّدة بين المقاصد الثورية (التى يمكن أو لا يمكن الوفاء بها) والنتائج الثورية (التى قد تكون قليلة مقارنة بدوافع وأغراض الذين شرعوا فى العمل الثورى). والعنصر الأول فى هذه الأجندة البحثية هو "الانتباه إلى الحقوق والواجبات الموضوعة – التى يشترك فيها مختلف فئات الناس – والتى فى حال انتهاكها، تفضى إلى الإحساس بالظلم"(٦٣). وبالتوصل لحل الأشكال النوعية للظلم التى أثارت عمليات التمرد، لا يمكن للباحث أن يدرك فقط الصلة بين "الإحباط والحرمان والإجهاد، أو التمييز فى المعاملة" من جانب، و "سياسات العنف" على الجانب الآخر(٦٤). بل يمكن له أيضًا، وبدرجة أخطر أن يشرع فى تقييم احتمالات تعبئة القوى الشاعرة بالظلم على أساس القضية المطروحة فضلا عن فرص العمل التنسيقى بين مختلف معارضى نظام الحكم القائم.

ويقترح العنصر الثانى أن التفسيرات الملائمة للأوضاع الثورية ينبغى أن تقر بصحة "موارد النفوذ التكتيكية المتاحة للجماعات الواقع عليها الظلم – أساسها الاقتصادى، التنظيم المجتمعى، الصلات السياسية بالأنصار فى الخارج، و(الأكثر أهمية) الانشقاقات فى تركيب السلطة التى قد تتكشّف من أعلى"(٦٥). ويشمل عنقود العوامل هذا متغاير الخواص بعض ما يمكن تصنيفه تحت مفهوم أزمة التراكم التى تحددت خطوطها العامة فيما سبق، وتضاف إلى متغير حاسم يتضمن تناقضات داخلية محتملة فى التحالف المسيطر ستناقش فى وقت لاحق. لكن تركيز العنصر الثانى لـ "رود آيا" ينصب على الترتيبات المؤسسية التى يتمكن بها معارضو نظام الحكم من تنظيم أنفسهم فى نشاطات جماعية سعيًا لأهداف سياسية. وهذه الروابط قد تتضمن "جمعية عادية لأصدقاء ذوى اهتمام مشترك...وجمعيات للفلاحين من مختلف الأنواع، أو الأحدث من ذلك، الأشكال الجديدة مثل اتحادات العمال أو الأحزاب الراديكالية"(٦٦). على أن تكون جميع هذه المؤسسات متاحة للمشاركين لتوزيع أعباء جهود العمل الجماعى بين عدد من الأفراد، وتحسين فرص الحفاظ على حرية الانتخاب كحد أدنى. أكثر من هذا، تزيل المؤسسات الاجتماعية المنشأة معظم الغموض المتعلق بـ"ما يمثله السلوك التعاونى فى كل حالة معطاة"(٦٧). لذلك فإن وجود علاقات تنظيمية بين المعارضين المحتملين للتحالف المهيمن يحسِّن بوضوح ليس فقط إمكانية تبنِّى أى عمل جماعى، بل أيضًا يكلِّل بالنجاح العمل السياسى للمعارضين.

إضافة للاعتماد على وجود أسس للعمل الاجتماعى المنظَّم بين القوى الاجتماعية التابعة، فإن مستوى التهديد السياسى الذى يواجه نظام حكم يتغير تبعًا للوضع المالى المتعثر للإدارة المركزية. وكما أوضحت "ثيدا سكوكبول" Theda Skocpol تم الإطاحة بالثورات الفرنسية والروسية والصينية جميعها بسبب العجز المتنامى لأجهزة الدولة عن التعامل بنجاح مع ما تسميه "أزمات التحديث" أى المتطلبات الاقتصادية لخلق صناعة كبيرة وأجهزة إدارية أكثر مرونة. وبنص كلماتها: "متطلبات جمع الضرائب بكفاءة أعلى؛ من أجل تمويل متواصل لجيوش أقوى وأكثر فاعلية، ولتنمية اقتصادية وطنية 'موجهة'. وكان يتردد صدى محاكاة النماذج الأجنبية المتاحة داخل هذه المجتمعات خاصة بين رجال الإدارة والطبقات الوسطى المتعلمة"(٦٨). إلى حد أن الدولة كانت تحتوى على "حالات القصور

التركيبية فى صميم بنيتها العاجزة عن تعبئة موارد متزايدة"، وبات نظـام الحكـم عرضة لتمرد الفلاحين و "الضغوط الأجنبية الكاسحة"[٦٩].

ولقد أصابت حالات العجز فى التمويل مسئولى الدولة بالشلل فى جهـودهم لمساندة نظام حكم معرض للتهديد على الأقل من طريقين منفصـلين. الأول، مـع تناقص الموارد المتاحة للجهاز الإدارى المركزى أصبح رجال الإدارة أقل قـدرة على تعبئة قوات الجيش والشرطة للدفاع عن النظام القائم أمام المعارضة الأكثـر نضالا. إذ أن نقص أموال الضرائب أو باقى الإيرادات العامة خصوصًا يفاقم مـن تهديد نظم الحكم فى المجتمعات التى لا يوجد بها جـيش متأهـب تحـت القيـادة المباشرة للإدارة المركزية، نظرًا لأن عدم قدرة مسئولى الدولة على تجميع قـوات مسلحة كافية تعمل لديها يدعم تأثير أولئك الذين يتحكمون فى ميليشيات أو جماعات من الأتباع المعارضين للحكومة والمؤيدين لدوام الثورة. وفى ظل هذه الظـروف، فإن التحدّيات المحتملة من خارج التحالف الحاكم تحدد درجة التغييرات الأساسـية فى توزيع السلطة داخل التحالف، وتفاقم بشدة من المصاعب التى تواجه الأعضـاء أصحاب المصلحة الفعلية بالوضع الراهن.

الثانى، يحول هبوط عائدات الدولة دون تبنى الإدارة المركزية إجراءات من شأنها اختيار أو تحجيم قوى المعارضة. لذلك ففى عشية الحرب العالميـة الأولـى اضطرت الحكومة القيصرية إلى اتخاذ قرار متسرع بتخصيص الموارد الشـحيحة المتاحة للمجهود الحربى، وهو ما أدى بها إلى أن "تتأرجح" بين برنامج باهظ نسبيًا وبين قمع الاتحادات النقابية المناضلة فى المدن الكبرى وسياسـة أكثـر تسـامحًا وتساهلا لتشجيع خلق طوق "لإطار قانونى ينجح من خلاله العمال والإدارة فى حل نزاعاتهم فى محيط مستقل نسبيًا للعمل الاجتماعى" سعيًا من أجل إمكانيـة تفكيـك وحدة حركة النقابات المهنية[٧٠]. وفى الإطار نفسه، كنتيجة لتخصيصها حصصًـا أكبر من العائدات للمشاريع الصناعية الكبيرة، ومخصصات مالية للمواد الغذائيـة وباقى الضروريات، فإن الإدارة المركزية فى إيران فى ظل الشاه رضـا بهلـوى أعيقت عن تنفيذ برامج للإسكان بالبلاد فضلا عن وسائل الاتصالات ونظم الرعاية الصحية فى السنوات التالية لعام ١٩٧٥. وقد لعبت التباينات الواضحة التى ميـزت المجتمع المدنى دورًا كبيرًا فى تعبئة "الشرائح الدنيا من الطبقة العاملـة - بالـذات العمال والباعة الجائلين وصغار موظفى المصانع والعمال المؤقتين" للثـورة ضـد نظام الشاه فى نهاية عقد السبعينيات[٧١].

خلاصة القول: تمثل المعارضة أقصى التهديدات حدة على الوضع السياسى لأى نظام حكم قائم ما إن تنشأ صلات متينة بين عناصرها المدنية والريفية. وفى دراسة "جون والتون" John Walton عن الثورات الوطنية فى البلدان الفقيرة يستنتج أنه: "شأن الثورات الأوروبية، تستمد الثورات الوطنية أصولها من تفاعل الظروف الريفية والمدنية، ونادرًا ما يقود الفلاحون الثورة، أيضًا فإن الثورات قلما تنجح بدون دعمهم النشط. ويلزم لتطوير وضع ثورى تحالف 'اندماج محتمل بين الفلاحين الشاعرين بالظلم وغيرهم من المظلومين بالطبقات الأخرى'"(٧٢).

وتوفر الصلات بين سكان المدن ونشطاء الريف الاحتمال الأكبر لخلق وضع ثورى حالما تمثل هذه الصلات ما هو أكثر من مجرد علاقات تكتيكية، مدفوعين ممن يحاولون توليد حركة جماهيرية، والصلات التى تمثل التهديد الأعظم هى التى "تضمنها آليات مؤسسية فى صميم الترتيبات التنظيمية من أجل إدارة أوضاع التخلف"(٧٣). وهذه الترتيبات ممثلة بأشكال لها طابع الدوام من العمالة المهاجرة، و"شبكات من المهنيين من مختلف الأقاليم"، أبناء الريف المدينين للنخب المدنية. وتخلق هذه الآليات التنظيمية توحيدًا للمصالح من جانب القوى الريفية والمدنية، يحيلهم إلى "حلفاء طبيعيين، وليس لمجرد أنهم كانوا أحيانًا نفس الناس الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة فى أماكن مختلفة"(٧٤).

على أن تلك القوى المسيطرة تعترف بعنف ما يواجهها من تهديدات يشهرها معارضون بالريف والمدن، ويتضح ذلك من محاولاتهم المستميتة لشق صفوف هذه القطاعات. وتتضمن هذه الإستراتيجية عادة تشكيل تحالفات تكتيكية مع واحدة أو أكثر من القوى التابعة، وفى الواقع للحيلولة دون احتمال قيام روابط سياسية قوية بين المدينة والريف. ويذكر "أنطونيو جرامشى" Antonio Gramci أنه فى أعقاب ثورات فقراء الريف فى صقلية عام ١٨٩٤ وعمال ميلان فى ١٨٩٨ "بادرت الطبقة المهيمنة [فى إيطاليا] بسياسة جديدة للتحالف الطبقى، والتكتلات السياسية الطبقية من نوع الديموقراطية البرجوازية. واضطرت لاختيار - إما الديمقراطية الريفية، بالتحالف مع الفلاحين بالجنوب، وسياسة خفض التعريفات وحق الاقتراع العام ولا مركزية الإدارة وخفض أسعار المنتوجات الصناعية؛ أو إقامة تكتل مع عمال الصناعة [هكذا] بدون اقتراع عام، من أجل توفير الحماية، من أجل الإبقاء على مركزية الدولة...، ومن أجل سياسة إصلاحية للأجور، وتدعيم الحركة

النقابية"[٧٥]. ولا يقتصر هذا البرنامج فى اعتماده فقط على وجود أشخاص أذكياء فى مجال التكتيك داخل نظام الحكم بل أيضًا، وللوهلة الأولى، على الوصول إلى المصادر التى يمكن أن تدعم مشاركة سياسية واسعة وأسعار مدعومة للبضائع المصنعة، وثانيا على حواجز تجارية فعالة تتضافر مع أجور أعلى. وباختصار، فإن الوضع المالى يمتلك تأثيرًا حاسمًا، رغم أنه غير مباشر، على قدرات المعارضة فى تضفير علاقات سياسية قوية فيما بينها.

التهديدات التى واجهت نظام الحكم بمصر فى مطلع القرن التاسع عشر

كانت حركات التمرد الشعبية ضد التحالف الاجتماعى المسيطر ملمحًا متكررًا للسياسة المصرية خلال العصر العثمانى[٧٦]. واشتملت هذه التمردات على مدى واسع من القوى المحلية، وكان الدافع وراءها تشكيلة متعددة من المظالم الاقتصادية والسياسية. وتزايد تكرار ومدى اتساع الاضطرابات الأمنية بالمدن فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، من جانب كنتيجة لـ "تنامى عمليات سلب الأموال بالقوة من سكان المدن عن طريق بكوات المماليك الذين كانوا يتقلدون السلطة" ومن الجانب الآخر نتيجة "ازدياد استخدام الجنود المرتزقة فى خدمتهم" الذين كانوا لا يقيمون وزنًا كبيرًا لعادات ومشاعر أبناء البلاد[٧٧]. وترتب على ذلك أن بادر نظام الحكم بالتحول إلى القادة الدينيين البارزين طلبًا لعونهم فى حفظ الأمن العام. وفى منتصف تسعينيات القرن الثامن عشر، غدا كبار علماء البلاد، بفضل إمكانياتهم على تعبئة الجماهير، قادرين على الضغط حتى على أكثر بكوات المماليك نفوذًا من أجل تقديم تنازلات محدودة لأتباعهم[٧٨]. لكن بمجرد جلاء الحملة الفرنسية فى عام ١٨٠١ بلغ مستوى التهديد للتحالف الاجتماعى الحاكم ذروته، مُمهِّدًا الطريق لتحديات تالية أثناء عصر محمد على.

وفى قاعدة هرم القوى التابعة القادرة على تحدّى نظام الحكم بالقاهرة استقرت الشبكة المعقدة لتنظيمات الطوائف التى كانت تتخلل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن الكبرى والمراكز. وفى الفترة السابقة على القرن السابع عشر يتضح أن الطوائف بدأت نشاطاتها أساسًا كجمعيات دينية أو أخوية ذات صلات

محدودة بالإدارة المركزية لمصر، وبعد ذلك بدأت هذه التنظيمات تعمل كفروع لجهاز الحكم، وتتولى الدولة تعيين شيوخ الطوائف الكبيرة مع استخدام مقارهم كوسيلة لتقدير الضرائب وتحصيلها. وكرد فعل لهذا الميل تجاه الاندماج المتنامى داخل نطاق سلطة الدولة، عمل أعضاء الطوائف على إعادة ترتيب تراكيب هذه الجماعات خلال سنوات القرن الثامن عشر، وبصورة أساسية بالحد من مسئوليات وظيفة شيخ الطائفة ومهام مساعديه [النقباء]. وهذا الحال لخصه "جابريل باير" Gabriel Baer: "يتبين بوضوح من دراسة تاريخ الجبرتى أنه فى مصر العثمانية لم يضعوا أسس أى مهام سياسية شبيهة مثلا بتلك المهام المحددة لـ 'العلماء' أو بعض مشايخ البدو. فقد كان يتم تجميعهم، من حين لآخر، لأغراض اقتصادية: مثل جباية الضرائب أو تثبيت الأسعار أو الاحتفالات التقليدية التى كانوا يشاركون فيها مع طوائفهم. ومع ذلك كانوا أداة فى يد الحكومة، وليس قوة مستقلة"[٧٩].

لكن فى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، قد أكد قادة عدد من الطوائف المصرية على الأقل على استقلالهم عن الإدارة المركزية، واضطلعوا بدور أكثر فاعلية فى الشئون السياسية للبلاد. وكان لطوائف الجزارين والفكهانية والخضرية والشيالين بشكل خاص دور فاعل فى الثورات التالية التى اندلعت بالقاهرة فى السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر[٨٠]. وجمع قادة هذه التجمعات المساهمات سواء من أعضاء طوائفهم أو سكان الأحياء التى يقيمون بها من أجل تنظيم وتزويد الميليشيات غير النظامية لمقاومة الاحتلال الفرنسى للعاصمة فى عام ١٧٩٨، وعلى نحو خاص لعب شيوخ طوائف الجزارين والفكهانية دورًا رائدًا فى العصيان الذى حاصر الولاة العثمانيين الذين أرسلتهم إسطنبول ليحلوا بديلا للإدارة النابليونية بعد عام ١٨٠١[٨١].

ولقد انتشرت تنظيمات الطوائف فى كل أنحاء المجتمع المدنى بمصر مع مطلع القرن التاسع عشر. واستنادا إلى العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية: فإن ٢٧٨ طائفة كانت تمارس نشاطاتها بالقاهرة الكبرى فى عام ١٨٠١، ويذكر الجبرتى عددًا من التجمعات الأخرى لا تضمها هذه القائمة[٨٢]. وكانت هذه الطوائف فى أغلبها تتجمع فى أحياء معينة بالمدينة. وكما يلاحظ "روجر أوين" Roger Owen فإن أغلبية الحرفيين:

كانوا يعيشون ويعملون داخل حدود القاهرة، العاصمة القديمة للفاطميين، إلى الشمال من القلعة، وهناك، شأن أى مدينة أخرى قبل - صناعية، منطقة مكتظة بالسكان، ضيقة الشوارع، يتعذر الانتقال داخلها، تنحصر بها المتاجر التى تورِّد البضائع للأسواق، سواء خارج البوابات أو داخلها. وعلى أية حال يتم إنتاج المصنوعات الأكثر تخصصا فى وسط الحى الفاطمى، والكثير منها يقع على طول الشارع الرئيسى المركزى الذى يربط البوابات الشمالية بالجنوبية. والشوارع مثل المتاهة، وبعضها مسدود فى آخره، وتسمى حارات، حيث يستطيع أن يتجمع فيها السكان معًا، للدفاع عن أنفسهم أو تقديم العون لبعضهم البعض.

وداخل كل حارة يمارس مسئولو الطوائف مسئولياتهم فى فض المنازعات وحفظ النظام وتنظيم الشئون الاقتصادية اليومية. لذلك كان شيخ الطائفة المسئول يتمتع بسلطة إصدار تراخيص مزاولة مهن معينة، علاوة على تحديد عدد العاملين بالمهنة فى كل حىّ من الأحياء. حتى إن حق بيع المحلات المرخصة لباقى الأسطوات المؤهلين لم يكن ليتم دون موافقة شيخ الطائفة[٨٤].

على أن التضامن الاتحادى داخل الطائفة كان يتعزز بعدد من الآليات التنظيمية. وتقول "سوزان ستافا" Susan Staffa: "كانت الطوائف تستمد الكثير من قوتها من حقيقة أنها تتألف من أفراد يعرفون بعضهم البعض، حتى إن هيمنة شيخ الطائفة ترجع إلى أنه يعرف كل واحد منهم معرفة شخصية". وفضلا عن تمتعها بالصلات الشخصية القوية، فقد تميزت هذه الجماعات بالتماسك الذى يعود إلى "أن أعضاء أى طائفة يشتركون فى الدين، ويتألفون من العرق نفسه، مع استثناءات قليلة "[٨٥]. وتتحصل العلاقات داخل الطائفة على مزيد من الدعم عن طريق مجموعة رموز دينية صريحة تضاف إلى تركيب الجماعة. وشاعت بينها التقاليد المصاحبة للطرق الصوفية، والجماعات الأكثر تقليدية (الفتوات) سواء فى الشعارات أو العروض العامة للصناع المهرة أو طوائف الحرفيين. وتضيف ستافا أن "كلا من محتوى وشكل الاحتفالات الاستهلالية لتنظيمات الصناع المهرة كانت تتطابق غالبًا مع احتفالات المذاهب الصوفية"[٨٦]. وكانت هذه التقاليد تترسَّخ من المشاركة الجماعية للطوائف فى مثل هذه الشعائر مثل رحلة قافلة الحج سنويا إلى مكة، واحتفالات زفاف الأعيان المحليين.

لذلك من الضرورى ملاحظة أن الهبة الشعبية السابقة مباشرة علـــى تقلُّـد محمد على للسلطة كوال لمصر قادها شيخان من شيوخ الطوائف غير المعــروفين نسبيا وتبدَّت فى نمط شعائرى خاص. وفى الأسبوع الثانى من شهر يونيــو عـــام ١٨٠٥ اعترض سكان حى الرميلة موكبًا للفرسان العثمانيين كان يحمل إمـــدادات للوالى العثمانى المحاصر بالقلعة، وخاضوا ضدهم حربًـــا شرســـة دامـــت طيلـــة الأسبوعين التاليين، وكبدوهم خسائر فادحة تحت قيادة شيخ طائفة الخضرية وشيخ طائفة الجزارين. وفى تقدير الجبرتى أن هذا الحشد كان يتألف من جمهور كبيـــر من القاهرة كلها، وكان زعماء دينيون شعبيون على رأس جماعات من أتبـــاعهم، ومعهم أناس آخرون من المناطق المحيطة بالمدينة. وسار حجاج الخضرى، شـــيخ طائفة الخضرية، شاهرًا سيفه متقدِّمًا هذا الحشد. وتفسر هذه الملحمة لـــيس فقـــط الاعتبارات السياسية المتنامية للطوائف فى العقد الأول من القرن التاسع عشر، بل أيضًا الاستقلال المتزايد لقادة الطوائف عن مسئولى الدولة أو العلماء الأغنياء الذين يتمتعون بالتبجيل. وأتاح استقلال جماعات الطوائف الواضح للقـــوى التابعـــة فـــى المجتمع المدنى سلاحا محتملا يمكن من خلاله معارضـــة التحـــالف الاجتمـــاعى المهيمن على مصر فى مستهل عصر محمد على.

ومع تنامى مستوى التنظيم بين كبار القوى المعارضة لنظام الحكم، أخـــذت عائدات الضرائب التى تحصِّلها الإدارة المركزية من البلاد تقل تـــدريجيًّا طـــوال سنوات القرن الثامن عشر. وكان كبير المسئولين بالقاهرة، الوالى، يحصـــل علـــى دخله من توزيع الضرائب الزاعية الريفية والمدنية [الالتزامـــات] علـــى الأعيـــان المحليين. وبنهاية القرن الثامن عشر بات الولاة يدركون على نحو متزايد تنـــاقص الدخل من بيع الالتزامات أو نقلها لمسئول آخر، لأن بيع هذه الضرائب الزراعيـــة بدأ يتخذ شكل الديون. وقرب نهاية القرن الثامن عشر "غدا من الصـــعوبة بمكـــان تحصيل المبالغ المتبقية من أسعار بيع [الالتزامات] ممـــن يمتلكونهـــا، وتراكمـــت أرصدة كبيرة لصالح السلطان من (الحلوان) أصبح من المتعذر جمعها. أكثر مـــن هذا، وبصرف النظر عما كان يتم تجميعه فى النهاية، اضطر الباب العالى لقبـــول ما يطرأ من تخفيضات على الديون الخاصة بمن توافيه المنية من الملتزمين، وآلت إلى حوزة آخرين الذين ربما انتقل إليهم الالتزام على سبيل الرهن، بالإضافة لديون الضرائب المتبقية عليهم بالكامل لصالح الخزانة"[٨٧]. زد على هـــذا، بـــدأت هـــذه

الالتزامات تدخل تدريجيا تحت النفوذ الدائم للمماليك كأفراد وجماعات فى غضون تلك الفترة، وهو ما أفضى إلى أن تتخذ على نحو ما شكل الملكية الخاصة، وبالتالى صارت تنطوى على بعض الحقوق، مثل حق نقل الملكية أو التوريث[٨٨]. ونظـرًا لأن هذه العمليات باتت تدريجيا لا تخضع لإشراف الحكومة، لذا أصبح من المؤكد انخفاض إيرادات الدولة من تحصيل الضرائب على الأراضى الزراعيـة ولجـأت بالتالى لفرض عدد آخر من الجبايات على الأنشطة الاقتصادية علاوة على ضريبة الميرى الأساسية[٨٩].

وقد نجمت هذه الآلية عن تعارض أصيل فى المصالح أخـذ يتنـامى بـين الجهاز الإدارى المركزى للبلاد وكبار ملاك الأراضى. ومع تعزيز إدارات الدولة غدا لكبار المسئولين بها مصالح طاغية فى تعظيم عائدات الضرائب على المـدى القصير كوسيلة لضمان وضعهم لدى الباب العالى. غير أن المسـئولين الإداريـين والعاملين معهم لم يظهروا اهتمامًا حقيقيًا لتنمية الاستثمارات وإدخـال التحسـينات التى من شأنها أن تفيد فى زيادة الإنتاجية بمصر على المدى البعيد[٩٠].

لكن فى الوقت نفسه، مع بداية إحراز كبار الإقطـاعيين لحقـوق أصـحاب الأملاك كملاك دائمين للأراضى الزراعية، باتوا أصحاب مصـلحة فـى تعظـيم دخولهم طويلة الأجل من الأرض. وأدى بهم هذا إلى إجراء عدد من الاسـتثمارات المختلفة قلَّلت من عوائدهم قصيرة الأجل المحتسب عليها الضرائب لصالح فوائـد أكثر على المدى الطويل[٩١]. وبهذه الطريقة، فإن التحالف بـين مسـئولى الدولـة وكبار ملاك الأراضى الزراعية الذى ساد المجتمع المصرى طوال النصـف الأول من القرن الثامن عشر أخذ يتفكك باطراد فى العقود الأخيرة لهذا القرن.

فضلا عن ذلك، وخاصـة خـلال الفتـرة مـن ١٨٠٠ - ١٨٠٥، كـان للانفجارات الدورية للعنف السياسى بالبلاد تأثير متباين على ثروات هاتين القوتين الاجتماعيتين. ففى تلك الفترة شرع النبلاء فى الاعتماد على فرض ضرائب "غيـر قانونية" مختلفة على الخاضعين لهم، وبالتالى تعرضـوا لتهديـدات خطيـرة مـن احتمالات الإخلال العنيف بالنظام العام أو غيره من الصدامات المحلية الناجمة عن الاستغلال المفرط للعمالة الزراعية[٩٢]. أما الدخل الذى يصل إلى الجهـاز الإدارى بالدولة فكان ما يزال يتحدد فى معظمه بناء على الناتج الاقتصادى المطلق لمصر، وليس كنسبة مئوية ثابتة تُحدَّد مسبقا. وكنتيجـة لـذلك، اسـتطاع رجـال الإدارة

الحكومية الاحتفاظ بمكانتهم لدى الباب العالى فى مواجهة الأداء الاقتصادى البائس أو بالصدمات التى يتعرض لها الاقتصاد إلى حد يفوق كثيرًا إمكانيات كبار مـــلاك الأراضى فى الاحتفاظ بوضعهم فى المجتمع المحلى فى ظل الشروط نفسها. وأدى الضعف المتأصل للوضع الاجتماعى للنبلاء مع قرب انتهاء القرن الثامن عشر إلى أن يتولوا دورًا أكثر فاعلية فى تحصيل عائدات الضرائب بجميع أنحـــاء الـــبلاد. ولعله يُعزى للحروب الدائمة التى اندلعت بين أجنحة المماليـــك مـــا يـــراه أغلـــب الباحثين على أن هذه الحروب هى أبرز الملامح قاطبـــة فـــى السياســـة المحليـــة المصرية خلال هذه الفترة.

على أن العلاقات بين المجتمع المدنى والريف أواخر القرن الثامن عشر فى مصر اتخذت أشكالا متباينة. فى المقام الأول، فقد أنعشـــت المبـــادلات التجاريـــة سلاسل مترابطة قوية ومتنامية بين هذين القطاعين فى الاقتصـــاد المحلـــى. وأورد كينيث كونو وثائق عن أعمال البلاد الخاصة بـــ "نظـــام التســـويق الحضـــرى – الريفى" عن السنوات التى تلت عام ١٧٨٠، مشيرًا إلى أن سكان القرى الزراعيـــة فى وادى النيل بأكمله كانوا جميعًا يتشاركون فى أسواق أسبوعية قريبة من أسواق المدن. ولا يقتصر ما يجلبه القرويون لهذه الأسواق على المحاصيل والدواجن مـــن نتاج أراضيهم فقط، بل يجلبون معهم أيضًا الملابس الكتانيـــة والقطنيـــة والكتـــان المغزول والصوف وأنواعًا مختلفة من الأوانى الفخارية، وغيرها مـــن المنتجـــات المصنعة فى ورش محلية، وتباع هذه السلع إلى تجار من المدن ينقلونها بـــدورهم إلى مخازن بالعاصمة لشحنها لباقى أنحاء البلاد وكذلك للتصدير(٩٣). ومن عائدات هذه المبيعات يشترى عمال القرى معدات من الحديد والنحاس والرصاص تحتاجها المعدات الزراعية، وآلات غزل النسيج، والصابون والأصـــباغ لتجهيـــز الكتـــان والقطن للنسيج والفحم لتشكيل الحديد والنحاس، إضافة إلـــى مـــدى واســـع مـــن المنتجات.

فى الواقع يشير كونو إلى أنه مع نهاية القرن برزت تقسيمات إقليمية معقدة للقوى العاملة داخل الاقتصاد المصرى:

لم يكن كلٌ من مديرية بنى سويف أو الفيوم تزرعان القطـــن، غيـــر أنهمـــا كانتا تغزلانه وتنسجانه. وربما يمكن افتراض أن أى منطقة تزرع القطن والكتـــان وتنتج الصوف ويوجد بها عمال لنسجه، فإن الإنتاج المحلى يغطى الطلب المحلى.

وربما كان هذا صحيحًا على نحو ما في بعض المناطق، وإن لم يكن كــذلك فــى قرية بعينها.. على أن توزيع الخامات والمنسوجات شبه المصنعة عبــر الأســواق الدورية بدرجات مختلفة فى عملية الإنتاج يترك الباب مفتوحًــا أمــام احتمــالات الاكتفاء الذاتى فى كل منطقة، لكنه يتناقض مع أى فكرة حول انعــدام المبــادلات التجارية بين القرية والمدينة، أو بين القرى وبعضها البعض. أكثر من هــذا، فــإن إنتاج الأقمشة المنسوجة يستلزم استخدام الأصباغ. وكان صبغ النيلة اللازم لإنتــاج الألوان الزرقاء يُزرع أساسًا فى الصعيد، وبكميات صغيرة فى مصــر الوســطى والفيوم، ونادرًا ما يوجد بالوجه البحرى. ويبرهن وجود الملابس زرقــاء اللــون بالوجه البحرى فى كل الأوقات على جلب صبغ النيلة من الصعيد(٩٤).

وأدى اندلاع الحروب الأهلية بالأقاليم إلى تعطيل هذه الشبكات التجارية فى كثير من المناسبات بين عامى ١٧٨٠ و ١٨٠٥. ومع ذلك، فإن الفلاحين والمهنيين باتوا مندمجين بقوة فى نظام ريفى للإنتاج والتجارة مع نهاية القرن، ورفــع هــذا بصورة أساسية من مستوى الاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد الأولية بالمدن والريف.

وفى المرتبة الثانية، ساعدت المستويات العالية من الديون الريفية لمقرضــى الأموال بالمدن وملاك الأراضى على تقوية الصلات بين الريف والمدينــة خــلال السنوات القليلة السابقة على نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشــر. فتجار القاهرة الذين تعاملوا فى تسويق المواد الغذائية مثل الأرز والقمح والسمســم سعوا إلى زيادة إقراض الفلاحين لتغطية تكاليف البذور والعمالة والحصاد. ومــن رأى كونو أنه: "ربما كان تقديم مبالغ مقدمًا أمرًا ضروريًا لتمكين الفلاحين والملاك من مواجهة تكاليف الزراعة، التى كانت تُدفع أغلبها نقدا. ومن جانبهم وافق ملاك الأراضى على تسليم الأرز للمضارب التى يملكها مقرضوهم من التجــار، وفــق سعرٍ ابتدائى. وبذلك كان المحصول يستخدم كوسيلة ضمان لسداد الــدين المــدفوع مقدمًا"(٩٥). وفى هذا النمط من الإجراءات يستفيد الفلاحون من تلبية احتياجاتهم من رأسمال التشغيل، كما أنه ساعد فى التأكيد على أن التجار ســيكون فــى إمكــانهم "ضمان جزء من المحصول مقدمًا بسعر مناسب"(٩٦). وأفضت ربحية هذه التعاقدات ببعض التجار إلى الشروع بالاستثمار مباشرة فى الاقتصاد الريفى فــى الأعــوام الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكانت هذه الشراكات تشابه إجــراءات الحصــول

على حصة فى المحاصيل، إذ يتولى أحد الطرفين تزويد البـذور والأرض وبـاقى المداخل، بينما الآخر يساهم بالعمالة، لكنهما لا يقتصران على المهـن الزراعيـة: ويصف كونو عقدًا أبرمه تاجر من رشيد يدفع النقـود والصـابون مقابـل ملـح النوشادر مع شيخ إحدى القرى بمديرية الغربية. وبنص كلماته فإن هذه الصـفقة: "توفر تفسيرًا لكيفية ارتباط القرية بالمدينة من خلال علاقات التبادل هذه بالاقتصاد الإقليمى الأوسع فى القرن الثامن عشر. كما أنه يقترح كيف يمكن للتغيرات الحادثة فى الاقتصاد الأكبر أن تؤثر فى ثروات تلك القرية: قرب نهايـة القـرن تغيـرت أسعار ملح النوشادر من ٥٠ إلى ٦٠ بارة للرطل، لكن أثنـاء الحملـة الفرنسـية والحصار البريطانى لها انخفض السعر إلى ٤٠ بارة"(٩٧).

ثالثا، زادت القوة الدافعة لميل أعيان المدن للاستثمار فى الأراضى الزراعية خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وهو ما أسفر عن تمتين الصلات بـين الاقتصاديات الريفية والحضرية. ومع توسع التجارة المحلية والإقليمية فى أعقـاب عهد على بك الكبير. تقول عفاف لطفى السيد مرسو:

لم يتحمل كثير من المماليك وأفراد الفصائل العسكرية طويلا سداد الضرائب عن التزاماتهم، واضطروا إلى رهنها، فى حين أن فئـة اجتماعيـة – اقتصـادية جديدة، هى التجار، اقتحموا المجال وحلوا محلهم. ومنذ عام ١٧٢٨ تبين السجلات أن التجار اشتروا الالتزامات من المماليك. وبمجرد فتح باب الالتزام لقطـاع مـن النخبة المصرية أبناء البلاد، بدأ باقى هذه النخبة، وهـم الأعيـان، فـى الظهـور بسجلات الالتزام. وبمرور الوقت، ستصبح هاتان الفئتان ومعهما النساء الجماعـة الأكبر التى تتولى الالتزام بالبلاد(٩٨).

على أن العديد من هذه الصفقات اتخذ شكل الاستئثار برهن معـين حيـث يمكن أن يتخلى صاحب الالتزام عن هذا الحق ليخصص النـاتج الإضـافى مـن الأراضى لدائن من المدينة "مثلما يحدث فى الرهن"(٩٩). وبنهاية القرن الثامن عشر تقلص حجم الالتزام التابع للمماليك والضباط العثمانيين على نحو ملحـوظ، بينمـا استمر نمو ما يملكه تجار المدن والعلماء – خاصة فى المناطق الزراعية الخصـبة مثل الفيوم والشرقية. وسيطر التجار الأغنياء على نحو ١٠% من أراضى الالتزام بالفيوم فى عام ١٧٩٧، واستحوذ كبار العلماء على قرابة ٧% من هذه الحيـازات بالشرقية فى نفس الفترة(١٠٠). وهذه الملكيات تقل كثيرًا عما كان فى سنوات القرن

السابع عشر، لكنها كانت تمثل أعلى الأراضى ربحية وتعمل باستخدام مميزات رأس المال الكثيف.

ولقد بذل التجار والعلماء أقصى ما فى وسعهم كى تتكامل العمليات على ممتلكاتهم الزراعية مع معاملاتهم التجارية والمنشآت الصناعية. إذ استثمر تجار الأرز بالمنصورة فى الأراضى المنتجة للأرز المحيطة بالمدينة، بينما هيمن تاجر البن القاهرى الكبير محمد الدادة الشرايبى على المناطق المنتجة للقمح فى مختلف أنحاء البلاد، وهو ما وفر له مصدرًا آمنا للحبوب التى تشحنها مؤسسته التجارية إلى اليمن مقابل البن اليمنى المخاوى[١٠١]. وبصورة عامة انعكس تنوع ملكيات التجار على تنوع البضائع التى يتداولها كبار أغنياء التجار المصريين، وكما يلاحظ عبد الرحيم عبد الرحمن، فإن تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء "اشتروا كثيرًا من الحصص [حقوق تشغيل الالتزامات] فى مديريات مختلفة وأداروها بمعاونة جهاز إدارى بالمديرية، بينما ظلت إقامتهم بالقاهرة للإشراف على أشغالهم كتجار"[١٠٢]. وفى هذا السياق، فإن الملتزمين المقيمين بالمدن ساعدوا على تعزيز النزعة التجارية النامية فى ريف مصر طوال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

نظرًا لأن القوى التجارية بالمدينة بدأت تضطلع بدور أكبر فى القطاع الزراعى من الاقتصاد، فقد تأثرت الميول فى الأسواق الوطنية والإقليمية على حد سواء فى المناطق الزراعية بصورة مباشرة أوضح. ويستخلص كونو أنه رغم الحالة المجزأة لبيانات الأسعار المتاحة عن صعيد مصر خلال القرن الثامن عشر، فإنه يمكن أن نتبين عمومًا "فى ضوء استخدام النقود بالريف، تتكشف تحركات مماثلة للأسعار فى القاهرة وقرى الدقهلية. وتقترح الحركة الموازية للأسعار بقوة أن قرى مصر فى القرن الثامن عشر كانت تتأثر تمامًا بتقلبات الأسعار الجارية بالقاهرة، المركز التجارى للبلاد"[١٠٣]. أكثر من هذا، اتضح أن الانكماشات الدورية فى التجارة الخارجية قد ارتبطت بفرض أعباء متزايدة من خلال الابتزاز، سواء بوسائل شرعية أو غير شرعية على سكان الريف. ويلاحظ عبد الرحيم عبد الرحمن أن عائدات الضرائب التى كان يجمعها الملتزمون فى تسعينيات القرن الثامن عشر كانت تتجاوز فى المعتاد الإيرادات التى تقدرها الدولة[١٠٤]. ومما لا شك فيه كان الارتفاع الحاد فى ضرائب الفايظ والبرانى سببًا جزئيًا فى النزاعات المتقطعة بين فصائل المماليك التى اندلعت فى النصف الأخير من القرن الثامن

عشر. ويقول عبد الرحمن "فى أى وقت يقوم أحد الطرفين باحتلال منطقة ما، حينئذ يتم فرض ضريبة جديدة. ونتيجة لهذه السياسة تتمكن إحدى القرى بالكاد من سداد المبلغ المطلوب، وما تلبث أن تصل المجموعة الأخرى فتفرض مبلغًا آخر"(١٠٥). بيد أن الضرائب الزائدة كانت تعكس أيضًا جهد ملاك الأراضى من التجار والعلماء لتكامل أراضيهم الزراعية التى استحوذوا عليها فى إطار تنويع الدخل الناتج عن التجارة والاستثمار فى الصناعات بالمدينة.

الإستراتيجيات السياسية المتناقضة والسياسة التوسعية الخارجية

توصلت الدراسات الأخيرة حول أصول الثورات الاجتماعية إلى اتفاق جماعى واسع على الارتباط الوثيق بين درجة بارزة من الشقاق داخل التحالف الحاكم واحتمال متزايد لثوران يؤدى لتغيير النظام. وبسط "تشارلز تيلى" Charles Tilly الفكرة القائلة بأن وضعًا سياسيًا "متعدد السلطة" هو الشرط الضرورى الأكثر أهمية لوجود وضع ثورى. ويبرز هذا الوضع حينما تتشقق القوى المهيمنة داخل مجتمع إلى مراكز متعادية من أجل النفوذ، تتنافس على السلطة فى بلد معين وعلى سكانه الذين كانوا يحكمونهم فى السابق بصورة مشتركة(١٠٦). ويضيف "آيا" أن دراسات الثورات تفيد كثيرًا فى "التركيز على التوزيع الاجتماعى لاحتمالات النفوذ، وعلى التحالفات التكتيكية بين مختلف المتصارعين، وعلى اندلاع صراعات على السلطة فى المستويات العليا، وذلك، دون سابق إنذار، ربما يفتح الساحة السياسية للتدخل الشعبى". ويواصل قائلا: بتحليل الثورات من هذا المنطلق، تؤكد الدراسات المعاصرة "'القانون' الدائم لأفلاطون بأنه لا تحدث ثورة دون أن تظهر فى البداية انشقاقات بين النخبة التى تتولى السلطة – انشقاقات تُضعف كلا من وحدة الفئات الحاكمة وولاء قواتها المسلحة"(١٠٧). إلى الحد الذى تبرز فيه الصراعات الأساسية حول المصالح بين القوى التى تؤلف التحالف الاجتماعى الحاكم، ويغدو مستوى التهديد السياسى الذى يشهره معارضو نظام الحكم أعلى صوتًا بصورة أساسية.

على أن القوى المسيطرة على المجتمع تمتلك استراتيجيات واسعة المدى تستطيع أن تتبناها لمواجهة تحديات خصومها السياسيين: بمقدورها توزيع وحدات الجيش والشرطة فى محاولة لعرقلة نشاطات القوى الخاضعة لها ومحاصرة النشاطات الأساسية أو التخلص منها، وبإمكانها تقديم خدمات سياسية أو اقتصادية سعيًا لاستقطاب بعض المعارضين وإبعادهم عن قوى المعارضة، وباستطاعتها إنشاء مؤسسات جديدة مهمتها استئصال الأفراد الذين يوفرون أسس النشاط الجماعى بين أكثر قوى المعارضة نفوذًا، وتستطيع حشد العناصر التى لم تشارك من قبل لدعم نظام الحكم، وبالتالى يخلقون نوعًا من التوازن فى مواجهة أولئك المعبِّئين ضد النظام القائم. لذلك فإن الصعوبات الأولية التى تواجه أى نظام حاكم فى ظل حتى أقصى تهديد محلى لا تشكل استجابة محتملة لمعارضيه الفعليين أو المحتملين – غير أنه بدلا من ذلك يجد الإستراتيجية النوعية أو خليط الاستراتيجيات التى تمكِّنه من تطويق خصومه بينما يحافظ نسبيًا دون مساس على العلاقات المفيدة المتبادلة بين القوى الاجتماعية التى يتألف منها.

ويقول "جون إلستر" John Elster إن الاعتبارات التى تؤدى بأعضاء طبقة اجتماعية معينة لتبنى إستراتيجية سياسية محددة أو إستراتيجية أخرى فى مسار صراعهم مع أشد خصومهم نفوذًا تتغير طبقًا لكل من درجة وطبيعة التهديد الموجه لمصالحهم. إلا أنه يتم تطبيق خليط متباين من الاستراتيجيات بواسطة تحالفات متماثلة للقوى الاجتماعية عندما تواجَه بتحديات مماثلة. وخلال عام ١٨٤٨، على سبيل المثال:

شن رجال الصناعة الإنجليز ضغوطًا مكثفة فى الصراع مع ملاك الأراضى لصرف انتباه خصومهم التقليديين وهم العمال. ومضى رجال الصناعة فى فرنسا لمدى أبعد عندما دخلوا فى تعاون نشيط مع الأقسام الأخرى للبرجوازية من أجل قمع العمال. وفى إنجلترا كانت قمة التعاون الطبقى داخل البرجوازية هى تفكيك المنظمة المناهضة لقانون القمح، وفى فرنسا بلغت الأحداث ذروتها فى يونيو ١٨٤٨، مع القمع الوحشى لعمال باريس. أو مرة أخرى: تعاونت الطبقات الحاكمة البريطانية للحيلولة دون تشكيل وعى الطبقة العاملة، والفرنسية لقمع العمال الواعين طبقيًا. وكانت هذه على الأقل وجهة نظر ماركس[١٠٨].

وينتهى "إلستر" فى مناقشته عن التحالفات الطبقية بالتأكيد على مغزى "التشوش التام للصراع الاجتماعى، حيث لا يعلم معظم الممثلين ماذا يريدون أو كيف يحصلون عليه إذا ما عرفوه"(١٠٩).

وبمعنى آخر، إذا افترض الباحث أن الطبقات تتقاسم عمومًا مواقع متماثلة فى تركيب الإنتاج، وآراء متطابقة عن العالم بالمعنى الواسع، يبقى من المحال من الناحية الشكلية تحديد ماهية البرامج الخاصة التى ستنتهجها كل قوة على حدة لتدعيم مصالح طبقتها، رغم أنه يمكن البرهنة عند استعادة الأحداث وتأملها على تقرير مدى الاستراتيجيات الأمثل التى يمكن لطبقة معينة أن تتبناها فى ظل هذه الظروف.

ويمكن أن نطرح للمناقشة أن أهم وسيلة سائدة تستخدمها أى قوة اجتماعية لتخفيف الآثار الضارة على رفاقهم داخل نظام الحكم الناجمة عن البرامج التى تبنتها لتحقيق مصلحتها الذاتية هى استخدام جهاز الدولة. ولا يعنى هذا أن الجهاز الإدارى للدولة ليس صاحب مصلحة أصيلة خاصة به: إذ يكمن إسهام "ماكس فيبر" Max Weber فى دراسة المجتمع فى بحوثه المتقنة عن هذه المصالح. لكن ذلك لا يعنى أن كلا من تركيب مؤسسات الدولة ومجال سلطة الدولة يتحددان عمومًا بالصراع المتفاعل بين القوى الاجتماعية ذات النفوذ، غير أنه حدث فى حالات نادرة أنْ انعكست هذه العلاقة. ويقول "بيتر جوريفيتش" Peter Gourevitch:

تتغير الدول تغيرًا واسعًا فى أشكالها التنظيمية والمؤسسية، ولا تزال هذه الحال قائمة. غير أن كل الدول تُطوِّر أجهزة إدارية كبيرة وقدرات هائلة للتدخل. وشكل هذا التغير ليس خطيًّا؛ فالدول توسِّع قدراتها وتقلِّصها..ولذلك قد تكون القدرات المؤسساتية نتاجًا لعملية بناء أو كناتج للتدمير طبقًا لحالة الصراع السياسى فى لحظة معينة(١١٠).

على أنه خلال فترات التحديات المحلية الحادة المقترنة بعدم ملاءمة البرامج التى تنفذها القوى المسيطرة على المجتمع تنشأ على الأغلب وظائف جديدة وأدوار مبتكرة فى الإدارة المركزية. وهذا المنظور دائمًا ما يُصنَّف بوصفه "توازن طبقى" أو رؤية بونابرتية للدولة. لكن كما أشار إليستر فإن هذا الاختزال يُمَوِّه على عدد من الصعوبات المفاهيمية الخطيرة فيما يتعلق بالعملية المعقدة التى ينحت فيها

عملاء الدولة مجالا مستقلا للعمل داخل الأطر المحددة من القوى الاجتماعية الأخرى(١١١).

وترتبط التحولات فى تركيب مؤسسات الدولة ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات فى برامج السياسة الخارجية التى يتبناها نظام الحكم. وحالما توجد ترددات ثانوية نسبيًا أو مباشرة فى طبيعة جهاز الدولة تستطيع تيسير حل التناقضات الرئيسية داخل التحالف الاجتماعى المسيطر، فإن القوى التى تؤلِّف نظام الحكم لن يكون لديها سوى حافز ضئيل فى المجال الخارجى لتتعقب صراعاتها السياسية المحلية. ويقول "أرنو ماير" Arno Mayer:

ليست هناك حاجة لاختبار مدى تشجيع التناقضات الكامنة للمجتمعات المتوازنة بصورة أساسية على خوض الحروب فى الأوقات الطبيعية. ويكفى بطبيعة الحال، أن الأمم ذات المجتمعات المتكاملة ونظم الحكم المستقرة لديها نزوع قليل نسبيًا للصراع الخارجى. وهذا لا يعنى أن حكومات هذه الأمم لا تخوض الحروب مطلقًا باختيارها أو لا تُفرض عليها من حكومات أمم أخرى. المهم هنا، مع هذا، أنه عندما تخوض المجتمعات والحكومات المستقرة على نحو أساسى الحروب، فإنها تحارب لأهداف محددة، ومعلومة تمامًا وقابلة للتفاوض. وبكلمات أخرى: فإنها تدخل فى نوع من النزاعات عالجه "كلاوزفيتز" Clausewitz بصورة مثالية، وصنَّفه "سيميل" Simmel بواقعية وصدق: حرب كأداة مسيْطَر عليها لتحقيق أهداف محددة فى الأرض والاقتصاد والعسكرية. وفى هذه الحرب الواقعية، تلعب الأهداف والحوافز السياسية المحلية دورًا ثانويًا محددًا لكن لا يمكن إهماله(١١٢).

ولصياغة هذه النقطة بلغة عصرية أوضح: تتخذ "صناعة الدولة" أولوية واضحة على "صناعة الحرب" خلال فترات تكون فيها التناقضات داخل نظام الحكم محدودة نسبيا(١١٣).

غير أنه حين تكون البرامج المتبناة من بعض القوى داخل التحالف الاجتماعى المسيطر تمثل تهديدًا مباشرًا لمصالح قوى أخرى، تبرز بحدة الحوافز بحثًا عن وسيلة لحل هذه التناقضات من خلال التوسع الخارجى. والسياسات التى تُحسِّن الوضع السياسى لأحد أجنحة نظام الحكم، وتُحقق ذلك من خلال تعريض مصالح شركائه للخطر، تؤدى لضعف قدرة التحالف الحاكم فى الحفاظ على الهيمنة الجماعية على المعارضين فى الداخل – الفعليين والمحتملين – باستخدام الموارد

المحلية فقط. ويترتب على ذلك، أن يصبح إضافة أراض من خارج حدود البلاد عملا أكثر جاذبية لنظام الحكم. ويتيح برنامج خاص بالتوسع الاستعمارى للحكام الحصول على موارد جديدة هائلة يمكن استخدامها كميزة سياسية محلية، كما أنها تتيح الفرصة لإجراء تعديلات فى الإدارة المركزية التى ستفرض قيودًا أساسية على أنشطة المعارضين.

باختصار، عن طريق نقل الصراعات الداخلية إلى الساحة الدولية، يتسنى لأعضاء التحالف الحاكم ليس فقط توحيد الأسس الاقتصادية والسياسية لهيمنتهم بل أيضًا اتقاء خطر التحديات. غير أن صياغة النقاش بهذه الطريقة يُجرِّده من جزء كبير من محتواه التحليلى. ويوضح كل من "روبرت بيتس Robert Bates" و"وليم روجرسون" William Rogerson أن تعاون القوى الاجتماعية غالبًا ما تكون له عواقب خطيرة غير متعمَّدة تحدُّ من الأهداف الجماعية لتحالف ما أو تحرِفها(١١٤). ودون أن يترك الباحث الباب مفتوحًا أمام احتمال أن تتخذ كل قوة اجتماعية على حدة خطوات داخل نظام الحكم قد تُعَرِّض للخطر استمرارية الحلف الحاكم ككل، فلربما يرجع الباحث إلى المفاهيم الوظيفية أكثر مما ينبغى عن الممارسة الطبقية لتفسير نتائج سياسة خارجية معينة. وينبغى بحسم أن نضع فى اعتبارنا أن الاستراتيجيات السياسية المحلية الخالصة تستلزم على الأقل تكاليف باهظة وأمورًا متناقضة شأنها شأن السياسة الخارجية، وأن "حل المصاعب الداخلية" لا يتحقق بالضرورة ببذل اهتمام متزايد بها. ولا يمكن للعديد من البرامج السياسية المتعارضة أن تكون مجالا للتوقعات، ومن النادر أن تكون نتاجا لسوء الإدراك(١١٥). لذلك كلما زاد مستوى التهديد لنظام الحكم ومعه عدم التوافق المتبادل فى استجاباته لهذا التهديد اكتسبت البرامج المرتبطة بالسياسة الخارجية أهمية متزايدة لأفراد النظام ككل.

وهذه الدراسة تطرح للنقاش أن التوسع الخارجى ليس ترفًا يمكن صرف النظر عنه ما إن يصبح باهظ التكلفة لنظام الحكم. بل على الأرجح أنه وسيلة مركزية لتطويق الأوضاع الثورية البارزة فى الشئون الداخلية وتُعجِّل من أو تُفَاقم ما يسميه ماير: "الانشقاقات الحادة فى الطبقة الحاكمة".

خلاصة:

وفرت ثلاثة اتجاهات داخلية هى الأكثر أهمية أسس سياسة التوسع الخارجى لمصر فى مطلع القرن التاسع عشر. وتسبب تضافر الأزمات المتراكمة لكل من القطاعين الحضرى والريفى باقتصاد البلاد فى تمزيق حاد للعلاقات بين الصناع المهرة وتجار الاستيراد والتصدير فى المدن والمراكز، فى حين أدى إلى زيادة معدل المصاعب على نطاق واسع، وفرض القيود على عمال الزراعة فى الريف. ومع بداية القرن، ولّدت هذه التطورات، التى تفاقمت من جراء المآسى المتكررة الناجمة عن انتشار المجاعات وتفشى الأوبئة فى أنحاء البلاد، معارضة عارمة لنظام الحكم داخل المجتمع المصرى بين تشكيلة من قوى ذات نفوذ وإنْ كانت تابعة. وبدأت هذه القوى تمثل تهديدًا بالغًا للهيمنة المستمرة لنظام الحكم فى بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت تتمتع بدرجة عالية نسبيًّا من التنظيم، فى مواجهة إدارة مركزية تعانى من مصاعب مالية متأصلة، مع الاستفادة من العلاقات الداخلية المتنامية بين نشاطات قطاعى الريف والمدينة فى الاقتصاد الأهلى.

وفى مواجهة ذرى دورية عالية المستوى من تهديد المعارضين السياسيين المحليين، تبنى نظام الحكم بالتعاون مع محمد على باشا عددًا من البرامج عززت من مصالح أعضاء التحالف المسيطر، لكن على حساب شركائهم فى التحالف. وفى ثلاث مناسبات منفصلة شكّلت هذه التناقضات خطرًا على مجموعة الهيمنة لحكام مصر عن طريق خلق أوضاع كان النظام فيها على وشك التفتت طبقًا للخطط التى أملتها مصالح الأفراد لكل جماعة أساسية. وفى ظل هذه الظروف، امتدت هيمنة النظام على الأقاليم المجاورة إلى الجنوب والشمال والشمال الشرقى لتزويد التحالف الحاكم للبلاد بأنواع الموارد التى يحتاج إليها لقمع معارضيه المحليين بأسلوب المنافع المتبادلة. ونظرًا لأن نظام الحكم حافظ على سيطرته على القوات المسلحة المحلية، ولأن خصومه كانوا يتشاركون فى مصالح عامة محدودة، ولأنه استفاد من ميزة امتلاك أعضائه لرءوس أموال هائلة، فقد نجح التحالف المسيطر المكوّن من رجال الدولة وتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء – وفيما بعد– كبار تجار العقارات، فى تنفيذ برنامج للتوسع الاستعمارى خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر.

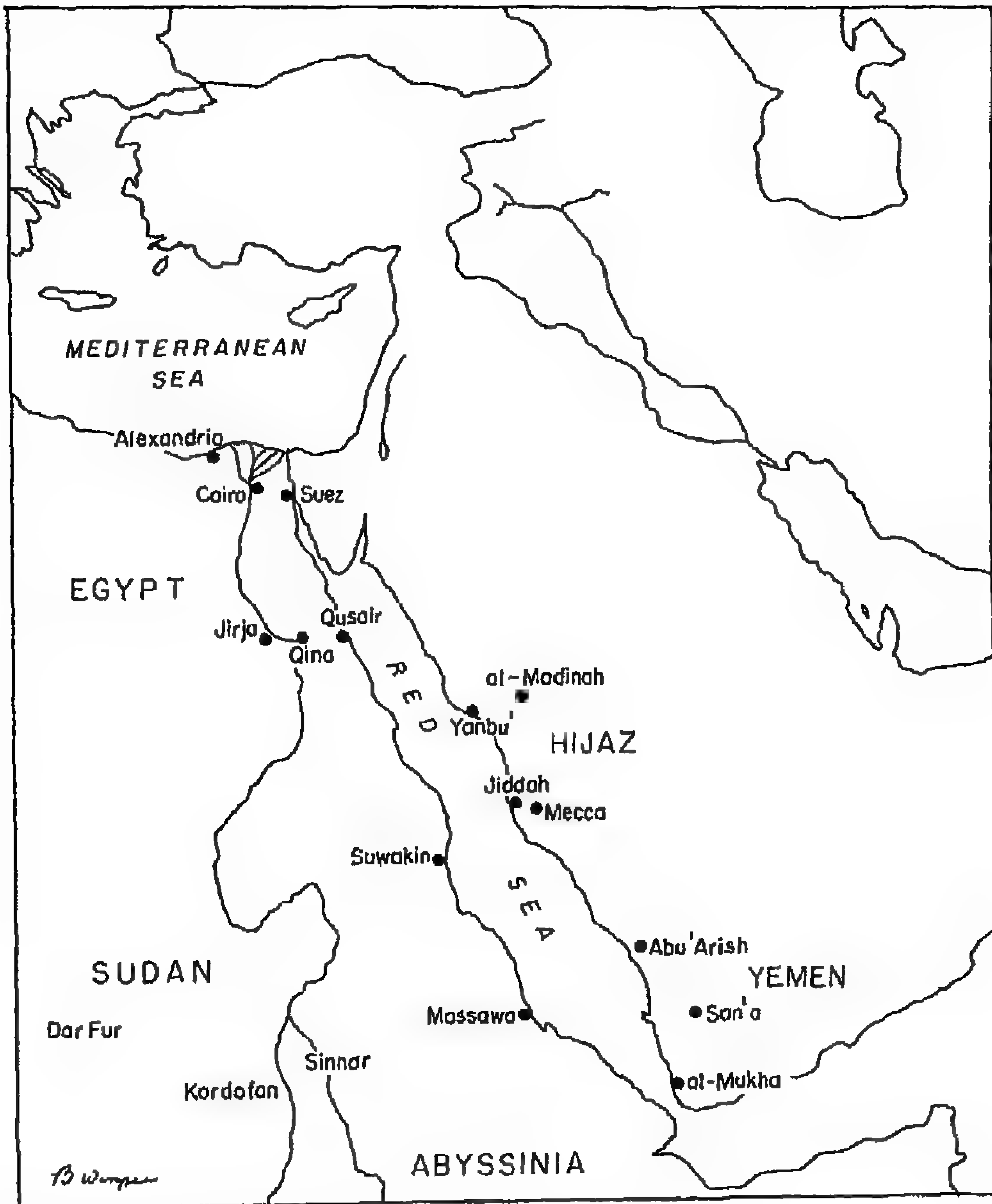
الفصل الثالث

حملة الحجاز

فى منتصف يوليو عام ١٨٠٥، بعد أكثر من أربعة سنوات من الصراعات الأهلية المدمِّرة فى جميع أنحاء مصر تم الإعلان عن أن محمد على باشا أصبح واليًا للبلاد بواسطة مندوب خاص عن السلطان العثمانى سليم الثالث. وقوبل هذا الإعلان بترحيب من تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء وكبار القادة الدينيين (العلماء) بالقاهرة، بعد أن عارضوا محاولات الوالى السابق فى جمع الأموال من خلال فرض ضرائب باهظة على تجار المدينة بقيادة السيد عمر مكرم وباقى الزعامات الحرفية بالمدينة، الذين لعبت قواتهم دورًا أساسيًّا فى حماية العاصمة من عمليات نهب الفرنسيين ثم المرتزقة العثمانيين الذين أعقبوهم، وتطلعوا لمحمد على لكسر شوكة نفوذ قواتهم المسلحة مرة وإلى الأبد، وبواسطة القناصل الأجانب المقيمين بالمدينة، الذين أعجبتهم شجاعة ودهاء القائد العسكرى القادم من "قولة" Kavala.

وعلى مدى الـ الثامنية عشر شهرًا التالية واجه الوالى الجديد ومعه حلفاؤه السياسيون تحديات القوات العسكرية العثمانية العاملة بالسلب والنهب، الذين استمروا فى نهب الريف بعد طرد الفرنسيين، وكذلك بكوات المماليك الذين عسكروا فى الفيوم ومصر الوسطى، وبعثة عسكرية تركية تحت قيادة قبطان باشا لإعادة مصر لحكم المماليك. وصدَّت الميليشيات المحلية المكونة من الحرفيين الموالين لعمر مكرم بصورة أساسية أول هذه التهديدات، وجاءت وفاة - ربما فى ظروف تثير الشكوك - عثمان بك البرديسى ومحمد بك الألفى لتفسد الثانى، وبتضافر توسلات شعبية مع رشى ضخمة تحوَّل التهديد الثالث إلى مصدر إضافى لشرعية الوالى.

خريطة البحر الأحمر



ومع ذلك احتاج توطيد أركان نظام الحكم الجديد إلى أكثر من مجرد دهاء ورؤية محمد على. وكما أشارت عفاف لطفى السيد مرسو، واجه الوالى صعوبات محلية بالغة متعددة حتى بعد وفاة البرديسى والألفى. أهم هذه الصعوبات على الإطلاق كان "تغيير حلفاء محمد على الأوائل". ففى سنواته الأولى بمصر تعاون الوالى بشكل وثيق مع عدد من كبار تجار القاهرة. وكذلك مع قيادات الحرفيين بالمدينة، ومع مجموعة متنوعة من الفصائل العسكرية غير النظامية والمرتزقة. وبنهاية العقد الأول وجد هذا التحالف نفسه فى وضع متقلقل ومحفوف بالمخاطر. وظلت التجارة مع الصعيد وعلى طول البحر الأحمر مشكوكًا فيها فى أفضل الأحوال، نتيجة نشاطات بكوات المماليك الخارجين على النظام فى الأراضى الواقعة أقصى جنوب البلاد ونشاطات الحركة الوهابية فى وسط وغربى الجزيرة العربية، وكانت ميليشيات الحرفيين تشن هجمات مستقلة على حملة عسكرية إنجليزية تعمل خارج الإسكندرية، وبدأ الدالاتية والجنود الألبان المشاركون يعربون عن استيائهم من فترة السلم الروتينية والرواتب غير الملائمة وهاجموا مقر الوالى مرتين فى خريف ١٨٠٧[١]. كانت هذه الصراعات لا تمثل سوى التناقضات الأساسية داخل المجتمع التى ساعدت على استحكام الأزمة الاقتصادية فى نهاية القرن الثامن عشر والتحديات السياسية المواكبة لها. وشكّلت هذه التناقضات الضمنية تهديدًا متصاعدًا للتحالف المهيمن فى عام ١٨١٠ تقريبًا، وبالتالى مهّدت الطريق أمام أول سلسلة من الحملات التوسعية شنها نظام محمد على.

كبار حائزى الأراضى وتهاوى الفوائد الزراعية

فى السنوات الخمس الأولى لعصر محمد على، استمر كبار حائزى الأراضى المصريون يعانون من تدهور ملحوظ لوضعهم السياسى فى أنحاء الريف. وتفاقم هذا الاتجاه مع بدء عدد متزايد من الملتزمين بالريف التخلى عن مساحات كبيرة من وساياهم [جمع وسية] لملاك أصغر مستقلين أكثر فاعلية. ويبدو أن هؤلاء المزارعين كانوا كثيرى العدد خاصة بالصعيد، حيث تولوا أراضى مختلفة مخصصة للأوقاف الخيرية [أراضى الرزق] كانت فى السابق تحت السيطرة المباشرة لكبار جامعى الضرائب الزراعية، لذلك لم تعد تذهب عائدات

هذه الأراضى إلى الملتزمين أو الخزانة المركزيـــة[٢]. وغـــدا هـــؤلاء الحـــائزون الصغار أقل اعتمادًا على نحو متزايد على كبار الملاك الـــذين اســـتأجروا مـــنهم أراضيهم فى أوائل القرن التاسع عشر، وشرعوا يديرون ممتلكاتهم بشروط مواتية للغاية[٣]. وفى عام ١٨١٠ تقريبًا باتوا فى وضع أفضل فى المجتمع الريفى عنـــدما اضطر عدد متزايد من الملتزمين إلى التخلى عن أراضيهم للدولة "نتيجة الضرائب الباهظة والدخول المنخفضة من الزراعة"[٤]

وتخصص صغار الملاك فى زراعة المحاصيل التجاريـــة المربحـــة "مثـــل قصب السكر والنيلة والأرز والقطن والعصفر (القرطم)..إلخ، التى لم يكن يزرعها إلا فلاح ميسور الحال لحاجتها إلى رءوس أموال كبيرة"[٥]. وفى عام ١٨٠٨ زرع هؤلاء الفلاحون كثيرًا من الحبوب التى ارتفع الطلب عليها بســـبب عـــدم انتظـــام شحنات الحبوب من الصعيد إلى القاهرة، وازدياد مشتروات القـــوات البريطانيـــة المتمركزة فى مالطا وإسبانيا. غير أن الاتجاه نحو التخصص فى المحاصيل النقدية خلق روابط اقتصادية قوية بين صغار الحائزين الميسورين ماديًا والصناع المهـــرة بالريف، خاصة بالصعيد الذى نقل إليه الأخيرون أعمالهم لتزويد الأسواق المحليـــة مع تناقص واردات المواد المصنعة الوافدة من أوروبا خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وطوال السنوات السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ أصبحت العلاقـــات بـــين صغار الملاك المستقلين وكبار الإقطاعيين مثيرة للنزاعـــات. ونظـــرًا لأن مـــلاك الأراضى الزراعية التى ازدادت اتساعا باتوا أكثر عرضة لضغوط ماليـــة كبيـــرة سواء كنتيجة للأزمات المستمرة فى الإنتاج الزراعى وكذلك للجبايات المتصـــاعدة التى يفرضها مسئولو الدولة، ونظرًا لأن رد فعل الملتزمين عـــن طريـــق زيـــادة طلباتهم من العاملين بالإقطاعيات، لذلك هرب الفلاحون من أراضى الالتزام وتولوا أعمالا موسمية فى الملكيات الصغيرة. هذا التحول خلق قدرًا ملحوظًا من التنـــافس بين ملاك الأراضى من كل الأنواع بسبب الحاجة إلى العمالة اللازمة لمـــزارعهم. ومال المراقبون المعاصرون لرؤية هذا الوضع باعتبار أن انخفاض العدد الفعلـــى للعمالة فى المناطق الريفية أدى إلى نقص عام لقوة العمل فى الأقـــاليم[٦]. وربمـــا هبط العدد الإجمالى للعمال الزراعيين بمصر فى هذا الوقت مـــن جانـــب كنتيجـــة لسلسلة من المجاعات والأوبئة التى ضربت البلاد بعد بداية القرن التاســـع عشـــر.

لكن بالوضع فى الاعتبار مجمل معدل الزيادة السكانية المعتدلة، وإن كانت ثابتة خلال هذه السنوات(٧)، فضلا عن المصاعب الواضحة التى واجهها كبار ملاك الأراضى فى استخدام العمال واستعادتهم بعد بداية القرن مباشرة(٨)، يبدو على الأرجح أن فقراء الريف كانوا يهجرون بأعداد متزايدة أراضى الالتزام ليتجهوا إلى قطاع صغار الملاك المتنامى بالاقتصاد الزراعى بالريف.

وحتى فى تلك الأراضى التى استعاد الملتزمون سيطرة اسمية عليها نحو عام ١٨١٠، فإن القوى الاجتماعية الأخرى كانت قد أمضت فترة طويلة منذ أن تولت فعليًا مسئولية معظم الأعمال على الإقطاعيات الكبيرة. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان الوكيل المسئول عن زراعة الوسية يمد سلطته لتشمل أعمال المساحة لكل أراضى القرية وتحديد واجبات العمل الإجبارى على السكان المحليين. وبدأ هذا الوكيل أيضًا فى جمع الرسوم من القرويين لحسابه الشخصى حتى تضخمت أمواله فى الوقت الذى أخذ فيه وضع كبار الملاك فى الضعف. وبرز نموذج مماثل فيما يتعلق بكل من جامع الضرائب الزراعية [الصراف]، وموثق العقود – الكاتب [الشاهد]، وغيرهم من المعيَّنين للعمل فى الإدارة. وفى السنوات السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ تنامت سلطة هذه الإدارات المحلية تناميًا كبيرًا نظرًا لأنهم بدأوا يخصصون لأنفسهم حصصًا متزايدة من فائض الإقطاعية، بينما كانوا يتمتعون بالاتجاه لأن تصبح أوضاعهم وراثية.

دخل الملتزمون فى صراع مباشر مع العاملين الإداريين بهذه الإقطاعيات المحلية فى مطلع القرن التاسع عشر حول مسألة تقدير الضرائب فى القرى الملحقة بكل التزام. واكتشف عبد الرحمن عبد الرحيم أنه رغم الضغوط المالية الحادة التى واجهت معظم كبار الإقطاعيين فى ذلك الحين، فقد بذل كثير منهم جهودًا متواصلة لتقليل نسبة ضريبة [البرانى] على عمَّالهم كوسيلة لضمان ألا يهجروا العمل الزراعى بالإقطاعية كلية ويهربوا إلى المدن. ويضيف: "ومع ذلك، كان العديد من الفلاحين مجبرين على دفع الضرائب للإداريين المحليين"(١٠). ويشير هذا إلى تفاوت متنام بين مصالح الملاك التقليديين للإقطاعيات الزراعية بمصر وهؤلاء الوكلاء الذين كانوا مسئولين عن إدارتها إدارة يومية. وإحدى وسائل رؤية هذا التناقض هو اعتباره صراعًا بين أولئك الذين لهم مصالح تجارية طويلة الأجل فى هذه الملكيات وبين من يتولون مسئولية إدارية فقط قصيرة الأجل. لكن على نحو

أكثر تأصيلا فإن مقاومة المشرفين المحليين لأى تخفيض لمستوى الضرائب على الفلاحين أبقى فعليًا على وضعهم المتميز داخل المجتمع الريفى. إذ أن استمرار ارتفاع الضرائب يشجع بالتالى على استمرار هروب الفلاحين من الإقطاعيات، فمن الناحية الفعلية لا يستطيع حائز الأرض الغائب عنها الاستغناء عن الإداريين المحليين، ذلك لأنهم كانوا فى وضع يتسنى له من خلاله تحديد مصروفات العمال بكفاءة وسط عدد من العمالة المتناقصة. وأدت الحاجة إلى إشراف وثيق وفرض عقوبات قاسية على عدم الإنتاجية أو "التراخى" - التى يتم متابعتها مع المشد - إلى تقوية سلطات هؤلاء المشرفين وتدعيم وضعهم مقارنة بالملتزمين. ومع استمرار ازدياد الفلاحين الهاربين حتى اضطر الإقطاعى للتخلى كلية عن إقطاعيته، أصبح هؤلاء المشرفون أنفسهم خصوصًا على الدرجة نفسها من الأهمية للحائز الجديد مع اضطرار عمال جدد لحد ما للعمل بها. لتبدأ الدورة مرة أخرى.

وكنتيجة لهجرة الفلاحين من الإقطاعيات والوضع المتهاوى للملتزمين مقارنة بوضع الوكلاء بالريف فإن مساحات متعاظمة من الأراضى الزراعية سواء بالوجه البحرى أو الصعيد تعرضت للبوار بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١٠. وتبين سجلات الضرائب على الأراضى فجوات كبيرة فى جمع عائدات الميرى والمضاف فى هذه الفترة، برغم جهود بعض النبلاء للاحتفاظ بحقهم التقليدى فى ملكية هذه الإقطاعيات من خلال سداد الضرائب عليها بأنفسهم. وفى حين حاول الملتزمون الأغنياء انتهاج هذا السبيل لاستعادة أراضيهم، فإن الإقطاعيين وحائزى الالتزامات الشاسعة وهم أصحاب المصلحة الأكبر فى انعكاس ما يسميه عبد الرحيم عبد الرحمن "تدهور الوضع الاقتصادى بالقرى" والنهوض المواكب لصغار الملاك بالأقاليم واجهوا مصاعب كان يستحيل تذليلها فى إدارة مزارعهم إدارة مربحة[١١]. وترتب على ذلك طبقًا لما يقول عبد الرحمن الجبرتى: "أفلس كثير منهم قرب نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر، وسقطت أراضيهم من سجلات الضرائب الزراعية كلية"[١٢].

والخلاصة، أن القوى الراسخة المرتبطة بالأرض الزراعية داخل المجتمع المصرى - خاصة الملتزمين بالريف، الذين كانوا غالبًا من بين بكوات المماليك أو شيوخ البدو - وجدوا أنهم أصبحوا غير قادرين على استعادة وضع الهيمنة فى الريف فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر بالبلاد. وفى الواقع بات وضعهم

مثار شك نحو عام ١٨١٠ نتيجة الحال الذى تشكلت به الزراعة التجارية على نطاق واسع بالبلاد. أكثر من هذا فإن تكاثر صغار الملاك المستقلين أدى إلى تآكل الوضع الجماعى لكبار حائزى الأراضى، بالذات فى مناطق الجنوب. وحاول الملتزمون استعادة الهيمنة على الريف عن طريق زيادة معدل الضرائب وحجم العمل الإجبارى المفروض أداؤه على الفلاحين فى إقطاعياتهم، لكن فى النهاية أصبحت هذه الإجراءات مناهضة للعملية الإنتاجية نظرًا لأن الفلاحين هجروا أراضى الالتزام ليصبحوا عمالا: إما فى المزارع التى يستأجرها صغار الملاك، أو فى ورش الحرفيين المحليين.

ولقد أدى تزايد ضعف قبضة أمراء المماليك وقبائل البدو إلى أن يتجهوا لنهب الأراضى الزراعية ومسارات النقل الرئيسية البعيدة عن مديرياتهم. وتكثر الروايات عن عمليات النهب التى قام بها المماليك فى السنوات الأولى لعصر محمد على فيما كتبه الجبرتى عام ١٨٠٥، وترجع إلى أيام على بك الكبير ومحمد بك أبو الدهب؛ حيث مهّد لذلك النظام والهدوء النسبيان اللذان شاعا فى البلاد[١٣]. ولبثت فرق مسلحة من البدو تمارس نشاطها سواء على أطراف الدلتا أو بالصعيد فى الأعوام التالية على عام ١٨٠٥. وفى السنوات الأخيرة للاحتلال الفرنسى تهاوت إلى الحضيض الرحلات بين السويس والقاهرة نظرًا لأن القبائل بالصحراء الشرقية دأبت على الإغارة دومًا على القوافل التى تعبر هذه المنطقة، بما فيها قوافل الحج المتجهة إلى الحجاز[١٤]. وأدت هذه العوامل إلى زيادة لافتة للنظر فى درجة عدم الاستقرار الاجتماعى فى المناطق الواقعة خارج القاهرة: وتستنتج "هيلين ريفلين" أن: "محمد على سعى لتأكيد أنه الوالى الشرعى لمصر، لكنه فعليا كان يسيطر على القاهرة فقط. وظلت بقية البلاد فى يد أجنحة المماليك المتنافسة وقبائل البدو الذين استغلوا الاضطرابات السياسية لنهب الريف لحسابهم الشخصى. لذلك كان وضع محمد على محفوفًا بالمخاطر لحد كبير"[١٥].

استئناف التجارة مع أوروبا

فى الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر انخفضت بشدة المبادلات التجارية لمصر مع جنوب أوروبا؛ التى كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالى التجارة

الخارجية للبلاد فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وحسب كلمات روجر أوين: "كانت معظم المعاملات التجارية مع أوروبا متوقفة فى عام ١٨٠٥ [رغم أنه] قبل سنوات قليلة من هذا كانت هناك مبادلات تجارية كبيرة الحجم مع فرنسا وتوسكانيا والبندقية على وجه الخصوص"[١٦]. ويفسر بيتر جران هذا الاتجاه بأنه يعنى أن التجارة المباشرة بين الإسكندرية ومرسيليا توقفت برحيل قوات الحملة الفرنسية عن مصر، مما أسفر عن تحوّل صوب التعاملات التجارية غير المباشرة بين التجار المقيمين فى الموانئ المصرية ونظرائهم بجنوب أوروبا[١٧]. لكن مع اندلاع الحرب بين روسيا وتركيا وتزايد الطلب على الحبوب لتزويد القوات البريطانية المحاربة فى إسبانيا، قفزت صادرات القاهرة إلى الشركاء التجاريين التقليديين للبلاد خلال النصف الثانى من هذا العقد. وساعد النهوض الدرامى للتجارة الخارجية تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء على إعادة تعزيز وضعهم القيادى داخل الاقتصاد المصرى، لكن على حساب تولّد احتكاكات حادة داخل مجتمع التجار.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، قامت المؤسسات التجارية المصرية بتصدير مدى واسع من السلع للأسواق الأوروبية. وإضافة للمنتجات الزراعية، مثل الأرز والقمح والعدس والبقول وقصب السكر، كان يتم شحن كميات هائلة من القرطم والنطرون والسّنامكى وبعض الملابس الكتانية والقطنية المنتجة فى البلاد، وذلك للأسواق الفرنسية والإيطالية عن طريق دمياط والإسكندرية فى ذلك الحين. وبعض المؤسسات التجارية الكبيرة زادت من هذه التجارة بإعادة تصدير الصمغ والبخور والزعفران الوارد من اليمن ومناطق أخرى بالجزيرة العربية عبر القاهرة إلى الموانئ الأوروبية[١٨]. وهذه البضائع فى معظمها كانت تُنقل عبر البحر المتوسط فى سفن صغيرة مملوكة لشركات أوروبية. لكن فى بداية القرن التاسع عشر تقريبًا بدأت سفن يونانية تبحر تحت العلم العثمانى تستقطع حصة كبيرة من التجارة الخارجية لمصر، تنقل البضائع أولا إلى موانئ شرقى البحر المتوسط لتُشحن إلى تريستى وليفورنو والبندقية أو مرسيليا[١٩].

وفى مقابل هذه الصادرات كان التجار المصريون يتلقون مدى واسعًا من المواد المصنعة الأوروبية؛ حيث كانت الملابس من إنجلترا وفرنسا والبندقية وليفورنو تصل بانتظام إلى موانئ البلاد فى خمسينيات القرن الثامن عشر[٢٠].

وشكلت المصنوعات الخفيفة المصنوعة فى Languedoc الجزء الأكبر من هذه الواردات، غير أن الأصواف من Sedan و Louviers وليون، إضافة إلى الملابس الداخلية من مونبلييه، وحتى الطرابيش العثمانية من بروفنس كانت تدخل إلى مصر بانتظام في ثمانينيات القرن الثامن عشر. أيضًا كان يتم استيراد الحراير الرقيقة والأقمشة المطرزة بالقصب وغيرها من البضائع المتميزة من ليفورنو والملابس المتنوعة الخفيفة المصنعة فى البندقية تقليدا للملابس الفرنسية، وذلك بكميات كبيرة فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وفى تسعينيات القرن الثامن عشر تراجعت المعاملات التجارية رغم أن مصر بدأت فى تصدير خيوط القطن من أنواع مختلفة إلى أوروبا، وفى أوائل القرن التاسع عشر تقريبًا كان التجار المصريون يبعثون بصادراتهم القطنية إلى مرسيليا، والملابس المصنوعة من القطن والكتان إلى ليفورنو[٢١].

وفى حين أخذت المبادلات التجارية لمصر مع أوروبا تعانى من عدم الاستقرار نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية شرقى البحر المتوسط، فإن فئة ثانية من تجار القاهرة تولت تجارة مربحة فى شبكة الأسواق الممتدة والمتمركزة فى موانئ البحر الأحمر خلال السنوات الأولى للقرن التاسع عشر. وكانت الشئون التجارية فى هذه المنطقة فى معظمها تتصل بالدور الذى يلعبه ميناءا السويس والقصير كنقاط تجميع ومحطات على طريق الحجاج المصريين إلى مكة. وكان التجار الناجحون وأصحاب الحرف الأثرياء فى وضع أفضل ماليًّا يتيح لهم القيام بالرحلات للحجاز؛ علاوة على ذلك، فإن كل من كان يقوم بتلك الرحلة يعود محملا بالبضائع من الجزيرة العربية – للأهل والأصدقاء، إن لم يكن للتوزيع على نطاق أوسع. وترتب على ذلك أن وجد المسافرون الأوروبيون أن "روح التجارة تتضافر فى كل الحالات تقريبًا مع روح العقيدة" بين الحجاج الذين يمارسون شعائر الحج[٢٢]. ولاحظ أحد أوائل المراقبين أن التجار المصريين يجلبون إلى مكة فى موسم الحج "الملابس الصوف الملونة، والطواقى، والزجاج من كافة الأصناف والألوان..النحاس والصلب والأسلحة، والعملات الذهبية، والمرايات"[٢٣]. ومضى يقول إن هذه البضائع كانت تُرسل إلى الهند وبلاد الشرق الأخرى. وبالتبادل مع هذه المنتجات يحصل التجار المصريون على العديد من "السلع الهندية: مثل الحراير والموسلين، وCallicos، والتوابل والبن...إلخ"[٢٤].

وظلت هذه الشبكة التجارية على حيويتها طوال سنوات القرن الثامن عشر. وفى زمن الاحتلال الفرنسى للقاهرة ذكر "ستانفورد شو" Stanford Shaw أن مصر كانت تستورد "التوابل والبن من اليمن، والتوابل والبخور والأصواف بأنواع متنوعة من الهند والملايو" وفى المقابل يقوم تجار القاهرة بتصدير الدقيق والقمح والعدس والزيوت والسكر والقرطم والكتان إلى موانئ البحر الأحمر(٢٥). وحتى خلال السنوات التى كانت تحارب فيها القوات المسلحة الفرنسية فلول المماليك والبدو فى الوجه القبلى، استمرت هذه التجارة على ازدهارها. وتسببت غارة الأسطول البريطانى على ميناء القصير فى أغسطس عام ١٧٩٩ فى دمار بالغ لمخازن مملوكة لتجار جدة وينبع"(٢٦). وبعد أربعة شهور من ذلك تجمع جيش من المماليك والفلاحين خارج جرجا مباشرة و "سلب قافلة تضم مائتى تاجر، كانت قادمة من الهند عبر البحر الأحمر، والقصير وقوص". وفى الوقت نفسه كانت المنسوجات الهندية القادمة فى هذا المسار عبر الصعيد يتم تسويقها فى مُرزّق بفزّان(٢٧).

ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت كثير من مدن مصر العليا تعمل كقواعد لهذه الشبكة التجارية. والجدير بالذكر أن قنا كانت أهم هذه المدن على الإطلاق، إذ كانت نقطة مهمة لعبور السفن على نهر النيل فى منتصف المسافة تقريبا بين جرجا عاصمة المديرية والأقصر العاصمة الفرعونية. وقد التقى مسافر فرنسى زار المدينة فى عام ١٧٩٩ بـ "العديد من التجار الأتراك، وأهل مكة، والمغاربة، جاءوا لتبادل البن والأقطان الهندية مقابل الحبوب" وبعد عقدين من ذلك ذكر زائر آخر:

بعد الإسكندرية ودمياط ورشيد والقاهرة، تعتبر [قنا] على الأرجح المدينة الأكثر أهمية فى مصر، فأسواقها عامرة، ومع أنه لا توجد بها مطاعم مثل التى فى باريس، إلا أنك تجد فى كل شارع دكاكين شواء وفطير تقدم أطعمة بالغة الجودة. وإذا أرادت الحكومة تسيير مركبات، لأصبح تصدير البضائع حتى مدينة قنا أمرا غاية فى السهولة(٢٨).

ونظرًا لتوسع المعاملات التجارية عبر القصير بعد منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر، فقد حلّت قنا تدريجيا بدلا من جرجا بوصفها أهم مركز تجارى فى اقتصاد الصعيد(٢٩).

غير أن قنا لم تكن المدينة الوحيدة بصعيد مصر التي استفاد حرفيوها وتجارها من العلاقات التجارية للمنطقة مع الجزيرة العربية والهند. إذ أن المركز التجارى القديم فى قوص تميز أيضًا بنشاطه فى تجارة منطقة البحر الأحمر من الحبوب والملابس فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر، فى حين احتفظت فرشوط ونقادة بالعلاقات التجارية مع الحجاز أثناء الحملة الفرنسية على المماليك(٣٠). كما استخدمت قرية حجازة، إلى الجنوب الشرقى من قنا، كنقطة تجميع لقوافل الحج والتجار القاصدين إلى القصير(٣١). وقد نمت الأنشطة فى ميناء القصير على نحو دراماتيكي قرب بداية القرن التاسع عشر. ويقول شو: "نتيجة لتعاقب زيادة تعريفات الجمارك بالسويس، وغارات البدو على القوافل المارة بين السويس والقاهرة، وتأثُّر ميناء السويس بالطمى، نزح قسم مهم من تجارة السويس إلى القصير خلال القرن الثامن عشر. وكنتيجة لهذا وبحلول نهاية القرن، لم يكن يصل للسويس أكثر من ٦٠ سفينة فى السنة، بينما تستقبل القصير ما بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة شهريًا"(٣٢). ومع الانهيار الذى لحق بالسويس، زادت الصلات التجارية أيضًا بين كل من مصوع وسواكن على الشواطئ السودانية مع أمير مكة فى جدة، وذلك مع بواكير القرن التاسع عشر(٣٣).

وأىُّ ذِكْر للسودان يقتضى أن نضع فى الاعتبار الشبكة التجارية الكبرى الثانية التى كانت مديرية قنا جزءًا منها فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر – التجارة بين سنار ودارفور والحبشة إلى الجنوب، مع القاهرة وأوروبا إلى الشمال. وقد توسعت هذه الشبكة على مساحة هائلة وتعاملت تجاريا فى سلع متنوعة(٣٤). بعض هذه السلع؛ مثل ريش النعام وسن الفيل (العاج) وتراب الذهب تعتبر من السلع الفاخرة، وكان العديد منها يعاد تصديره إلى أوروبا بمجرد وصولها إلى القاهرة(٣٥). بيد أن المنتجات الأخرى الواردة من السودان كانت بغرض الاستخدام المحلى سواء فى العاصمة أو فى الأقاليم. كانت قِرَب المياه (جمع قربة) وغيرها من المنتجات الجلدية، علاوة على التمرهندى تحظى بتسويق جيد فى أنحاء الصعيد فى أوائل القرن التاسع عشر(٣٦). وفى مقابل الجلود والصمغ وقرب المياه ترسل مصر إلى أراضى السودان مجموعة متنوعة من المصنوعات تشمل الملابس القطنية والكتان، والأصواف وورق الكتابة، وأصناف من الأدوات المعدنية والخردوات بأنواعها.

وشكَّلت حركة السلع من وإلى السودان جزءًا من شبكة تجارية أكبر من أى شبكة تتكون فقط من الباعة والمشترين المصريين. وربطت صفقات متعددة لأصناف مختلفة بين سنّار ودارفور والحبشة بالجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر الهندى بشبكة معقدة أشرنا إليها من قبل. وكانت عملية الحج جزءًا من هذه الحركة عبر قنا والقصير. وقد التقى مسافر إنجليزى فى قنا بـ "عدد من الناس البدائيين غريبى الأطوار من وسط أفريقيا" فى طريقهم إلى مكة[٣٧]. وفى عام ١٧٩٩ تقريبًا كان "فيفانت دينون" Vivant Denon يرى المدينة باعتبارها فى مركز شبكة تجارية ممتدة تربط بين الهند والسودان. وينقل حديثه مع "تاجر التقيت به فى قنا، ويذهب دائمًا إلى دارفور"، وفى وقت سابق "وجد فى جرجا أميرًا نوبيًّا، شقيقًا لملك دارفور: كان عائدًا من الهند، وسيذهب إلى منطقة أخرى تابعة لأحد إخوته، الذى كان يرافق قافلة أخرى للنوبيين من سنّار" هذا الأمير قال للفرنسى إنه يرغب فى رؤية القصير وقد غدت "مركزًا تجاريًا مشتركًا" للتجارة الأفريقية – الهندية "شأنها شأن حلب بالنسبة لبلاد المسلمين"[٣٨]. ومنذ عام ١٧٠٠ على الأقل كانت تجرى هذه المعاملات التجارية بصورة أساسية عبر الموانئ بأقصى جنوب ساحل البحر الأحمر من جهة أفريقيا؛ مثل سواكن وذيلع ومصوع، لكنها كانت تتحرك شمالا حيث تحتل كل من قنا والقصير موقعًا مركزيًّا فى تجارة صعيد مصر[٣٩].

على أنه يصعب التحقق من علاقات مصر التجارية مع أوروبا وتجارتها بمنطقة البحر الأحمر والسودان. فمن الواضح أن كثيرًا من المنتجات المصدَّرة إلى أوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر كانت من بين مزروعات الأراضى المصرية بالصعيد: وتشمل "الحبوب بجميع أصنافها وحبوب القطّان (pulse) والكتان والسكر والعسل، والزعفران والقطن والصوف، والسّنامكى والأرز"[٤٠]. فضلا عن ذلك ذكرت تقارير أن أفضل سكر صعيدى كان يُرسَل إلى إسطنبول لمائدة السلطان شخصيًّا[٤١]. أيضًا كانت المنطقة تنتج العدس الذى كان السكان المحليون يخلطونه بالقمح لصنع الخبز ويشحنه التجار إلى القاهرة ثم إلى اليونان وإيطاليا[٤٢]. والأهم من ذلك، بدأ تصدير المنسوجات المنتجَة فى مراكز المدن بالوجه القبلى إلى أفريقيا وأوروبا على حد سواء خلال الأعوام الأولى من القرن التاسع عشر. ولاحظ "فولنى" C.F.Volney أنه فى بداية ثمانينيات القرن الثامن عشر كانت الملابس القطنية المصنعة بالصعيد تؤخَذ إلى فرنسا لـ "يعاد شحنها إلى الهند الغربية

الفرنسية"؛ وفيما بعد بدأ كتان الوجه القبلى المصرى يجد له أسواقًا فى تريستة وليفورنو[٤٣]. ويرى "تيرنس والتز" Terence Waltz أنه مع بداية القرن اشتملت صادرات المنطقة إلى دارفور وسنَّار "على الكتان المصنوع فى أسيوط، والمصبوغ عادة باللون الأزرق فى المدينة، وأيضا الأنسجة القطنية المغزولة فى قنا، ومن المحتمل الملابس المصنعة فى نقادة وكرداسة وهى غير مسجّلة" فى سجلات الحملة الفرنسية. ويضيف إلى ملاحظاته أن " العمامات خضراء اللون التى يتلفّع بها المسلمون والمصنعة فى مصر كانت شائعة الاستخدام فى بورنو ودارفور"، فى حين أن كردفان كان بها سوق خاصة متميزة للملابس القطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر[٤٤].

وبمجرد أن بات الصعيد يزوِّد أسواق أوروبا والجزيرة العربية وأفريقيا بعدد من السلع لبيعها، تسربت المنتجات الأوروبية إلى الشبكة التجارية بالصعيد فى السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر. وكانت الملابس من إنجلترا وفرنسا والبندقية وليفورنو تدخل فى منافسة دائمة مع المصنوعات المحلية فى جميع أنحاء البلاد فى منتصف القرن تقريبًا؛ غير أن مقادير كبيرة من هذه الأقمشة كانت تجد طريقها إلى أسواق البحر الأحمر والسودان فى ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر. ويلاحظ "فالنشيا" Valentia "تعاملات تجارية هائلة فى أصناف كثيرة من المنسوجات البريطانية" فى مصوع[٤٥]. وفى عام ١٧٦٧ استقر وكيلان فرنسيان فى فرشوط فى محاولة لتأسيس علاقات مباشرة أكثر مع الأسواق السودانية؛ وفى هذا التوقيت تقريبًا يبدو أنه كان هناك "طلب مكثف على السلع الأوروبية والآسيوية والمصرية داخل أفريقيا"[٤٦]. وكدليل على مدى النفاذ الأوروبى لأسواق السودان والحبشية زيادة أعداد المسيحيين الأقباط فى هذه المناطق نتيجة التأثير الفرنسيسكانى فى العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر[٤٧]. وقد شهدت نهاية القرن الثامن عشر منافسة مباشرة على المعاملات التجارية للمنسوجات الأوروبية فى إسنا مع المصنوعات المحلية المناظرة[٤٨].

وفى غضون تلك السنوات ذاتها، مع هذا، أسفر عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى واكب الحروب النابليونية عن تهاو دراماتيكى فى كميات الملابس الأوروبية الداخلة إلى الأسواق المصرية[٤٩]. وفى بدايات القرن التاسع عشر، ومع بدء المنتجين المحليين فى تصنيع أنواع مختلفة من الأقمشة لتعويض

النقص فى المنتجات الأوروبية، توسعت البلاد فى صناعة الملابس محليا. غير أن صناعة الكتان المصرية – التى كانت توفر الملابس سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر قبل الزيادة السريعة فى الواردات الأوروبية التى بدأت فى منتصف القرن تقريبًا – انتعشت بعد عام ١٧٩٠، وهو نفسه ما حدث فى صناعة القطن بالبلاد[٥٠].

وهذا الاتجاه المعاكس فى الميزان التجارى لمصر مع أوروبا واكبه إعادة ترتيب مفاجئة فى العلاقات السياسية بين تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء بالعاصمة وأصحاب الحرف والصناع الذين توفر أنشطتهم أسس الحياة الاقتصادية بالقاهرة وباقى المدن الكبرى. فى المقام الأول، أكد تجار المدن وطوائف الحرفيين تدريجيا على استقلالهم عن الحاميات العسكرية العثمانية التى كان قادتها يهيمنون على أعمالهم أغلب سنوات القرن الثامن عشر. وهذا الاتجاه ساعد عليه الإدارة الفرنسية التى ألغت نظام الضرائب غير المنتظمة التى كانت تُفرَض من قبل الضباط العثمانيين، وخوَّلت لشيوخ الطوائف مهمة جمع الضرائب اللازمة من كل طائفة منها[٥١]. ومع انتهاء إشراف الإنكشارية وأوجاقات الحامية، ارتفع عدد تنظيمات الطوائف المستقلة بالقاهرة، واستنادًا إلى الجبرتى فإن الـ ٧٠ طائفة العاملة بالعاصمة فى بدايات القرن ارتفع عددها إلى نحو ١٠٦ طوائف فى عام ١٨١٤[٥٢]. أكثر من هذا، قامت هذه الطوائف بتطوير برنامج سياسى وليد فى الربع الأخير للقرن الثامن عشر. وبكلمات أندريه ريمون: "كوَّنت الحركات الشعبية أشكالا للاحتجاج البدائى ضد القهر"[٥٣]. وبات هذا الاتجاه أكثر تأكيدًا نظرًا لأن شيوخ الطوائف باشروا دورًا مركزيًا فى مقاومة الاحتلال الفرنسى بعد عام ١٧٩٨.

ولبثت الميليشيات غير النظامية التى تشكَّلت من رجال الحرف بالمدن قوة فاعلة فى الشئون السياسية للبلاد حتى بعد جلاء القوات العسكرية البريطانية عن الإسكندرية فى عام ١٨٠٧. وفى الشهر التالى لعب مواطنون مسلحون من الأحياء المحيطة بالقلعة فى القاهرة دورًا رئيسيًا فى إخماد تمرد للقوات الألبانية والتركية اندلع بسبب خلاف حول رواتب متأخرة. وكانت قوات الميليشيا هذه تحت قيادة عمر مكرم نقيب الأشراف بالعاصمة الذى قام بتنظيم وقيادة أعمال العصيان المسلح ضد الفرنسيين سواء فى عام ١٧٩٨ أو ١٨٠٠[٥٤]. وبسبب قدراته بوصفه

قائدًا لميليشيات الحرفيين المدنيين كان السيد عمر مكرم معارضًا بارزًا لمؤسسات التجار الأثرياء القائمة، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة عن كيفية توزيع السلع الغذائية بالبلاد. وعمومًا كان العاملون بالحرف يؤيدون حماية الإنتاج الزراعى من تقلبات الأسواق، عن طريق تخصيص أراض زراعية معينة كأوقاف تحت إشراف كبار رجال الدين المحليين. وقد أثار هذا الإجراء خلافا بينهم وبين التجار الذين كانوا من جانبهم يفضلون تصدير نسبة كبيرة من الحبوب المصرية إلى الأسواق فيما وراء البحار.

وكوسيلة لإضعاف قوة أصحاب الصنائع المنظمين جيدًا، بدأ أثرياء التجار بالعاصمة فى زيادة حجم الواردات الوافدة إلى السوق المصرى خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر. ففى عام ١٨٠٢ بدأت تظهر الأقمشة الواردة من تريستى فى محلات القاهرة، وانتعشت المبادلات التجارية فى المنسوجات مع لانجيودوك وبروفنس بعد ذلك بفترة قصيرة[٥٥]. وفى أعقاب المراسيم النابليونية فى ١٨٠٦-١٨٠٧ التى تحظر التجارة بين القارات مع بريطانيا العظمى ومستعمراتها، وما تلاها من هجوم عسكرى لفرنسا على إسبانيا، ازدهرت فرص التجارة المصرية مع أوروبا باطراد. وبحلول يونيو عام ١٨٠٨ تزايدت زيارات السفن اليونانية والتركية التجارية إلى ميناء الإسكندرية إلى حد أن قادة الأسطول البريطانى فى المنطقة بدأوا فى اعتراض تلك السفن فى مسعى لمنعها من تزويد أعداء بريطانيا بالمواد الغذائية وباقى المواد الخام الحيوية[٥٦]. ومع ذلك، وبعد عشرة شهور، وصل سبعة تجار فرنسيين من مرسيليا إلى الإسكندرية جالبين معهم تشكيلة من السلع لمبادلتها بالحبوب والسكر الخام والنطرون[٥٧].

غير أنه لا التجارة غير المباشرة عبر اليونان ولا المعاملات التجارية المباشرة مع فرنسا كانتا تعادلان اتساع التجارة الخارجية لمصر التى تمخضت عن المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول منتجات الحبوب لتزويد جيوشها فى حملتها على شبه جزيرة إيبيريا. وأُبرِمت اتفاقية بشأن إجراءات توفير الحبوب لتزويد هذه القوات فى عام ١٨٠٨، وغادرت الشحنات الأولى الإسكندرية فى مارس عام ١٨١٠[٥٨]. كما خرجت فى هذا التوقيت تقريبًا من هذا الميناء كميات ضخمة من الأرز فى طريقها إلى الحامية البريطانية فى مالطة. وتقول عفاف لطفى السيد مرسو: "كان دروفيتى Drovetti من الناحية الفعلية يقدم تقريرًا شهريًا

عن السفن المحملة بالبضائع آلتى تغادر الميناء شهريا إلى مالطة"، وهو ما أفضى إلى ارتفاع أسعار الحبوب إلى مستويات بالغة فى أسواق القاهرة، ومن المؤكد أن هذا الوضع أفسح المجال لعلاقات وثيقة بين تجار المدينة والتجار الإنجليز(٥٩).

أتاح التوسع التجارى مع أوروبا لتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء من القاهرة ودمياط والإسكندرية تحجيم ميليشيا أصحاب المهن وأرباب الصنائع المصريين وبالتالى المساعدة على إعادة تأسيس هيمنة التجار داخل اقتصاديات المدن والمراكز الكبيرة. وفى صيف ١٨٠٩ عجّلت خطط نظام الحكم الرامية إلى الزيادة الكبيرة فى كميات الحبوب المصدَّرة إلى مالطة وإسبانيا بمواجهة بين أقرب مستشارى محمد على وبين قيادات أصحاب الحرف بالعاصمة. واستنادًا إلى عفاف لطفى السيد التقى رئيس الديوان مع عمر مكرم ومجموعة من أعوانه و«اقترح أن يذهب العلماء ليتحدثوا مع الباشا، لكنه أضاف تهديدًا ضمنيًا هو الأول من نوعه عندما قال إنه يجب عليهم توخى الحرص فى مناقشاتهم مع الباشا، ذلك "لأنه شاب سليط اللسان، جاهل ومستبد، وربما يؤذيكم". وفهم العلماء التهديد الضمنى، وأجابوا "لن نذهب أبدًا ونلتقى به مادام هو يمارس هذه الأفعال"»(٦٠). ونتيجة لذلك، وجد السيد عمر مكرم وأنصاره أنهم فى خصام مع كبار العلماء المصريين، مما اضطر معه رؤساء طوائف الحرفيين للبحث عن حلفاء جدد فى صراعهم لمقاومة هيمنة التجار على مقدَّرات القاهرة.

ورغم النجاح فى تقويض موقف المهنيين المدنيين، فإن إستراتيجية استيراد كميات كبيرة من السلع الأوروبية إلى مصر أثارت تناقضات حادة داخل جماعة التجار بحلول عام ١٨١٠ أو نحوه. كانت بعض عائلات التجار القائمة مثل عائلة القازدغلى والشرايبى قادرة على استرداد ثرواتها فى العقد التالى على الاحتلال الفرنسى؛ والكثير من هذه المؤسسات كانت قد استثمرت أموالها المتراكمة الجديدة فى الأراضى الزراعية، بالذات فى المزارع المنتجة للمحاصيل النقدية فى الدلتا، كوسيلة للهروب من الاقتصاد المدينى الذى ازدادت اضطراباته(٦١). غير أن المؤسسات التجارية الكبيرة الأخرى التى تعادلها وجدت أنها أُضيرت بالتوجه الجديد للتجارة الخارجية صوب البحر المتوسط، والانصراف عن البحر الأحمر. وعانى تجار مثل محمد المحروقى وإبراهيم المويلحى، اللذان كانت لهما علاقات ممتدة مع الحجاز، من هذا التفاوت نتيجة تهاوى تجارة البحر الأحمر، وعملا معًا

على بث الحياة مجددًا فى هذا العنصر الخاص من تجارة مصر الخارجية خلال السنوات الخمس الأولى من عهد محمد على[٦٢].

وفى الوقت نفسه، فإن الأهمية المتزايدة لتجارة المنسوجات مع أوروبا عززت كثيرًا من وضع التجار الشوام المسيحيين على حساب التجار المحليين. وهؤلاء التجار سيطروا على وظيفة رئيس جمرك القاهرة القديمة منذ سبعينيات القرن الثامن عشر على الأقل، وبسط أقوى المديرين نفوذًا سلطانه على كبرى موانئ البلاد الأخرى عن طريق "تعيين أشقائه فقط وأقرب معارفه كرؤساء لإدارات الجمارك المحلية"[٦٣]. وتعاون أبرز أعضاء هذه الجالية مع قوات الحملة الفرنسية فى بداية القرن التاسع عشر تقريبًا فى مسعى للخروج بسلام من الأزمة التجارية العامة التى استحكمت فى السنوات السابقة مباشرة على احتلال نابليون للبلاد. وترتب على ذلك، أن بات التجار المسيحيون هدفًا للاستياء الشعبى وحتى عرضة لأعمال غوغائية بمجرد جلاء جيش نابليون عن العاصمة[٦٤]. ومع ذلك، شهدت السنوات التالية لعام ١٩٠٥ انبعاث نفوذ الشوام مجددًا داخل الشئون الاقتصادية للبلاد لحد كبير "نظرًا لأنهم سيطروا على واردات الملابس الأوروبية وإعادة بيعها، علاوة على أنهم هيمنوا على سوق الاستيراد والتصدير مع أوروبا"[٦٥]. وبحلول سنة ١٨١٠ كانت عائلات مثل البحرى والبقطى والفرازلى قد طوَّرت علاقات وثيقة مع الوالى، وعمل أفراد من الأسرتين الأخيرتين كوكلاء شخصيين لمحمد على فى مرسيليا وليفورنو وستوكهلم.

لذلك فقد واجه تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء سلسلة من المصاعب السياسية مع قرب وصول العقد الأول للقرن التاسع عشر من نهايته. أولا، غدا هؤلاء التجار عاجزين عن التنسيق بين الشبكتين التجاريتين للبلاد مع الخارج، الأولى المختصة بأوروبا، والثانية حول البحر الأحمر، مع تزايد عدم التوافق بين الشبكتين وبدء تصدير السلع المصنعة المنتجة فى مصر سواء للشمال أو للجنوب الشرقى. ثانيًا، وجد تجار القاهرة أنفسهم يخوضون معركة مع طبقة منظمة جيدًا لأصحاب الحرف المهنيين فى أعقاب الاحتلال الفرنسى، طبقة كانت أنشطتها تمثل تحولا فى العلاقات بين الحكام والمحكومين تمتد جذورها فى المجتمع المصرى إلى منتصف القرن الثامن عشر. وفى النهاية فإن الوسائل التى تبنتها المؤسسات التجارية الأقوى نفوذًا للحد من وضع الحرفيين أسفرت عن نتيجة

غير مقصودة؛ إذ فاقمت من الصراعات بين التجار الأغنياء أنفسهم. ومع التوسع في صادرات الحبوب المصرية إلى جنوبي أوروبا في مقابل المنسوجات وغيرها من السلع المصنعة التي ينتجها حرفيو القاهرة، سعى تجار المدينة صوب تقوية اتجاه بين المؤسسات المالية الأكثر ثراء على الاستثمار في الأراضي الزراعية بدلا من المشاريع الإنتاجية في المدن، الأمر الذي بات يهدد سبل معيشة تلك المؤسسات التي كان أعضاؤها متخصصين في تجارة البحر الأحمر، وتقوية الوضع الاقتصادي لجماعة الشوام المسيحيين الذين بدأوا كأفراد في احتلال مواقع التجار المحليين منذ أوائل سبعينيات القرن الثامن عشر. في ظل هذه الظروف اتجه كبار تجار الاستيراد والتصدير إلى الإدارة المركزية طلبًا للمساعدة في تأكيد هيمنتهم على خصومهم السياسيين المحليين، وفي بث الانسجام في العلاقات المتبادلة بين أقسامهم المتعارضة.

برامج الدولة والصراعات داخل نظام الحكم

ما إن أصبح محمد علي واليًا على القاهرة؛ حتى تشكّلت الإدارة المركزية لمصر من: جهاز خزانة بالغ الضخامة، ومجموعة من الفصائل العسكرية، وشبكة من ولاة الأقاليم، وديوان هائل الحجم، ومقرها جميعًا القاهرة، وكان أعضاؤها يعملون طبقا لمشيئة الوالي، الذي يقوم بتعيينه السلطان في إسطنبول. ومن الناحية الفعلية كانت جميع هذه المؤسسات قد أصبحت مخترَقة من ممثلين غير حكوميين في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. واستنادًا إلى "شو"، فإن جامعي الضرائب الزراعية المستقلين تولوا مسئولية "جمع الضرائب وتسليمها للخزانة" تاركين لموظفي الخزانة واجبات "تحديد ضرائب الأراضي الزراعية، والتأكد من أن جامعي الضرائب ينفذون مهامهم حسب المطلوب منهم، واستلام المحاصيل من عمالهم"[٦٦]. وفي الوقت نفسه كانت القوات العسكرية العثمانية تتألف أساسًا من الجنود العبيد المحرَّرين (المماليك) بوصفها كيانات تنظيمية كانت تمثل "ليس أكثر من فصائل شرعية، تتشكل كوحدات فقط بغرض تقاضي الرواتب من الدولة. ولم يكونوا سوى أدوات؛ حيث يحصل الأمراء أتباع المملوك المعتوق على الدخل والقوت من الخزانة بينما يستمرون في خدمة سادتهم"[٦٧]. باختصار "بالنسبة للقسم

الأعظم، فإن جميع المواقع، جميع العائدات، جميع السلطات المراتبية العثمانية في الحكومة كانت تكتظ برجال المؤسسات المملوكية، بينما يحتل الأمراء أعلى المناصب العثمانية كبكوات، ويشغل أتباع الكاشف المناصب العثمانية من الدرجة الثانية، ويأتي تاليًا لهم وظائف تحصيل العائدات الأقل أهمية، فضلا عن عضويتهم الدائمة في الفصائل العسكرية التي يتقاضون أجرًا عنها"[٦٨]

على أن ثلاث سنوات من الاحتلال الفرنسي غيّرت قليلاً من هذه المؤسسات، برغم جهد متناغم بذلته الإدارة النابليونية لإحلال نظام جديد بديلا عن الحكومة العثمانية يتألف من مجالس محلية "يقع ضمن مسئولياتها الحفاظ على النظام الشرعي، والحيلولة دون نشوب مشاجرات بين عناصر السكان المختلفة، والأكثر أهمية: العمل كوسيط بين جموع الناس والسلطات الفرنسية"[٦٩]. واجتمع أول مجلس عمومي مؤلف من ممثلين لمجالس الأحياء بالقاهرة في منتصف أكتوبر ١٧٩٨، وبحث مدى واسعًا من الإصلاحات المالية والإدارية قبل "إقالته لاتهامه بالتورط في الثورة الشعبية ضد الفرنسيين نهاية أكتوبر عام ١٧٩٨". أما المجالس العمومية التالية فقد كانت تعقد جلسات دورية حتى رحيل الفرنسيين في سبتمبر عام ١٨٠١[٧٠].

وبعد انسحاب قوات نابليون عاد الإشراف على الخزانة إلى المكتب التقليدي وهو الدفتردار، مع تابعه الأسمى الروزنامجي، الذي كان يتولى متابعة الشئون اليومية لهذه المؤسسة[٧١]. أما دور الفصائل العسكرية العثمانية التي طردتها القوات الفرنسية، وكان يغلب عليها فصائل مرتزقة؛ منها الدالاتية الشوام والألبان بقيادة محمد علي باشا وطاهر باشا، فقد ثبت أنها الأكثر فاعلية. أخيرًا، أعيد بناء الإدارة الإقليمية، حيث يقوم الوالي بتعيين أقرب معاونيه كمشرفين على المديريات (الكاشف) "لإدارة تلك المناطق من البلاد الخاضعة لحكمه، ويلتقي بهم دوريًّا ويبلغهم برغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المحاصيل، وأعمال الري وباقي الواجبات الإدارية"[٧٢].

وهذا الجهاز الإداري ذو التنظيم غير المحكم نفذ مجموعة من البرامج المتباينة نسبيًّا لاستعادة النظام داخل مصر في السنوات الأولى لحكم محمد علي. ومن أهم ما يستحق ملاحظته، أن الحكومة المركزية استخدمت القوات المسلحة تحت قيادتها لإخماد بكوات المماليك وقبائل البدو الخارجين عن البلاد، الذين خربوا

ونهبوا الريف بغاراتهم في أعقاب جلاء الفرنسيين. وشهدت الأعوام التالية لسنة ١٨٠٥ سلسلة من الحملات العسكرية التأديبية ضد المماليك المنشقين، الذين أنشأ قادتهم قواعد آمنة لانطلاق عملياتهم في المناطق المحيطة بالبلاد. وبعد ثلاثة أشهر من إعلان محمد على واليًا على البلاد قاد قوة ألبانية تركية مشتركة ضد البكوات المتمركزين بالصعيد والموالين للألفي بك[٧٣]. وفي ديسمبر التالي مضى الوالي مرة أخرى ليواجه قوة مملوكية أشد بأسًا، هذه المرة في واحة الفيوم الزراعية[٧٤]. وتكرر شن الحملات من هذا النمط على مدى العام التالي؛ في واقع الأمر كان الوالي يقود حملة عسكرية حول أسيوط في مارس عام ١٨٠٧، حينما أنزل الأسطول البريطاني قوات بحرية له على شاطئ الإسكندرية، مما اضطره لعقد هدنة مشروطة مع البكوات، ليعيد توجيه قواته صوب الدلتا[٧٥].

وفي منتصف أغسطس عام ١٨٠٩، بدأ الوالي يخطط لأكبر عمل عسكري ضد بكوات المماليك. وغادرت الحملة القاهرة في نهاية الشهر، وفي غضون أسبوعين احتلت المدن الكبرى على نهر النيل إلى الجنوب حتى جرجا، واضطر المماليك إلى الانسحاب في الجبال شمال غربي المدينة[٧٦]. لكن برغم هذا النصر البيِّن، فقد أبلغ القنصل الفرنسي بالعاصمة في ٩سبتمبر١٨٠٩ أن الجواسيس الإنجليز يتآمرون مع كل من المماليك وقبائل البدو في محاولة لتكرار أحداث عام ١٨٠٧، عندما توغلت القوات العسكرية الإنجليزية في الدلتا، وبالتالي يضعون محمد على بين فكي كماشة[٧٧]. وكرد فعل لهذا التهديد أعلن الوالي عن خطط لتجهيز جيش قوامه ٢٠ألف جندي، وأنشأ أسطولا صغيرًا من ٢٠ مركبًا بحريًّا لنقل قواته إلى الجنوب[٧٨]. وهذه التعبئة الكبيرة لموارد البلاد أرغمت جزءًا كبيرًا من المماليك وأتباعهم على الاستسلام والعودة إلى القاهرة، غير أنها أثرت أيضًا وبشدة على الحياة الاقتصادية سواء في المدن أو الريف. وذكر القنصل الفرنسي "دروفيتي" في منتصف يونيو ١٨١٠ أن الحملات العسكرية للحكومة على جنوب مصر لم تحقق سوى التدمير الذي حاق بالفلاحين الفقراء في الدلتا[٧٩]. وأن تكاليف الحرب مع بكوات المماليك قفزت في الشهر التالي عندما أضاف الوالي للخدمة ثلاثمائة فرد من جنود الدالاتية للدفاع عن الفيوم[٨٠].

وهكذا، فإن استخدام القوات العسكرية لاستعادة النظام في مصر الوسطى والصعيد زاد بشدة من التكاليف على الإدارة المركزية. أكثر من هذا، فإن الحروب

المتواصلة مع بكوات المماليك عرّضت للخطر ثروات التجار والعلماء الأغنياء على الأقل بطريقين يتبادلان التأثير. أولا، فإن مصادرة المحاصيل والأعلاف إجباريًّا من الفلاحين لتمويل الحملات العسكرية المتتالية نقل الإنتاج الزراعى من التجارة الخارجية إلى مسالك أقل ربحية بكثير بصورة أساسية. وأصبح نقل الحبوب المعروضة للبيع من السوق على وجه الخصوص عملية شاقة لنظام الحكم بعد عام ١٨٠٨، فى ظل ارتفاع الطلب باطراد على الحبوب المصرية سواء فى الأسواق الأوروبية أو ببلاد الشرق. وأسفر التدمير الناجم عن المعارك المتتالية فى المديريات الزراعية بالفيوم ومصر الوسطى وأيضًا على أطراف الدلتا عن تفاقم العجز فى المحاصيل النقدية المتاحة للتصدير. أكثر من هذا، فإن حالة الحرب الدائمة بين القوات المسلحة لنظام الحكم والمماليك حالت دون دوام علاقات تجارية منتظمة فى كبرى الموانئ المصرية. وأصبحت المسارات عبر الدلتا من السويس إلى دمياط والإسكندرية محفوفة بمخاطر بالغة؛ حتى أنه فى مارس عام ١٨١٠ صادرت الحكومة سفينة مملوكة لتجار أوروبيين لتقوية الدفاعات حول السويس، فى حين قامت بتعيين وال جديد للإسكندرية لا يتمتع بخبرة فى الأمور التجارية لكن بـ "إمكانيات لتحقيق النظام والعدالة"[٨١]. ولم تكن لتُتَّخذ هذه الإجراءات دون تجنب الأعباء المادية المتزايدة اللازمة لنشر الوحدات العسكرية ضد بكوات المماليك، لكنها أوجدت احتمالا بانصراف تجار البلاد عن الإدارة المركزية. وفى عام ١٨١٠ كان استخدام قوات الجيش لفرض النظام بالداخل ينطوى على تهديد بانقسام الشريكين المهيمنين على التحالف الاجتماعى الحاكم فى مصر.

وتصاعدت الصراعات داخل نظام الحكم نتيجة لما فرضه مسئولو الدولة من ضرائب مرتفعة على تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء لتمويل عمليات حفظ الأمن التى تتولاها الفصائل العسكرية. واستنادًا لعفاف لطفى السيد مرسو "بدأ الوالى بسلسلة من الخطوات المؤقتة، الأولى كانت فرض قرض إجبارى على بعض الأحياء أو ضريبة تسمى الفِرْدة تُدفع نقدًا أو عينًا"[٨٢]. ويقول الجبرتى إنه تم فرض ثمانية أنواع من الفردة على أجزاء من الدلتا بين ربيع ١٨٠٥ وربيع ١٨٠٧[٨٣]. وبعد عام ١٨٠٦ زادت الحكومة نصيبها من الفايظ المطلوب من أصحاب الالتزام بالمدن والريف، وفى منتصف ١٨٠٧ فرِضت الضرائب لأول مرة على الأراضى المخصصة لشيوخ القرى (أراضى المسموح). وفى أكتوبر من

العام نفسه فُرِضت ضرائب باهظة على أراضى المسموح للالتزامات المملوكة لأغنياء شيوخ القرى أيضًا. أما الأراضى المخصصة للأعمال الخيريةِ (الرزقة) والوسايا فقد صارت عرضة لضرائب جديدة فى عام ١٨٠٩[٨٤]. وفى يونيو من تلك السنة أقرت الدولة فرض ضرائب على الممتلكات التابعة للأوقاف الدينية، وهو الإجراء الذى أبعد الإدارة المركزية عن العلماء الأغنياء الذين كانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية على مشترواتهم من المزارع فى السنوات الأولى لعصر محمد على[٨٥]. وبلغت الشقاقات داخل التحالف الحاكم حول الضرائب الجديدة ذروتها فى عام ١٨١٠، حينما انعقد مجلسٍ فوق العادة للتصديق على فرض فردة إضافية على النخبة الاقتصادية بالبلاد. ووفقًا لما يقوله الجبرتى: "لم يتوصل المجلس إلى قرار لأن بعض الأعضاء اعترضوا على إعفاء العلماء من الفردة وأصبح العلماء متملقين، لذلك أُقيل المجلس"[٨٦]. وعقب حل هذا المجلس استدارت الحكومة إلى القطاع الزراعى من الاقتصاد المصرى من أجل جمع الأموال، ورفعت بشدة معدل الفردة المطلوبة من جامعى الضرائب بالدلتا ومصر الوسطى.

غير أن جهود الدولة لزيادة العائدات المستخلصة من الزراعة بالبلاد تلقت ضربة إثر كشف قوات الحكومة مخازن هائلة مخبأة مليئة بالحبوب فى مواقع المماليك الحصينة بالصعيد. وتم بيع القمح المصادر من البكوات إلى أمناء الإمداد والتموين الإنجليز لمساعدة قواتهم فى مالطا وإسبانيا فى ربيع وصيف ١٨١٠[٨٧]. وهذه المبيعات عادت بدخول كبيرة للخزانة المركزية، فى حين أدت إلى رفع الأسعار المحلية للقمح والذرة إلى مستويات جديدة. واستنادًا إلى القنصل الفرنسى بالقاهرة، فإن قمح الصعيد كان يتم تصديره بأسعار تتراوح بين ٦٢ و٨٠ قرشًا للأردب فى مطلع عام ١٨١١، وهو سعر يعادل خمس مرات سعره بالسوق المحلى، ومع ذلك، فإن شيئًا لم يكن ليثنى الإنجليز عن زيادة مشترواتهم. وفى بداية يناير أبرموا صفقة مع الوالى تصل قيمتها إلى قرابة ١,٧ مليون قرش [٨٨]. وبعد شهرين سافر وفد بريطانى إلى القاهرة للتفاوض حول عقد يقتصر على صادرات الحبوب المصرية، وفى أعقاب هذه المفاوضات أنشأت الحكومة المصرية مستودعًا فى مالطا يختص بتنظيم توزيع حبوبها فى جميع أنحاء شمال البحر المتوسط [٨٩].

أدى اتساع مبيعات الحبوب إلى أوروبا إلى تقوية وضع أولئك التجار ذوى الخبرة والعلاقات فى العالم المسيحى. وبرهن المناخ التجارى الجديد بالقاهرة

والإسكندرية على وجه خاص عن جاذبيته لرجال المال اليونانيين، إذ كان لكثير منهم علاقات شخصية ممتدة ووطيدة بالوالى. وأقامت المؤسسات التجارية اليونانية العريقة فروعًا لها بمصر خلال السنوات الأولى لعهد محمد على، وبحلول عام ١٨١٠، فإن عائلات مثل أنستاسى وكازولى وزيزينا وتوسيجه Tossizzas كانوا يلعبون دورًا نشيطًا فى أعمال السمسرة الخاصة بتجارة الاستيراد والتصدير بالبلاد [٩٠]. وفى موازاة هؤلاء التجار اليونانيين جاء "بوغوص بك" Boghos، وهو أرمنى مسيحى من "سميما" Smyma، وكان تعيين بوغوص مديرًا لجمارك الإسكندرية فى عام ١٨١٠ مؤشرًا على بداية حياة مهنية طويلة بوصفه المستشار الرئيسى للوالى فى الشئون التجارية والخارجية [٩١]. ومثّل بروز هؤلاء التجار الأجانب خطرًا على ثروات التجار من أبناء البلاد بوسيلتين متنامتين:

الأولى، أن الاعتماد المتزايد للدولة على اليونانيين والايطاليين وغيرهم من التجار "الغربيين" حال بين تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بالقاهرة وبين نيل الامتيازات الكاملة من ازدهار الصادرات المصرية.

الثانية، والأكثر دلالة، فإن اتساع صادرات المحاصيل النقدية إلى أوروبا زاد كثيرًا من حدة الصراع بين المؤسسات التجارية الأهلية التى تعتمد ثرواتها على تجارة البحر المتوسط وأولئك الذين يزاولون التجارة بالبحر الأحمر. وتعرضت عائلات مثل المحروقى والمويلحى اللذين تخصصا فى إرسال الحبوب المصرية إلى الحجاز ومبادلتها بالسلع اليمنية والهندية، لأضرار بالغة من برنامج الحكومة بتشجيع تصدير الحبوب إلى البحر المتوسط. وحاول مسئولو الدولة تلطيف عدم التوازن المتنامى فى التجارة الخارجية للبلاد من خلال استئناف جهد تنسيقى بتخصيص ميزانية لوسائل النقل على طول ساحل البحر الأحمر فى ربيع ١٨١٠. وأمر الوالى ببناء ٢٠ مركب شحن لنقل الشحنات التجارية إلى جدة والمُخا فى مارس من السنة نفسها، وتم حمل هذه المراكب عبر الصحراء إلى السويس فى منتصف ابريل، لتصيب بالذعر قادة الأسطول البريطانى بالمنطقة [٩٢]. وفى الوقت نفسه، خصصت الإدارة المركزية فصيلا عسكريًا من المماليك المسلحين لحراستها فى طريقها إلى كل من السويس وقنا للحيلولة دون تعرضها لنهب البدو.. فضلا عن ذلك، حاول مسئولو الحكومة تشجيع التجار الأثرياء على زيادة استثماراتهم فى إنتاج الأرز فى المناطق المحيطة بدمياط ورشيد [٩٣]. غير

أن هذا النوع من البرامج الاقتصادية طويلة المدى لم يأت إلا بحصاد قليل فى الحد من الصعوبات الفورية التى تواجه مجتمع التجار الأغنياء المحليين.

لذلك يتضح أن الإجراءات التى نفذها المسئولون فى الإدارة المركزية لمصر لاستعادة النظام – سواء فى المدن أو بالقرى المحيطة بها ولزيادة قاعدة دافعى الضرائب خلقت قيودًا حادة داخل التحالف الاجتماعى المسيطر على البلاد فى السنوات السابقة على عام ١٨١١. وأفضى استخدام الجيش لقمع فلول بكوات المماليك والبدو إلى انقطاعات فى عمليات الاقتصاد المحلى، وتعريض ثروات التجار الأغنياء للخطر، فى حين جاءت الزيادات فى الضرائب المتحصلة لتحويل برنامج نظام الحكم السلمى مباشرة لتنصب على كل من تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء وأصحاب المزارع بالريف والمدن دافعى الضرائب فى جميع أنحاء البلاد. وأدى البحث عن عائدات أكبر بوكلاء الحكومة إلى زيادة أعمال الجباية زيادة حادة من أضعف القوى الاجتماعية السائدة بمصر وهم الملتزمون.

بيد أن اتساع الصادرات الزراعية زاد من احتمالات أن يبتعد تجار القاهرة باطراد عن الإدارة المركزية بسبب هذه الجبايات. وتنامت إمكانية اندلاع الصراع بين هاتين القوتين الاجتماعيتين مع تشجيع مسئولى الدولة للتجار اليونانيين على الهجرة للبلاد، ومع تنامى التعارض بين جناحى التوجه للبحر المتوسط والتوجه للبحر الأحمر بقطاع التجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى. ومثلت هذه التناقضات تهديدًا بإضعاف الهيمنة المشتركة لتجار الدولة على الشئون السياسية للبلاد، وهو تطور كان من شأنه أن يعيد فتح الباب أمام المعارضة المنظمة لنظام الحكم من جانب الصناع المهرة المدنيين ومجموعة من القوى الريفية ذات النفوذ. أكثر من هذا، أصبحت تعاملاتهم أكثر حدة وبالتحديد فى الوقت الذى ظهرت فيه تحديات خارجية خطيرة للتجارة المصرية على طول المسار من جدة إلى السويس.

تحديات التجارة المصرية بالبحر الأحمر

خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر أسفرت منافسة التجار الأمريكيين بشكل أساسى عن تقليل أرباح التجار المصريين الأغنياء فى تجارة البن المتمركزة فى المُخا باليمن، فإن سفن الولايات المتحدة تهيمن على تجارة هذا الميناء سواء مع

أمريكا الشمالية أو مع أوروبا فى بداية القرن التاسع عشر تقريبًا. فمن ١٣ ألف بالة من البن تصدر سنويًا من المُخا فى عام ١٨٠٢ تقريبًا، كان التجار الأمريكيون يحصلون على ٩ آلاف بالة. أيضًا كانت الشركات الأمريكية تحصل على الصمغ الراتينجى (المر) والصمغ العربى المنتج باليمن بكميات تجارية فى ذلك الوقت[٩٤].

علاوة على ذلك، أعاد تجار الولايات المتحدة فتح مسار البحر الأحمر – شرق أفريقيا المربح، ومن الناحية الفعلية احتكروا هذه الشبكة التجارية[٩٥].

كذلك من المحتمل أن السفن الأمريكية أقامت علاقات تجارية مع الوهابيين بوسط الجزيرة العربية نحو عام ١٨٠٦، ويدل على ذلك رد الفعل الحاد لقادة الوهابيين لأسر السفينة الأمريكية إسيكس Essex من قِبل وكيل فرنسى على الساحل الجنوبى للجزيرة العربية فى أوائل ذلك العام. وهذه السفينة كانت تحمل على متنها بضائع قيمتها ما بين ٨ إلى ١٠ آلاف دولار حين تم السطو عليها[٩٦]. وكنتيجة للنشاط الأمريكى باليمن ارتفع سعر البن فى المُخا نحو ٢٥% بين عامى ١٨٠٢ و١٨٠٩، من ٥٦ إلى ٧٥ دولارًا للبالة[٩٧].

وألحقت هذه المنافسة أضرارًا بالغة بالتجار المصريين لكنها لم تخرجهم من المنطقة. وأثناء الحروب النابليونية استمرت الشركات المصرية تمارس نشاطًا معتدلا فى تجارة البحر الأحمر [٩٨]. وفى عام ١٨٠٤ كانت تجارة البن بين السويس وجدة تتألف من ٣٠ ألف فردة من الحبوب، كل فردة تبلغ قيمتها ٥٠٠ فرنك. وهذه التجارة تشغل نحو ٨٠ مركبًا محليًا[٩٩]. وقبل ثلاث سنوات من ذلك جرى طرد مؤسسة تجارية شهيرة كانت تتعامل فى السلع الهندية واستقرت فى مسقط من أجل أن تجد "مجالا أكثر اتساعًا للتجارة" فى ذلك الجانب من شبه الجزيرة [١٠٠]. وهذا دليل غير مباشر على أن تجارة البحر الأحمر كان يتم تداولها أساسًا بين التجار المصريين والأمريكيين فى هذا الوقت، بدلا من المرور بميناء بومباى فى طريقها إلى أوروبا. وأقر الأدميرال البريطانى "بلانكت" BInkett بهذا حينما وافق فى عام ١٧٩٩ على تدمير كل التجارة فى البحر الأحمر بدلا من ترك الشركات الفرنسية تحقق أى فوائد منها [١٠١].

وبعد عامين من ذلك، وفى عام ١٨٠١، همَّ المسئولون البريطانيون على تحدى السيطرة المصرية الأمريكية فى التجارة مع الجزيرة العربية واليمن، وبدأوا فى اتخاذ تدابير عسكرية لعكس الوضع التجارى الضعيف لإنجلترا فى المنطقة.

وتلقى الأسطول البريطاني الذى أنزل جنودًا من الهنود فى القصير فى تلك السنة أوامر من مسئولى شركة الهند الشرقية East India Company بمحاولة استعادة ممر تجارى لليمن بوسائل أكثر فائدة لإنجلترا والهند(١٠٢). وفى عام ١٨٠٥ كان المسئولون الإنجليز فى بومباى يبذلون جهودًا فى ثلاث مسارات متشعبة لاستعادة حصتهم فى تجارة البحر الأحمر عن طريق إرسال كميات كبيرة من مواد التجزئة الهندية إلى جنوبى الجزيرة العربية، ومن خلال إعادة افتتاح الوكالة البريطانية فى المُخا، وتزويد التجار الهنود بحرس الأسطول حسب الطلب(١٠٣). وفى الوقت نفسه كان التجار الفرنسيون أيضًا يحاولون تأكيد أنفسهم فى هذه المنطقة بالتعاون مع تاجر محلى ثرى وداهية استفاد جيدًا من تعاقداته مع الحكومات المحلية(١٠٤). وهذه النشاطات المدعمة من الفرنسيين حفزت السلطات البريطانية فى الهند لتغدو حتى أكثر اهتمامًا ونشاطًا بالبحر الأحمر بحلول منتصف عام ١٨٠٦ (١٠٥). وفى مايو من عام ١٨٠٩ أبلغ القنصل الفرنسى بالإسكندرية أن ثلاث سفن تجارية بريطانية – اثنتان من السنغال وواحدة من "سورات" Surat – وصلوا إلى السويس، لينهوا بذلك فجوة دامت عشرين عامًا فى تجارة بريطانيا مع هذا الميناء. وواصل القنصل ليشير إلى أن استئناف التجارة فى السويس تنذر بعلاقة تجارية دائمة بين الهند والقاهرة التى تم ترتيبها كجزء من المفاوضات المتعلقة بجلاء القوات البريطانية من الإسكندرية قبل عامين (١٠٦). وفى ربيع عام ١٨١٠، بدأت السفن البريطانية فى القيام بزيارات لمصوع على الشاطئ السودانى، وأعادت المعاملات التجارية المنتظمة مع الحبشة ووسط أفريقيا (١٠٧). وتشابكت هذه التحركات مع تحديات محلية أكثر لحصة تجار القاهرة فى تجارة البحر الأحمر، الأمر الذى أدى إلى زعزعة وضع التجار تمامًا فى هذه المنطقة فى عام ١٨١١.

خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر سقطت أغنى منطقة لزراعة البن اليمنى تحت سيطرة الشريف أبو عريش، الذى شرع فى استخدام اللُّحية كحد نهائى لتجارة البن المنتج فى أراضيه (١٠٨). وفى عام ١٨٠٢ تقريبًا أشار هذا الحاكم إلى أنه سيمنح التجار الإنجليز والهنود احتكار هذه التجارة فى مقابل الأسلحة الحديثة التى يمكن لقواته استخدامها فى الحرب مع الوهابيين (١٠٩). غير أنه قبل أن تتمكن السلطات الإمبراطورية فى بومباى من اتخاذ قرار حول عرضه، انخرط الشريف فى صراع مباشر مع قوات الوهابيين، وحال هذا بينه وبين إجراء أية مفاوضات

أو التوصل إلى أى نوع من الترتيبات مع الدبلوماسيين الأجانب بين عامى ١٨٠٣ و١٨٠٩. وفى نهاية ١٨٠٩، رغم هذا، أبرم الشريف تحالفًا مع إمام صنعاء، ونجح فى إلحاق الهزيمة بقوات الوهابيين الناشطة بالمنطقة [١١٠]. وأدى هذا إلى وجود نظام حكم مستقر نسبيًا فى الجنوب الغربى لجزيرة العرب أمكنه التفاوض حول اتفاقيات ثنائية وتنفيذها مع الممثلين الإنجليز.

ومجرد التوصل لاتفاقية كهذه استلزم ارتفاع أعباء حماية تجار القاهرة العاملين بالمنطقة ارتفاعًا لافتًا. وأدت القرصنة الوهابية إلى الحد بشدة من أرباح التجار من هذه التجارة [١١١]. كما أن الصراع مع الإجراءات البريطانية ورسوم الجمارك أصابت العائدات من هذه التجارة بمزيد من الأضرار، دون أى تناقص فى المقابل فى الواردات الأوروبية لتجعلها أكثر ربحية. وفى هذا الوضع، كان لدى تجار الاستيراد والتصدير المصريين حافز هائل للتعاون مع جيوش الدولة سعيًا من أجل إما (١) احتلال هذه المنطقة بأنفسهم وبالتالى زيادة أعباء الحماية على بريطانيا فى البحر الأحمر والحصول على ما أسماه فريدريك لين Frederic Lane "أجرة حماية: A protection rent" على التجارة فى المنطقة [١١٢]، أو (٢) إنهاء التهديد الوهابى لجنوبى الجزيرة العربية، بإزالة السبب الأساسى لشريف أبو عريش بتقديم تنازلات تجارية لبريطانيا فى المنطقة. والهدف الأخير من بين جملة أهداف هو أكثرها بروزًا فى السجلات الحكومية المصرية وراء حملة الحجاز [١١٣]. وتذكر السجلات أن محمد على أرسل مبعوثًا لكل من الشريف والإمام، يعرض عليهما عملا مشتركا ضد الوهابيين تقريبًا فى الوقت الذى غادرت فيه أول حملة على الحجاز القاهرة [١١٤]. إلا أن الشريف أو الإمام لم يجيبا بالموافقة على هذا العرض، مع ذلك، نظرًا لأن لديهما البديل بالتعاون مع بريطانيا العظمى بشروط بالغة الامتياز. لم يترك هذا أمام التجار الدولة فى مصر سوى خيار محدود لا يخرج عن محاولة احتلال الجزيرة العربية بأنفسهم فى مطلع عام ١٨١١. وهذا التحرك ينطوى على ميزتين متكاملتين لنظام الحكم فى القاهرة: الفوائد الاقتصادية المحتملة من إخضاع موانئ شبه الجزيرة للحكم المباشر لمصر، والفوائد السياسية المباشرة من استخدام حملة عسكرية لحل التناقضات الضاغطة والناجمة عن الجهود المشتتة لأعضائها للحفاظ على هيمنتهم داخل المجتمع المصرى.

الفوائد السياسية الداخلية من التوسع العسكرى

أتاح التوسع فى الأراضى جنوب شرق القاهرة لـ التجار/ الدولة فى مصر عددًا من الوسائل لتحسين، إن لم يكن حل، مصالحهم المتناقضة فى بداية العقد الثانى من القرن التاسع عشر. فى المقام الأول، وفر إرسال حملة عسكرية للحجاز وسيلة أرخص لقمع النبلاء الزراعيين المسلحين بالبلاد ورجال القبائل البدو بدلا من تأجير وحدات مرتزقة وإشراكهم فى النزاع. وبحلول ربيع ١٨١١ تم اختيار عدد من بكوات المماليك الأكثر نفوذًا لإبرام اتفاقية سلام مع الوالى، ومن بين أبرزهم كان شاهين بك، قائد المماليك الموالين لمحمد بك الألفى. وجرت المفاوضات مع باقى الفصائل على نحو متقطع، لكنها لم تحرز سوى القليل من النجاح، أما العشائر الأخرى فقد ظلت ذاكرتهم تعى جيدًا الأسلوب الذى اتبعه من البداية محمد على مع عثمان بك البرديسى للتوصل إلى سلام، ثم انقلب عليه بمجرد انحياز أتباعه إلى جانب الوالى (١١٥). لذلك أصر المماليك الذين تحت قيادة إبراهيم بك على السماح لهم بالاحتفاظ بالتزاماتهم بالصعيد، لا تخضع لإشراف الإدارة المركزية. ورفض محمد على وأتباعه بحزم هذا الاقتراح، مصرين على عودتهم إلى العاصمة "حيث يمكن لـ "الوالى" أن يضع عينه عليهم" (١١٦). وتم استقبال من عادوا طواعية باحترام وتولوا مناصب بالقوات المسلحة لنظام الحكم الجديد. واستنادًا لعفاف لطفى السيد مرسو، أنه فى عام ١٨١٠ أو نحو ذلك تقريبًا كانت المؤسسة العسكرية يهيمن عليها المماليك، الذين احتلوا الرتب العليا للضباط، رغم أن بعض المماليك مثل خورشيد باشا، من جورجيا، أو مَحُّو بك من خيوس (إحدى جزر بحر إيجة)، تولوا أعمالا فى الإدارة المدنية. وهؤلاء المماليك كانوا إما أمراء سابقين بمصر انضموا إلى الجانب المنتصر، أو أبناء أمراء، أو عبيد تم جلبهم خصيصًا بغرض تزويد فصائل الضباط بالجنود (١١٧).

أتاح جمع تجريدة عسكرية لحملة الحجاز عددًا من الفرص الواعدة للنخبة العسكرية المعزولة بالبلاد. وفى بواكير عام ١٨٠٨ سعى الوالى لإعادة قاسم بك إلى القاهرة من المنيا حين عرض عليه كلا من قيادة الجيش الذى كان بصدد التكوين ليحارب الوهابيين ومنصب باشاوية فى جدة بمجرد انتهاء الحملة(١١٨). وأقنع هذا العرض قسمى مراد بك وإبراهيم بك بالدخول فى مفاوضات مع نظام الحكم. رغم أن المحادثات انقطعت ما إن تم تجريد قاسم بك من أسلحته فور

وصوله إلى العاصمة وإرساله إلى المنفى فى سوريا. وفى أغسطس من عام ١٨١١، حين استُئنفت فعليًا الحملة العسكرية الأولى، تم إسناد القيادة العامة لقوات الجيش المصرية إلى طوسون باشا، أصغر أبناء الوالى، بينما أسندت الأمور التكتيكية إلى أحمد بونابرت، أحد كبار ضباط الفصيل الألبانى الذى جاء إلى مصر مع محمد على قبل عشر سنوات خلت(١١٩). ومع ذلك، تم تسليم بكوات المماليك البارزين قيادة عدة تشكيلات صغيرة فى جيش الوالى، أما وحدات الفرسان فقد كانت فى غالبيتها تتشكل من أبناء هؤلاء البكوات وكبار رجال القبائل المتحالفين معهم (١٢٠). وهذه القوات لعبت دورًا كبيرًا فى الانتصارات المتوالية ضد مكة والمدينة فى الأعوام التالية على عام ١٨١١، ومع قوات المشاة الألبان فى أعقاب معركة الخيف خارج ينبع، حيث برزوا كأكثر قوة يعتمد عليها بين قوات الحملة العسكرية بالجزيرة العربية.

إضافة إلى توزيع طاقات أمراء المماليك على عملية عسكرية خارجية، أتاحت الحملة على الحجاز للمسئولين فى الهيئات الإدارية المركزية لمصر ترشيد جهاز الإدارة. فقد وفرت الحاجة لإمداد وتموين الجيش بالجزيرة العربية أسسًا لوكلاء الحكومة لطلب المواد الغذائية المنتجة محليًا فى أنحاء الدلتا والفيوم فى الشهور الأولى للحملة، بينما ساعد فيضان استثنائى وفير لمياه النيل على إنتاج محصول وفير فى خريف ١٨١١ (١٢١). على أن الانخفاض الحاد فى أسعار المنتجات الزراعية التى نجمت عن هذا الفائض تسببت فى إضعاف النخبة الزراعية بالبلاد إلى حد أتاح لإبراهيم باشا، الذى تسلم مقاليد ولاية الصعيد فى أوائل العام، إصدار أمر بإجراء مسح لكل الأراضى الزراعية بالصعيد. وبناء على هذا المسح حددت الإدارة المركزية ما كان يستولى عليه فى السابق الملتزمون ومسئولو الأوقاف لأنفسهم من العائدات، وعينت مسئولى الدولة (العمد) للإشراف على عمليات الإقطاعيات الكبيرة (١٢٢). وما إن احتج كبار العلماء بالعاصمة على استيلاء الحكومة على الأوقاف الدينية، طُلب من إبراهيم أن يرد قائلا: "نظرًا لأن عائدات هذه الملكيات موظفة لشن حرب فى الحجاز ضد الوهابيين، أعداء الإسلام، فإن استخدامها من قِبَل الدولة له الأولوية على توظيفها فى باقى الأغراض الدينية"(١٢٣).

كما أن ظروف وقت الحرب وفرت للوالى ذريعة لزيادة رسوم الجمارك المفروضة على صادرات الحبوب فى ميناء الإسكندرية. وفى مطلع نوفمبر ١٨١١

أبلغ القنصل الفرنسى بالقاهرة أن محمد على مد زيارة للميناء من أجل إعادة ترتيب السيطرة على إدارة الجمارك، وذلك للبحث عن إمكانية إرسال مزيد من العائدات إلى الجيش فى الجزيرة العربية [١٢٤]. وتقريبًا فى الوقت نفسه أصدرت الحكومة المركزية إجراءات جديدة تحظر استيراد البن إلى البلاد من خلال وكلاء أمريكيين. وهذه التحركات منحت السلطات المحلية فرصة كبيرة فى التعاملات مع ممثلى الحكومات الأجنبية، مما دفع القنصل الفرنسى بالإسكندرية للشكوى فى فبراير التالى من أن التجارة الخارجية فى الميناء تغدو سريعًا مدمرة لرعاياه[١٢٥].

ونتيجة لهذه التطورات باتت الشئون الداخلية فى أنحاء البلاد تحت الإشراف الوثيق المتزايد للسلطات الموجهة من العاصمة خلال أوائل العقد الثانى من القرن التاسع عشر. وأدى إلغاء الالتزامات الزراعية بالصعيد إلى احتكار تدريجى للمحاصيل النقدية فى تلك المنطقة، وفى عام ١٨١٢ كانت جميع الحبوب التى ينتجها الصعيد يستولى عليها الكاشف المسئول عن كل منطقة. وطبقا لـ"ريفلين" Rivlin فإن هؤلاء المسئولين: لديهم تعليمات بحظر البيع المباشر للحبوب من قبل المزارعين إلى التجار، وعليهم تجميع كل الحبوب، بما فيها الكميات التى يحتفظ بها الفلاحون لاستهلاكم الشخصى. ومن أجل ضمان عدم حجب الفلاحين أى حبوب لديهم، يقوم وكلاء الحكومة بعمليات تفتيش غير متوقعة فى بيوت الفلاحين، ومصادرة أى حبوب يجدونها. ثم يتم تجميع هذه الحبوب فى منقطة معينة لنقلها، ويتم تحميلها فى مراكب يوفرها الباشا، لتشحن إلى الوجه البحرى، وتباع للأوروبيين بمائة قرش للاردب الواحد [١٢٦].

على أن الأرباح المستخلصة من احتكار الحكومة للحبوب وفرت لنظام الحكم الموارد الضرورية لتوسيع هيمنة الدولة على توزيع وبيع الأرز والبسلة والقرطم والسمسم والنيلة والكتان فى السنوات التالية، وكان يتم تجميع هذه المحاصيل فى مخازن تابعة للدولة بالمدن الكبرى، حيث يقوم مفتشون من الحكومة بتصنيفها ووزن منتجات كل حصاد وتخصيص ما يذهب منه للجيش أو للتصدير، وفى ربيع ١٨١٧ ذكر القنصل البريطانى أن هذا النظام أتاح للوالى السيطرة على بيع ١٣٤ ألف أردب من القمح، و٢٣٠ ألف أردب من البقول، ٦٠ ألف أردب ذرة، ٢٠ ألف أردب حمص، ٢٦ ألف أردب عدس، ومقادير كبيرة لمنتجات أخرى خلال العام السابق [١٢٧]. وعلى الفور تقدم التجار الأجانب بسلسلة احتجاجات ضد

شبكة احتكار الدولة قائلين بأن تدخل الحكومة فى إنتاج وتوزيع المحاصيل النقدية حال دون أن يعكس تدفق السلع الحالة الحقيقية للسوق.(١٢٨) غير أنه يمكن إرجاع الارتباك المتزايد للتفاصل فى أغلبه الأعم باعتباره مؤشرًا على النفوذ الذى كان يمارس به مسئولو الحكومة هيمنتهم على الشئون الاقتصادية للبلاد فى أعقاب حملة الحجاز: وكما تقول عفاف لطفى السيد مرسو التجار "الأجانب الذين اشتكوا من نظام الاحتكار كانوا من التجار الذين لم يحصلوا على نصيب من الكعكة أو الذين أرادوا حصة أكبر" (١٢٩). وبعد عام ١٨١١ كانت الإدارة المركزية هى التى تتحكم غالبًا فى حجم وشكل تلك الفطيرة.

والأكثر أهمية، أن الحملة العسكرية إلى الحجاز قللت من الصراعات التى ثارت بين التجار المحليين المتعاملين مع تجارة موانئ البحر المتوسط وأولئك الذين يزاولون أعمالهم فى تجارة البحر الأحمر. وانطوت الهيمنة على ساحل البحر الأحمر على وعد بالزيادة الحادة لتدفق السلع الفاخرة مثل البن والتوابل والحرير، التى واصلت صنع الجزء الأكبر من القيمة الإجمالية للأعمال التجارية بين البحر الأحمر والقاهرة خلال السنوات الأولى لعهد محمد على(١٣٠). ونظرًا لأن تجار البحر الأحمر وجدوا أنفسهم يواجهون كلا من منافسة متنامية مع التجار المتخصصين بالبحر المتوسط، وحركة قوية من الصناع المهرة فى المدن الكبرى والبنادر، فإن تجارة السلع الفاخرة كانت تمثل سبيلا وحيدًا يمكن من خلاله لهؤلاء التجار عكس ثرواتهم الاقتصادية الهابطة دون إضافة – فى الوقت نفسه – لقوة خصومهم.

على سبيل المثال، إذا حاول التجار المتعاملون مع الحجاز زيادة دخولهم بالتعامل فى المنتجات الزراعية، فإنهم بالتالى سيزيدون من اعتمادهم النسبى فعليا على المنتجين الزراعيين بمصر، الكبير والصغير على حد سواء. بطبيعة الحال يمكن للتجار الأثرياء أن يتجنبوا هذا العائق عن طريق استمرار توسيع ملكياتهم من الأراضى الزراعية، وهى إستراتيجية تبنتها عدد من عائلات مشاهير التجار فى ذلك الحين تقريبًا(١٣١). غير أن حالات نشوب مواجهات سياسية محلية ساخنة سواء مع النبلاء المتبقين أو مع الفلاحين (مع إغفال ذكر احتمالات حدوث احتكاكات مع إدارات الدولة المتنامية) أن هذه الإستراتيجية المطلوبة تجعلها أقل مقبولية لتجار البحر الأحمر مقارنة بالخيارات الأخرى. وعلى الجانب الآخر، إذا سعى هؤلاء

التجار من أجل إنقاذ ثرواتهم المتناقصة بالتركيز على تصدير المصنوعات المصرية مثل الملابس، لأصبحوا بالضرورة أكثر اعتمادًا على منتجى النسيج والملابس بالبلاد. على أن المصاعب التى أدت إلى قمع الصناع المهرة المدنيين فى الأعوام السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ وقفت حائلا قويًا ضد إستراتيجية كهذه.

لكن لاستناد انتعاشهم على السلع الفاخرة التى لا تحتاج إلى تشغيل أو تنقية فى مصر كما يمكن أن تنتقل بسهولة إلى المستهلك (سواء المحلى أو الأجنبى)، فإن تجار القاهرة فى البحر الأحمر لم يتوقف الأمر بهم على إنقاذ ثرواتهم المالية المنهارة بل أيضًا إلى تدعيم وضعهم السياسى نسبيًا فى مواجهة منافسيهم المحليين - مع الوضع فى الاعتبار أن مسئولى الدولة كانوا شديدى الانشغال بالشئون العسكرية الأمر الذى حال بينهم وبين إدارة الشئون التجارية لمصر التى كانت فوق طاقتهم. لذلك لم يكن أمرًا يثير الدهشة أن نجد محمد المحروقى يتولى مسئولية تنسيق حملة الحجاز بينما ابنه ينتهز فرصة الظروف المحيطة ويؤسس علاقات تجارية مباشرة مع الهند[١٣٢]. على أن إعادة تجارة البحر الأحمر إلى أيدى المصريين لم يكن ليتيح لهذه البيوت التجارية فقط "استعادة القدرة على الوفاء بالديون"[١٣٣]، بل جعل أيضًا أنشطتهم تتوافق مع مصالح الأعضاء الباقين للتحالف الاجتماعى المهيمن على البلاد. وفى هذا السبيل لعبت الحرب فى الحجاز دورًا حاسمًا فى حل الانقسامات الفعلية والمحتملة بين الأجنحة المتباينة بالنخبة التجارية لمصر فى العقد التالى لعام ١٨٠٥[١٣٤].

وفى الوقت نفسه، كانت العمليات العسكرية خارج حدود مصر بمثابة ورطة لأولئك الصناع المهرة وأصحاب الحرف خارج التحالف المهيمن الذين ربما شاركوا فى تزويد قوات الحملة العسكرية التابعة للدولة. خلقت الحملة على الحجاز وضعًا استطاع من خلاله منتجو وموزعو الملابس وباقى السلع المصنعة زيادة أرباحهم قصيرة الأجل عن طريق توفير احتياجات القوات المسلحة. لكن من أجل عمل ذلك تعين عليهم التضحية بمصالحهم طويلة الأجل عبر ضمان درجة من الاستقلال عن تجار القاهرة ومسئولى الإدارة المركزية. وفقط عن طريق الاحتفاظ باستقلالهم عن هذه القوى أمكن للصناع المهرة وأصحاب المهن الأساسية، خاصة فى الأقاليم، الحفاظ على وضعهم المؤثر داخل المجتمع المصرى الذى حققوه بعد

بداية القرن التاسع عشر. وخلقت الحملات العسكرية ظروفًا كان يمكن من خلالها لرجال الحرف والصناعة "أن ينفصلوا" عن مصالح الصناع المهرة الجماعية طويلة المدى ويصبحوا أثرياء عن طريق دعم القوات المسلحة للدولة. وفى ظل هذه الظروف، فإن الإغواء الذى واجهه كل منهم للقيام بالشئ نفسه، فى مسعى للتأكيد على المصلحة الاقتصادية لورشته، أصبح مفرطا. أما أولئك الصناع المهرة قليلو العدد أو أصحاب المهن خارج المدن الكبرى بالدلتا الذين كانوا يقاومون سيطرة الدولة المتنامية على شئون الأقاليم أمكن حينئذ إجبارهم بسهولة على الخضوع أو التعاون مع نظام الحكم. وفى هذا الإطار، لم تكن العمليات العسكرية فى منطقة البحر الأحمر تمثل فقط إستراتيجية يمكن لتجار القاهرة فى سياقها دعم وضعهم الاقتصادى والسياسى فى مصر، بل أيضًا جاءت مرضية للمصالح المتبادلة، التى تتقاسمها الدولة وجميع أقسام التجار، بإخماد المنتجين المحليين وموزعى السلع المصنعة – وبالتالى عملت على توسيع السوق المحلى.

ولذلك فإن التوسع فى الحجاز قلل من "أعباء حماية" مبادلات البحر الأحمر لتجار الاستيراد والتصدير الأغنياء ومسئولى الدولة، بينما فى الوقت نفسه توفر لهم مصادر اقتصادية يمكنهم استخدامها كميزة جيدة فى صراعاتهم السياسية المحلية. وكانت هذه المصادر من نوع لا يمكن استخدامه بسهولة من قبل حائزى الأراضى الزراعية بالبلاد والصناع المهرة لمصلحتهم الاقتصادية والسياسية.. لذلك فإن حملة الحجاز أعادت تقوية وضع الهيمنة لـ الدولة / التجار داخل مجتمع القاهرة بصورة مباشرة وغير مباشرة بتوفير وسيلة لنظام الحكم لحل أخطر صراعات المصالح الداخلية. فى الوقت نفسه أسفرت عن تقويض وشق صفوف أقوى خصومهم نفوذًا.

يتبقى توضيح سبب قدرة التحالف الاجتماعى المهيمن بالبلاد على تنفيذ برامج فى الأعوام من ١٨١١–١٨١٤ استفادوا منها فى مواجهة المعارضة القوية للمنتجين الزراعيين بمصر، الكبار والصغار، بالإضافة إلى الصناع المهرة وأصحاب الحرف.

* * *

أسس قوة الدولة / التجار في أوائل العقد الثاني للقرن التاسع عشر

ثمة ثلاثة عناصر تعزى إليها قدرة الإدارة المركزية لمصر / التجار الأغنياء على اتباع برنامج سياسي من شأنه تعظيم مصالحهم الجماعية من خلال السياسة التوسعية في ١٨١١ – ١٨١٢.

في المقام الأول، انخرط التجار في تنظيمات بأشكال أتاحت لهم ميزات مهمة تفوقوا بها على خصومهم النبلاء والصناع المهرة. ومع نهاية القرن الثامن عشر، باتت النخبة التجارية بالقاهرة صغيرة الحجم وتألفت أساسًا من أعضاء جماعات الأقليات بالبلاد(١٣٥). ويذكر "ريمون" Raymond أن "القوة الأكبر" للبيوت التجارية الغنية مع نهاية القرن تقريبًا تكمن في "التنظيم القومي للعائلة" الذي عزّز من كفاءة المعاملات التجارية بعيدة المدى في ظل شروط غير مؤكدة (١٣٦).

كانت صلات العائلة تتكاثر في هيكل تنظيمات طائفة التجار في هذا الوقت. وكانت مناصب الطائفة تنتقل إلى أفراد من الأسر ذات الهيمنة الممتدة التي صنعت هذه الاتحادات، وغالبًا ما كانت المناصب العليا تنتقل من الأب إلى الابن داخل العشائر الغنية وذلك في بداية القرن التاسع عشر(١٣٧). إضافة إلى ذلك، يتم ترتيب علاقات الزواج بطريقة من شأنها استمرار نفوذ عائلات معينة داخل منصب معين(١٣٨). وفي الحدود القصوى، فإن هذه الآليات عملت على إيجاد طوائف تتكون من عائلة وحيدة في حالات استثنائية. واستنادًا إلى الجبرتي:

دائما كان أفراد عائلة الشرايبي يعهدون لواحد من عائلتهم برعاية شئونهم. ويخضع لأوامر ذلك الشخص الموظف وجامع الضرائب، ويتسلم جميع العوائد، والإيجارات، وباقي الأشياء. ويتولى تقسيم الأرباح، ويدفع لكل فرد نصيبه منها.. وفي نهاية العام يقوم بإعداد الميزانية... وهذا النظام ظل قائمًا لفترة طويلة داخل العائلة، لكن مع وفاة الكبار، تشاجر أعضاؤه صغار السن. ومضى كل في طريقه ومعه ما يتسلمه. انفصلوا عن بعضهم وفقدوا رخاءهم الاقتصادي(١٣٩).

وبلا شك أسهمت العلاقات الوثيقة داخل الأسرة في الطبيعة الجماعية في صنع القرار داخل هذه الطوائف، التي كان يمارس أعضاؤها تأثيرًا بشكل دوري، على أهداف شيوخهم الرؤساء ويقاومونهم. وكان الشيوخ يلجأون من حين لآخر

إلى السلطات الخارجية خصوصًا للاستعانة بهم للتحكيم فى الخلافات الخطيرة التى تنشب بينهم وبين مرءوسيهم [١٤٠]. غير أن هذا لم يكن يحدث كثيرًا وإلا أصبحت طوائف التجار هدفا لسيطرة الدولة. وفى المقابل، يتضح أن التماسك الداخلى لطوائف التجار والتركيب الاتحادى أتاح لتجار العاصمة أن يتجنبوا الوقوع تحت إشراف مفتشى الأسواق الحكومية فى بداية القرن التاسع عشر تقريبًا[١٤١]. وفى واقع الأمر، تولى التجار ذوو النفوذ "من القطاع الخاص" موقع سر التجار أو "الشهبندر" فى مطلع القرن التاسع عشر، وهى وظيفة تتمتع بنفوذ عريض، حيث يعمل من يتولاها كرئيس شرفى لجماعة التجار بالبلاد[١٤٢].

أتاحت هذه الخواص لطوائف تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء مد نطاق سلطتهم على مدى كبير من الأقاليم أكثر مما هو متاح لأصحاب المهن الرئيسية وطوائف الصناع المهرة بالمدن. واستنادًا إلى السجلات الرسمية عن طوائف المدن التى أعدها ضباط نابليون، فإن طوائف التجار الكبيرة كانت تشمل مدينة القاهرة بأكملها وضواحيها، أما طوائف أصحاب المهن الأصغر فكانت تتوزع على الأحياء[١٤٣]. أكثر من هذا، فإن طوائف الصناع المهرة فى أغلبها الأعم كانت أصغر حجمًا من طوائف التجار، وترتب على ذلك، أنهم وجدوا أنفسهم هدفًا لنزاعات اقتصادية وسياسية أكبر داخل صفوفهم. وأدى هذا بصورة أساسية إلى الحد من قدرتهم على التعاون المتين، حتى أن قدرة طوائف المهنيين على إشاعة الفوضى فى الشئون اليومية للقاهرة باتت أمرًا ملحوظًا.

والعامل الثانى هو أن النزاعات المتنامية بين كبار ملاك الأراضى والمهنيين منعت هاتين القوتين من التعاون فى معارضة البرامج التى يتبناها التجار/ الدولة. وكان قد أمكن للنبلاء الزراعيين دعم وضعهم فى السياسة المحلية قبل ١٨٠٥ عن طريق احتكار أسواق الحبوب المحلية من خلال ترتيبات تتعلق بالزراعة تعتمد على فرض رسوم على العمالة وضرائب عينية. وهذا النظام بدأ يتلاشى خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر، ومع هذا، نظرًا لأن إجراءات ملكية الأراضى فى الريف التى تعتمد فقط على مدفوعات نقدية باتت لها الغلبة. وفى ظل هذه الإجراءات الجديدة، واجه ملاك الأراضى قدرًا معينًا من المنافسة من التجار المحليين الذين يزرعون المحاصيل بأراضيهم. وهذه المنافسة قللت كميات الحبوب الفعلية التى تخضع لسيطرة ملاك الأراضى الكبار، سواء بسبب أن الـ "السعر"

الذى يتعين عليهم سداده فى ذلك الحين قد أخذ فى الارتفاع، أو لأن الفلاحين ببساطة كانوا يبيعون منتجاتهم للتجار المحليين ويسددون رسوم العمالة نقدًا.

ونظرًا لاستمرار ارتفاع أسعار الحبوب فى مصر بين عام ١٨١٠ و١٨١٣، تقصلت بالتالى كميات الحبوب الخاضعة لسيطرة كبار الملاك[١٤٤]، وبات الأكثر فائدة على المدى القصير لملاك الأراضى إرسال حبوبهم خارج البلاد على أمل أن يجدوا سعرًا أعلى لدى أوروبا فى وقت الحرب عما فى الأسواق المصرية، حيث يتآكل جزء كبير من قيمته نتيجة التضخم السائد فى تلك الفترة. غير أن هذا ترك الأمر فى أيدى صغار ملاك الأراضى المحليين وتجار الأقاليم ليتحكموا فى تسويق المواد الغذائية بالمناطق الريفية. ونتيجة لهذا، وجد كبار ملاك الأراضى أنفسهم محرومين مما كان وسائل أولية دائمة للتأثير على الشئون المحلية تحقيقًا لمصالحهم. وجعلهم ذلك عاجزين عن مقاومة مبادرات الدولة/ التجار، وذلك برغم حقيقة أنه على الأقل كان بعض هؤلاء التجار يشترون احتياجاتهم المعيشية من الحبوب التى تنتجها أراضى النبلاء.

ثالثًا، كانت المجتمعات القروية فى أنحاء مصر فى شكل تراكيب يتميز النشاط المشترك لسكانها بتسهيلات وتأثير خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر. وعمومًا فإن هذه القرى كانت تتمتع بـ "سيطرة مشتركة وإعادة توزيع دورية لأراضى القرى، ومسئولية مشتركة فى دفع الضرائب وتوفير قوة العمل"[١٤٥]. على أن وجود مؤسسات موحدة مثل هذه جعلت الفلاحين بالبلاد فى وضع أفضل كثيرًا لمقاومة جهود كبار ملاك الأراضى لتوسيع نفوذهم على الشئون الداخلية أكثر مما كان يمكن أن يتاح من عدم وجود مواثيق مثل تقدير الضريبة الجماعية والملكية الجماعية لأرض القرية[١٤٦]. أكثر من هذا، كان يمكن التلاعب بهذه الإجراءات من قبل كبار الأعيان المحليين بأساليب من شأنها أن تثريهم على حساب كبار الملاك[١٤٧]. وفى ظل هذه الظروف، فإن محاولات كبار ملاك الأراضى لتحسين وضعهم المالى عن طريق توسيع نطاق سيطرتهم على ملكياتهم الاسمية قوبلت بموقف قوى فى القرى. فضلا عن ذلك، واجه نبلاء مصر فى عام ١٨١٠ تقريبًا تحديات لأوضاعهم فى الريف ليس فقط من تجار الأقاليم والعمال الريفيين، بل كذلك من مستخدميهم. وأدى هذا الضغط المتزامن من كل هذه القوى فى المقاطعات الريفية إلى إضعاف كبار ملاك الأراضى إلى حد منعهم من التآمر

أو التعاون مع الصناع المهرة بالمدن فى صراع الأخيرين مع نظام الحكم الوليد لمحمد على.

ولذلك كانت الفترة من ١٨١٠-١٨١٥ فترة بالغة الأهمية فى التاريخ السياسى لمصر. ففى غضون تلك السنوات، انتقل التحالف الحاكم للبلاد من نظام يتألف جوهره من كبار ملاك الأراضى وإداريى الدولة إلى نظام تحالف فيه الجهاز الإدارى الحكومى بدلا من ذلك مع التجار الأثرياء العاملين فى استيراد وتصدير سلع واسعة المدى فى جميع أنحاء البلاد. وحدث هذا التغير فى إطار تحديات خطيرة للنظام السياسى داخل مصر من أسفل. نظرًا لأن المصالح التى حققتها قوى الدولة فى توسيع السلطة المركزية والحفاظ على الاستقرار الداخلى بدأت تتداخل مع مصالح التجار والعلماء الأغنياء، أصبحت الإدارة المركزية هى القاطرة التى تمارس القمع على العمل الجماعى للصناع المهرة وأصحاب الحرف[١٤٨]. ولعبت العمليات التوسعية العسكرية من قبل قوى الحكومة دورًا مُكمِّلا فى هذه العملية. غير أن فئة واحدة من الحملات العسكرية برهنت على عدم كفايتها فى تأسيس نظام الحكم الجديد بشكل دائم، وفى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر واجه نظام الحكم فئة من التحديات السياسية المحلية سواء فى الريف أو الحضر.

الفصل الرابع

الحملات العسكرية فى بحر إيجة

لم تتوقف السياسة التوسعية لمصر فى عصر محمد على عند حد إنشاء وحدة سياسية واقتصادية تركزت حول القاهرة بعد إدماج الحجاز، ثم السودان فيما بعد. فبداية من عام ١٨٢٢ شنت القوات المسلحة المصرية سلسلة من الحملات فى كريت والجزر المحيطة بها بلغت ذروتها فى غزو إبراهيم باشا لأراضى اليونان بعد عامين من ذلك. وإلى حد معين كانت هذه الحملات تمثل استمرارًا لصراعات أدت إلى كل من إعادة اندماج التحالف بين تجار البلاد وإداريى الدولة، وإلى قمع حركة الصناع المهرة المواكبة للعمليات العسكرية التى نوقشت فى الفصل السابق. بيد أن الحملات العسكرية على كريت واليونان اختلفت على نحو بارز عن مثيلتها التى جرت منذ عشر سنوات، كانت نتيجة مباشرة للتحولات الجوهرية فى مواقع أعضاء التحالف الاجتماعى المهيمن على البلاد، سواء ما يتعلق منها بموقع كل منها بالنسبة للآخر أو لوضع خصوم نظام حكم محمد على.

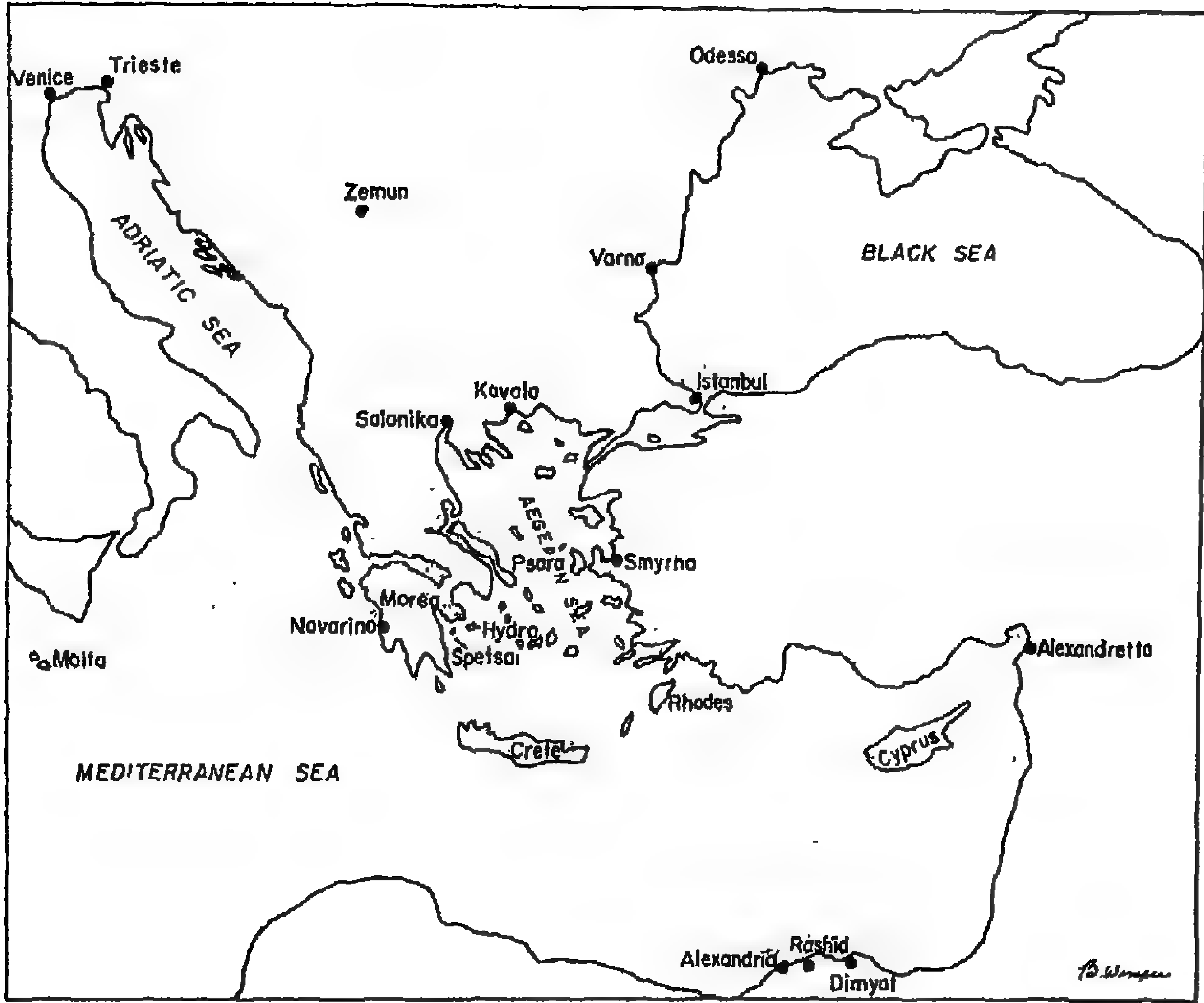
* * *

التغيرات فى ملكية الأراضى الزراعية والسياسة الريفية

بعد عام ١٨٢٠ استمرت الصادرات المصرية تشتمل على مقادير كبيرة من المنتجات الزراعية. وبحلول عام ١٨٢٤ كان من بين أهم هذه الصادرات البقول والعدس والشعير [١]. واستلزمت زراعة هذه المحاصيل الخاصة عددًا قليلا من قوة العمل، ولذلك توفر لكبار حائزى الأراضى القدر الأكبر من المنتجات القابلة للتسويق بالتوقيتات الزمنية المحددة اللازمة من العاملين بالمزارع بوصفها واجبًا

مفروضا عليهم. وبهذه الطريقة. كانت زراعة محاصيل من نوع البقول والشعير مصدر قوة لكبار ملاك الأراضى فى صراعهم الدائم لحيازة السيطرة على الشئون الريفية من صغار الفلاحين المستقلين فى الأقاليم (٢).

بحر إيجة



ووجد ملاك الأراضى الزراعية الأكثر تركيزًا فى الريف المصرى أنفسهم فى وضع مميز على نحو متزايد فى مواجهة الفلاحين الفقراء والصناع المهرة الريفيين نتيجة للآليات التى أدت إلى الحملات على الحجاز أثناء العقد الثانى للقرن التاسع عشر. وكانت الهيمنة المتنامية للفلاحين الأثرياء فى السنوات التالية على عام١٨١٥ تمثل جزءًا من عودة ظهور عام للملكيات الخاصة الكبيرة فى المناطق الريفية فى هذا الوقت تقريبًا(٣). وكان لهذه العملية قواعدها فى دمج ملكيات

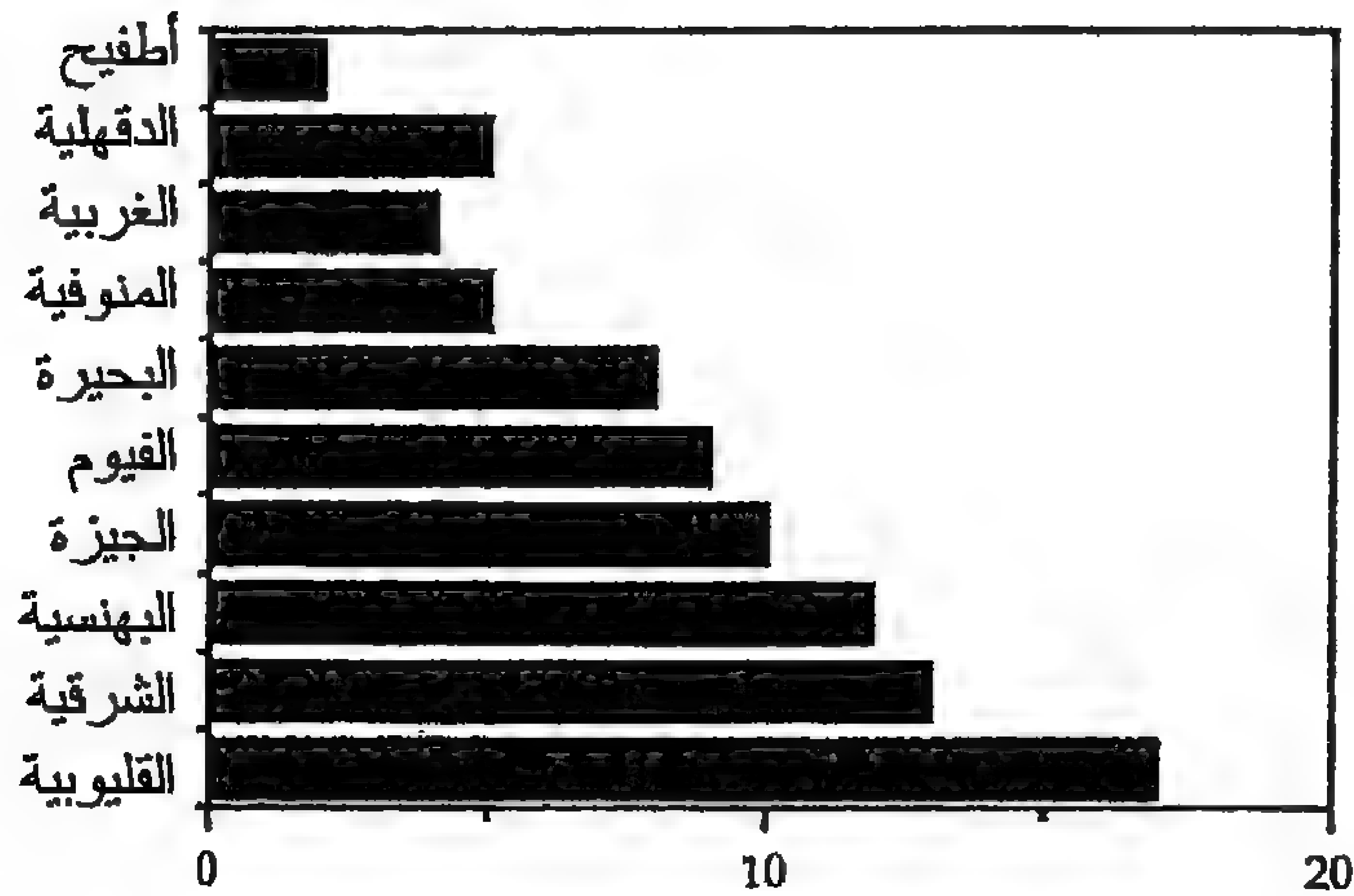
"الوسايا" فى أنحاء الوجه البحرى ومصر الوسطى بعد انتهاء الحملات على الحجاز. وكانت أرض الوسية – وهى تلك الأجزاء المحتفظ بها من الالتزامات القديمة ليقتصر استخدامها على الملتزم – تمثل نسبة كبيرة من إجمالى الأراضى الزراعية فى هذه الأقاليم فى عام ١٨١٧ – (انظر شكل ٤-١). وتتوازن هذه الإحصائيات بمقارنة تقديرات إبراهيم عامر الذى يؤكد أنه خلال الجزء الأول من عهد محمد على كانت ٣٠٠ ألف فدان مملوكة كأبعاديات أو وسايا من إجمالى مليونى فدان من الأراضى المنزرعة بالبلاد(٤). ويضع إبراهيم عامر ١٥٤ ألف فدان أخرى باعتبارها مسموح المشايخ، وهى الأراضى التى يملكها مشايخ القرى. وهذه الوسايا وغيرها من الملكيات الخاصة أعيد توزيعها بين أغنياء الفلاحين وشيوخ القبائل فى أعقاب إلغاء نظام الالتزام فى منتصف العقد الثانى من القرن التاسع عشر(٥). وتنامت أهميتها خلال السنوات العشر التالية نظرًا لأنها غدت أكثر ربحية لملاكها: وتنعكس الربحية الكبيرة لهذه الملكيات فى تزايد عائدات الضرائب التى تسلمتها الدولة منهم بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٢. وكما يتضح من الجدول ٤-١، فإن زيادة عائدات الدولة من أراضى الوسايا يساوى ٤٠% فى المتوسط من أقاليم الوجه البحرى، وتستند هذه الأرقام على معدل للضرائب قال عنه محمد على فى نقد عنيف "جهد أقل كثيرًا... من الخراج الجديد" حتى إن ملاك الأراضى المحليين ربما كانوا يقومون بجمعه بأنفسهم(٦).

وبحلول عام ١٨٤١، فإن هؤلاء الملتزمين السابقين الذين نجحوا فى استعادة السيطرة على جزء من ملكياتهم بدأوا يلتمسون من الحكومة المركزية أن ينالوا حق جمع نسبة من الضرائب الواجبة الأداء عليهم. واكتشف "كينيث كونو" Kenneth Cuno أن الدولة بدأت تدفع لكبار ملاك الأراضى أموال الفايظ نحو عام ١٨٢٢، بينما يفسر على بركات ذلك بأن كلاً من أراضى الوسايا ومدفوعات الفايظ أصبحت تُورَّث فى وقت ما فى غضون الأعوام الأولى لعشرينيات القرن١٩(٧). وزادت الرغبة بالحصول على اعتراف رسمى لشخص ما بأنه المستفيد من أملاك الوسية نظرًا لأن أرباح زراعة المحاصيل النقدية استمرت فى الارتفاع. وحسب ملاحظة كونو Cuno: "بالنسبة لأغلب الملتزمين كان الاحتفاظ بوساياهم له أهمية كبرى مقارنة بالتضاؤل السريع للفايظ لديهم. هذه ارض كانت عُرضة لـ (الاحتكارات الزراعية للحكومة المركزية) ومن جانب آخر لا تحسب عليها

ضرائب، وبالتالي كان الاحتفاظ بعدة أفدنة يستحق ذلك"[٨]. ونظرًا لأنه أصبح بالإمكان انتقال أراضي الوسايا من مالكيها إلى ورثتهم، لذلك فإن عددًا قليلاً من الملتزمين السابقين – وإن مازالوا جماعة سياسية بارزة– عادوا للظهور بوصفهم "ملاك أراضي كبار، ومتوسطون، وصغار مميزون في القرى التي كانوا فيها ذات يوم من كبار الملاك"[٩]. وعلى سبيل المثال فإن الالتزام القديم لحسن باشا طاهر بالقرب من برديس في جرجا، ظل قائمًا حتى عام ١٨٢٣ على الأقل[١٠]. وبعد ١٤ عامًا، كانت ملكيات عائلة طاهر باشا تصل إلى ١٤,١٥٠ ألف فدان، منها ١٠٠ فدان تدفع ضريبة بوصفها أرض المأمور. كما أن مَحُو بك، وهو شخصية سياسية مهمة في البلاد، بدأ في تجميع إقطاعية كبيرة جدًّا قريبًا من قلقشندة تقريبًا في ١٨٢٠[١١]. وخلال العام المالي ١٨٢٢ – ١٨٢٣، بقيت أرض مساحتها ٤١,٤٢٨ ألف فدان من أراضي الرزق الخاصة بصورة أساسية في جرجا ومنفلوط بالوجه القبلي. وهذه كانت تمثل أكثر من ٨% من الأراضي المنزرعة في ريف هاتين المدينتين[١٢]. وانتشرت الأبعاديات الكبيرة في أنحاء البلاد خلال أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر أيضًا، رغم أنها لم تحظ باعتراف رسمي حتى بعد عام ١٨٢٦[١٣].

وتمثل رد فعل العمال الزراعيين في مواجهة هذه الظروف في ثلاثة مسارب. هرب بعض الفلاحين الفقراء من المناطق التي بدأت تعاود الظهور بها الملكيات الزراعية الكبيرة نسبيًا. ويلاحظ عبدالرحمن الجبرتي أنه في خريف ١٨١٨ هجر عدد كبير من الفلاحين الأراضي التي أغرقتها مياه الفيضان بصورة غير عادية، وبعد ٤ سنوات صار هروب الفلاحين أمرًا معتادًا حتى إن الإدارة المركزية أصدرت أوامر لوكلائها المحليين باتخاذ إجراءات للحيلولة دون مزيد من الهجرة، وإعادة الذين هربوا إلى مواطنهم الأصلية[١٤]. وأولى القناصلة الأجانب اهتمامًا خاصًا لأعداد الفلاحين الهاربين المتزايدة من الريف في منتصف عهد محمد علي، وأوردت تقاريرهم أن تعداد سكان القاهرة والإسكندرية قد زاد إلى عشرات الألوف.. إذ بدأ ظهور الأكواخ المكتظة بالفارين من الأقاليم على حدود ضواحي كبرى مراكز المدن[١٥]. ومارس عمال زراعيون آخرون تخريب أو تدمير معدات الإقطاعيات التي عادت للظهور. وفي خريف ١٨١٩ أدت الزيادة الحادة في حالات السرقة والنهب في أنحاء البلاد لعقد الجبرتي مقارنة بينها وبين تلك السنوات التي عاشت فيها الفوضى قبل الاحتلال الفرنسي مباشرة، وهي الرؤية

التى لابد أن شاركه فيها بالتأكيد النخبة الزراعية بالبلاد[١٦]. ودأب فلاحون آخرون على التمرد الفعال فى مواجهة التغيرات الحادثة فى ملكية الأراضى بالأقاليم. وفى مايو من عام ١٨٢٣ اندلعت ثورة واسعة النطاق بالمنوفية فى مواجهة ارتفاع الضرائب المفروضة من أجل دعم ملاك الأراضى الجدد، وترافقت هذه الثورة مع سلسلة من التمردات الكبيرة عمت الصعيد بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٤، ورغم أنها كانت تتعلق أساسًا بالتغيرات فى عمليات الصناعة بالأقاليم، إلا أنها كانت ترجع جزئيًا إلى عودة ظهور طبقة كبار ملاك الأراضى فى قرى الصعيد[١٧].



المصدر: أمين سامى باشا، تقويم النيل، (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٨٢) ٢: ٢٦٦-٢٧٥، ٢٩٨-٣٠٣.

غير أنه يمكن البرهنة على أن أهم آلية سياسية داخل القطاع الزراعى بالبلاد حول عام ١٨٢٠ كانت مقاومة الأعيان المحليين فى الأقاليم لعودة ظهور كبار ملاك الأراضى بمصر. ومع الإلغاء الرسمى للالتزام فى عام ١٨١٣ تحسن الوضع الاقتصادى والاجتماعى لشيوخ القرى فى الريف بشكل لافت. ويوضح كونو Cuno أن هؤلاء المسئولين بدأوا ينتزعون لأنفسهم المقدمات النقدية وباقى أشكال العائدات غير العادية من وكلاء الحكومة بالريف فى نهاية العقد الثانى من القرن الثامن عشر، وفى الوقت نفسه باتوا يحتلون مواقع بوصفهم وسطاء بين

الاحتكارات الحكومية والمنتجين الزراعيين والصناعيين المحليين. كان شيوخ القرى يجمعون المحاصيل لمخازن الحكومة خلال الأعوام الأولى لنظام الاحتكار، ويشرفون على صيانة شبكات الرى وتوسيعها فى مناطق سيطرتهم، ومع باقى مسئولى الحكومة المحليين، كانوا ملزمين "بمسئولية إتقان الفلاحين لأداء الأعمال الموكلة إليهم"، وربما كان بعضهم يتولى دورًا إضافيًا فى الإشراف على غزل الكتان والقطن فى مناطق الريف كوكلاء معينين من الإدارة المركزية[١٨].

الجدول (٤-١)
زيادة عائدات الدولة من أراضى الوسايا بالوجه البحرى
بين عامى ١٨١٧ و١٨٢٢ (بالجنيه)

المديرية	عائدات ١٨١٧	عائدات ١٨٢٢	النسبة المئوية للزيادة
الغربية	٥٩٠	٨٥٢	٤٤
الدقهلية	١٥٩	٢٤٢	٥٢
الشرقية	٤٧٩	٦٤٨	٣٥
البحيرة	٢٤٢	٢٦٤	٩
القليوبية	٤٨١	٦٩٣	٤٤
الجيزة	٣٦٥	٤٧٧	٣١
المنوفية	٥٣٩	٨٩٠	٦٥

وترتب على ذلك، أن احتل شيوخ القرى وضعًا قويًا فى الشئون السياسية والاقتصادية فى نطاق هيمنتهم بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٤. ويذكر كونو Cuno أنه "فى قرى معينة كانت أسرة شيخ القرية تمتلك أكثر من نصف الأراضى المزروعة[١٩]. واستفادت هذه العائلات من عدم التناسب فى إعادة توزيع أراضى (الرزق) والوسايا التى واكبت إلغاء نظام الالتزام، حتى إنهم استفادوا أكثر من قرارات الحكومة فى بعض الأحيان نحو عام ١٨١٥ بإعفاء أراضيهم من الضرائب باعتبارها إما أراضى مسموح المشايخ التى كانت تستخدم عائداتها كتعويض للمشايخ مقابل أدائهم لواجباتهم الرسمية، أو أراضى مسموح المصاطب التى تستخدم لتوفير الضيافة للزائرين من أصحاب المقام الرفيع[٢٠]. وكنتيجة لهذه السياسات، أصبح بعض شيوخ القرى هم ملاك الأراضى المهيمنين على قطاعاتهم.

على سبيل المثال، واستنادًا إلى كونو Cuno: "في غضون الفترة من ١٨١٣ إلى ١٨٢١، كانت توجد العديد من الأسر ذات الملكيات الكبيرة في قرية سلّنت، كانت كل عائلات المشايخ، قد تسلّموا أراضي إضافية عند إعادة توزيع الوسية في عام ١٨١٣. وفي عام ١٨٢١ كان الشيخ دياب طاجن من أكبر ملاك الأراضي؛ حيث كان يمتلك ١٣٧ فدانًا. وأصبح على هاني، من عائلة شيخ القرية، يمتلك ٦٥ فدانًا بالمشاركة مع محمود دياب في عام ١٨٢١.. في حين أن العائلات الأخرى من أصحاب الملكيات الكبيرة في سلنت فقدت أملاكها".. وفي رأيه أن "قرية سلنت التي تتوفر لدينا معلومات عنها مقارنة بقرية بدواى أو ويش الحجر، ربما كانت نموذجًا لأغلب القرى في هذه الفترة، حيث كان بمقدور أسرة واحدة من بين ثلاث أسر غنية الاحتفاظ بوضعها الاقتصادي وتحسينه، بينما تتناقص ثروة الآخرين" [٢١].

استطاعت معظم هذه العائلات أن تجعل منصب شيخ القرية وراثيًّا في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ويبين كونو Cuno أن ٢٨ أسرة بالدقهلية احتفظت بمنصب شيخ القرية (العمدة) طوال عصر محمد على [٢٢]. ويستخدم "جابريل باير" Gabriel Baer شواهد قصصية للتدليل على أن هؤلاء المشايخ حولوا بالتدريج أراضيهم إلى ملكيات خاصة بداية من عشرينيات القرن التاسع عشر[٢٣]. وتستنتج عفاف لطفي السيد مرسو أنه نتيجة لهذه الاتجاهات "فإنه.. ليس أمرًا يدعو للدهشة وجود عمد وشيوخ وكذلك بدو بين أوائل المتعهدين، ولم يكن من غير المعتاد رؤية أن السيطرة على جميع المقاطعات تنحصر في عائلات محددة. على سبيل المثال فإن عائلة الشواربي في قليوب تتولى منصب العمودية في ثلاث قرى من خمسة. وفي الغربية، تولى منصب العمدة من عائلة سالم خمسة أفراد"[٢٤]. لذلك أصبح مشايخ القرى قوة ذات نفوذ في السياسات الإقليمية في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، يتحدَّون ليس فقط إمكانية عودة بروز النبلاء لاحتلال مواقع مؤثرة في الريف، بل أيضًا قدرة الإدارة المركزية على توجيه عمليات احتكارات الدولة. وتركت هذه الاتجاهات نظام الحكم مرة أخرى معرّضًا لتحديات خطيرة من الفلاحين الفقراء والصناع المهرة بالأقاليم، وهو ما يحض على مستويات أكبر لتدخل الدولة في الشئون الريفية مع افتتاح القرن التاسع عشر.

* * *

تدخل الدولة والصراع السياسى بالريف

فى عام ١٨١٥ بدأ مسئولو الدولة يتولون دورًا مباشرًا أوضح فـى شـئون الريف فى محاولة للحفاظ على النظام فى الأقاليم من خلال أوثـق الصـلات مـع العاصمة. ونشرت الحكومة قوات عسكرية بمراكز المدن والقرى علـى الحـدود الجنوبية للوجه البحرى بداية من هذا العام، ثم أنشأت معسكرات لإيواء هذه القوات فى جميع أنحاء الدلتا. وفـى ١٨١٧ كانـت الإدارة المركزيـة تعـين مسـئولين للمقاطعات تابعين لها فى محاولة للإشراف على نشاطات مشايخ القرى، وحصـل هؤلاء المسئولون على لقب قائمقام، وهو مستمد من فصـائل الضـباط الأتـراك المتمركزين بالقاهرة، وكانوا مسئولين عن زيادة كفاءة تحصيل الضـرائب مـن مناطـق الريف[٢٥]. وتلقت جهودهم دعمًا إثر عودة إبراهيم باشا من حملته علـى الجزيرة العربية فى نهاية عام ١٨١٩، وقاد على الفـور جيشـه إلـى المنـاطق الزراعية شمالى القاهرة لجمع الضرائب التى تأخرت عن موعد استحقاقها. وعلى حد قول الجبرتى أن صافى ما حصّلته الحكومة يزيد عن ١٠٠ ألف كيس نقود من الضرائب المتأخرة والغرامات، فى حين اضطر العديد من شيوخ القرى والفلاحين إلى الفرار إلى الصحراء هربًا من السداد[٢٦].

وفى الأعوام الأولى من عشرينيات القرن التاسع عشر، تزايد تـدخل القـادة العسكريين المقيمين بالأقاليم فى الشئون الاقتصادية المحلية، وفى ذلك الحين كثـرت شكاوى شيوخ القرى بشأن أسلوب مصادرة القوات العسـكرية الحكوميـة للإنتـاج الزراعى وكذلك إرغام الفلاحين على العمل فى الأراضى المحتفظ بها للدولة. وأدت هذه التقارير بمحمد على إلى إذاعة تحذير لضباط الجيش عام ١٨٢٣ ينص علـى أن ممارسات كهذه تتعارض مع النظام العسكرى، ويجب أن تتوقف فى الحال. والأكثـر دلالة، بدأ ضباط الجيش فى إقراض النقود لأعيان الريف بفوائد باهظة. وسرعان ما أبعدت هذه الممارسات شيوخ القوى عن العمل لدى الحكومـة، إذ كانـت عمليـات الإقراض توفر لهم أرباحًا معقولة تؤدى لزيادة العائد الناجم عن الزراعة. واعترافًـا من الوالى بأن هذا الوضع قد يهدد بدق إسفين بين مشايخ القرى البـارزين ونظـام الحكم، بذل جهدًا كبيرًا لحصار الإقراض باهظ الفائـدة مـن الجنـود [٢٧] غيـر أن التحذيرات الصادرة عن القيادة العليا، أيا كانت حدة كلماتها، لـم تكـن كافيـة فـى مواجهة الصراع المتنامى بين ضباط الجيش وملاك الأراضى ذوى النفوذ بالريف.

وجاء تعاظم تدخل الجيش فى شئون الأقاليم ليستأنف مرحلة ثانية لمسح شامل فى الريف فيما بين عامى ١٨١٠ - ١٨٢١. وفى هذا المسح صنف جميع الأراضى الزراعية طبقا لدرجة إنتاجيتها. وتحدد على أكثر الأراضى خصوبة معدل ثابت للضريبة، والأقل إنتاجية عوملت ضريبيًا بمعدل متغير طبقًا لخصوبتها. ويتم مراجعة هذه المعدلات دوريًا، وذلك تماشيًا مع تغير الظروف بالريف والتحولات فى الأوضاع المالية التى تواجه الإدارة المركزية [٢٨]. والأهم من ذلك، أتاح المسح الجديد لمسئولى الدولة إعادة رسم الحدود المحيطة بأرض الوسية فى كل قرية، وهو إجراء كان يواجه بمقاومة عنيفة من كبار ملاك الأراضى لأن إجراء كل مسح جديد كان يستفيد من وحدة قياس مختلفة، ولذلك كان يتقلص دائمًا حجم الأراضى المعترف بها ضمن الوسية[٢٩]. ومع مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت محاولات دءوبة من الحكومة لتغيير تصنيف الأراضى الزراعية بمصر وتوزيعها، وبالتالى تزايدت احتمالات النزاع بين سلطات الدولة من جانب وملاك الأراضى الكبار الناشئين فى الأقاليم من الجانب الآخر.

وفى سنة ١٨٢٠ تصاعدت الخصومات حين قامت الحكومة بتحديد العوائد المستحقة على أراضى المسموح فى الأقاليم وبدأت فى تعويض شيوخ القرى عن الحصة التى سبق تحديدها من هذه المبالغ كمكافأة عن خدماتهم. وعلى نحو درامى أدت هذه الخطوة إلى تزايد الأعباء الضريبية على شيوخ القرى، ذلك لأن ذلك لم يقف عند حد التقدير الجزافى بما يعادل مخصصات عامين على هذه الأراضى، بل أتاح للخزانة المركزية أيضًا أن تراكم بسرعة مستحقات المنتجات الزراعية عندما تدفع أثمانها بعملات تنخفض قيمتها على نحو سريع [٣٠]. على أن المصاعب التى اعترضت القرى فى مواجهة الإجراءات المفروضة أدت بكثير منهم إلى هجر ممتلكاتهم تمامًا، وهو اتجاه أضعفهم بشدة فى مواجهة ولاة الأقاليم الذين أقدموا على مصادرة هذه الأراضى وأعادوا توزيعها على مرءوسيهم.

وترافقت هذه السياسات مع جهد مكثف من المسئولين بالعاصمة لإخضاع شيوخ القرى لشكل معين من السلطة المركزية. وفى عام ١٨١٧ أصدرت الحكومة أمرًا لجميع المسئولين بالأقاليم بالسفر إلى القاهرة لإبلاغهم بالمستحقات التى يتعين عليهم تحصيلها من القرى كزيادات فى المبالغ الإجمالية من الخزانة، وفى الوقت نفسه تحرك وكلاء الحكومة بشكل منظم فى أنحاء الريف ليسألوا شيوخ القرى

ويعقدون لقاءات مع فلاحين منتقين ليحصلوا على معلومات تفصيلية عن الشئون الريفية [٣١]. وبعد عام من ذلك، أنشأت الإدارة المركزية مجلسًا عامًا للإشراف على إنتاج وتوزيع جميع المحاصيل النقدية الزراعية. وهذا المجلس، الذى كان مقره بالقلعة فى القاهرة، كان على قمته ضابط تركى برتبة الأغا. وذلك بلقب ناظر الأصناف[٣٢]. كما بدأ تنظيم الهيمنة المركزية على الأقاليم مرة أخرى مع إعادة تنظيم الهيكل الإدارى لمصر المعلن عنه فى عام ١٨٢٤. وهذا الإجراء أدى بصورة أساسية إلى زيادة نفوذ ولاة الأقاليم، وبات من بين سلطاتهم تنفيذ أى مبادرات من قبلهم لضمان أعلى كفاءة فى تدفق عائدات الضرائب إلى العاصمة [٣٣]. وحين قاوم الأعيان المحليون جهود الحكومة لتنفيذ هذا المرسوم، قام محمد على بنفسه بجولة بالأقاليم فى العام التالى، ليبلغ مسئوليها أن الإصرار على "نقص الاهتمام والتقدير من رؤساء الأقسام (مأمورى الأقسام) أقنعه بزيارة أنحاء البلاد، وملاحظة كل تقصير من جانب أى مأمور، أو قائم مقام، أو رئيس منطقة (حاكم خط)، أو شيخ أو مشرف (خولى) [٣٤].

ومن أجل تمويل هذه المؤسسات الجديدة أو المعاد تنظيمها، فرض وكلاء الدولة مجموعة من الضرائب غير العادية على الأراضى الزراعية المصرية فى مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر. إذ تم فرض ضريبة الفردة على المزارع فى عام ١٨٢٢ وأدت لزيادة معدل الضريبة بصورة أساسية، وتم الإعلان عن ضريبة جديدة على أشجار النخيل فى السنة نفسها، والتى أثارت معارضة فى أعلى مستويات الجهاز الإدارى المركزى[٣٥]. وفى عام ١٨٢٣ أثارت هذه الضرائب استياء واسع النطاق فى الريف من نظام الحكم، وهذا السخط استحال إلى تمرد صريح فى المنوفية فى مايو من السنة نفسها[٣٦]. وفى الوقت نفسه اندلعت سلسلة من التمردات الشاملة فى أنحاء الصعيد، ورغم أن هذه التمردات تعزى إلى التغيرات التى طالت قطاع الصناعة فى الاقتصاد الإقليمى، إلا أنها وجدت دعمًا ملحوظًا فى المناطق الزراعية المأهولة بفقراء الفلاحين المجبرين على أداء مزيد من الأعمال فى الإقطاعيات لسداد هذه الضرائب المتصاعدة [٣٧]. وللتهديدات التى تنطوى عليها هذه الصراعات الريفية للتحالف الاجتماعى الحاكم للبلاد فى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، فإنها تتمثل بدقة فى الاقتران بين التحديات الريفية والمدنية الحادة التى كانت تعرض للخطر الوضع السياسى الداخلى لنظام الحكم فى الشهور الأولى لعام ١٨٢٤.

التحديات المدنية لهيمنة الدولة/ التجار

نتيجة للاتجاهات التى نوقشت فى الفصل السابق، فإن تجار الاستيراد والتصدير المصريين الأغنياء، خاصة من يتعاملون فى السلع الغذائية، أصبحوا على صلة وثيقة بالإدارة المركزية للبلاد فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر. وتدعمت هذه العلاقة من خلال احتكارات الدولة التى بدأت بعد عام ١٨١١، والتى كانت تميل إلى دمج أهم التجار العاملين فى مجالات محلية معينة فى وظائفها، وبالتالى يمكن تقوية وضعهم الاجتماعى القائم [٣٨]. وبالتالى من الخطأ افتراض، مثلما يفعل أغلب من يدرسون فترة محمد على، أن الاحتكارات الحكومية هذه أدت إلى تحطيم تجار البلاد وإزاحتهم من الصدارة [٣٩]. فإن ما حدث فعلا، أنها قامت بتحطيم فعَّال لفقراء التجار، خاصة من هم بالأقاليم، بينما أفادت الأغنياء منهم وأصحاب النفوذ فى جميع قطاعات العاصمة.

ويمكن البرهنة على هذا التأكيد من الشواهد المروية، نظرًا لأن مؤرخى هذه المرحلة لم يضعوا – حتى الآن – قوائم شاملة لأبرز تجار مصر فى أوائل القرن التاسع عشر. ويذكر الجبرتى أنه فى عام ١٨١٣ تم تعيين سيد محمد المحروقى مفتشا للدولة بالسوق المركزى للقاهرة [٤٠]. وعلى المنوال ذاته، كان الموظف المسئول عن وزن البضائع فى سوق القاهرة (الوكالة) للمنتجات السودانية فى بداية القرن التاسع عشر قد تم تعيينه وزَّان الحكومة لبضائع القاهرة كلها فى نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر [٤١]. وفى عام ١٨٢٧ تم تعيين سيد أحمد العزبى رئيس تجار الإسكندرية، وكان يتولى الرئاسة مع الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة [٤٢]. كما أن "بوغوص يوسفيان" من إزمير "ترقى من تاجر وملتزم جمارك الإسكندرية إلى ناظر التجارة والشئون الخارجية فى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر [٤٣]. ويستنتج "تيرانس والز" Terence Walz أن احتكار الدولة للتجارة مع السودان تضمن ما يزيد قليلا على إنشاء مناصب جديدة استمر يشغلها أهم أصحاب النفوذ من قدامى التجار. ويوضح فى كتابه حول تجار أسيوط، أن من لم يعمل منهم بشكل محدد فى السلع الفاخرة استمروا يزاولون أعمالهم على نحو أفضل كثيرًا عما ألفوه فى ظل نظام الاحتكار لكن فى هيئة جديدة بوصفهم وكلاء للحكومة [٤٤]. ويتضح مدى الحقيقة فى ذلك حتى بالنسبة لمن انخرطوا فى تجارة الرقيق بأفريقيا، الذين أولاهم نظام الحكم اهتمامًا خاصًا. وباختصار، فإن من تولوا الإشراف على احتكارات محمد على لم يكونوا من خارج النخبة.

ومع نهاية عام ١٨٢١، أخذ الوضع – بين هؤلاء التجار المندمجين في الدولة – بالنسبة لكل من كبار ملاك الأراضى الناشئين وللصناع المهرة بالمدن المصرية ولصغار المهنيين يسوء بسرعة، فقد باءت بالفشل جهود الدولة للإبقاء على النخبة الزراعية خاضعة لنظام الحكم من خلال إصدار أوامر بخفض الأسعار المسموحة على مختلف السلع الغذائية خلال شهور الصيف القاحلة نظرًا لانهيار جميع أسواق التصدير الأوروبية فى الخريف بعد ذلك (٤٥). وأسفر هذا الوضع عن توفير مقادير كبيرة من الحبوب والبقول للأسواق المحلية وبأسعار منخفضة محليًا لهذه المنتجات. وأتاح الضعف النسبى الذى تعانى منه الدولة /التجار فى هذه الفترة لأصحاب المهن الفقراء بالمدن، الذين لم يستفيدوا من الصلات المباشرة بالدولة أن يثوروا على التحالف المسيطر بمجرد أن ارتفعت الأسعار من جديد فى الربيع التالى (٤٦). وترتب على ذلك أنه فى عام ١٨٢٢ وجد التجار الأغنياء ومسئولو الدولة بالعاصمة أنفسهم مهددين ليس فقط من المنتجين الزراعيين على نطاق واسع الذين كان بمقدروهم من خلال الاقتصاديات الكبيرة التحكم فى توفير المحاصيل النقدية والسلع الأساسية فى الريف، بل أيضًا من القوى المدنية الذين تم وضعهم فى وقت سابق موضع اختبار من خلال التلاعب بالتجارة الخارجية للبلاد.

ومن أخطر تمردات الصناع المهرة حدة تلك التى اندلعت فى مدن ومراكز الصعيد. ففى الفترة من ١٨٢٠ – ١٨٢١ هبت ثورة كبيرة فى قرية السالمية بين قنا وفرشوط، وبعدها بعامين قامت ثورة أخرى فى البحيرات أمام مدينة الأقصر، وفى سنة ١٨٢٤ وقعت ثورة شملت كل مديرية قنا ضد نظام الحكم. وهذه المناطق تضم أهم مراكز ومنتجى الملابس من الصناع المهرة، حيث توجد معامل النسيج فى المدن التى تقوم بتشغيل نساء من القرى المحيطة يغزلن الخيوط من القطن والكتان سواء من المحاصيل المزروعة محليًا أو من القطن عالى الرتبة المستورد من الشام (٤٧). ويذكر على باشا مبارك أنه خلال عشرينيات القرن التاسع عشر كان القطن المحلى يؤخذ إلى إسنا "وتقوم النساء بغزله وتحويله إلى قماش – ليس فقط نساء المدينة، بل مع نساء أخريات من القرى المحيطة" (٤٨). ويمكن أن نجد صورة حية لتكنولوجيا الصناعة بالريف لقرية صغيرة معاصرة شمالى السودان فى كتاب الرحلات "لإجناتيوس بالمى Ignatius Pallme":"لا يستطيع النساجون العمل إلا فى مواسم الجفاف، ذلك لأن منازلهم صغيرة الحجم إلى حد لا يتيح لهم توفير

مكان لنول بها، لذلك يضعون الإطارات قريبًا من مداخل أكواخهم ويشتغلون في هذا الوضع.. وعند أي لحظة يمكن أن تتقطع الخيوط، وهو ما يقتضي ضعف الوقت لإعادة ربطها" [٤٩].

ويتم تسويق معظم الأقمشة المنتجة في هذه المصانع الصغيرة في أنحاء البلاد. غير أن بعض المنسوجات الصعيدية كان يتم تصديرها لأسواق البحر المتوسط خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وكانت منتجات الكتان على وجه الخصوص تجد لها مشترين متأهبين في تريستي وليفورنو في ذلك الحين[٥٠]. وبلا شك فإن المنتجات الكتانية والقطنية شكلت أيضًا بندًا أساسيًّا في التبادل التجاري مع موانئ شمال أفريقيا مثل درنة وبنغازي[٥١]. وعلى الرغم من أن المصنوعات المصرية لم تجد ذكرًا لها غالبا لدى الوكلاء التجاريين الأوروبيين في المراكز التجارية العثمانية، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكون الأقمشة المنتجة بالبلاد قد فشلت على الأقل في الحصول على حصة صغيرة في أسواق إزمير وسالونيكا والإسكندرية في السنوات التي قفز الطلب فيها على السلع البريطانية في رومانيا وروسيا [٥٢]. وفي عام ١٨٢١ اتضح أن العوائد المحصلة من صناعات الحرير والأنسجة تفوق مثيلتها المتحصلة من صادرات القمح أو الأرز [٥٣]. ونظرًا لأن إشراف الدولة لم يبدأ تنفيذه على صناعات النسيج بالوجه القبلي إلا في عام ١٨٢١، ولذلك فمن المحتمل جدًّا أن صادرات الصعيد إلى الجزيرة العربية والسودان لم تكن تدخل في هذه التقديرات، فلربما كانت الأنسجة المصرية تشكل القطاع الأكبر لاقتصاد البلاد في عام ١٨٢٠ تقريبًا.

وبدأت تتفاقم بشدة مشاكل هذا القطاع من الاقتصاد المصري مع إعادة فتح الدولة / التجار البلاد أمام واردات خيوط النسيج بداية من عام ١٨١٠. وكانت صناعات الأنسجة في لانجدوك وبروفانس قد انتعشت خلال هذه الأعوام، وبدأت في إرسال الأقمشة إلى أسواق البحر المتوسط بكميات آخذة في التزايد. وفي عام ١٨٢٠ بلغت صادرات الأقمشة الفرنسية إلى مصر ما يعادل صادراتها في الثلاثين عامًا السابقة، وأخذت تواصل نموها، بينما في السنوات من ١٧٨٣ إلى ١٧٩٢ كانت فرنسا مازالت تستورد بعض الأقمشة القطنية وخيوط الغزل من مصر، وفي عشرينيات القرن التاسع عشر كانت تتكون تجارتها في القطن مع مصر فقط من السلع تامة التصنيع. وكتب القنصل الفرنسي في مصر في يوليو من عام ١٨٢٢

إن الأقمشة الفرنسية هى المفضلة دائمًا، وإن وارداتها عام ١٨٢٠ فاقت واردات عام ١٧٧٩، والتى كانت تقدر بنحو ٧٥٠ بالة(٥٤).

إلا أن فرنسا لم تكن أكبر قوة تجارية فى شرقى البحر المتوسط خلال هذه الفترة. وبعد عام ١٨١٥ كانت صادرات المنسوجات الفرنسية تتجه إلى بلاد المشرق وساكسونيا وسويسرا، وخاصة إنجلترا (٥٥). وبالذات فى مصر أزاحت المنسوجات القطنية المصنعة آليًا بإنجلترا الأقمشة الفرنسية غالية الثمن والمصنوعة يدويًا، وأتاحت للإنجليز سوقًا واسعة ومريحة (٥٦). ويلاحظ "ادوارد لين" Eduard Lane أنه فى نحو عام ١٨٢٥ كانت الغالبية العظمى من قماش الشيت والموسلين والشيلان (جمع شال) الموجودة فى الأسواق المصرية مصنوعة فى إنجلترا أو أسكتلندا، رغم أن الأصواف كانت أساسًا من فرنسا (٥٧). وفى سنة ١٨٢٣ نصحت سيدة تركية فى سوق بالقاهرة J.A. St John سانت جون بشراء قماش الموسلين صناعة مانشستر بدلا من الكتان المصنع محليًا لتفصيل عمامة كان يريد صنعها(٥٨).

وخلال العقدين الثانى والثالث من القرن التاسع عشر تمزقت أيضًا أوصال الشبكة التجارية الراسخة التى تربط صعيد مصر والحبشة والجزيرة العربية والهند نظرًا لأن السلع الأوروبية بدأت تدخل المنطقة مباشرة. وقبل هذه الفترة كان التجار الغربيون الذين يرغبون فى إقامة صلات تجارية مباشرة فى منطقة البحر الأحمر يعملون من خلال شركات تابعة أو وسيطة مقرها القاهرة أو الهند (٥٩). ومن هذه الشركات الوسيطة شركة الهند الشرقية البريطانية، أو بوساطة القنصلية الفرنسية بالقاهرة، التى كانت تعمل من خلال الأنظمة التجارية التقليدية بالمنطقة دون محاولة تغييرها، وعلى سبيل المثال، فى عام ١٨٠٥ أخفقت بريطانيا فى إبرام معاهدات تجارية ثنائية سواء مع مكة أو صنعاء، ولكن فى ظل المناخ التجارى الجديد عقب سنوات الحرب النابليونية، نجح "سنا" senna أخيرًا فى إبرام معاهدة فى ١٥ يناير ١٨٢١، بعد حصار المُخا وقصفها بالمدفعية لنهب وسرقة الوكالة وهذه الوكالة بدأ تشغيلها بالمُخا منذ عام ١٧٦٣ فى ظل إدارة هندية بشروط تفضيلية مناسبة، وبعد تدميرها كانت البضائع المرسلة إلى البحر الأحمر مباشرة من الجزر البريطانية وعبر المُخا أكثر قدرة على المنافسة مع المنتجات الأوروبية الأخرى بالمنطقة، خاصة الفرنسية (٦٠)، وبذلت المصالح التجارية البريطانية جهدًا

حثيثًا من أجل محاصرة النفوذ الفرنسى فى الحبشة أيضًا فى هذا الوقت تقريبًا[٦١]. ونتيجة لهذا، باتت جدة مركزًا إقليميًا لـ جميع المواد المصنعة فى أوروبا، خاصة الملابس. وغدت السودان سوقًا متنامية للأصواف الأوروبية والمنسوجات الأخرى، ودائمًا "المصنعة فعليًا فى مانشستر.. تقليدًا للأقمشة الهندية" [٦٢]. لذلك فإنه فى منطقة البحر الأحمر، شأنها شأن البحر المتوسط، كانت المنتجات الأوروبية فى عام ١٨٢٠ تتنافس بنجاح مع الأصواف والأقطان المصرية.

ولحقت الأضرار البالغة بصناعة المنسوجات التى يقوم بها الصناع المهرة بمصر سواء من المنتجات الأوروبية التى غزت الأسواق المحلية أو تلك التى فى أسواق التصدير. وفى أوائل القرن التاسع عشر دخلت كميات ضئيلة من المنسوجات الأوروبية إلى الميدان التجارى فى مدينة إسنا بالوجه القبلى فى منافسة مباشرة مع المصنوعات المحلية [٦٣]. وخلال عشرينيات القرن التاسع عشر انتشرت الملابس الأوروبية فى الأسواق المحلية الأخرى، رغم انها ظلت باهظة الثمن إلى حد يعجز عن شرائها غالبية المستهلكين من أبناء البلاد [٦٤]. لكن نظرًا لأنها نجحت فى احتلال الأسواق الخاصة بأغنياء الريف فى أنحاء الصعيد وسواحله على البحر الأحمر والمناطق النائية بالسودان، فإن هذه الواردات أدت إلى تدمير الصناع المهرة بالوجه القبلى الذين ينتجون الملابس لأثرياء المنطقة والذين ليسوا بالغى الثراء أيضًا.. وقد باع بعض الصناع المهرة الريفيين اليائسين منتجاتهم من الملابس إلى مسافر أوروبى فى عام ١٨٢٤ بأسعار بخسة إلى أقصى حد. ومع استمرار دخول السلع النمساوية والبريطانية إلى السوق المصرى بكميات متزايدة خلال هذا العقد، فإن مصير العاملين المحليين بالمنسوجات – دون أدنى شك – كان يتماثل مع مجموعة من الصناع المهرة المحليين، وإن كانوا أقل عددا وأهمية، وهم "العاملون بالأخشاب"، الذين كانت مهمتهم الأساسية صنع النوافذ، وكانوا بأعداد كبيرة، ويتسم عملهم عمومًا بالإتقان عما هو حادث حاليا: أصبحوا الآن قليلى العدد، نظرًا لأن نوافذ المنازل الحديثة غدت تصنع من الزجاج "المستورد من ألمانيا"[٦٦].

وخلقت هذه التطورات اضطرابات عميقة فى مجتمع الصعيد بدأت من عام ١٨٢٠. وواجه الصناع المهرة بالقرى والعاملون بصناعة الأقطان الذين ينتجون الملابس فى مديرية قنا منافسة شرسة حتى على المستوى المحلى من أعداد كبيرة

من معامل الغزل الأوروبية التى استفادت من نوعيات إنتاجها المعيارية التى يمكن للآلة أن توفرها. ومع تزايد الحصص التى أتاحتها هذه السلع المستوردة فى الأسواق المحلية، فقد واجه عمال الأقاليم أوقاتًا عصيبة فى تسويق سلعهم التى تعتمد عليها مستويات معيشتهم، إن لم تكن أخص أمورهم الحياتية. وفى الوقت نفسه، بات من الصعوبة بمكان الحصول على الحبوب فى ذلك الجزء من البلاد، إذ إن الأرض التى كان يتم زراعتها بها تقليديًا غدت تزرع قصب السكر والبقول للتصدير[٦٧]. ونظرًا لأن قصب السكر كان يتم تصديره فى الشكل الخام، فقد تراجعت المعامل وعمليات التكرير المحلية مما قذف بجماعة أخرى من عمال الأقاليم خارج العمل أيضًا.

لذلك لم يكن أمرًا يدعو للدهشة أن نجد مراكز صناعة المنسوجات فى قنا تشهد الكثير من التمردات التى اندلعت بالوجه القبلى طيلة عشرينيات القرن التاسع عشر، سواء بسبب المناطق ذاتها التى تدور على أرضها هذه الثورات أو لأنها كانت هدفًا لأعمال التمرد. وفى عامى ١٨٢٠-١٨٢١ كان مركز التمرد فى منطقة حجازة، على حدود قفط مباشرة، وهى قرية كان لها صلات مهمة بالجزيرة العربية فى أواخر القرن الثامن عشر. والملفت للنظر، أن الثورة اندلعت فعليًا فى قرية السالمية، وهى موقع مهم لزراعة المحاصيل النقدية فى الجزء الشمالى من الإقليم [٦٨]. وكان مركز الثورة الثانية عام ١٨٢٢ -١٨٢٣ هو المنطقة المحيطة بأرمنت، وهى بلدة تقع جنوبى الأقصر وكانت مركزًا مهمًا لتكرير السكر فى عام ١٨١٥ تقريبًا. ومن هناك انتقلت الثورة إلى إسنا فى الجنوب وقنا فى الشمال، لتصل إلى المناطق المحيطة بالبلدتين [٦٩]. وشاركت معظم مديرية قنا تقريبًا فى ثورات عام ١٨٢٤. وحوصرت إسنا وقنا من جديد، وكذلك المركز التجارى فى قوص.. ويذكر أن أرمنت كانت داخل نطاق الثورة. غير أن أكثر الثورات إثارة للاستياء كانت موجهة ضد فرشوط، التى هى أكبر منطقة بالإقليم تعمل بتكرير السكر، وكذلك كانت مركزًا لصناعة المنسوجات[٧٠]. وأصبحت القلاقل سمة دائمة فى المناطق المحيطة بدشنا والقرنة مع بداية القرن التاسع عشر، وتشتهر دشنا خصوصًا بأنها مركز قديم لنسج الصوف الذى تعرض اقتصاده للتهديد البالغ الناجم عن توسع فى اقتصاد القطن الجديد بالإقليم خلال هذه السنوات [٧١].

لهذا، رغم أن كلا من "ريفلين" Rivlin، و"جابريل باير" Gabriel Baer، و"آلان ريتشاردز" Alan Richards، وفى الواقع كل باحث آخر فى التاريخ

المصرى يطلق على الثورات الريفية فى عشرينيات القرن التاسع عشر بالوجه القبلى "ثورات الفلاحين" فإنه ينبغى بدلا من ذلك رؤية هذه الثورات بوصفها ثورات للعاملين بالحرف بالقرى والمشتغلين بالمهن ضد تجار الأقاليم والمشرفين الذين يسيطرون على السكر المحلى والقمح وصناعات المنسوجات. ولم تكن فقط المراكز الحضرية التى يتخذ منها هؤلاء المشرفون والتجار مقارًا لهم وأسواقًا – مثل فرشوط وقنا وإسنا – هى هدف الاعتداءات الثورية، بل إن تركيب أعمال التمرد كان يعكس أيضًا مصالح الصناع المهرة ومشاعرهم، ولعل الفلاحين ثاروا بالفعل ضد نظام حكم محمد على فى الواقع بسبب الأهداف البسيطة من نوع الحيلولة دون تحصيل الضرائب وتجنب التجنيد الإلزامى، إلا أن أهداف ومسار الثورات فى قنا فى عشرينيات القرن التاسع عشر كانت مختلفة على نحو بارز عن الثورات "الفلاحية". وقد نظمت ثورة ١٨٢٠-١٨٢١ قيادة لها على غرار المجالس الحكومية بالقاهرة. وقامت بفرض الضرائب على الإقليم الذى تسيطر عليه الثورة(٧٢). وأصدرت قيادة ثورة ١٨٢٢-١٨٢٣ فعليًا ورقة مختومة كإيصال مقابل البضائع المصادرة، فى حين من الثابت أن المشاركين فى هذه الثورة تناقشوا فى خطط وأهداف فى اجتماع عام فى أرمنت. وفى هذا الاجتماع اضطر قادة الثورة إلى التدخل لحماية الممثلين التجاريين الأوروبيين المحليين، وبعض أصحاب الصنائع الأقباط من أتباعهم الأكثر تحمسًا(٧٣). وفى ضوء حركات شعبية مقارنة، من العسير تجاهل طبيعة الصناع المهرة فى أنشطة كهذه(٧٤). وبقدر مماثل يتعذر تصور مستوى معيشة الفلاحين الذى يتحمل توليد هذه الأنشطة.

تزامنت حالات الإخلال بالنظام بالوجه القبلى مع قلاقل سياسية فى الوجه البحرى والعاصمة أيضًا. ويلاحظ لين Lane أن معدل الجرائم تزايد فى المناطق المدنية الكبرى بمصر زيادة كبيرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر (٧٥). وفى الوقت نفسه كان يتم التعبير عن أشكال الاحتجاج الأقل انفتاحًا بوسائل شعائرية غير تقليدية يمارسها أعضاء الطرق الصوفية من العاملين بالحرف الماهرة بالبلاد. وأوضح "بيتر جران" Peter Gran أن بعض هذه الطرق الصوفية القديمة بدأت تنفصل على أسس طبقية خلال هذا العقد، مع بروز قيادات جديدة لتزيح هؤلاء الذين كانوا يعوقون النشاطات السياسية لأعضائها فى الماضى (٧٦). على أن مثل هذه التغيرات بين العاملين بالمهن والحرفيين فى المدن وضعتهم مرة أخرى فى

موقف استخدام العنف تحديًا لنظام الحكم فى عام ١٨٢٢ تقريبًا. وكوسيلة لتجنب هذا التهديد، أصدر حكام القاهرة أمرًا بخفض أسعار المواد الغذائية بالقاهرة فى الوقت نفسه الذى كانت فيه الحملة العسكرية المصرية تتأهب استعدادًا لغزو الموره.(٧٧) غير أن هذا الإجراء لم يكن سوى إزاحة مؤقتة لبواعث الاضطرابات الشعبية. على أن إبقاء أسعار المواد الغذائية على انخفاضها أبعد النخبة الزراعية البارزة عن باقى أعضاء التحالف الحاكم لمصر. كما أن الحفاظ على انخفاض الأسعار بطرق مصطنعة لم يفعل شيئًا من أجل تقويض نفوذ قوى الصناع المهرة بالمدن والمراكز.

واستجابت الحكومة المركزية لمصر لهذه الاضطرابات المتنامية للصناع المهرة عن طريق زيادة حجم قطاعها الصناعى الجديد. وأثناء المراحل الأولى لعملية التصنيع، كان بناء المصانع يشكل وسيلة لزيادة الإنتاج، وكذلك أسلوبًا فعالا للسيطرة على أعداد كبيرة من العمال المحتمل أن يثوروا. وخلال عشرينيات القرن التاسع عشر كان هذا صحيحًا لمؤسسات الدولة المصرية التى لم يكن بمقدورها الإشراف تمامًا على تكتلات العمال المهرة الذين يشتغلون لحساب الحكومة (٧٩). وأنشئت مصانع جديدة لإنتاج السلع القطنية بمدن الأقاليم فى أنحاء الوجه البحرى فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. وأقيمت كبرى المصانع خارج العاصمة فى المنصورة ودمياط ودمنهور ورشيد والمحلة الكبرى. وتأسست مصانع أخرى فى قليوب وزفتى وميت غمر وفوه(٨٠). وأضيف إليها مصانع الكتان والخشب والحرير، علاوة على معامل للصباغة والتلوين وكذلك مصانع لتكرير السكر(٨١).

وللحيلولة دون تقويض هذه العمليات نتيجة للواردات الأوروبية أقدمت الإدارة المركزية لمصر على تنفيذ سلسلة من فرض التعريفات الجمركية وأعمال الحظر على السلع الأجنبية خلال الأعوام بين ١٨١٦ و١٨٢٥. وهذه القيود كانت غير قانونية داخل الإمبراطورية العثمانية فى ذلك الحين، غير أن مسئولى الحكومة حاولوا باستمرار بشتى الطرق الرسمية وغير الرسمية تنظيم الواردات الأجنبية رغم قرارات إسطنبول بإيقاف هذه الممارسات(٨٢). وتزايدت هذه الحواجز من خلال "الحماية الطبيعية" التى تمتعت بها الصناعات المصرية من التكاليف العالية لنقل السلع إلى مدنها من الموردين الأوروبيين آنذاك(٨٣). وأتاحت هذه القيود، سواء المصطنعة أو الطبيعية، على التجارة الخارجية للبلاد، أتاحت للصناعات المحلية

الناشئة أن تزدهر خلال الأعوام الأولى عشرينيات القرن التاسع عشر، غير أن هذا الازدهار تحقق جزئيًا على حساب شركاء الدولة من التجار الأثرياء[٨٤].

كانت التجارة الخارجية تشكل موردًا سياسيًا حيويًا لـ الدولة/ التجار في مصر خلال السنوات الأولى لعهد محمد على. غير ان استيراد المصنوعات الأوروبية، الذى كان يجرى بنشاط خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر كإستراتيجية استطاعت من خلالها الدولة/ التجار بالقاهرة تحجيم الصناع المهرة وأصحاب الحرف المحليين، لم يكن من اليسير تمامًا حظرها من قبل من بعض التجار البارزين، حتى بعد أن بدأت الإدارة المركزية فرض قيود تجارية على السلع التى يمكن أن تنافس المنتجات المصنوعة محليًا. وهؤلاء التجار الأثرياء الذين طوروا علاقات وثيقة مع الشركات الأجنبية كان الحافز لديهم ضئيلا للاستسلام لهم نظرًا لأن برنامج الدولة للتصنيع كان مستمرًا. نتيجة لهذا، تواصل ورود بعض المنتجات الأوروبية من القطن والسلع المعدنية إلى البلاد رغم إجراءات الحظر الحكومية. ويوضح "رالف ديفيس" Ralph Davis أن واردات المنتجات القطنية البريطانية إلى الشرق الأوسط إجمالا زادت بنسبة ٦٦% (من ٩٩ ألف إلى ٤٩٩ ألف جنيه إسترلينى) فى الفترة بين عامى ١٨١٤ –١٨١٦ والفترة من ١٨٢٤ –١٨٢٦ [٨٥]. وتبين قيم السلع الأخرى زيادة مقارنة. ويبدو من المحتمل أن بعض هذه المصنوعات دخلت إلى السوق المصرى خلال هذه الفترة، بالوضع فى الاعتبار حقيقة أن عدد التجار الإنجليز المقيمين بالقاهرة زادوا زيادة كبيرة بين عامى ١٨٢١ و١٨٢٤ [٨٦]. ورفض تعيين صمويل بريجز Samual Briggs قنصلا لبريطانيا بالإسكندرية فى عام ١٨٢٤ على أساس أن هذه الوظيفة كانت فى تلك الآونة بالغة المشقة مع ازدياد التجارة المباشرة إلى بريطانيا [٨٧]. وفى بعض الأحيان كانت هناك زيادات ملحوظة خاصة فى الواردات الأوروبية إلى البلاد. كان يتم استيراد كميات كبيرة من السلع إلى مصر من أوروبا خلال شتاء ١٨٢٤–١٨٢٥. وزادت قيمة هذه المنتجات عن إجمالى فاتورة الاستيراد المصرية طوال الخمسة عشر عامًا السابقة عليها [٨٨]. وفى الوقت نفسه وردت إلى البلاد مقادير كبيرة من المنسوجات والأسلحة الفرنسية [٨٩]. لذلك عن طريق استخدام القدرة التصنيعية النامية لأوروبا لصالحهم، فقد حاول تحالف الدولة/ التجار بالقاهرة على الأقل الإبقاء على أصحاب الحرف المحليين فى وضع التابع

لهم. إلا أن هذه الإستراتيجية خلقت توترًا متزايدًا داخل تحالف الدولة/ التجار في السنوات الأولى لعشرينيات القرن التاسع عشر. وحاول طرفا التحالف بالتالى إيجاد طرائق جديدة لضمان قدر يسير من التعاون المتبادل كوسيلة لاستعادة هيمنتهم على خصومهم السياسيين المحليين.

وأوقف تجار القاهرة لحد كبير الاستثمار فى الممتلكات المدنية كمصادر للدخل، وبدأ التركيز بدلا من ذلك فى السيطرة على إنتاج المواد الأولية. ومن الملاحظ أن ملكية التجار للورش فى المدينة خلال السنوات الأولى للقرن التاسع عشر كانت بالغة الندرة عمومًا وكانت تمثل أكثر قليلا من امتداد لإجراءات عقد من الباطن عن السنوات السابقة (٩٠). وأدى هذا إلى ترك القطاع الزراعى بمصر كمجال واعد لاستثمارات التجار الأثرياء. وفى نهاية القرن الثامن عشر استثمر بعض التجار كأفراد معظم أرباحهم من التجارة فى الأراضى الزراعية. على سبيل المثال، ذكرت التقارير أن محمد أفندى البكرى اشترى أراضى بالريف ومخزنا للحبوب بعد أن أصبح شيخ السجادة البكرية (٩١). وعلى المنوال نفسه، ففى نحو عام ١٧٩٨ موّل التجار الدمايطة زراعة الأرز بالوجه البحرى، كما موّلوا إدارة مضارب الأرز (٩٢). غير أن هذا الاتجاه بات أكثر شيوعًا بعد عام ١٨٢٠ مع فيض الديون الذى بات صغار الفلاحين غارقين فيها (٩٣). ويلاحظ على مبارك أن تاجر العطور السابق على بك بدراوى استحوذ على أرض كمنحة بالقرب من سمنود بالوجه البحرى خلال هذه الفترة(٩٤). كما يذكر بورنج Bowring أن التجار الأثرياء بدأوا يبتاعون ملكيات زراعية صغيرة ويدفعون أجورًا لمن يديرونها. وهذه الملكيات كانت تنتج المواد الأولية سواء للتصدير أو للتسويق محليًا(٩٥). ومع إدخال زراعة القطن استحوذت أسر مشاهير التجار على ملكيات بقيت فى حوزتهم طول هذا القرن (٩٦). ويشير هذا كله إلى أن تجار البلاد بدأوا فعليًا فى ترحيل ثرواتهم بعيدًا عن العقارات بالمدن إلى الممتلكات الريفية بصورة لافتة قبل منتصف القرن التاسع عشر، والذى حدث فيه، كما أثبت "باير" Baer، أن بدأ رسميًّا حظر شراء التجار للأراضى الزراعية بمساحات كبيرة (٩٧).

وفى الوقت نفسه، بذل التجار الأثرياء بالقاهرة أقصى جهد لزيادة تحكمهم فى تجارة مصر – غالبا فى السلع الفاخرة – مع السودان. وبدأ تجار القاهرة إقامة علاقات قوية مع أغنياء التجار بالمدن السودانية مثل بربرة وسنار بمجرد فتح

الإقليم[٩٨]. وقبل عام ١٨٢٤ لم تكن تجارة السودان خاضعة لرسوم الجمارك الحكومية، وبالتالى كانت تشكل عملا مربحًا استثنائيًا للمثلين التجاريين بالعاصمة[٩٩]. لكن بحلول منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت التجارة بين مصر والسودان تؤثر عليها النزاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتحالف بين مجموعة التجار الأغنياء بالقاهرة ومسئولى الدولة بها. كان وكلاء الحكومة ينشئون هيئات الجمارك لإدارة التجارة مع السودان أينما يمكنهم ذلك، خاصة على طول المسارات التجارية الأكثر استخدامًا[١٠٠]. وفى الوقت نفسه، كان وكلاء الدولة يزيدون من سيطرتهم على طائفة تجار العبيد السودانيين بالقاهرة [١٠١]. فضلا عن ذلك، بدأ المسئولون بالدولة فى القاهرة مع منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، فى إحلال الصناع المهرة المصريين بالسودان فى مسعى لتحسين قاعدة الضرائب بالمنطقة [١٠٢]. وتضافرت هذه الأنشطة مع مساعى التجار لتوسيع المبادلات التجارية بين الأقاليم السودانية والقاهرة – الإسكندرية، وبالتالى هددوا بتقويض تحالف التجار / الدولة بمجرد أن أصبح يواجه مرة أخرى تحديات قوية من خصومهم المحليين الأساسيين.

خلاصة القول: وجد تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بمصر أنفسهم عاجزين لحد كبير عن الحفاظ على وضع هيمنتهم داخل الاقتصاد الحضرى بالبلاد فى نحو عام ١٨٢٢. إذ إن أصحاب الحرف بالأقاليم والمدن الذين حافظ التجار على خضوعهم لهم من خلال المناورة بالتجارة الخارجية للبلاد بعد سنة ١٨٠٥ كانوا مرة أخرى بالإضافة إلى كبار ملاك الأراضى بالريف يهددون أرزاق أثرياء التجار. ونظرًا لأن هاتين القوتين كانتا تتحديان التجار الأغنياء فى السيطرة على الاقتصاد المصرى، تبنت الدولة والتجار استراتيجيات مضادة كانت تهدف إلى مساعدتهم فى الحفاظ على هيمنتهم على إنتاج وتوزيع السلع بالأسواق فى أنحاء البلاد. ووسع المسئولون بالدولة من برنامجهم للتصنيع، وأبقوا على رسوم جمركية صارمة لاستمرار تحقيق هذه المصانع الجديدة للربح. من الجانب الآخر، واصل التجار الأغنياء بالقاهرة والإسكندرية العمل كوكلاء أو حلفاء للشركات الأجنبية التى لها مصلحة فى فتح السوق المحلى بمصر، وكوسيلة لتخفيف خلافاتهم مع مسئولى الدولة سعى التجار فى اتجاه إستراتيجيتين متكاملتين نسبيًّا نحو عام ١٨٢٠. اندفعت أسر مشاهير التجار فى اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تمكينهم

من السيطرة على الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الزراعية، وبدأ التجار الآخرون المنتسبون للدولة فى زيادة حصتهم مــن تجــارة الــبلاد مــع الســودان والجزيرة العربية.

غير أن هاتين الإستراتيجيتين لم تتمكنا بذاتهما من حل الصراعات المتنامية التى كانت تنأى بتجار مصر عن الإدارة المركزية، التى كان يشكل مسئولوها أهم الحلفاء السياسيين المحليين بعد عام ١٨٢٠، وذلك لأن كل عامل منهما استمر فــى حاجة إلى الآخر لمواجهة التحديات المتبادلة من العمال الريفيين والمــدنيين بــين عامى ١٨٢٠ و١٨٢٥، وأصبحت نشاطات التجار والدولة تنحصر من جديد فــى مجموعة من السياسات ترتبط بحميمية بالسياسة التوسعية الخارجية، واشتملت هذه السياسات على:

١- برنامج مترابط لتطوير الأسطول تزاوجت مــن خلالــه البعثــات العســكرية والتجارية بشكل وثيق.

٢- زيادة حجم وأهمية وحدات التجنيد الإلزامى النظامية داخل القــوات المســلحة للبلاد. وكانت هذه التحركات تمثل أهم استجابة قصيرة الأجل قابلة للتطبيق من قوى الدولة / التجار فى مواجهة أشد خصومهم السياسيين نفوذًا بالداخل.

التغيرات فى تنظيم القوات المسلحة المصرية

خلال السنوات الأولى للحملات العسكرية لمصر كانت القــوات المســلحة للبلاد تتكون أساسًا من الفرسان المجندين، أى قوات غير نظامية يجندها قادة هؤلاء الفرسان [١٠٣]. وتألفت القوة المرسلة إلى الحجاز فى عــام ١٨١١ مــن الفرســان الألبان والمماليك وقــوات إضافية من البدو تشــرف عليها قيادات متباينــة [١٠٤]. أما قوات الحملة التى اندفعت إلى السودان بعد تسع سنوات من ذلك فقد تشكلت من وحدات للفرسان والمشاة، منظمة على أساس علاقاتهم كأفراد بالقــادة العســكريين الذين أتوا بهم وأعدوهم، كما يقومون بتوفير البدائل الضرورية لتغطية ما يحــدث من خسائر [١٠٥]. وباختصار، ففى خلال هذه السنوات "كانت" آلة الحرب، بما فيها تلك المعدة آنذاك، تبدو متواضعة. فقد كان الجيش حشدًا من رجال تم تجنيدهم مــن

هنا وهناك: أتراك وألبان وسوريون ومغاربة... رجال بلا هدف قومي، جامحون لا تحركهم راية موحدة، بل يحركهم الراتب العسكرى أو الغنيمة[١٠٦]. وعلى أية حال ففى مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر، حدث تغيران كبيران فى طبيعة القوات المسلحة المصرية. الأول: بدأت هذه الجيوش تشتمل على عدد أكبر من السفن الحربية. وكانت جهود الحكومة لإنشاء أسطول حربى قد بدأت نحو عام ١٨٠٩، واستهدفت تشكيل أسطول من السفن الصغيرة فى البحر المتوسط والأحمر بحلول عام ١٨١٥[١٠٧]. وكانت السفن الحربية الأولى ليست إلا أكثر قليلا من سفن تجارية متحولة، رغم أن نظام الحكم سرعان ما تعاقد مع شركات لبناء السفن فى إسطنبول ورودس لبناء أسطول حديث [١٠٨]. وفى نهاية العقد الثانى للقرن التاسع عشر، انهمكت موانئ بومباى وليفرنو والبندقية فى تصنيع سفن حربية للبحرية المصرية، وطلب محمد على تصريحًا من السلطات الفرنسية فى عام ١٨٢١ للتعاقد مع أحواض للسفن فى طولون ومرسيليا، وتمت الموافقة على هذا الطلب فى العام التالى[١٠٩]. ويلاحظ "دافيد فارهى" David Farhi أنه فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان الباشا يقوم بحملة لـ "تنظيم"، أسطوله.

واشتمل هذا على تجنيد ما أمكن من المصريين، الذين لديهم خبرة بالملاحة النهرية، ليحصلوا على تدريب نظامى على يد معلمين أوروبيين. أما الضباط فيتلقون تدريبهم من خلال مناهج خاصة بالبحرية [١١٠]. إضافة إلى تلك السفن التى فى حوزة الحكومة المصرية، مورست ضغوط على عدد من السفن الأوروبية الراسية فى موانئ البلاد لتعمل خلال المراحل الأولى للحرب اليونانية فى أداء خدمات فى النقل وتزويد العمليات العسكرية [١١١]. لذلك يتضح أن وحدات الأسطول كانت تؤلف مكونًا أساسيًا للمؤسسة العسكرية المصرية فى بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، كما تزايدت أهميتها فى السنوات التالية من هذا العقد.

ثانيًا: والى جانب السفن الحربية، بدأت القوات المسلحة لمصر تضم بين صفوفها عددًا كبيرًا من قوات المشاة المنتظمة فى بداية عشرينيات القرن التاسع عشر. وهذه الوحدات والمعروفة باسم (النظام الجديد) تم تجميعها عن طريق التجنيد الإجبارى تحت إشراف الحكومة من مختلف أنحاء البلاد. وفى عام ١٨٢٢ أصدر المسئولون بالقاهرة أمرًا باستقدام أربعة آلاف رجل لأداء واجبات عسكرية

من منطقتين كبيرتين بالصعيد [١١٢]. والأشخاص الذين تم جلبهم من المنطقة الواقعة بين منفلوط وقنا صدرت الأوامر بتجميعهم للتدريب في معسكر تابع للحكومة خارج فرشوط، والقادمون من المنطقة الواقعة بين قنا وأسوان تم تجميعهم فى أسوان. وتقرر دفع الرواتب الخاصة بهم من العائدات التى تحصلها الحكومة، وليس عن طريق قادتهم، وتحددت الفترة الأولية لأداء واجباتهم بثلاث سنوات[١١٣]. وتقرر أن يتم إحلال بدائل لهم بالاختيار من قوائم تضم من تقع عليه القرعة مستقبلا يجهزها الضباط المسئولون عن معسكرى التدريب كجزء من نظام شامل لإحصاء السكان بالقرى. وتتلقى الوحدات المجندة إلزاميًا تدريبًا عسكريًا نظاميًا وفقًا لنظم التدريب الأوروبية، وتم بالتالى ضمهم إلى تشكيلات ووحدات محددة بدقة [١١٤]. وتشكلت وحدة مركزية للقيادة لكى تشرف على توفير السلاح والملابس والمعدات والمؤن لهذه الفصائل العسكرية المشكلة حديثًا [١١٥]. وقامت الدولة بتنظيم نوع من الحملة الدعائية لتدعيم خططها الجديدة فى التجنيد الإلزامى، وحث علماء الدين ذوى النفوذ فى العاصمة على كتابة الخطب التى تجيز هذه الممارسات المبتكرة[١١٦].

من العسير أن يكون محض صدفة أن التجنيد الإلزامى للنظام لأول مرة موجهًا لرجال من المنطقة الواقعة بين منفلوط وأسوان - وهى المنطقة التى كانت منطلقًا لأكبر ثلاثة عصيانات ريفية واسعة النطاق فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر [١١٧]. وفى الواقع فإن الأمر الصادر بتكليف هذه الوحدات اشترط أن يكون المجندون من بين السكان المستقرين بالقرى الواقعة فى هذه المنطقة، وليس من الفلاحين غير المستقرين الذين يتنقلون بين القرى آنذاك [١١٨]. أكثر من هذا، فإن المقيمين بهذه المنطقة لم يتأثروا بنفس القدر بالتجنيد العسكرى طبقًا لمرسوم حكومى صدر فى ٢٣ يناير ١٨٢٦، إذ استهدف ألا يتداخل التجنيد الإلزامى مع الإنتاج الزراعى بالصعيد. وهذا القرار يربط التجنيد الإجبارى فى المناطق الريفية ربطًا مباشرًا بانتعاش القطاع الزراعى فى الاقتصاد [١١٩]. وكما يوضح "باتريك اوبراين" Patrick O Brien فإنه نظرًا لنمو الإنتاج الزراعى بمعدل كبير بين عامى ١٨٢٠ و١٨٨٠، فإن من اضطروا لدخول الخدمة فى القوات المسلحة للبلاد بعد عام ١٨٢٢ ربما لم يكونوا من بين الفلاحين العاملين فى أكبر الأراضى الزراعية إنتاجية[١٢٠]. على الجانب الآخر، فإن صغار الملاك المستقلين والعاملين بالحرف فى الريف لم يهربوا من أداء الخدمة العسكرية بمنتهى السهولة.

ويذكر "إدوارد لين" Lane Edward أنه من أجل الوفاء بحصصهم في قوائم المطلوبين، فإن مشايخ القرى دائما ما يأخذون أبناء الأشخاص الذين يحوزن أكبر الملكيات. وهؤلاء هم الذين يمكنهم تجنب الخدمة العسكرية برشوة مشايخ القرى أنفسهم [١٢١]. وارتفعت مبالغ الرشاوى هذه عدة مرات، إلى حد التدمير الاقتصادى للمنتجين المستقلين.

ويتضح أن الصناع المهرة بالريف تم تجنيدهم فى خدمة الحكومة منذ عام ١٨١٣. ويلاحظ الجبرتى أنه تم أخذ عدد كبير من الخبازين من الفيوم فى تلك السنة حتى أصبح هناك عجز فى أعدادهم بالمنطقة، وفى الوقت نفسه، اضطر عمال تصنيع الطوب وعمال البناء لدخول الخدمة الحكومية لبناء معسكرات للجنود فى عدد من الأقاليم [١٢٣]. وفى عام ١٨١٥ تم تجنيد العمال المهرة من الوجه البحرى للعمل فى أحواض السفن الحكومية الجديدة بالإسكندرية، ويرى "بيتر جران" Peter Gran أنه كان يتم تجنيد أصحاب الحرف إلزاميًّا بالمصانع والجيش فى الوقت نفسه فى السنوات التالية، ومع اقتراب هذا العقد من نهايته لوحظ أن التجار والصناع المهرة بقنا كانوا يخشون بشدة من التجنيد إلى حد أنهم كانوا يغلقون محالهم عندما تروج الشائعات عن اقتراب قوائم التجنيد من المنطقة [١٢٤]. على أن مجموعة من العاملين بالحرف من الأقاليم كانوا فى أحد الأسواق بالقاهرة وتم إجبارهم على الدخول فى القوات المسلحة فى تاريخ لاحق لحد ما، فى حين كتب القنصل العام البريطانى فى تقريره فى يونيو ١٨٣٢: فى يوم ١٤ من الشهر الجارى أمسكت فجأة كتائب التجنيد بالذكور من سكان القاهرة، والتى انتشرت فى جميع الأحياء فى لحظة محددة، وبعد دقائق قليلة أصبحت الشوارع مهجورة إلا من مجموعات من النساء تولولن على أقاربهن المقبوض عليهم وأغلقت جميع المحلات [١٢٥]. لذلك فإن كتائب التجنيد استهدفت فى معظمها الصناع المهرة والعاملين بالحرف، وهو نفسه ما حدث للعمال الزراعيين.

ومع التوسع فى وحدات الأسطول والتشكيلات النظامية للقوات المسلحة المصرية أمكن لتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء الحصول على مكانة راقية سواء على مستوى الشئون الريفية أو الحضرية، بينما وفَّقوا فى الوقت نفسه مصالحهم مع الإدارة المركزية. وتوحدت مصالح التجار والدولة فيما يتعلق بالتوسع فى بناء الأسطول إلى مدى بعيد، ذلك لأن وحدات الأسطول استطاعت ان

تلعب دورًا تجاريًا وحربيًا مزدوجًا على نحو لم تكن تقدر عليه القوات البرية، وبمجرد بناء أول سفينة حربية بدأت مشروعات تحويل السفن التجارية إلى سفن حربية بتسليحها بمعدات عسكرية، لذلك كانت السفن الحربية الحكومية تستخدم بانتظام كناقلات تجارية، تحمل البضائع، والمواد الغذائية والسلع الأخرى بين مصر والشركاء التجاريين مثل أوروبا وسوريا وتركيا والجزيرة العربية[١٢٦]. وخلال نهاية العقد الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل عشرينياته، بدأت المراكب التابعة للدولة فى حمل معظم الإنتاج الزراعى للبلاد من مناطق زراعتها إلى أسواق المدن لتباع فيها [١٢٧]. وارتفع عدد المراكب النهرية التى تحمل هذه البضائع على طول نهر النيل من ١٦٠٠ خلال فترة الاحتلال الفرنسى إلى ٣٣٠٠ مركب بحلول عام ١٨٤٠، تملك الدولة منها على الأقل ٨٠٠ مركب [١٢٨]. كما أقامت الحكومة أحواضا للسفن فى السودان فوق كل واحدة منها مجموعة عن المعدات، لبناء السفن المخصصة لحمل المحاصيل المنتجة بالمنطقة لنقلها إلى الوجه البحرى. وأسفرت هذه النشاطات عن انتعاش الحركة الداخلية للحبوب لمنفعة تجار البلاد، بموافقة الإدارة المركزية [١٢٩].

وفى الوقت نفسه تقريبًا فإن سيطرة الدولة على جمع رسوم الجمارك على طول نهر النيل، التى استفادت من السفن الحربية على الأقل منذ منتصف القرن الثامن عشر، باتت شأنًا عسكريًا بحريا أكثر صرامة [١٣٠]. ويقول "روكفورت سكوت" Rochfort scott إنه فى المنيا: "شأنها شأن الموانئ الرئيسية على النيل، أقيم عرض لقوة بحرية – نوع من السفن المجهزة بمدفعية مثبتة بدون حركة فى الطمى المحيط بالمدينة[١٣١]. كما استفادت حملات حفظ النظام التى جرت خلال هذه الفترة كثيرًا من البواخر النهرية، إذ كانت وحدات المشاة النظامية تأتى على طول النهر من أسوان إلى الأقصر فى مراكب تملكها الدولة للمساعدة فى قمع التمرد الذى اندلع حول تلك المدينة فى سنة ١٨٢٤. وبالتالى أصبح بناء السفن والنشاط البحرى الذى واكبها مجالا قويت من خلاله أواصر العلاقة بين تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بمصر مع مسئولى الدولة فى الوقت نفسه الذى تعاظمت فيه صراعاتهم المتبادلة مع كبار ملاك الأراضى بالبلاد وأصحاب الحرف المستائين.

غير أن بناء الأسطول لم يكن هو الوجه الوحيد للتوسع العسكرى الذى تداخلت فيه مصالح التجار والدولة. فقد كانت المصانع الحكومية سواء بالعاصمة

أو الأقاليم على ارتباط وثيق بتجهيز وتسليح القوات النظامية لمصر فى السنوات التالية مباشرة لعام ١٨٢٠، ويزعم عدد من الباحثين أن هذه المصانع فى الواقع أنشئت أساسًا لتصنيع المعدات العسكرية [١٣٣]. ويخلص مسح ميدانى حديث إلى أن أهداف محمد على فى إنشاء هذه المصانع تنطوى على مظهر عسكرى كبير، رغم أنه ليس الأرجح.

بفحص أعماله أكثر من تصريحاته نجد انه أولى عناية خاصة للصناعات ذات الصلة بالجيش والأسطول. وكانت مصانع الأسطول والمعدات العسكرية مجهزة تمامًا وإدارتها جيدة، ومن المحتمل أنها كانت أكثر منشآته الصناعية نجاحًا. وعندما بدأ يقلص واردات الفحم ويستخدم الآلات البخارية ويعتمد غالبًا على قوة الحيوانات فقط كان يقوم بعمل استثنائى، إلا أن هذه الأولويات صنعت حسًّا اقتصاديًا.. وقد وفر الجيش للصناعة سوقًا هائلة ومحمية. وعملت مستودعات السلاح مع دور السبك التابعة لها وورش المعادن على تدريب العمالة الماهرة، وزودت المصانع الأخرى بقطع الغيار والمعدات الخفيفة، هنا مرة أخرى، تفسير عسكرى بسيط قد يفشل فى تحقيق الإنصاف لمحاولته. وكانت الأهداف أكثر تعقيدًا والأساس المقدم للصناعة أوسع من المطلوب لهدف عسكرى[١٣٤].

من العسير تصور أن هذه الورش الحكومية – قام بتخطيطها والإشراف عليها مسئولون فى أعلى المناصب بجهاز الدولة الإدارى – كان يعمل بها فلاحون ليس إلا من الريف، الأكثر احتمالا أنهم كانوا غالبًا من أصحاب الحرف المهرة يتمتعون بخبرة فى تصنيع السلع التى تنتجها هذه المصانع الجديدة.

على أن تجنيد الصناع المهرة وأصحاب المهن للعمل فى منشآت الدولة وشغل مواقع فى الوحدات العسكرية النظامية للقوات المسلحة المصرية عزز التعاون بين التجار وإداريى الدولة فى مجالين متكاملين فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. الأول، التجنيد الإجبارى لأصحاب الجرف من المدن والأقاليم فى الخدمة الحكومية يَسَّر كثيرًا تهدئة الأوضاع فى الريف عمومًا. ومضى المراقبون المعاصرون كثيرًا فى ملاحظة أن الأفراد الذين انضموا إلى القوات المسلحة تمتعوا برواتب وبمقار للسكنى أفضل مما كان متاحًا لهم أن يوفروه بقواهم الذاتية كمدنيين، ويرى الدبلوماسيون البريطانيون صلة مباشرة بين هذه الفوائد وبين قلة وقوع حوادث الهروب نسبيًا فى صفوف القوات المسلحة النظامية[١٣٥]. وبحلول

ربيع ١٨٢٤ أحرزت الوحدات النظامية انتصارًا على تمردات بالصعيد على أطراف إسنا. ومن وجهة نظر نظام الحكم أن كفاءة هذه القوات النظامية كانت تمثل تحسناً هائلاً مقارنة بكفاءة القوات المرتزقة القديمة، الذين قد ينضم جنودها عادة إلى التمرد ويغيرون على العاصمة بمجرد تأخر رواتبهم عن الموعد المحدد(١٣٦). ولاحظ مسافر بريطانى إلى الوجه القبلى فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر أنه رغم فشل سياسات نظام الحكم الخاصة بالتصنيع والتجنيد الإلزامى فى تحقيق أهدافها الظاهرية فإنها كانت مفيدة بوضوح فى ضمان تهدئة الأوضاع الداخلية لـ (مصر)(١٣٧). أكثر من هذا أتاح إقامة النظام الجديد للدولة الحفاظ على قدر كبير من المؤسسة العسكرية دون اللجوء إلى فرض ضرائب استثنائية على التجار، والتى كانت ضرورية فى أوقات سابقة لدعم وحدات المرتزقة لحماية البلاد.

على الجانب الآخر، أسفر التجنيد الإلزامى لعدد محدود من الفلاحين فى القوات المسلحة عن إضعاف الإقطاعيين الصاعدين، الذين كانوا يعتمدون على وجود مخزون كبير من العمال الزراعيين للحفاظ على ربحية إقطاعياتهم التجارية. وكان المراقبون الأجانب جميعهم يشكون من أن التجنيد العسكرى أتاح للقطاع الزراعى بالبلاد الوصول إلى كامل طاقته كمورد للمواد الغذائية والمحاصيل الأخرى إلى الأسواق الأوروبية. وفى الوقت نفسه تزامنت السنوات الأولى للتجنيد الإلزامى مع تحسن ملحوظ فى مستوى المعيشة الذى كان يتمتع به معظم العمال الزراعيين. وكتب "هنرى سالت" Henary Salt فى ١٨١٧: "إننى ألاحظ، وتأكدت من آخرين لديهم فرص متعددة فى التيقن من الحقيقة، أن الفلاحين أو زراع الأراضى يلقون معاملة أفضل كما أنهم أكثر قناعة عما كان عليه الحال لسنوات عديدة خلت، بلا شك كنتيجة للطلب المتنامى على العمالة فى الملكيات الزراعية الكبيرة(١٣٨). على أن حالات القصور المتتالية التى نجمت عن التجنيد الإجبارى للفلاحين فى الجيش اقضت ببعض كبار ملاك الأراضى إلى الإفلاس (١٣٩). غير أن مسئولى الحكومة كانوا حريصين على إعفاء الأملاك الزراعية للتجار التى تنتج المحاصيل النقدية للتصدير من حملاتهم للتجنيد الإلزامى خلال السنوات الأولى لعشرينيات القرن التاسع عشر، فى الوقت نفسه الذى كان يوجه فيه اللوم لقادة قوات المرتزقة من النمط القديم لمحاولاتهم استغلال العمل الإجبارى لمصلحتهم الشخصية(١٤٠). لذلك كان تبنى برنامج لبناء الأسطول والتجنيد الإلزامى بالجيش

يحقق مصالح متبادلة لتجار الاستيراد والتصدير المصريين وإداريي الدولة في السنوات السابقة واللاحقة لعام ١٨٢٢. وأتاح برنامج كهذا فرصة لإحلال قوات لا يمكن الوثوق بها بين صفوف القوات المسلحة للبلاد بقوات أكثر انضباطًا تحت سيطرتهم المباشرة، وكذلك تحجيم الوضع السياسي النسبي لكل من الصناع المهرة وكبار ملاك الأراضي الزراعية الأكثر ثراء. فضلا عن هذا منحت هذه السياسات لنظام الحكم وسيلة لمواجهة تحديات خارجية خطيرة للتجارة المصرية في شرق البحر المتوسط، كانت تعرض للخطر مداخيل كل من التجار والاحتكارات الحكومية مع بدء عشرينيات القرن التاسع عشر.

التهديدات للتجارة المصرية في شرقي البحر المتوسط

نظرا لأن الائتلاف غير المستقر للتوسع في التصنيع وتعزيز التجارة الخارجية بات مصدرًا لإشكالية متزايدة للقوة الاقتصادية والسياسية للتجار المصريين والحكومة المركزية في صراعاتهم المتبادلة مع كبار الإقطاعيين الصاعدين والصناع المهرة على الهيمنة المحلية، فقد بات أمن شرقي البحر المتوسط أكثر حيوية بكثير لنظام الحكم في السنوات التالية لعام ١٨٢٠. كان تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء مستغرقين لحد كبير في تجارة الأرز والقرطم والصمغ العربي والبن والتوابل والسلع الفاخرة داخل الإمبراطورية العثمانية، خاصة في إزمير وإسطنبول. ومن العسير أن نجد أرقامًا دقيقة لحجم هذه التجارة، لكن في عام ١٨٤٩ كانت تركيا لا تزال هي ثاني أكبر شريك تجاري لمصر بعد بريطانيا العظمى من بين الدول التي تمارس تجارتها بالإسكندرية [١٤١]. ونظرًا لأن الأرز وباقي السلع الغذائية المقررة لإسطنبول كان يتم شحنها أساسًا من رشيد ودمياط، فمن المحتمل أن تجارة مصر مع تركيا في منتصف عهد محمد علي كانت أكبر من هذا. زد على هذا أن البن والتوابل والسلع الفاخرة كان يتم شحنها أيضًا من مصر إلى موانئ سوريا والأناضول الصغيرة في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر. وبالتالي، كانت منطقة بحر إيجة وسيلة اتصال ونقل حيوية لتجار مصر الأغنياء، شأنها شأن منطقة البحر الأحمر منذ عقد سابق.

وفى الأعوام التى أجبرت فرنسا فيها برلين وميلانو على إصدار مراسيم تحظر تدفق التجارة من وإلى القارة الأوروبية، ازدهرت التجارة فى منطقة بحر إيجة. وتحرك التجار البريطانيون إلى المنطقة عنوة فى العقد التالى لعام ١٨٠٦ فى مسعى لإيجاد أسواق جديدة تعويضًا عن الأسواق التى أغلقتها فرنسا، وأرسوا قواعدهم بداية فى مالطة ثم فيما بعد فى جزر الأيونية[١٤٢]. وفى الوقت نفسه، برزت الموانئ الحرة فى تريسته وليفورنو كمستودعات كبرى للسلع المتدفقة إلى وسط أوروبا بالإضافة إلى هولندا وكذلك الصادرات الفرنسية إلى الإمبراطورية العثمانية[١٤٣]. وفى الشرق، بدأت تتزايد معاملات سالونيك وفارنا التجارية مع دول البلقان والنمسا من جانب ودول البحر المتوسط من الجانب الآخر[١٤٤]. وشهد العقد الأول من القرن التاسع عشر توسع أوديسا كمركز تجارى للأراضى الزراعية الخصبة فى أوكرانيا وبولندا[١٤٥].

على أن ما ربط هذه الشبكات التجارية المتباينة معًا كان تنوع "المجتمع اليونانى" لساحل بحر إيجة، الذى يؤلف أعضاؤه الأغلبية العظمى من الوسطاء وأصحاب الشاحنات والباعة الجائلين الناشطين فى المنطقة. وكان الألبان الأرثوذكس الشرقيون يقيمون فى جزيرة "هيدرا" Hydra و"سبتساى" Spetsai خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، بينما يستقر اليونانيون الأرثوذكس فى "بسارا" Psara. وكما يذكر "ترايان ستويانوفيتش" Traian Stoianovich: "فى عام ١٨٠٠ تقريبًا، كان أكثر من ثلثى الحمولة بالأطنان ونصف السفن للبحرية التجارية الألبانية اليونانية النامية يملكها سكان جزر هيدرا وسبتساى وبسارا، محدثو النعمة فى منطقة بحر إيجة. ويحصل التجار الجدد وأصحاب السفن على التمويل، فى جزء منه وهذه حقيقة، من الرأسماليين من جزيرة خيوس أزمير، كما يحظون بالمساعدة فى نموهم الاقتصادى من سيطرة Phanariot على شئون منطقة بحر إيجة[١٤٦]. وترى "إلينا فرانجاكيس – سيريت" Elena Frangakis -syreet أنه خلال الأعوام الأولى للقرن الرابع عشر "كان التجار الإنجليز يجلبون المنسوجات البريطانية إلى مالطا أو كورفو Corfu (بعد أن أصبحت الجزيرتان تحت السيطرة البريطانية) ويتعاقدون مع التجار اليونانيين، الذين استقروا بهما، كى يبعثوا بالمنسوجات إلى شركائهم بالخارج، أو بإقامة شراكات فى منطقة شرق البحر المتوسط، وأغلبها فى أزمير[١٤٧]. وفى الوقت نفسه "بين عامى ١٧٨٤ و ١٨١٨

سيطر التجار اليونانيون من الناحية العملية على صادرات المنسوجات الهولندية Dutch إلى أزمير وإلى باقي الأناضول"، كما أنهم في آن واحد استولوا على التجارة بين تريستي وأزمير(١٤٨). أكثر من هذا، هيمن التجار اليونانيون على التجارة المزدهرة بمنطقة البحر الأسود من قاعدتهم في أوديسا (١٤٩). واستنادًا إلى فيرنون بريير Vernon Puryear: "ائتلاف بعض الظروف بالتالي جعل اليونانيين في الواقع هم التجار الأكثر نشاطًا في مياه الشرق. إذ كانت سفنهم العديدة تغدو ذهابًا وإيابًا بين أوديسا ومالطا، وبين مرسيليا وباقي الموانئ الرئيسية على البحر المتوسط، وفي معظمها احتفظ اليونانيون بمؤسسات تجارية مزدهرة" (١٥٠).

واستفادت الدولة / التجار بمصر لأقصى مدى بالوساطة "اليونانية" مثلهم مثل الأوروبيين والعثمانيين. وفي ١٨١١ أرسل محمد علي وفودًا من الوكلاء "اليونانيين" إلى مالطا والبرتغال وأسبانيا للتفاوض حول بيع الحبوب المصرية للجيوش الإنجليزية التي تعمل في غربي البحر المتوسط(١٥١). وعندما رفض الإنجليز بيع السفن الحربية لنظام الحكم في نهايات هذا العقد، "حث الوالي أصدقاءه ومعارفه على الاستثمار في السلاح والشحن نيابة عنه. وقام وكيلاه اليونانيان توسيجه وأناستاسي، ببناء ثلاث سفن في عام ١٨١٨ عملت في التجارة بمياه مجموعة الجزر اليونانية" (١٥٢). كما أن تاجرًا يونانيًا آخر شهيرا هو زيزينيا Zizinia "اشترى سفينة وجهزها لزيادة الأسطول التجاري للوالي، وزوده بفرقاطته الحربية الأولى"، إضافة إلى أنه أصبح عدد من اليونانيين من أهل الجزر هم قباطنة هذا الأسطول الجديد، وتحول بعضهم لاعتناق الإسلام. وبداية من عام ١٨١٢، كانت السفن التي تحمل العمال وأرباب الحرف اليونانيين تأتي سنويًا من "هيدرا" Hydra و"سبيزيا" Spezia(١٥٣). وبنهاية هذا العقد غدت التجارة الخارجية للبلاد متكاملة بقوة في الشبكة التجارية التي يهيمن عليها "اليونانيون" وتتركز في منطقة بحر إيجة.

واجهت هذه الشبكة عددًا من التوقفات في الأعوام التالية لعام ١٨٢٠. في المقام الأول، بدأ التجار الإنجليز غير التابعين لشركة الليفانت في إقامة علاقات مباشرة مع الموانئ العثمانية بأعداد آخذة في التزايد. ويقول كننجهام A.B Cunnigham أن ستة تجار إنجليز وصلوا إلى أزمير في عام ١٨٠٥ و الثامن عشر تاجرًا في عام ١٨١٤، و٢٣ تاجرًا في عام ١٨١٥، و٥٠ تاجرا في عام ١٨٢٠،

ويستنتج أن "أزمير لم تكن وحدها مقصد التجار. ففى عام ١٨١٢ قامت أول سفينة بريطانية منذ ٩ سنوات بزيارة سالونيكا. وأعيد افتتاح القنصلية بحلب فى سنة ١٨١٠ والتى كانت مغلقة لسنوات عديدة. وفى ١٨١٧ أبلغ القنصل بالإسكندرية عن أول سفينة بريطانية وصلت إليها مباشرة من إنجلترا على مدى العشرين عامًا الماضية، وفى عام ١٨٢٢ وصلت إلى بيروت ٢٠ سفينة بضائع بريطانية، "ولم يكن قد وصل إليها أى سفن طيلة ٢٠عامًا"[١٥٤]. على أن تصاعد مشاركة بريطانيا فى تجارة شرقى البحر المتوسط كان يمثل تحديًا مباشرًا لنظام التبادل التجارى الضعيف والمعقد الذى نشأ بالمنطقة أثناء الحروب النابليونية. وحاول المسئولون بالقاهرة خلق أفضل وضع ممكن لتكوين شراكة مع بريجز آند كومبانى فى لندن عام ١٨١٦، إلا أن هذه الخطوة انطوت على مخاطر سياسية فى ذاتها[١٥٥].

علاوة على التهديد البريطانى، زاد التجار الأمريكيون بشدة من أنشطتهم فى هذا الجزء من العالم فى السنوات حول عام ١٨٢٠. وبحث الوكلاء التجاريون والدبلوماسيون، المقيمون فى إزمير، إمكانية إقامة مقار قنصلية فى إسطنبول وأوديسا بداية من ١٨١٩، وبعدها بعامين، قام قائد الأسطول الأمريكى بالبحر المتوسط الذى وصل حديثًا بإرسال إحدى سفنه الشراعية إلى أزمير وأمر باستطلاع إمكانية استئناف علاقة منتظمة مع منطقة البحر المتوسط و"جمع معلومات تجارية" حول الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط.. وكما يذكر جيمس فيلد James Field "كان وصول السفينة سبارك Spark فى ١٢ أكتوبر من عام ١٨٢٠ يمثل أول وجود لسفينة حربية أمريكية بالعاصمة التجارية للشرق "[١٥٦]. وأجرى قبطان السفينة مسحا ميدانيا لفرص تجارة كبرى للولايات المتحدة فى هذا المركز التجارى الصاخب، ثم رحل إلى العاصمة العثمانية؛ حيث التقى بالسفير الروسى وممثلين رفيعى المستوى من الميناء. وفى محاولة لموازنة كل من النفوذ البريطانى المتزايد فى الشرق الأدنى وكذلك المطالب الروسية للوصول بحرية إلى منطقة البحر المتوسط، يتضح أن ممثلى الميناء عرضوا على هذا القائد إبرام معاهدة تجارية طويلة الأجل، واقترحوا "أن هدية من السفن ستكون تعويضًا مقبولاً مقابل الامتيازات التجارية"[١٥٧]. وكنتيجة لهذه الجهود قفزت التجارة الأمريكية فى إزمير التى بلغ إجماليها نحو ٢,٣ مليون دولار فى الأعوام الثلاثة من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٢٢، إلى أكثر من ١,٢ مليون دولار فى عام ١٨٢٣ فقط[١٥٨]. وكان جزء

أساسى من هذه التجارة فى منافسة مباشرة مع الصادرات المصرية المربحة إلى الإمبراطورية(١٥٩).

وفى الوقت الذى كان يندفع فيه الوكلاء الانجليز والأمريكيون إلى شرق البحر المتوسط ضاعف المغيرون التجاريون من الجزر اليونانية من هجماتهم على السفن التجارية فى بحر إيجة. كانت عصابات القراصنة عناصر ثابتة طوال العام للحياة فى هذا الجزء من العالم، إلا أن حجمهم ومدى نشاطاتهم قفزا بشكل لافت خلال سنوات حملات شبه الجزيرة ضد نابليون، عندما كانت بضائع المواد الغذائية وغيرها من السلع بكميات كبيرة تعبر مياه البحر المتوسط بكثرة(١٦٠). وزاد هؤلاء القراصنة من مجال عملياتهم بعد عام ١٨١٥ مع تناقص ازدهار التجارة زمن الحرب تدريجيًا. واستنادًا إلى "ريتشارد كلوج" Richard Clogg فإنه: بعد عام ١٨١٥ انخفض متوسط الأرباح إلى ١٥% كما أن الأرباح المجمعة لتجار هيدرا، على سبيل المثال، هبطت من ٧,٧٤٩,٥١٠ قرشًا فى ١٨١٦ إلى ١,٣٧٥,٠٣٩ قرشًا فى عام ١٨٢٠، هذا التراجع الكبير فى الدخل كان بلاشك عاملا معجلا فى انحدار ثروة ملاك السفن وقباطنة البحر من الجزر لينظموا أنفسهم، وإن عن كره فى البداية، مع المتمردين(١٦١). وكنتيجة لذلك انتشرت القرصنة المنظمة فى أنحاء حوض بحر إيجة، مما جعل الصفقات التجارية المعتادة بالمنطقة باهظة التكلفة وعرضة للمخاطرة عما فى السابق(١٦٢). واتخذ المدافعون عن القضية اليونانية وجهة نظر أكثر دموية فى هذا الاتجاه تقول: "خلال زمن الحرب من أجل استقلال اليونان، كانت عمليات الأسطول اليونانى ضد الأسطول التركى فى المياه القبرصية كثيرة وناجحة بشكل عام"(١٦٣). وفى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان لدى السفن الحربية بقيادة "القراصنة" اليونانيين القدرة على شن هجمات حتى على الموانئ المحصنة جيدًا مثل الإسكندرية ودمياط(١٦٤). وفى ظل هذه الظروف، كان لنظام الحكم بالقاهرة مصالح قوية فى السيطرة على كريت ورودوس وقبرص وساحل المورة كوسيلة لخفض أعباء هؤلاء المغيرين المفروضة على التجارة المصرية فى شرق البحر المتوسط.

وأضافت التطورات الزراعية فى الجنوب الشرقى لأوروبا فى ذلك الحين لهذه المصالح أن التجار المصريين وحلفاءهم فى الإدارة أضمروا احتلال المواقع المهمة استراتيجيًا على ساحل بحر إيجة. وبعد عام ١٧٢٠ تقريبًا كان قد بدأت

زراعة القطن قصير التيلة بكميات تجارية فى مقدونيا وأماكن أخرى فى شمالى اليونان. وكان يتم إرسال هذا القطن إلى وسط أوروبا سواء باستخدام الطرق البرية من خلال زيمون Zemun على نهر الدانوب (بالقرب من بلجراد) أو بواسطة البحر حول المورة حتى تريسته(١٦٥). لذلك كان القطن اليونانى المصدر إلى باقى أوروبا يزرع فى آن واحد مع زراعته فى مصر، لتحصل على أى شىء كبداية طفيفة للانطلاق. وبعد عام ١٧٩٥ انتقلت هذه التجارة على نحو دائم بشكل أو بآخر من المسار البرى إلى البحر نتيجة لتفشى وباء خطير فى زيمون(١٦٦). لذلك من خلال السيطرة على المورة وكريت استطاعت هذه القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة من تجارة القطن المصرية مع أوروبا، إلى حد ما، زيادة "تكاليف الحماية" على من يتعاملون فى هذه التجارة المقدونية، وبتلك الوسيلة أيضًا قيدوا المنافسة التى كانت تواجهها منتجاتهم القطنية من اليونان ومن باقى المنتجين فى البلقان. والأهم من ذلك، أنهم استطاعوا بفاعلية أن يتلاعبوا بالطلب المتنامى من غربى ووسط أوروبا على القطن بعيدًا عن المنتجات قصيرة التيلة التى تزرع فى مناطق الجنوب الشرقى من القارة لصالح الأصناف التى بدأت مصر فى تصديرها. يتبقى توضيح السبب فى أن الدولة / التجار كانوا قادرين على تبنى برنامج سياسى واقتصادى متعدد الأوجه مترافق مع التوسع فى بحر إيجة بنجاح فى مواجهة المعارضة المتناغمة للإقطاع والصناع المهرة.

أسس قوة الدولة / التجار فى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر

بدأ توزيع النفوذ السياسى الذى كان يميز المجتمع المصرى فى العقد الثانى للقرن التاسع عشر يتغير فى الأعوام الأولى للعقد التالى بطرق أساسية. كان خلفاء الملتزمين الزراعيين يعيدون تدريجيًا تأسيس هيمنتهم على أملاك زراعية كبيرة سواء فى الدلتا أو الصعيد وبالتالى أحرزوا موقعًا يتحدون من خلاله الدولة/ التجار فى السيطرة على البلاد.. وفى الوقت نفسه، شرع الصناع المهرة بالمدن مرة أخرى فى ممارسة أنشطة سياسية جعلتهم يبتعدون عن نظام الحكم انطوت على احتمالات التطور إلى نوع من التمرد واسع النطاق هز المجتمع الحضرى خلال

السنوات الأولى للقرن التاسع عشر. وفى رد فعل لهذه التحديات، اتخذ التجار المصريون الأثرياء ومسئولو الحكومة عددًا من الإجراءات المترابطة أدت بهم إلى إرسال سلسلة من الحملات العسكرية إلى بحر إيجة بداية من عام ١٨٢٢، وترجع قدرة الدولة / التجار على تنفيذ هذه السياسات إلى أربعة عوامل، والتى حالت فى النهاية دون عودة كبار المزراعين إلى إحراز موقف مهيمن بالبلاد أثناء النصف الأول من عشرينيات القرن التاسع عشر.

أولا، من عام ١٨٢٢ فصاعدًا، نما سريعًا الطلب الأوروبى على المنتجات الزراعية لمصر. إذ وفرت الأرباح المتزايدة من المبيعات الخارجية من منتجات أراضى الإقطاعيين لمشايخ القرى وسيلة للسيطرة على قوة العمل الزراعية بالبلاد دون العودة إلى إستراتيجية بكوات المماليك السابقة بالاحتفاظ بأتباع مسلحين بتكلفة باهظة، وأحيانًا يتعذر التنبؤ بولائهم. وكان كبار ملاك الأراضى عمومًا قادرين على إيجاد وسيلة خاصة بهم فى أمور العمالة حتى دون الاعتماد على قوات عسكرية تابعة لأحد الأجنحة المملوكية، أساسًا بسبب وضعهم المتميز مقابل عمال الزراعة المحتملين(١٦٧). وأصبح هذا الوضع مواتيًا أكثر نظرًا لأن عددًا أكبر من الصناع المهرة الريفيين وكذلك صغار الملاك المستقلين طُردوا من أعمالهم من خلال جهود الدولة للسيطرة على كل من إنتاج وتوزيع السلع فى أنحاء البلاد. وبات صغار الملاك والفلاحون المعدمون أكثر اعتمادًا على كبار الملاك الإقطاعيين وتجار – وموظفى الأقاليم للاقتراض، نظرًا لأنه غدا من العسير عليهم فى الأسواق المحلية تبادل إنتاجهم الفائض بالنقود والضروريات مثل آلات العمل(١٦٨). وفى ظل هذه الظروف وجدت أغلبية الفلاحين المصريين (الناجحين) أن الأكثر فائدة على المدى القصير كان التركيز على تشغيل أراضيهم، بدلا من العمل معًا على عكس التغيرات التى كانت فى صالح ائتلاف التجار والإداريين بالمركز.

لم يكن الأمر مجرد نقص فى الدوافع وراء منع كبار ملاك الأراضى الصاعدين من محاولة إعاقة المبادرات السياسية لـ الدولة / التجار بعد عام ١٨٢٠. ثانيًا، أعيق الصناع المهرة المحليون وصغار الملاك من العمل كحلفاء سياسيين للفلاحين الأغنياء فى هذه السنوات، حتى فى الشئون ذات المصالح المتبادلة مثل مقاومة الهيمنة الكلية لـ الدولة / التجار على توزيع السلع. وانقسمت

هاتان القوتان ببساطة من خلال العديد من الصراعات النوعية الأمر الذى جعلهما عاجزتين عن العمل التعاونى فى التعامل مع الآخرين. أما الصناع المهرة بالريف، الذى كان مستوى إنتاجهم وهامش أرباحهم منخفضًا بالضرورة، فقد أضيروا بشدة حتى بالزيادات الطفيفة فى تكاليف الغذاء أو المواد الخام. وساعد هذا على خلق علاقة تكافلية تقريبًا بين أصحاب الصناعات الصغيرة وصغار مزارعى الكتان والنيلة والذرة- المحاصيل الأساسية فى معظم ريف مصر بين عامى ١٨٠٠ و١٨٢٥. لكن لأن المحاصيل النقدية الأكثر ربحية، مثل قصب السكر والقطن، بدأ زراعتها بكميات "تجارية" من قبل على المساحات الكبيرة للأراضى الزراعية، وتم استبعاد الفلاحين الصغار من إنتاج القصب، فقد أتاحت الاقتصاديات الكبيرة للعُمد السيطرة على هذا القطاع من اقتصاد البلاد. ولم يعتمد المنتجون الكبار على آلات التشغيل المحلية لتحويل محاصيلهم إلى سلع قابلة للاستخدام، إذ إن حجم العمليات جعل من الأجدى لهم التعامل مع آلات تشغيل من خارج القرية، أو حتى خارج البلاد، ومنحهم هذا الوضع ميزة لافتة فى مقابل من يقومون بتشغيل منتجاتهم على نطاق صغير، وهو ما حال دون أى نوع من السلوك التعاونى بين كبار ملاك الأراضى والصناع المهرة بالأقاليم، ربما فيما عدا النوع الأساسى الأهم لخضوع الصناع المهرة/ الفلاحين لمصالح الإقطاعى(١٦٩). ونظرًا لأن القوى الريفية كان من الأرجح أن تنفجر احتمالات الثورة لديها أكثر من الخضوع لهيمنة كبار الملاك، فإن النخبة الزراعية لمصر لم يكن لها حلفاء محتملون يؤازرونهم خاصة بعد ما أصبح صراعهم مع التجار الأغنياء ومسئولى الدولة أكثر وضوحًا بعد عام ١٨٢٠. على أن نقص الحلفاء المحتملين شجع مشايخ القرى والإقطاعيين الصاعدين على القبول بحوافز اعتبار مهامهم تنحصر فى الزراعة من أجل الربح.

ثالثًا، أحرز تحالف الدولة / التجار فى مصر عددًا من المميزات التنظيمية على خصومهم السياسيين بالداخل خلال النصف الأول من عشرينيات القرن التاسع عشر. وظلت طوائف التجار تتسم بارتباطاتها العائلية القوية بين أفرادها(١٧٠). لكن فى ذلك الحين تكاملت ارتباطاتها بالصلات الداخلية المتنامية بين مؤسسات التجار وجهاز الدولة، ويشير "تيرنس والز" Terence walz أنه بحلول عشرينيات القرن التاسع عشر استطاعت مجموعة صغيرة من التجار العاملين فى تجارة السودان الاستفادة من التوجيهات الحكومية التى حددت أسعار بضائعهم بمستوى منخفض

مصطنع، فى حين بقيت أسعار التصدير بالغة الارتفاع. أكثر من هذا، كان بمقدور هؤلاء التجار استخدام المخازن الحكومية فى تخزين بضائعهم حتى تظهر شروط تفضيلية لهذه السلع فى السوق [١٧١]. كما أن التعاون بين الحكومة / التجار كان يجد التسهيلات من خلال آليات أخرى. إذ كان يتم اختيار تجار الاستيراد والتصدير الدائمين من قبل النظام للإشراف على مصانع الدولة المنتجة للسلع التى يتداولونها، وكان الشهبندر يتمتع بسلطة الإشراف على الصناع المهرة وأصحاب المحلات بالبلاد، علاوة على أن التجار الأثرياء كانوا عادة تحت سلطة الشهبندر[١٧٢]. وفى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، بلغ التعاون بين التجار/ الدولة حدًّا "هيمن فيه" الجهاز الإدارى للدولة على عمليات الطوائف رسميًا[١٧٣]. وساعد هذا الاتجاه على تقوية التحالف السياسى القائم بين التجار الأثرياء وإداريى الدولة ووفر لهم موارد إضافية أتاحت لهم مواجهة المعارضين الأقوياء.

رابعًا، فى بدايات عشرينيات القرن التاسع عشر تم تدعيم تضامن أكبر فى تنظيم وعمليات طوائف التجار بمصر من خلال حدوث تغييرات فى معاملات المهن التجارية. وقبل هذا التاريخ كان التجار يتعاملون فى مدى واسع من السلع فى الوقت نفسه كوسيلة لحماية أنفسهم من تراجع غير متوقع فى الطلب على سلع معينة. ويذكر الجبرتى، على سبيل المثال، أن أحد مشاهير التجار فى تسعينيات القرن الثامن عشر كان يقوم بتصدير كل من الحرير الخام والبقوليات. كما كان لدى آخرين فى مخازنهم حبوب البن والملابس الفاخرة[١٧٤]. لكن بعد عام ١٨٢٠ تقريبًا أصبح التجار فى العاصمة أكثر تخصصا. فبدلاً من التعامل فى مدى واسع من السلع، قام التجار المزدهرون بالتركيز على مجالات محددة، وأحيانًا على سلعة واحدة[١٧٥]. وهذا الاتجاه جعل التجار أكثر تكاملاً لبعضهم البعض، وتوافق هذا تمامًا مع جهود الدولة فى إدارة تجارة البلاد بطريقة أكثر مركزية[١٧٦]. كما أنه زاد من الميزات التنظيمية لنظام الحكم إزاء الصناع المهرة والمزارعين بالبلاد، الذين أصبحت نشاطاتهم أقل انسجامًا، وبالتالى انخفضت قدرتهم على مقاومة مبادرات الدولة / التجار.

زد على هذا، واصل شيوخ القرى وكبار ملاك الأراضى الجدد مواجهة المجتمعات الريفية الراسخة بحزم والقادرة على تعزيز مصالح الفلاحين. وبأشكال معينة عملت التراكيب الريفية القائمة كأساس للنفوذ المتنامى للعُمَد بعد عام ١٨٢٠؛

فقد كانت الأراضى العامة بالقرى مخصصة لاستخدام المشايخ فى المهام الاحتفالية(١٧٧). بيد أن هذا التطور ساعد أيضًا على إيجاد مستوى معين من المقاومة الريفية للمزارعين الكبار الناهضين. وترتب على ذلك أن ظل شيوخ القرى معتمدين على ارتباطاتهم مع الدولة من أجل الحفاظ على نفوذهم بالريف، وحال هذا دون ظهور تحالف الصناع المهرة / الفقراء / الفلاحين / العمد بالقرى فى مواجهة الدولة / التجار.

وأتاحت هذه العوامل لتحالف الحكومة المركزية / التجار الأثرياء بالبلاد اتباع إستراتيجية فى التوسع الخارجى فى الأعوام التالية على عام ١٨٢٢ كوسيلة لدعم وضعهم السياسى الداخلى فى مواجهة التحديات الخطيرة من القوى الأخرى داخل المجتمع المصرى. غير أن الحملة العسكرية فى بحر إيجة لم تُمَكِّنَ الدولة/ التجار من وضع أنفسهم كتحالف حاكم دائم داخل البلاد. كما أن التغييرات فى تركيب وحجم التجارة الخارجية لمصر التى استمرت خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، أدت إلى تقوية وضع تلك القوى الريفية المنتجة للمحاصيل النقدية المخصصة للتصدير وأضعفت التجار الأثرياء والمسئولين الحكوميين الذين كانوا يملكون حصة كبيرة من هذه التجارة. وكنتيجة لهذا، استمر الوضع السياسى الداخلى للنظام محفوفًا بالمخاطر طوال هذا العقد.

الفصل الخامس

الحملة الأولى على الشام

في نهاية أكتوبر عام ١٨٣١ اجتازت الجيوش المصرية صحراء سيناء، وغزت الشام. وكانت هذه الحملة أكبر عملية عسكرية نفذتها القوات المسلحة والأسطول المصريان خلال سنوات حكم محمد على باشا كوالٍ على القاهرة، وضمت أكثر من ٢٥ ألف جندى توزعوا على خمس وحدات مشاة، وأربع وحدات للفرسان، وعدة فصائل غير نظامية من فرسان البدو مع وحدات مساعدة[١]. كما أنها كانت أكثر حملات الوالى أهمية من الناحية الإستراتيجية والدبلوماسية، فقد كانت حملة على منطقة مركزية للإمبراطورية العثمانية، وبالتالى كانت تمثل تحديًا مباشرًا لنفوذ السلطان فى إسطنبول. أكثر من هذا، بغزو إمارات الشام، باتت الجيوش المصرية تمثل تهديدًا خطيرًا للمصالح التجارية الإنجليزية والفرنسية شرقى البحر المتوسط، وأثارت اهتمامًا بالغًا فى لندن وفيينا فيما يتعلق بمبدأ الحفاظ على وحدة وسلامة أراضى الإمبراطورية العثمانية.

وأخذًا فى الاعتبار أهميتها الإستراتيجية الواضحة، فإن المؤرخين الدبلوماسيين عرضوا بشكل عام أصول وآثار هذه الحملة فيما يتعلق بعلاقات مصر بالقوى العظمى فى أوروبا، ويرى أغلبهم أن الغزو المصرى للشام كان الزاد الذى وفَّر الحافز لسلسلة من الأحداث الدبلوماسية بلغت أوجها فى تقارب هش بين الباب العالى وخصمه الدائم فى سانت بطرسبورج، تمت مواجهته بمقاومة شرسة من حكومتى لندن وباريس[٢]. ومع ذلك تفتقر هذه الدراسات إلى تفسير مناسب عن سبب استئناف مصر لهذه الحملة بعون خارجى قليل للغاية، وفى وقت حرج كهذا. وحسب كلمات "فرنون بوريير" Vernon Puryear، فإن محمد على:"لم يستغل فى الحال فرصته فى ضرب تركيا قبل أن يكون لديها الوقت للشفاء من آثار الحرب التركية اليونانية والروسية[٣]. على أن ربط الحملة على سوريا

بالتناقضات بين القوى الأكثر نفوذاً داخل المجتمع المصرى يمكن أن يوفر تقييمًـا أكثر إقناعا لهذه الملحمة الخطيرة عن أى تفسير سابق.



خريطة الشام

زراعة المحاصيل النقدية والنضالات السياسية فى القرى

خلال النصف الأخير من عشرينيات القرن التاسع عشر أصبح الإنتاج الزراعى فى مصر يتألف من أكثر من المحاصيل النقدية المخصصة للبيع فى الأسواق الخارجية والمحلية على حد سواء. وبين عام ١٨٢٤ وأوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر زادت بمعدل دراماتيكى الأراضى الزراعية المخصصة لزراعة القطن. ورغم أن الأرقام الدقيقة مازالت محل تساؤل، فمن المحتمل أن تكون المساحات المزروعة بالقطن زادت خمسة أضعاف فى عام ١٨٣٠ مقارنة بالأعوام السابقة. كذلك زادت المساحات المنزرعة بقصب السكر خلال الفترة نفسها. ويذكر أحمد الحتة أن مقادير السكر المنتج لصالح الاحتكارات الحكومية نما باطراد بين عامى ١٨٢٦ و ١٨٣٣. وفى موسم ١٨٢٩-١٨٣٠ كانت المساحات المنزرعة بقصب السكر تبلغ ١,٨٧٤ فدانًا فى الصعيد، وفى العام التالى زادت إلى ٧,٥٤٠ فدانًا فى الدلتا و ٩٥٠ ألف فدان بالوجه القبلى. وفى عام ١٨٣٣ بلغت المساحة المخصصة لقصب السكر بين مرة ونصف، وثلاث مرات ضعف العام السابق[٤].

وسجلت المحاصيل النقدية الأخرى معدلات نمو مؤثرة على المستوى نفسه خلال نهايات عشرينيات القرن التاسع عشر. واستمر إنتاج البقول والعدس اللازم للتصدير ثابتًا بشكل عام بين عامى ١٨٢١ و ١٨٣٢[٥]. بيد أن إنتاج الشعير الخاص بالتصدير ارتفع من ٦٠٠ ألف أردب فى عام ١٨٢١ إلى ٩٧٥ ألف أردب فى عام ١٨٣٢ [٦]. أما إنتاج الأرز للأسواق الخارجية المزروع فى الإقطاعيات الكبرى بدلتا النيل فقد زاد أيضًا بصورة مستمرة بين عامى ١٨٢٣ و ١٨٢٩[٧]. وقد تغيرت لحد كبير مساحات الأراضى المنزرعة بالنيلة فى مصر عامًا بعد عام خلال هذه الفترة طبقا للطلب عليها سواء فى الأسواق الأوروبية أو الإقليمية[٨]. ففى الفترة بين عام ١٨١٦ وأربعينيات القرن التاسع عشر كان هناك ما أسمته "هيلين ريفين" Helen Rivlin "ظاهرة الزيادة فى الزراعة" للسمسم بوصفه محصولا نقديًا[٩]. أكثر من هذا، بدأت زراعة نبات الخشخاش بكميات لافتة للنظر بالبلاد بعد عام ١٨٢٤[١٠]. وتوسعت كذلك زراعات القنب والقرطم بعد عام ١٨٢٥تقريبًا واستمرت على أهميتها كسلع للتصدير فى غضون السنوات التالية[١١].

كنتيجة للتوسع فى زراعة المحاصيل النقدية فى جميع أنحاء مصر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن حجم الأراضى المتاحة لزراعة المحاصيل

الرئيسية مثل الذرة والفول تقلصت بشكل ملحوظ(١٢). وفى الدلتا حلت محاصيل مثل الكتان والقطن والسمسم بدلاً من الحبوب (فيما عدا المخصصة للتصدير) باعتبارها المنتجات الزراعية الأولية للمنطقة. وعلى القدر نفسه، فى الوجه القبلى، أحرزت زراعات القطن والكتان وقصب السكر والنيلة والحبوب النصيب الأكبر من الأراضى المنزرعة بعد عام ١٨٢٥(١٣). وأدى هذا الاتجاه إلى زيادة دراماتيكية فى أسعار الحاصلات الأولية بالأسواق المحلية للبلاد(١٤).

أسفر التوسع فى زراعة المحاصيل النقدية فى أنحاء مصر عن ارتباط اقتصاد البلاد بصورة أوثق مع الاقتصاديات الأوروبية باعتبارها موردًا للمواد الأولية والإنتاج الزراعى(١٥). ويتضح هذا التطور فى حالتى القطن والكتان الذين ازداد الطلب عليهما من المصانع الأوروبية خلال هذه السنوات. لكن الأمر لا يقل أهمية كذلك فيما يتعلق بالحاصلات الأخرى. فعلى سبيل المثال، فى عام ١٨٢٨، كان يتم تصدير القمح والشعير والأرز، والبقول، والنيلة من مصر إلى النمسا. وهذه المحاصيل نفسها كان الطلب عليها كبيرًا فى أنحاء أوروبا فى هذه الفترة(١٦). كما أن مزروعات الخشخاش كانت تشكل سلعة مربحة فى التجارة الخارجية، خاصة بين مصر والولايات المتحدة(١٧). وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان يتم إرسال ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف أردب من الترمس المصرى إلى ليفرنو سنويًا. وعندما كان يتم تفريغ هذه الشحنات "يتم توزيعها على مزارعى "توسكانيا" Tuscan، الذين يستخدمونها فى أراضيهم المجدبة باستزراعها، وما إن تصير أوراقًا، يحرثونها فى الأرض"(١٨). وفى الوقت نفسه كان يتم تصدير كميات كبيرة من الخس من مصر سنويًا(١٩). وسواء كانت المحاصيل النقدية تنمو هيمنتها أم لا داخل الاقتصاد المصرى والتخصص المتزايد للصادرات المصرية فى المواد الأولية مرتبطان بالضرورة فليست تلك هى المسألة(٢٠). فإن الأمر اللافت للنظر فى هذا السياق أن الزراعة المصرية أصبحت مخصصة بالدرجة الأولى لإنتاج المحاصيل النقدية خلال السنوات السابقة على عام ١٨٣١ مباشرة، وأن هذه المحاصيل غدت ترتبط بشكل وثيق بالتجارة الخارجية، كذلك باتت مرتبطة بقوة بالاحتكارات الزراعية الحكومية(٢١).

ومع أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر أصبحت احتكارات الدولة هى المؤسسات التجارية الأكثر أهمية بالبلاد.. ويذكر "جون بورنج" John Bowring أن

هذه الاحتكارات مكنت الحكومة من أن تمارس غالبًا سيطرة كلية علـــى الأمـــور الزراعية. وحسب كلماته: " فى توزيع المنتجات الزراعيـــة، عمومـــا مـــا تأخـــذ الحكومة المبادرة، عن طريق تحديد كمية ما سيتم زراعته من محصول معين فـــى منطقة معينة، ويتحدد السعر قبل موعد تسليم المحصول. ومن خلال هـــذا النظـــام تأتى أغلبية منتجات الأراضى إلى أيدى الحكومة بالشروط التى تحددها(٢٢). وهـــذا التقرير صدر عن شخص فى منتصف عام ١٨٢٩، الذى لاحظ أن الدولـــة كـــان بمقدورها تمامًا أن تسيطر على بيع السلع والمنتجات المحلية إلى التجار الأجانـــب (فى رأى القنصل، إلى الإضرار بتجارة مصر)(٢٣).

وبداية من ١٨٢٨، بدأت الدولة فى زيادة استخدامها لهذه الاحتكـــارات فـــى محاولة لتخفيف حدة المصاعب السنوية المتصاعدة آلتى تواجه الإدارة المركزيـــة. وبتغيير معدلات سداد أثمان المنتجات الخاضعة للاحتكار مثـــل القطـــن، والنيلـــة والزعفران، راود الأمل مسئولى الحكومة فى حل مشاكل التدفقات النقدية الحاليـــة للدولة(٢٤). وقام الوالى بنفسه بجولة تفتيشية على المناطق المنتجـــة للقطـــن والأرز بمديرية المنوفية وذلك من أجل تقوية الإشراف المركزى للحكومة علـــى الشـــئون الداخلية(٢٥). وبنفس الطريقة مع بدء تزايد صادرات الأرز من دمياط إلى ســـوريا فى نهاية العام، تم وضع الإدارة المحلية المختصة بهذه السلعة تحت توجيـــه أكثـــر إحكامًا لمسئولين بالعاصمة (٢٦). وقد سهّل من هذا الإجراء العلاقات الاجتماعيـــة التى تربط منتجى الأرز بهذه المنطقة. وظلت عملية زراعة الأرز وبيعه للتصـــدير تحت السيطرة الحازمة لعدد محدود من تجار دمياط الأثريـــاء لعـــدة ســـنوات(٢٧). ونظرًا لأن هؤلاء التجار عملوا كوكلاء تابعين لاحتكـــارات الدولـــة، فـــإن هـــذه المؤسسة كانت تمثل أكثر قليلاً من أسلوب جديد فى ترتيب الهيمنة علـــى الشـــئون الاقتصادية للنخبة التجارية المحلية. وتحققت السيطرة المركزية على إنتـــاج الأرز بسهولة أكثر عن السيطرة مثلا على توزيع النيلة، التى لم يتم السيطرة عليها مـــن أى قوة اجتماعية وحيدة، وثيقة الصلة قبل أن تخضع لاحتكار الحكومة.

وتشير البعثات التى تشكلت فى عامى ١٨٢٩ و١٨٣٠ إلى أن انتقـــال أرز الدلتا إلى مخازن الحكومة المحيطة بدمياط كان يتم بيسر بعد عام ١٨٢٨(٢٨). كمـــا أن كميات كبيرة من المحاصيل الأخرى، والكثير منها كان معدًّا للتصدير، كان يتم شحنها إلى المخازن بالإسكندرية(٢٩). وفى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشـــر،

أصبح ولاة الأقاليم مسئولين عن نقل المنتجات الخاضعة للاحتكار من المخازن المحلية إلى هذا الميناء سواء لشحنها إلى الخارج أو للتوزيع المحلى(٣٠). باختصار، فإن الاحتكارات الحكومية فى مصر لم تبدأ فى تخفيف قبضتها على الاقتصاد المحلى للبلاد حتى بعد منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر(٣١). لذلك فإن التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية بالريف سحب مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية من الزراعة الأولية، فى الوقت الذى حافظ فيه تحالف الدولة / التجار الأثرياء على السيطرة على توزيع منتجات المزارعين الفقراء من بيع محاصيلهم فى الأسواق المحلية أو استبدالها مقابل المزروعات الأولية الضرورية. وأحد نتائج هذا الوضع الأشبه بالمقص فى مناطق الريف كان زيادة عدد العمال الزراعيين المعدمين، الذين ازداد اعتمادهم فى المعيشة على من يهيمنون على الممتلكات الزراعية الكبيرة.. تمثلت النتيجة الثانية فى بروز أوضاع لها ارتباط بالاضطرابات السياسية بالريف.

وبعد إخماد تمرد منظم جرى عام ١٨٢٦ فى مديرية الشرقية ارتبط برفض الحكومة الإقرار بمستنداتها الدالة على سداد الضرائب، أصبحت التمردات الكبيرة ضد النظام من سكان الريف نادرة الحدوث خلال ما تبقى من عهد محمد على(٣٢). غير أن هذا لا يعنى أن الريف المصرى بقى سهل الانقياد بعد عام ١٨٢٧. على العكس، ففى نحو عام ١٨٣٠ تكررت كثيرًا الشروط التى أدت إلى تمردات جيدة التنظيم اندلعت فى الوجه القبلى فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. وفى عام ١٨٢٩ مكنت هذه الظروف سكان واحة سيوة فى غربى الدلتا من تنظيم تمرد كبير ضد الحكومة فى القاهرة(٣٣). بيد أن هذا التمرد ظل محليًّا ولم تنجم عنه تمردات فى المناطق المركزية بالبلاد. وبلا شك لم يكن انعزال تمرد سيوة يرجع جزئيًّا إلى قمع الصناع المهرة بالأقاليم وتجنيدهم إلزاميا أثناء مسار الحملات اليونانية فى الفترة من ١٨٢٤-١٨٢٧، وهى الأعمال التى حرمت التمردات من مصدر مهم للدعم الخارجى. كانت أيضًا نتيجة للأسلوب التدريجى المتبع لإدخال المحاصيل النقدية فى أقاليم مصر الوسطى، وهى عملية لم تتح للفلاحين بالمنطقة أى فرصة لرد فعل عدائى "أخلاقى – عرفى Moral" لإدخالها(٣٤). لكنها يمكن أن تعزى أساسًا للتركيب المختلف بصورة أساسية للقوة الموجودة بالريف المصرى فى عام ١٨٢٩ مقارنة بما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت. وكان هذا التوزيع للقوة مرتبطًا بشكلها الخاص للعنف السياسى.

فقد حلت أعمال اللصوصية بدلاً من التمرد بوصفها شكلا مميزًا للاضطرابات الريفية فى مديريات مصر فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. فالسياسة التى تبنتها الدولة وحلفاؤها من التجار الأثرياء فى نقل السلع الغذائية من الريف لبيعها فى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى توزيع المحاصيل النقدية على الأراضى المنزرعة بالبلاد، أدت إلى الحد البالغ من قدرة فقراء الريف على احتمال مواسم الحصاد البائسة، مثلما حدث فى موسم ١٨٢٩ – ١٨٣٠[٣٥]. وفى ظل هذه الظروف، غدت اللصوصية هى الشكل الأساسى للعمل السياسى الجماعى للقرويين فى محاولتهم لأن يكفلوا لأنفسهم جزءًا من السلع الزراعية المنتجة فى أراضيهم أو السلع المارة خلالها. لذلك فإن هذه النشاطات تماثل الأشكال الأخرى من ردود الفعل الجماعية للتغير الاقتصادى الضار، مثل هروب الأسر، الذى اتسع مداه بصورة متزايدة فى الريف المصرى فى غضون هذه السنوات[٣٦]. فضلا عن ذلك، بدأت السرقات من مخازن الدولة تغدو عمليات شائعة فى جميع أنحاء البلاد بعد عام ١٨٢٨[٣٧]. وفى عام ١٨٣١ باتت القرصنة على طول نهر النيل مرة أخرى أمرًا متكررًا، خاصة فى مناطق معينة من الدلتا[٣٨].

فى السنوات حول عام ١٨٣٠، غدت مصر الوسطى شهيرة بالعدد الكبير من قطاع الطرق واللصوص. ويورد أحد المسافرين أنه اضطر للنزول فى إحدى الأمسيات "بالقرب من الواسطى، وهى قرية سكانها من المسلمين فقط، وتشتهر بأعمال "اللصوصية". وفى بنى سويف، المدينة التالية على نهر النيل، واجه مع زملائه بعض اللصوص، ويقول: "فى تلك الليلة نمنا فى خيمتنا المجهزة، وتعرضنا على الأقل لثلاث هجمات من اللصوص، الذين كانوا فى ذلك الحين يملأون البلاد"[٣٩]. وكانت التوترات فى هذه المناطق بالغة الشدة نتيجة للتوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية فى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، وتفاقم الوضع بتفشى وباء خطير فى مدن مصر الوسطى فى نهاية هذا العقد [٤٠]. وأسفر هذا الحال عن عدم زراعة مساحات كبيرة من الأراضى بين بنى سويف والمنيا، وتحول قاطنوها إلى أعمال السرقة كوسيلة للبقاء على قيد الحياة [٤١]. وانتشر هذا النوع من النشاط السياسى جنوبًا فى السنوات القليلة التالية. وفى أربعينات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بات مألوفًا وجود عصابات لقطع الطرق بالمناطق المحيطة بدشنا فى مديرية قنا[٤٢].

كما أسهم تشريد العمالة الريفية فى ظهور الأنماط الأخرى للعنف السياسى قبل عام ١٨٣٠ مباشرة. وثمة شواهد على زيادة أعمال الاغتيالات لمسئولين حكوميين محليين فى ذلك الحين[٤٣]. أكثر من هذا، فإن الحقول المزروعة بالقطن وباقى المحاصيل النقدية تكرر إضرام النيران بها وحرقها[٤٤]. وفى الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٤، فرض المسئولون الحكوميون بالقاهرة عقوبات قاسية على إحراق المحاصيل[٤٥]. ورغم هذا، أخفقت هذه الإجراءات فى الحيلولة دون حدوث هذا النوع من الاحتجاج من الانتشار فى أنحاء الريف فى الأعوام التالية. واشتملت جهود الدولة للسيطرة على اندلاع القلاقل الساسية فى المناطق الريفية بمصر فى نهاية العقد الثانى للقرن التاسع عشر على إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة على المستوى المحلى فى كافة أنحاء البلاد. وباتت سجون القرى مشاهد مألوفة فى الأقاليم، شأن المساجد التى تشرف عليها الحكومة وملاجئ الفقراء. حتى إن الهجرة الموسمية للعمال الزراعية من منطقة لأخرى خضعت بدورها للإشراف الرسمى الصارم[٤٦]. وبرغم كل هذا، أصبحت القلاقل الريفية تمثل تهديدًا واضحًا للنظام مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد نظرًا لأن علاقات القوى التى تعمل للحفاظ على النظام بالريف بدأت فى التفكك.

من جانب، مارس مشايخ القرى المصرية كل وسائل الابتزاز على الفلاحين المستقلين والصناع المهرة فى الأقاليم إلى الحد الذى لم يعد بإمكان هؤلاء وأولئك دعم أنفسهم فى السنوات التالية لعام ١٩٢٨. وفى أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ذكر المراقبون أن حالة سكان الريف بالبلاد فى مجملهم "بائسة"[٤٧]. وفى فبراير ١٨٣٠ طلب المسئولون بالقاهرة من محافظ قنا البحث عن أسباب الانخفاض الملحوظ فى إنتاج الحبوب بمحافظته، وهذا الوضع بلا شك كان يمثل أحد نواتج انهيار المنتجين الزراعيين الصغار فى قنا [٤٨]. وبعد خمسة أشهر من ذلك تم نقل حاكم إسنا بسبب سوء حالة الزراعة فى منطقته، "والخراب الذى أصاب البيوت بها" [٤٩]. وقد نجم هذا الانخفاض فى ناتج الزراعات الصغيرة بمصر إلى حد معين من هبوط فيضان النيل عدة أعوام وتفشى الأوبئة على الدوام فى معظم البلاد بعد عام ١٨٢٨. غير أنه كان أيضًا نتيجة لتغيرات مهمة فى تكنولوجيا الزراعة بالأقاليم التى زادت حاجتها إلى عمال القطن وقصب السكر، وعمال الزراعة، وغيرها من الأعمال الوضيعة، التى تضع صغار منتجى المحاصيل النقدية على شفا الخسائر[٥٠].

وكنتيجة لهذه التطورات، تعمد مشايخ القرى بالبلاد إنقاص عوائد الضرائب التى يقدمونها للإدارة المركزية لحد كبير فى الأعوام السابقة مباشرة على عام ١٨٣١. ولاحظ المسافرون الأجانب أن خزانة الدولة بمصر أخذت تنضب تدريجيًا فى ذلك الحين، وذلك مع زيادة إفقار الريف(٥١). وبين عامى ١٨٢٧ و ١٨٣٣، كانت هناك فكرة سائدة فى الدوائر الحكومية بأن مشايخ القرى يقتطعون لأنفسهم نسبة لا بأس بها من إجمالى عائدات الضرائب بالريف(٥٢).

وفى أغسطس ١٨٢٩ صدر أمر إلى معظم المناطق الزراعية بالصعيد والوجه البحرى يقضى بأن على مسئولى الأقاليم تحويل الاستقطاعات الأسبوعية والشهرية التى فات أوان استحقاقها إلى العاصمة "بسبب أهميتها لسمعتنا الطيبة"(٥٣). وتبرز "ريفيلين" Rivlin أمرًا آخر من الحكومة المركزية لمأمورى المناطق يطالب بسداد الضرائب المستحقة. وفى الأمر يبين الوالي:" سواء كنت تحتجز حامل الرسالة أو تؤجل التحويل إليه جميع الأموال المستحقة، بمجرد أن يصل إلى علمى، فستتعرض للجزاء، وتأكد أننى سأقطعك إربًا، وينبغى عليك أن تتصرف على هذا الأساس"(٥٤). غير أن المشايخ كانوا فى حالة عسر تام؛ فلم يكن يوجد بينهم من يمكن الحصول منه على العوائد المطلوبة.

الجدول (٥-١)
الوضع المالى للحكومة المصرية ١٧٩٨ - ١٨٤٢
الأرقام المذكورة لأقرب جنيه مصرى

السنة	العوائد	المصروفات	الفرق
١٧٩٨	١٥٨,٧٢٤	١٣٥,٨٨٧	٢٢,٨٣٦
١٨١٨	١,٥٠٢,١٣٤	٣٥٥,١٤٩	١,١٤٨,٩٤٨
١٨٢٢	١,٨٨١,٤٤٩	٢٦٦,١٢٢	١,٦١٥,٣٧٠
١٨٣٣	٢,٤٢١,٦٧٠	١,٩٢٧,٠٧٩	٤٩٤,٥٩١
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٢٥	٢,١٧٦,٨٦٠	٧٤٩,٧٦٥

المصدر: أمين سامى باشا، تقويم النيل (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ٥: ٥٧١-٥٧٢.

في عام ١٨٣٠ أدى هذا الأمر إلى وضع مشايخ القرى فى مصر فى صراع مباشر مع باقى الجهاز الإدارى للدولة، الذى كان يواجه مشاكل مالية حادة من جانبه[٥٥]. ويرى أسد رستم أن حاجة النظام الماسة لعوائد جديدة كانت موضع اعتبار مهم فى قراره بغزو الشام عندما أقدم عليه[٥٦]. وبين عامى ١٨٢٢ و١٨٣٣ يتضح أن حجم الفائض المتبقى للدولة بعد حساب مصروفاتها تقلص لحد كبير، حتى مع حساب هذا الفائض باستخدام أرقام المسئولين، والمتوقع أن يكون مبالغا فى توقعات العائد السنوى للحكومة (انظر الجدول ٥-١). ففى خلال عام ١٨٢٧، على سبيل المثال، لم يكن لدى الدولة دخل يكفى للوفاء بالتزاماتها المتنوعة فى المشتروات، وهو ما حدا بمسئولى الحكومة لمحاولة "تصحيح" " مساوئ استعمال السلطة" التى جرت فى الأعوام السابقة من خلال قمع العمد ووضعهم تحت الإشراف الصارم[٥٧]. وكان من المحتمل فى عام ١٨٢٨ أن تفرض الدولة نوعًا جديدًا من الضرائب – ضريبة مباشرة على الرءوس باستخدام الاسم القديم لها وهو الفرْدة – على الجميع[٥٨]. وهذا النوع الجديد من الضرائب كان يتم تحصيله مُباشرة عن طريق مأمورى الأقاليم بخلاف الأشكال القائمة للضرائب التى كانت تتيح لمشايخ القرى قدرًا أكبر من حرية التصرف بوصفهم جامعين للضرائب ومحددين لنسبتها[٥٩]. وتدل هذه الأعمال على أن العلاقة بين الإدارة المركزية بمصر ومشايخ القرى، التى كانت قد برهنت على تطابق طفيف للمصالح أثناء حرب اليونان، بدأت فى التحلل بعد عام ١٨٢٧، نظرًا لأن هاتين القوتين أخذت تزداد بينهما الصراعات حول فائض ريفى متقلص.

ويمكن إرجاع هذا للنفوذ المتضائل على الشئون الداخلية الذى كان يمارسه مشايخ القرى فى مقارنته بما كان يمارسه باقى المسئولين المحليين. وفى أثناء كتابة تقرير "بورنج" Bowring فى عام ١٨٣٩، يبدو واضحًا أن هؤلاء المشايخ كانوا خاضعين كليًا لباقى أفراد الإدارة الحكومية[٦٠]. ومن بين أهم هؤلاء المسئولين يبرز مأمورو المدن، الذين أصبحوا أهم السلطات الحكومية نفوذًا خارج العاصمة منذ أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر[٦١]. وفى ذلك الحين بات المأمور يضطلع بكثير من المهام التى كانت فى السابق من مسئوليات مشايخ القرى. واستنادًا إلى "بورنج" Bowring، فإن مأمورى المراكز، بالإضافة إلى مديرى المديريات، كانوا يديرون معظم نشاطات العمال الزراعيين القاطنين بالقرى؛ طبقًا

لبنود الأمر الزراعى العام الصادر فى يناير ١٨٣٠، الذى أتاح لنظار الأقسام حق منح الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز للفلاحين الراغبين فى استزراع الأراضى البور أو غير المستعملة(٦٢). ويذكر "باتريك كامبل" Patrick Campell فى عام ١٨٤٠ أن المأمور " يحدد فى كل قرية عدد الأفدنة التى يتعين زراعتها بمحصول معين، ويحدد الشون التى تخزّن بها المنتجات المختلفة، سواء كانت للحفظ أو مخصصة للبيع كصادرات، ويشرف على الجبايات المخصصة للجيش والأسطول، أو لأى أغراض أخرى"(٦٣). أما شيوخ القرى فيقتصر عملهم على "الإشراف العام" أى يتولون تنفيذ أوامر المأمور(٦٤). وفى عام ١٨٣٠ تم إنشاء مدرسة للإدارة العملية فى بولاق لتدريب مأمورى المديريات وغيرهم من المسئولين، بما فيهم مشايخ القرى، لتنفيذ المهام الموكلة إليهم بوسائل أكثر إتقانًا(٦٥). وأدت هذه الإجراءات إلى التأثير بعمق فى استقلالية المشايخ التى كانوا يتمتعون بها فى الزمن السابق.

وتزامنت هذه التغييرات فى إدارات الأقاليم مع تراجع مهم فى إنتاجية الزراعة المصرية. ففى سنة ١٩٢٨ انخفضت إنتاجية محاصيل النيلة والقطن والشعير وقصب السكر بمعدل ملحوظ مقارنة بموسم ١٨٢٥-١٨٢٦(٦٦). ويذكر "روجر أوين" أن الانخفاض فى إنتاج القطن فى تلك السنة يعود أساسًا للإنهاك الذى تعرضت له شتلات القطن بعد أن مضى أربع سنوات على أول زراعة لها "وبالتالى تم إحلال بديل لها فى عامى ١٨٢٦ و١٨٢٧ والتى ثبت عدم جدواها نتيجة العجز فى العمال الزراعيين واضطراب فيضان النيل فى الريف(٦٧). وأدى هذا الهبوط المفاجئ فى الإنتاج الزراعى إلى نقص حاد فى فوائض إيرادات كبار المزارعين(٦٨). أكثر من هذا، كانت كميات فائض القطن المزروع محليًا مناسبة تمامًا لتشغيلها فى مصانع النسيج التى تمتلكها الدولة فى نهاية عشرينات القرن التاسع عشر، وما يزيد عليها يأخذ طريقه إلى الأسواق التجارية (٦٩). وفى الوقت نفسه تقريبًا جاء فيضان النيل المرتفع ليشيع الدمار فى كل المزروعات بأنحاء البلاد التى تخصصت فى إنتاج المحاصيل النقدية مثل النيلة والشعير والقطن (٧٠). وأفضت تلك التطورات إلى تهديد بالغ لثروات كبار ملاك الأراضى بالبلاد ولمشايخ البدو أصحاب المزارع. وعلى وجه الدقة أصبحت الندرة هى السمة الغالبة للمنتجات، وتسببت هذه المصاعب فى زيادة التأثير السياسى لمنتجى هذه

السلع النادرة. ونتيجة لهذا، ومع نهاية عشرينيات القرن الثامن عشر كان كبار ملاك الأراضى فى مصر يمثلون تحديًا خطيرًا للتحالف المسيطر على المجتمع المصرى المكون من الدولة / التجار.

ولمواجهة هذه التحديات، حاول مسئولو الدولة فى البداية إيجاد مصالح زراعية بالقرى تكون على اتصال وثيق بالمصالح المملوكة للدولة، حيث قاموا بمنح مساحات كبيرة من الأرض الزراعية لأشخاص ذوى حظوة لدى الإدارة المركزية. وكانت من "الأراضى غير المستصلحة" والأراضى التى "هرب منها الفلاحون"(٧١). وشكلت الأراضى الممنوحة والأراضى المستصلحة حديثًا أبعاديات معفاة من الضرائب بدأت فى الظهور بالقرى حول العام ١٨٣٠ (٧٢)، والأراضى المستصلحة فى المنطقة المحيطة بترعة المحمودية (التى تم الانتهاء منها فى عام ١٨٢٠) تم منحها كأراضى أبعاديات بأعداد متزايدة بعد عام ١٨٢٩(٧٣). وفى غضون تلك الفترة أضيف ٦٠ ألف فدان فى مديرية أسيوط للأراضى الزراعية بالمنطقة "خلال عامين أو ثلاثة أعوام" لتصل المساحة الكلية للأراضى المنزرعة إلى ٦٠٠ ألف فدان. وبلغت مساحات الأراضى الجديدة فى الوجه القبلى بأكمله نحو ١٠٠ ألف فدان فى هذه السنوات (٧٤). وكانت هذه الأراضى المستصلحة حاسمة فى إنقاذ الإنتاج الزراعى المصرى عقب السنوات العجاف بين عامى ١٨٢٧ و ١٨٣١(٧٥). غير إن الأراضى الجديدة كانت ستغدو عديمة الجدوى دون عدد كاف من العمالة وشبكة رى مناسبة، فكلاهما ضرورى إذا كان المطلوب نجاح زراعة محاصيل نقدية مربحة.

ومع بدء حصول الموظفين المختارين من الإدارة المركزية على إقطاعيات زراعية كبيرة خلال نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، شرعوا باستخدام مختلف أشكال القهر الاقتصادى لإجبار الفلاحين النازحين ليصبحوا عمالاً فى أراضيهم. وأدى هذا إلى تقليص توفير العمالة المأجورة المتاحة للفلاحين الأثرياء وشيوخ القرى وجعل من الصعوبة بمكان عليهم إدارة ملكياتهم متوسطة الحجم لتحقق ربحًا. ونتيجة لهذا اضطر العديد من هؤلاء الفلاحين الصغار إلى هجر أراضيهم، مما خلق انطباعًا بين المراقبين الأجانب بأن "وادى النيل هو وادى الدموع، وكانت أعداد كبيرة من الفلاحين تهاجر إلى سوريا"(٧٦). وظهر واضحًا على نحو خاص أثر النقص المتنامى للعمالة الناجم عن هروب الفلاحين من الريف فى المناطق التى

تحتوى على إقطاعيات جديدة نشأت نتيجة الإعفاء من الضرائب وغيرها من الأراضى المستصلحة. وهذه الاتجاهات عززت قدرة ملاك الإقطاعيات الجديدة على توسيع ملكياتهم على حساب كل من شيوخ القرى وشيوخ البدو مع نهاية هذا العقد.

ومع استمرار تناقص توفير العمالة الزراعية، حاول ملاك الإقطاعيات الجديدة بمصر استقدام عمال من أوروبا والسودان. بيد أن استخدام العبيد السود والمزارعين المهرة المغتربين أثبت أنه باهظ التكلفة، وسرعان ما تم التخلى عن هذه الخطط. وبدلا من ذلك، لجأ الإقطاعيون الجدد بمصر إلى أعمال السخرة المطلوبة بشكل متزايد على أسس ثابتة بحلول عام ١٨٣١(٧٧). كما أعاد ملاك الإقطاعيات الكبيرة إحياء زراعة المحاصيل التى تحتاج لعمالة قليلة مثل القمح فى غضون تلك السنوات، وهجروا زراعة القطن والدخان مؤقتًا (٧٨). غير أن هاتين الإستراتيجيتين لم يكن بمقدورهما إيجاد فوائض فى النوع الذى كان متاحًا فى عامى الازدهار ١٨٢٥ – ١٨٢٦، ومع ذلك، وبحلول عام ١٨٣١، وجد كبار ملاك الإقطاعيات المصريون أنفسهم منساقين إلى الصراع بين الفلاحين الأغنياء، ومشايخ القرى، ومسئولى الإدارة بالدولة كمنافس رابع فى الهيمنة على الفائض الزراعى المتناقص للبلاد.

باختصار، غدت الزراعة المصرية مخصصة أساسًا للمحاصيل النقدية مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، وهذه المحاصيل هى التى مارست عليها الدولة وحلفاؤها من التجار الأغنياء هيمنة كبيرة الشأن. لكن بداية من موسم عام ١٨٣٠ – ١٨٣١ بدأت الزراعة التجارية بالبلاد تعانى من عدد من المشاكل الحادة. إذ إن الابتزاز المتواصل من السلطات المحلية المرتبطة بإدارة الدولة أدى إلى تحطيم صغار ملاك الأراضى المستقلين بمصر وألجأهم إلى العمالة المأجورة على أراضى الغير أو إلى الفرار من الريف. وفى الوقت نفسه، أصاب قصور فيضانات النيل بشدة إنتاج المحاصيل النقدية فى الإقطاعيات الكبيرة، وهدد هذا التطور بتحطيم أولئك الذين يهيمنون على الزراعة التجارية كبيرة الحجم إلا من استطاعوا انتهاز فرصة حالات القصور لتقوية وضعهم السياسى فى مناطق الريف. وجاء رد فعل الإدارة المركزية على النفوذ المتنامى لكبار ملاك الأراضى المستقرين عن طريق إنشاء إقطاعيات زراعية جديدة تحت السيطرة المباشرة

لأفراد من حاشية محمد على. غير أن الاستراتيجيات التى تبناها هــؤلاء النــبلاء الجدد لضرب الفلاحين الذين استفادوا مــن سياســات النظــام الأولــى الخاصــة بالأراضى انتهت فى عام ١٨٣٠ إلى تراجع الإنتاج الزراعى عمومًا. وغدا الريف المصرى بالتالى ساحة تشابكت فيها عدة قوى مؤثرة فى تنــافس متصــاعد علــى الفوائض الزراعية المتقلصة وعائدات الضرائب المستخلصة منه. ومع اشتداد حدة هذا الصراع فإن سكان الريف الذين بقوا خارج حدود الإقطاعيات الكبيــرة نفــذوا أعمالا للمقاومة المنظمة فى مواجهة اتساع الزراعة التجارية فى الريف. وتمثلــت أهم المشاهد المرئية تعبيرًا عن هذه المقاومة فى قطع الطرق واللصوصية وحــرق المحاصيل. وعلى مدى العامين التاليين أسهم هذا الوضع أيضًا فى إحداث تغييرات مهمة بعلاقات القوى بين القوى الاجتماعية المدنية بالبلاد.

* * *

التحديات الحضرية فى مواجهة نظام الحكم

نظرًا لأن الإنتاج الزراعى فى مصر أخذ فى التراجع خلال السنوات التالية لعام ١٨٢٧، فقد بدأ أغنياء التجار بالبلاد يفقدون مواقعهم العالية داخــل المجتمــع المحلى التى حققوها فى زمن حملات بحر إيجة. على أن الدرجة المتضائلة التــى كان بمقدور تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء أن يمارسوها فى الشئون الداخليــة تتضح فى التغيرات التى حدثت فى مجالين منفصلين وإن لم يكونا غير مــرتبطين للنشاط الاقتصادى. الأول، نمو الوكالات التجارية الأجنبية بنفوذ أشد فــى الإنتــاج والتوزيع المحلى عن أى وقت سابق لها. الثانى، غدا التجار فى مصر أقل قدرة فى السيطرة على نشاطات العمال المدنيين بالبلاد والاحتفاظ بهم هدفًا للإدارة الحكومية المركزية.

ومع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، كان تجار مصر الأثرياء يتحملون الجانب الأعظم من الصعاب المتصاعدة لميزان المدفوعات بالبلاد. وكانت الســلع الأوروبية تدخل إلى الموانئ المصرية بكميات متزايدة بعــد عــام ١٨٢٥ وتبــاع بانتظام فى أسواق الأقاليم، مثل طنطا، بحلول عام ١٨٣٠[٧٩]. وكان يتم اســتيراد هذه السلع على الحساب نظرًا لأن تراجع إنتاجية المحاصيل بالريف لم يترك لتجار

الاستيراد والتصدير المحليين إلا أقل القليل من القطن والنيلة لطرحها فـي تبـادل مباشر معها. وكانت واردات الملابس والدخان، مثلاً، تباع على الحساب بصـورة متزايدة فى هذا الوقت تقريبًا[٨٠]. وفى عام ١٨٣٠ غـدت الإجـراءات السـوقية للمنتجات الزراعية المصرية بالغة التعقيد حتى إن مسئولى الحكومـة كثيـرًا مـا عجزوا عن تحديد مسار البضائع المتضـمنة. وأدى هـذا إمـا إلـى مضـاعفة المشتروات من نفس المحصول لجهتين مختلفتين أو تأخير المدة لأقصى حـد بـين بيع المنتج وتسليمه للعملاء الأوروبيين. وفقط فى السنوات التى كان يصـل فيهـا إنتاج المحاصيل لأفضل حالاته يحدث توازن بين واردات وصادرات مصـر مـن المواد الغذائية وغـيرها من المنتجـات الأولية[٨١]. ومع ذلك، كما حدث فى الفترة من عام ١٨٢٨ إلى عام ١٨٣٠، وجدت المصالح التجارية المصرية نفسـها فـي وضع سيئ مقارنة بشركائها التجاريين فى الخارج، وخاصة الأوروبيين.

ومع نهاية عام ١٨٢٥، كان التجار الأجانب وممثلو القنصليات عرضة على الدوام لإجراءات مجحفة من الحكومة المصرية. وتكررت شكاوى هؤلاء التجـار لحكوماتهم من المعاملة التى يلقونها على يد السـلطات المحليـة. غيـر أن هـذه الشكايات لم تجد إلا استجابات محدودة للغاية من الممثلين المحليـين لحكومـاتهم، الذين كانوا يقرون بالوضع الثانوى الذى يشغلونه فى تعاملهم مع الوالى. فى واقـع الأمر "اتخذت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت موقفًا بالغ الواقعيـة، وأصـدرت تعليماتها للتجار الفرنسيين بالامتثال لشروط الحياة بمصر بصرف النظر عن بنـود الامتيازات الأجنبية"، التى كانت تتيح لهم أوضاعًا متميزة[٨٢].

وبعد خمس سنوات من ذلك، تغيرت للعكس تمامًا الأوضاع النسبية للوكلاء التجاريين الأوروبيين ورجال الإدارة فى مصر. ففى عام ١٨٢٩ تبنـت الحكومـة المصرية إجراءات جديدة تسمح لأى مؤسسة تجارية أوروبية لديها ما يكفـى مـن الأموال تدفعها للمحاصيل التجارية بالبلاد (بالإضافة لأولئك الذين علـى علاقـات شخصية بمسئولى الدولة) بشراء هذه المحاصيل[٨٣]. وكان هذا الإجراء مطلبا دائما لحماية التجار الأجانب فى مصر، الذى وقف فى مواجهته المسـئولون المحليـون مادام قد كانوا فى موقع يتيح لهم ذلك. فضلا عن ذلك، بدأ القناصلة الأجانب فى ممارسة قدر كبير من النفوذ على أوجه النشاطات التجارية الأجنبية الأخرى بمصر وعلى الشروط التى تجرى بها خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر[٨٤]. وفى عـام

١٨٣٤ حث تقرير مقدم إلى وزير الخارجية الأمريكى "فورسيث" Forsyth حكومة الولايات المتحدة على إنشاء مكتب قنصلى فى مصر لكى يتمكن من ممارسة نفوذ مؤكد فى الشئون التجارية المحلية (٨٥).

واللافت للنظر أن نفوذ الأجانب اتسع بعد عام ١٨٢٨ خارج المراكز التجارية فى القاهرة والإسكندرية ليمتد إلى الريف المصرى. وعلى سبيل المثال كان التجار الفرنسيون والإيطاليون يتولون دورًا نشيطًا فى "العرض التجارى بالغ الوضوح" القائم فى مدينة أطفيح بالدلتا فى نهاية ثلاثينات القرن التاسع عشر(٨٦). زد على هذا أن بدأ الأجانب فى الاستحواذ على ملكيات كبيرة من الأراضى الزراعية فى غضون تلك الأعوام. واستنادًا إلى "ريفلين" Rivlin: "تم منح امتيازات الأبعاديات، وكذلك أراضى المعمور للأجانب، خاصة لليونانيين الذين استقروا فى البلاد. إذ إن كثيرًا من اليونانيين، الذين أحرزوا نجاحا فى التجارة، وراكموا رءوس أموال كبيرة، أقدموا على استثمارها فى استصلاح الأراضى. والآخرون الذين لم يكونوا يملكون رءوس أموال، لكن لديهم خبرات زراعية، فقد ساعدهم محمد على وقدم لهم الأموال اللازمة للاستثمار فى تربية الماشية والمشروعات الزراعية واستزراع الأراضى"(٨٧). ويذكر "بورنج" Boring أن أحد الأوروبيين كان يملك إقطاعية فى الفيوم مساحتها نحو ٨٠٠ فدان يزرعها بنبات النيلة(٨٨). وكان أوربيون آخرون يمتلكون أبعاديات أكبر من ذلك فى تلك الفترة(٨٩).

غدا النفوذ الأوروبى المتزايد داخل المجتمع المصرى واضحًا فى أشكال محسوسة وإن كانت أقل خلال هذه الفترة. وكان القادمون من الأجانب، الذين كانوا بشكل أو بآخر يراعون عادات ومشاعر أبناء البلاد فى الأعوام السابقة، قد أصبحوا فى ذلك الحين يهددون ويؤذون السكان المحليين تحميهم الامتيازات الأجنبية. ويقول الكاهن "ستيفن أولين" Stephen Olin أنه بعد عام ١٨٣٠: "شاهدت بنفسى عدة مرات أحد الفرنجة غير المسلحين يستخدم الكرباج فى مواجهة عدد من الفلاحين دون أن يبدوا أدنى مقاومة، وفى أكثر من موقع نما إلى علمى أن أحد الفرنجة قام بجلد الجنود وكانوا يحملون بنادق عتيقة الطراز فى أيديهم ومثبت بكل منها سونكى، ولم يظهروا أى اعتراض على هذه الانتهاكات التى لا تطاق، فيما عدا الجرى بعيدًا بأقصى ما يستطيعون. وينظر موظفو الحكومة لمثل هذه الأفعال دون حتى أى احتجاج، وفى بعض الحالات أعلم السبب وراء تبريرهم وتشجيعهم

لمرتكبيها"[٩٠]. وفى ضوء هذه الاتجاهات، يتضح جليًا أن الوضع الواهن لتجار مصر الأثرياء والوكلاء التجاريين للدولة، الذى كان أساسًا نتيجة للقصور فى الزراعة نحو عام ١٨٢٨، أسفر عن سيطرة أجنبية أكبر على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد أثر تزايد معدل سرعة هذه التغييرات على أسعار السلع المحلية وقيمة النقود التى كانت سمة لعهد محمد على فى مجمله. وعلى نحو خاص، تميز العقدان الثانى والثالث من القرن التاسع عشر بأنهما فترات التضخم الحاد فى مصر. ويبدو من المحتمل أن:"قيمة النقود المتبادلة (فى مصر) عام ١٨٣٣ كانت خمس(١/٥) قيمتها فقط خلال الجزء الأول من القرن".[٩١] وأصاب هذا التضخم الذين يتعاملون فى السلع الأجنبية أكثر بكثير مما أصاب من لا يتعاملون بها. وكنتيجة لهذا التضخم العام، فإن أى سلع مستوردة يتأخر سدادها إذا كان عينيًّا تصبح أغلى بكثير فيما لو كانت غير ذلك. ويرجع هذا إلى أن محصول العام التالى – إذا لم يكن محصولا واعدا – ربما يعادل الطلب عليه سلعًا أكثر فى الأسواق العالمية عما كان قد جرى التعاقد عليه أصلا. حقا، بذل تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء جهودًا كبيرة لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية بالبلاد كوسيلة لمواجهة عجزهم المتزايد عن سداد أثمان الواردات من أوروبا بمجرد وصولها. وصدر مرسوم فى عام ١٨٣٠، على سبيل المثال، يخصص مساحة أكبر لزراعة قصب السكر مقارنة بالعام السابق[٩٢]. وبوسائل كهذه، حاول التجار المصريون الأثرياء تقليل التكلفة على أنفسهم من الواردات الأوروبية مع الإبقاء على ارتفاع مستويات الواردات.

وقد أتاح زيادة كمية السلع المصنعة الواردة إلى البلاد فى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر للتجار المصريين عدم إزاحتهم من الأسواق المحلية على يد المؤسسات الأوروبية. غير أن هذا البرنامج نجم عنه إحلال مطرد لعمال الصناعة المصرية، أوجد المناخ لإمكانية اندلاع قلاقل واسعة النطاق فى المدن الكبرى والمراكز الصناعية بالأقاليم بلغت ذروتها مع اقتراب هذا العقد من نهايته. فقد وقعت الإضرابات بمشاركة العمال فى المصانع التابعة للدولة بالمنصورة فى عام ١٨٢٦، وفى عدد من مصانع الأسلحة والذخيرة عام ١٨٢٧، وفى المجمع الصناعى الكبير بالخرنفش فى ١٨٢٨[٩٣]. وكتب المراقبون الإنجليز والفرنسيون

عن حالات استياء عالية المستوى بين السكان فى القاهرة والإسكندرية فى الفترة من عام ١٨٢٩-١٨٣٠. وفى الوقت نفسه تقريبًا غدت أعمال التخريب للصناعة أمرًا أكثر اعتيادًا فى عموم البلاد. ويلاحظ البريطانى "سانت جون" J.A.St. John الذى زار مصر فى عام ١٨٣٠-١٨٣١ أنه "لا توجد منشأة صناعية واحدة أنشأها محمد على لم تضرم فيها النيران مصادفة أو عمدًا"(٩٤). وترتب على ذلك، لم يكن حكام مصر يواجهون فقط المصاعب المتزايدة فى السيطرة على الريف فى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، بل أيضًا التهديدات المتزايدة بالعصيانات المدنية فى الأعوام الأولى لثلاثينيات القرن التاسع عشر.

تبنى مسئولو الدولة وحلفاؤهم التجار الأثرياء استراتيجيتين متناقضتين لاستعادة قبضتهم الجماعية على العمال المدنيين بالبلاد فى الشهور السابقة مباشرة على عام ١٨٣١. من جانب، نشرت الحكومة وحدات من القوات المسلحة التابعة للدولة فى المراكز الصناعية الأكثر أهمية للحيلولة دون اندلاع القلاقل العنيفة. وفى عام ١٨٢٨ أصدر مسئولو الدولة أمرًا إلى وحدات المشاة النظامية بالعودة من حملة المورة ليتم توزيعها فى المدن الصناعية بالدلتا، خاصة بالمنصورة، ونبروه والمحلة الكبرى ورشيد (٩٥). وفى الوقت نفسه، نفذت الدولة مناورات عسكرية واسعة النطاق حول طنطا لتكفل حفظ النظام أثناء الاحتفال بمولد السيد البدوى والمعرض الذى يقام مواكبًا له(٩٦).

على صعيد آخر، استأنف مسئولو الحكومة موجة ثانية للتصنيع فى الأعوام قبل وبعد ١٨٣٠. وكان المقصود جزئيًا من هذا الإجراء الحفاظ على الموارد المصرية التى كان النظام يعتقد بانها "تتسرب إلي" البلاد الأجنبية فى صورة مدفوعات للسلع المصنعة المستوردة (٩٧). بيد أنها كانت أيضًا تمثل أسلوبًا لمواجهة تأثير هذه الواردات على قوة العمل المحلية بالإضافة إلى كونها وسيلة لإخضاع العمال بالبلاد لهيمنة مركزية أكبر. وبنهاية عشرينيات القرن التاسع عشر بذلت الدولة جهدًا ملحوظًا لإعادة إنتاج الحرير فى الدلتا كجزء من برنامج لاستبدال واردات الملابس الفاخرة بأنواع منتجة محليًا(٩٨). وتم افتتاح مصانع جديدة لحلج القطن فى مليج وشبين الكوم والمحلة الكبرى فى عام ١٨٢٧ وفى أسيوط بعد عامين من ذلك(٩٩). واستنادا إلى مصطفى فهمى كانت المحالج المصرية تقوم تقريبًا بتشغيل ربع المحصول الكلى لمصر من القطن طويل التيلة فى عام

١٨٣٠[١٠٠]. وفى عام ١٨٢٨ تم إنشاء مصنع لغزل النسيج مملوك للدولة فى ملوى، كما تم بناء مصنع جديد للنيلة فى بنى سويف تقريبًا فى هذه الفترة[١٠١].

والأكثر أهمية من هذه المنشآت الصناعية الجديدة كانت جهود النظام المستميتة لإخضاع الصناع المهرة بمصر إلى شكل معين من الإدارة المركزية فى عشرينيات القرن التاسع عشر، والتى بلغت ذروتها. ففى عام ١٨٢٧، تم توحيد صناعة دبغ الجلود فى مصنع أنشئ حديثًا يشرف عليه مدير فرنسى الجنسية يحصل على أجره من الدولة، وكانت هذه الصناعة تتولاها فى السابق تنظيمات الطوائف بالقاهرة. أما منتجات الكتان، التى كانت تتم فى الأعوام السالفة كصناعة صغيرة (منزلية)، غدت فى ذلك الحين خاضعة لنظام شامل من الإجراءات الحكومية منذ عام ١٨٣٠. وتم افتتاح مصنع للورق تابع للدولة فى عام ١٨٣١ وذلك للاستفادة من الفضلات المتخلفة من مصانع القطن الحكومية والأوراق المستعملة من كافة الهيئات الإدارية الحكومية التى توجد مقارها بالقاهرة [١٠٢].

ومع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر برهنت هاتان الاستراتيجيتان أنهما غير متوافقتين على نحو متزايد. إذ كان قادة الجيش يفرضون النظام على المناطق المدنية بالبلاد دون اعتبار تقريبًا لتأثير أعمالهم على النظم التجارية والصناعية العادية. وفى أبريل ١٨٣١ أحاطت وحدات الفرسان فى العاصمة بأجنحة التجار الذين يشاركون فى معرض تجارى سنوى، ونقلوا بضائعهم بالقوة، وجرُّوا عددًا من هؤلاء التجار لينضموا للقوات المسلحة. وحدثت وقائع مأساوية مماثلة فى السوق التجارى المقام بالإسكندرية فى ذلك الربيع نفسه. وبدأت فرق عسكرية نظامية تشن غارات على الأكواخ المحيطة بالمدن الكبيرة، يطاردون العمال الزراعيين الهاربين، الأمر الذى أعاق بشدة تزويد المصانع ومواقع بناء السفن التى تديرها الدولة بالعمال. وخلقت هذه السلوكيات صعوبات متزايدة للصناعات المحلية كى تعمل بانتظام – وتدنت ربحيتها كثيرًا، ونتيجة لهذا، سرعان ما غدت المصانع المنشأة فى مصر الوسطى مهجورة، مما حد كثيرًا من فرص عمال الزراعة الذين حلوا بدلا منهم فى الحصول على وضع معيشى أفضل من السابق[١٠٣]. زد على هذا، أن السلع المنتجة من المصانع المنشأة بالدلتا فى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر أصبحت مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر خاضعة لسيطرة التجار المغتربين، الذين كانوا يشحنون الملابس رخيصة الثمن إلى تريستى وليفورنو ليعاد تصديرها إلى أمريكا اللاتينية[١٠٤].

لذلك، ورغم أن كبار ملاك الأراضي في مصر كانوا يواجهون مصاعب اقتصادية خطيرة في الفترة التالية لعام ١٨٢٨، وجد مسئولو الدولة / التجار الأثرياء بالبلاد أنفسهم في وضع أقرب لكونه محفوفًا بالمخاطر في المجتمع المحلي. إذ بدأ تجار الاستيراد والتصدير بمصر تدريجيًا يفقدون السيطرة على التجارة الداخلية لصالح الوكالات التجارية الأجنبية في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه كانوا مجبرين على دفع أسعار أعلى للسلع المصنعة المستوردة في محاولة للحفاظ على درجة معينة من الهيمنة على الصناع المهرة وعمال المصانع بالبلاد. وجعلهم هذا معرضين تمامًا لجهود منتظمة من جانب النبلاء الجدد لتولي أشكال متباينة من الإدارة المحلية داخل الريف واستخدامها لصالحهم[١٠٥]. وكان احتمال اندلاع صراع بين كبار ملاك الأراضي من جانب والدولة / التجار الأثرياء الحلفاء من الجانب الآخر يفاقم منه التركيب الاقتصادي للقطن بمصر في ذلك الحين.

وكما في أجزاء أخرى من العالم، فقد تشاركت اقتصاديات كبيرة المستوى في حلج القطن المصري المنتج في القرن١٩. وهذه العمليات كانت تحت سيطرة الدولة خلال عهد محمد علي، وكانت تنفذ بأسلوب يستفيد منه عمومًا من يتولون مناصب في الإدارة المركزية[١٠٦]. غير أنه في الوقت نفسه، بدأت اقتصاديات كبيرة مشابهة في التأثير على زراعة القطن في مصر، كنتيجة لكل من الاستثمار الأولي الضخم اللازم لشراء معظم الأنواع السوقية للأقطان، وكذلك للجهد الهائل المطلوب لضمان الزراعة المناسبة في ريف قاحل إلى حدٍّ كبير[١٠٧]. وهذا الاتجاه خلق تناقضًا أساسيًا بين المصنِّعين والزراع داخل قطاع القطن في اقتصاد البلاد، نظرًا لأن كبار المنتجين كانوا بحاجة إلى بيع محصولهم بأعلى سعر ممكن لحماية استثماراتهم، في حين كان المطلوب من كبار العاملين بالصناعة التابعة للدولة عرض أقل سعر لشراء القطن الخام من أجل تعظيم العائدات الحكومية. لذلك فإن أي نوع من التعاون للفائدة المتبادلة لهاتين القوتين كان متعذرًا من الناحية الفعلية.

وترتب على ذلك أنه في مقابل الشروط الزراعية مثل ما شهدته السنوات التالية لعام ١٨٢٨، وجدت الدولة / التجار أنفسهم في مأزق سياسي على المستوى المحلي؛ فقد وضعت حالات القصور الملحوظة في القطن كبار المنتجين في وضع أفضل كثيرًا في مقابل العاملين بالصناعة والتوزيع عما كان متاحًا من قبل. وفقط

من خلال التحالف مع الفلاحين والصناع المهرة بالبلاد اســتطاع تحــالف الإدارة المركزية/ التجار الأثرياء الحفاظ على هيمنتهم من خلال وسائل محلية بحتة. غير أن الجهود للحد من الزراعة الكبيرة خلق وضعًا مناسبًا تمامًا لإمكانية حدوث تغير جذرى فى العلاقات الاجتماعية بالبلاد – مثل التحول إلى المحاصــيل الغذائيــة أو الإنتاج الصغير. من جانب آخر، كان يمكن لبرنامج الحكومة فى التصنيع أن يعانى بشدة إذا ما حاول التجار تحويل ثرواتهم الاقتصادية أو إعادة التأكيد على هيمنــتهم على العمال المحليين من خلال زيادة كميات ما يستوردونه من السلع القادمة إلــى البلاد. لذلك فإن الاستراتيجيات المحلية البحتة التى يمكن أن تستفيد منها الدولــة أو التجار بمفردهم قد تفاقم من الصراعات العلنية داخل التحالف الاجتماعى الحــاكم. ومثل هذه الاستراتيجيات لا تجدى كثيرًا فى تجنب عدد من التهديــدات الخارجيــة لأمن التجارة المصرية التى نهضت قبل عام ١٨٣١ مباشرة مــع شــرقى البحــر المتوسط ومنطقة البحر الأحمر.

* * *

التهديدات الخارجية للتجارة المصرية

مع بداية العقد الرابع للقرن التاسع عشر، لم تكن حدود مصر مع فلســطين مجرد نقطة ضعيفة فقط – إن لم تكن الأضعف – فى المحيط الاستراتيجى للــبلاد، بل كانت أيضًا سلسلة حاسمة للنشاط التجارى بين الإسكندرية – القاهرة – السويس من جانب والجزيرة العربية – اليمن – الهند من الجانب الآخــر. كانــت الســلع المصنعة القادمة من أوروبا تعبر دلتا النيل بمصر لكى تُرسَل إلى البحر الأحمــر بكميات كبيرة فى غضون تلك الفترة، بينما تأخذ السلع الهندية والأثيوبيــة المســار نفسه فى طريقها إلى الموانئ الأوروبية(١٠٨). وتتكون الواردات الهندية إلى البحــر الأحمر أساسًا من النيلة والمنسوجات، لكن ما إن يغدو الأرز سلعة نادرة أو باهظة الثمن فى الأسواق المصرية، يتم جلب الأرز الهندى إلى الــبلاد ويبــاع بأســعار تضخمية(١٠٩). ومع هبوط قدرة تحالف أثرياء التجار/ الحكومة على تأكيد وضعهم السياسى الداخلى من خلال معالجة السياسة الصناعية والتجارية بالبلاد مع أوروبا، تحوّل اهتمام أعضائه – كما حدث فى العقد الثانى من القرن التاسع عشــر– إلــى

البحر الأحمر، وغدا حماية حصة القاهرة من تجارة هذه المنطقة أمرًا حيويًا أكثر فأكثر.

اتخذ المسئولون المصريون عدة إجراءات لتشجيع المعاملات التجارية بين السويس والموانئ التى على طول سواحل الجزيرة العربية والسودانية فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. على أن الجهود الحكومية لتأمين مسار الصحراء الشرقية من القاهرة إلى البحر الأحمر ألغى الحاجة للقوافل التى تشرف عليها الدولة التى كانت تعمل لحماية التجار المسافرين فى هذه المنطقة(١١٠)، كما زاد النظام الحاكم من عدد السفن الحكومية المصرية، العسكرية والتجارية على حد سواء، العاملة من ميناء جدة على شاطئ الجزيرة العربية(١١١). وهذه الإجراءات ساعدت كثيرًا على تهدئة الصراعات بشأن الهيمنة على تجارة البحر الأحمر التى عرضت للخطر التجار العاملين من ميناء السويس فى مقابل الذين لهم علاقات بالقصير الميناء القديم. وفى محالة لإحباط المنافسة بين التجار، عملت الإدارة المركزية بالقاهرة فى عام ١٨٣٠ على تقوية تفوق ميناء السويس الذى تديره الدولة من خلال الدخول فى مفاوضات مع شركة أوروبية لإنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس(١١٢). لكن قبل أن تتوحد تجارة البحر الأحمر فى أيدى المصريين وأهل السويس، تعيَّن تأمين حدود مصر من ناحية سيناء. وكان محمد على يدرك هذا بمجرد أن بدأت الحملات العربية بواسطة الجيوش المصرية بعد عام ١٨١١(١١٣)، لكن مع حلول عام ١٨٣١ غدت السيطرة على المناطق الحدودية المحيطة لفلسطين أمرًا حاسمًا عما كان قبل تأمين مسار السويس.

بدأت غارات البدو على سيناء من فلسطين تصبح أكثر غزارة قبل عام ١٨٣١ مباشرة. وترجع أهم وقائع نشاط البدو هذا إلى حدٍّ كبير إلى التطورات فى شمال شرقى سوريا؛ ففى نحو عام ١٨٣٠ تخلى والى بغداد عن المنطقة المحيطة بالدير وبالتالى سقطت تحت سيطرة البدو(١١٤). وهذا التحول فى الأحداث لم يقتصر تأثيره فقط على توقف المعاملات التجارية بين دمشق وبغداد، بل إنه أسهم أيضًا فى ازدياد غارات البدو فى جميع أنحاء الشام، خاصة فى المناطق المجاورة لغزة(١١٥). وحاولت الجيوش المصرية مواجهة هذا الاتجاه عن طريق تحصين المناطق المحيطة بالسويس وإنشاء خطوط دفاعية فى العريش(١١٦). لكن طالما كانت هذه الإجراءات محصورة بالأراضى المصرية- تاركة أفضلية الحركة، والهجوم والمفاجأة للبدو – فإنها ظلت بلا تأثير لحد كبير.

فضلا عن ذلك، بات واضحًا بحلول عام ١٨٣١ أن تحالف الدولة / أغنياء التجار بالقاهرة غير قادر على الهيمنة على تجارة البحر المتوسط من خلال الوسائل البحرية بمفردها. وحازت السفن التجارية الأمريكية التفوق على حركة السفن بهذه المنطقة فى عشرينيات القرن التاسع عشر. ونتيجة لنشاطاتها فى جنوبى الجزيرة العربية ومياه شرقى أفريقيا، استطاعت سفن الولايات المتحدة تكديس ثروات هائلة لملاكها فى السنوات قبل وبعد عام ١٨٣٠[١١٧]. وبينما ظلت المسارات الشمالية من وإلى البحر الأحمر غير مؤمَّنة، أمكن توقُّع أن يبقى وضع مصر فى المنطقة محفوفًا بالخطر. وأقر عبدالله باشا، حاكم عكا، بازدياد وضع مصر غير الحصين وبالتالى تحرك لاستغلال هذا الأمر. ويذكر "بورنج" Bowring: "لقد أنشأ شبكات للمراسلة فى كل جزء بالجزيرة العربية" فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، وهو ما كان يمثل تحديًا مباشرًا للتنظيم القائم للتجارة الإقليمية[١١٨]. إلا أن نظام الحكم بالقاهرة كان يستطيع فرض قبضته على الحركة البحرية بالبحر المتوسط إذا كانت حدوده مع سوريا مؤمَّنة وشاع السلام بالمنطقة. وإلى حد ما كانت إزاحة الأجانب من تجارة البحر الأحمر هو دافع الحكومة المصرية لاستئناف غزوها لسوريا فى خريف ١٨٣١ [١١٩].

* * *

الفوائد السياسية الداخلية للتوسع

بالإضافة إلى تأمين الدولة / تجار القاهرة لأهم صلة تربط بين الشبكات التجارية للبحر الأحمر وشرقى البحر المتوسط، وبالتالى تمكين التجار من تحصيل "ريع حمايتهم" فى هذه التجارة، كانت هناك ثلاث وسائل أخرى من خلالها أمكن تقوية وضع التحالف الحاكم فى مصر بالحملة العسكرية على سوريا فى مواجهة كبار ملاك الأراضى بالبلاد وعمال المدن بعد عام ١٨٣٠. الأولى، إعادة فرض التجنيد الإلزامى على جموع السكان الذى عمل بوصفه كابحًا للنفوذ السياسى الناهض لملاك الإقطاعيات الكبيرة الصاعدين فى الريف المصرى. الثانية، أن الاستيلاء على المناطق الغنية بإنتاج الغذاء فى وسط وجنوبى الشام أتاح سبيلا لتدعيم التحول داخل القطاع الزراعى للاقتصاد المصرى إلى زراعة المحاصيل -

من أجل التصدير. والثالثة، تمثل الشام كنزًا نفيسًا للمواد الخام الصناعية، التي يأمل النظام في القاهرة من استغلالها إعادة تنشيط الإنتاج الصناعي بمصر.

ويمكن رؤية التجنيد العسكري الإلزامي في السنوات بعد عام ١٨٣٠ كأفضل ما يكون بوصفه محاولة من الإدارة المركزية بمصر وكبار ملاك الأراضي (الإقطاعيين) المتحالفين معهم تحالفًا وثيقًا لإزاحة الفلاحين المعدمين من الريف الذين كانوا يمثلون عمالا يمكن التعاقد معهم للعمل في أملاك الفلاحين الأثرياء. ومن خلال تعيين ممثلين إقليميين ذوي سلطة لإجبار العمال الفقراء على الخدمة بالجيش، أتاحت الدولة الفرص لوكلائها لزيادة نفوذهم داخل المجتمعات المحلية، بينما تهيئ التسهيلات لانتشار الإقطاعيات الكبيرة المعفاة من الضرائب. وأينما يوجد ملاك صغار مستقلون أو صناع مهرة محليون يهددون الهيمنة على نظام الحياة الريفية في أي جزء بالبلاد، كان مسئولو الدولة يبادرون بإرغامهم على الانضمام للخدمة العسكرية في هذه المنطقة كوسيلة لتأكيد نفوذ حلفائها المحليين.

وفي عام ١٨٣٠ تقريبًا لم يكن صغار الملاك الفقراء قد برئوا بعد من سياسات التجنيد الإلزامي التي اختطها النظام في الفترة من ١٨٢٢-١٨٢٤. لكن في بعض المناطق بالبلاد بقيت المشكلة المتنامية حول ما يمكن عمله بشأن نشاطات المنتجين الزراعيين الذين فقدوا أراضيهم السابقة، والذين يقاومون انتشار زراعة المحاصيل النقدية. وبلغ هؤلاء المزارعون المزاحمون عددًا كبيرًا خاصة في مناطق زراعة القطن بالدلتا، وكذلك في مصر الوسطى. وكانت هذه المناطق على وجه الدقة هي التي شهدت تركيز الموجة الثانية للتجنيد العسكري الإلزامي. وفي عام ١٨٢٨ صدرت أوامر لمشايخ القرى بتجميع الرجال من ذوي البنية القوية الصالحين للجيش وإرسالهم إلى مأموري الأقاليم[١٢٠]. وبعد عام من ذلك تم تجنيد ٦,٨٠٠ رجل بأسلوب مشابه من المنطقة المحيطة بأطفيح في مصر الوسطى[١٢١]. وفي فبراير من عام ١٨٣١ جرى إجراء مماثل، حيث أمكن أيضًا سحب أغلب هؤلاء "المجندين" من مصر الوسطى والفيوم[١٢٢].

وجاء إعادة إحياء التجنيد الإلزامي ليتعدى مغزاه ببساطة لتأكيد سيطرة الحكومة المركزية على المناطق التي سادتها القلاقل نسبيًا داخل مصر في الأشهر السابقة على أكتوبر عام ١٨٣١. فقد أتاح أيضًا لمسئولي الدولة بالأقاليم وحلفائهم من كبار الإقطاعيين الفرصة في الإبقاء على شيوخ تلك القرى وخصومهم من

البدو في وضع أدنى سياسيًا والسيطرة على النفوذ المتنامي للرعايا الأجانب على الشئون الداخلية بمصر. على أن عمليات التجنيد الإلزامي التي جرت في غرب الدلتا، مثلما حدث في يناير ١٨٣١، نقلت العمال الزراعيين من المناطق التي اخترقها التجار الأوروبيون وكبار ملاك الأراضي[١٢٣]. وبالمثل، جرت الأمور نفسها بالدلتا والفيوم في كبرى الإقطاعيات الجديدة التي أقيمت بها، وبلغ الصراع بين الأعيان الجدد ومشايخ القرى أقصى مداه. وأمكن للدولة/ التجار في مصر من خلال التركيز على آليات التجنيد في هذه المناطق حرمان هذه الملكيات الصغيرة والإقطاعيات التي يديرها أجانب من العمالة غير الماهرة وبالتالي الاحتفاظ بصغار الفلاحين تحت سيطرتهم[١٢٤].

وفي الوقت الذي تم فيه تطبيق التجنيد العسكري الإلزامي في الريف المصري، أعاد كبار قادة الجيش تنظيم الوحدات التي تحت قيادتهم. وعلى نحو خاص بدأ ناظر (وزير) الحربية تدريب وحدات الفرسان على النمط الأوروبي في الأعوام الأخيرة من عشرينيات القرن التاسع عشر[١٢٥]. وكان يتم استخدام الجنود المدربين حسب الأصول الأوروبية بأعداد متزايدة، في تزويد السفن الحربية الحكومية وإداراتها والتي تم بناؤها في أحواض بناء سفن الأسطول الجديد بالإسكندرية[١٢٦]. وكانت هذه الإجراءات جزءًا مكملا لجهود نظام الحكم في خلق طبقة لكبار ملاك الأراضي في البلاد تتضافر معه في مصالحه السياسية. ومع الاستمرار في تنظيم القوات المسلحة المصرية، احتفظت الدولة / التجار بأهم أساس مؤسساتي للنفوذ السياسي الداخلي للبكوات المماليك السابقين بعيدًا عن أن يصل إليه شركاؤهم كبار ملاك الأراضي الناشئون حديثا. ولم يقتصر هذا البرنامج على أن يوفر لـ الدولة / التجار أداة نافذة للاستخدام في الاستيلاء على الموارد الخارجية لمصلحتهم الجماعية، بل إنه ضمن أيضًا أن ملاك الإقطاعيات الجدد لن يستطيعوا تطوير أنفسهم إلى نوع من النخبة العسكرية بالأراضي الزراعية التي كان عليها بكوات المماليك مع نهاية القرن الماضي.

وبحلول عام ١٨٣١ لم يعد بإمكان الدولة / التجار في مصر الاحتفاظ بوضعهم المهيمن داخل المجتمع المحلي من خلال القيام بتوزيع السلع الأوروبية المستوردة أو إنتاج المصانع المحلية بطريقة تتيح في الوقت نفسه السيطرة على الصناع المهرة بالمدن وإبقاء كبار الإقطاعيين بالريف في وضع التابع. فقد غدت

الواردات باهظة الثمن مع نهاية عشرينيات القرن١٩، بينما أخفقت المصنوعات المحلية فى التغلب على حالات القصور التنظيمية والإدارية الأساسية. وفى ظل هذه الظروف، كان للنظام مصلحة حيوية فى الهيمنة على منطقة تنتج السلع الزراعية والصناعية لتلائم كأفضل ما يكون استكمال اقتصاد المحاصيل النقدية المزدهر فى مصر. وكان الشام هو هذه المنطقة بالتحديد.

وفى السنوات حول عام ١٨٣١ كان يتم زراعة العديد من المحاصيل الغذائية المهمة فى سهول سوريا ووديانها. واشتمل هذا الإنتاج على الشعير والقمح والدخان والعدس والسمسم بكميات كبيرة[١٢٧]. وأمكن لهذه المحاصيل الغذائية الأساسية أن تحقق أقصى فائدة لتحالف الدولة/ التجار فى مصر فى صراعها ضد كبار الإقطاعيين الناشئين بالبلاد، وعمال المصانع وصغار ملاك الأراضى الزراعية. وبتوجيه هذه المحاصيل الغذائية إلى الأسواق المصرية استطاع النظام أن يضمن إخضاع عمال الزراعة والصناعة بالبلاد، والتالى حث خصومهم المحليين على التركيز على إنتاج المحاصيل النقدية وغيرها من سلع التصدير. لم يعد من الضرورى إعطاء عمال الزراعة قطع أراضى كبيرة لاستخدامهم الخاص من أجل إنتاج محاصيل سيئة لعدة سنوات أو فى السنوات التى يهبط فيها الطلب على الصادرات المصرية، مادامت مخازن المصادر الرئيسية للدولة تحتوى على ما يكفى للحفاظ على بقائها على قيد الحياة. وبالتالى بات هؤلاء العمال يعتمدون أكثر على إعانة تدبرها الحكومة ليس فقط خلال فترات الركود بل أيضًا فى كل الأحوال، شأن ما كان يفعله ملاك الإقطاعيات الذين يحتاجون لقوة عملهم. وترتب على ذلك أن اختط النظام سياسة الإبقاء على، دون مساس فعلى، تركيب ملكيات الأراضى السورية التى استولى عليها، وجمع الضرائب من الشوام المحتلين غالبًا بصورة عينية وليست نقدية[١٢٨]. ولعل هذه الإجراءات تعكس فى جانب منها احتياج الحكومة الدائم للعوائد[١٢٩]. بيد أنها تمثل جهدا للاستحواذ ليس فقط على النقود، بل أيضًا على الإنتاج الزراعى بالشام.

فى أعقاب تهدئة الأوضاع فى الريف عن طريق جيوش إبراهيم باشا، شجع المسئولون المصريون استمرار زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية. وزيادة حجم المحاصيل النقدية فى جميع أنحاء الشام. وعلى نحو خاص فإن اهتمام نظام الحكم المكثف بالتوسع فى إنتاج الحرير "أفضى إلى نهوض سريع فى مساحة الأراضى

المخصصة لزراعة أشجار التوت. ولم يتوقف الأمر عند حد الفلاحين الذين حولوا أراضيهم لأشجار التوت، بل بدأ سكان المدن فى شراء أو تأجير الأراضى، واتخاذ إجراءات من شأنها مقاسمة الفلاحين فى هذه الحاصلات. وازدادت الأراضى المخصصة لزراعة أشجار التوت من ٢٥% إلى ٥٠%"، كنتيجة مباشرة لتشجيع المصريين(١٣٠). وأظهر إنتاج الزيتون والقطن والدخان قفزات مماثلة فى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكان المراقبون الأجانب مأخوذين بشكل خاص بالتغيرات الجديدة فى زراعات القطن التى تم إدخالها فى المناطق المحيطة بنابلس، مؤكدين أنها تفوق كثيرًا مثيلتها المزروعة فى الشمال(١٣١). على أن الثقة فى الأرباح التى يمكن جنيها من زراعة المحاصيل النقدية أقنع حتى التركمان والرعاة الأكراد فى سهول أضنه بالتخلى عن أعمال الإغارة على مسارات التجار فى شمالى سوريا والقبول بشكل مستقر للمعيشة (١٣٢).

وفضلا عن السلع الزراعية، كانت الشام تنتج مدى واسعًا من السلع المصنعة فى ذلك الحين، وأهمها عل الإطلاق المنسوجات. وكانت الحراير المنسوجة فى قرى ومدن الساحل الشامى ترد إلى مصر فى أوائل القرن التاسع عشر(١٣٣). وكانت المنسوجات القطنية والمصنعة، والموسلين والملابس الحريرية صناعات قائمة بالفعل فى حلب أثناء الاحتلال المصرى(١٣٤). وكانت الملابس الصوفية من منتجات المنطقة المحيطة بهذه المدينة سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير إلى فرنسا وليفورنو وتريستى بإيطاليا(١٣٥). وكانت ورش المنسوجات فى حلب وكذلك فى دمشق تمثل مصدرًا موثوقًا للسلع عالية الجودة للأسواق المصرية(١٣٦). كما أنها كانت بديلا لمراكز تصنيع الملابس فى أوروبا، إذا أنها استطاعت أن تزود تحالف الدولة/ التجار فى مصر بأساس قوى لاستمرار هيمنتهم المحلية. لذلك لم يكن مستغربا أنه تم احتكار هذه المؤسسات فى أول فرصة لاحقة، وسرعان ما تم وضع عمال الصناعة الشوام تحت الإشراف الوثيق للمصانع الحكومية المصرية التى تم إنشاؤها بالمنطقة(١٣٧). ومن خلال هذه الوسائل استطاعت الدولة/ التجار فى مصر توفير السلع الفاخرة للأسواق المحلية دون الاعتماد على التجار الأوروبيين المقيمين بالقاهرة والإسكندرية. كما استطاعوا الحد من قوة العاملين فى صناعة المنسوجات المحليين، الذين كان وضعهم السياسى يهدد بالتحسن مع استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الأوروبية.

أكثر من هذا، كانت الشام تزود المحتلين بمدى كبير من المواد الخام الصناعية. وتؤكد المراسلات بين إبراهيم باشا ومحمد على الأهمية التى يوليها كل منهما لأخشاب الغابات فى شمالى الشام، إذ كتب إبراهيم لأبيه فى عام ١٨٣٣: "وبالنسبة لبنودنا التالية، فإن حافزنا للمناطق فى الأناضول Anadalia، وقيلقية وألايا هو احتياجنا للأخشاب. فالبلاد التى لديها أساطيل تحتاج إلى الأخشاب"[١٣٨]. ويلاحظ وليم بولك Willam Polk أن استغلال غابات البلاد كان غالبًا هو أول ما جذب انتباه إبراهيم باشا فى الشام. وخضعت الأخشاب لاحتكار الحكومة. وأقدمت الحكومة على توظيف عمال القطع والتشذيب وغيرهم لتوصيل الألواح الخشبية إلى ميناء الاسكندرونة، وتؤخذ من هناك إلى الإسكندرية. وفى عام ١٨٣٩ بلغ حجم الأشجار المنقولة سنويًا ما بين ٧٠ ألف إلى ٨٠ ألف شجرة"[١٣٩]. ويبدو أن القاهرة كانت تتوقع أن جبال لبنان تحتوى على مناجم فحم وخام الحديد بكميات كبيرة. واستخدم المسئولون المصريون الفلاحين اللبنانيين فى أعمال السخرة بمناجم الفحم بالمنطقة، إلا أنه فتر اهتمامهم بهذه المشروع عندما اكتشفوا أن هناك "صعوبة بالغة فى نقل المنتجات نتيجة تكاليفها العالية".[١٤٠] وتكفل زلزال شديد بإزالة مناجم الفحم والحديد بعد أن ضرب الشواطئ اللبنانية فى عام ١٨٣٧.[١٤١]

وبكل هذه الوسائل وفر التوسع العسكرى فى الشام موارد حيوية لتحالف الدولة/ التجار الحاكم فى مصر فى وقت كانت فيه الصراعات السياسية على الموارد الشحيحة داخل البلاد باتت تزداد حدة. فضلا عن ذلك، بينما كانت الحملة تشق طريقها باستخدام قوات مسلحة نظامية من المجندين إلزاميًّا، فإنها أدت إلى إضعاف كبار ملاك الأراضى الزراعية بمصر على الأقل من خلال وسيلتين هامتين: وضع التجنيد الإجبارى القوة العاملة الزراعية التى كان يعتمد عليها ملاك الإقطاعيات ذات الإنتاج التجارى تحت هيمنة الإدارة المركزية. وفى الوقت نفسه حالت تمامًا دون نشوء نخبة عسكرية زراعية داخل البلاد. كما ساعد التجنيد الإلزامى على إعادة تأسيس هيمنة الحكومة على أسواق المنسوجات بمصر وعلى باقى الصناع المهرة المستقلين، الذين بدأ وضعهم يتحسن بالنسبة للتجار مع بدء معاناة التجار من مشاكل ميزان المدفوعات وغيرها من الصعاب المتعلقة بالسلع المستوردة. ومما يتعين بيانه فيما تبقى هو السبب فى استطاعة مسئولى الدولة/ والتجار الأثرياء بمصر أن تكون لهم الغلبة، عن طريق التوسع الخارجى، فى هذا

الصراع السياسى المحلى أساسًا رغم المعارضة الواضحة من كبار ملاك الأراضى الناهضين ومشايخ القرى، وصغار الملاك، والفلاحين المعدمين، والصناع المهرة بالمدن وعمال المصانع.

* * *

أسس قوة الدولة / التجار بعد عام ١٨٣٠

ترجع قدرة الدولة / التجار فى مصر على إحراز الغلبة فى صراعاتها السياسية مع أقوى خصومها المحليين أثناء أول حملة على الشام إلى ثلاثة عوامل. الأول: واصلت المجتمعات الريفية فى مصر تركيبها وفق أسلوب أتاح لوكلاء الدولة فى الأقاليم حيازة مميزات لافتة للنظر فى مقابل كلا من كبار الملاك الأثرياء والفلاحين الفقراء على المستوى المحلى. وذكر كل من "جون بورنج" John Bowring و"باتريك كامبل" Patrick Campell، أن القرى كانت مسئولة مجتمعة عن دفع الضرائب خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كما يلاحظ "كلوت بك" Clot-Bey فى ذلك الحين(١٤٢).

ونظرًا لأن كبار ملاك الأراضى حاولوا استعادة الهيمنة على قوة العمل وجمع الضرائب من الريف فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن مأمورى الأقاليم وجدوا أنهم المستفيدون من معارضة الفلاحين لهذه التغييرات. وليس معنى هذا القول إن عمل مسئولى الدولة فى القرى كان تلقى دعم الفلاحين: فرغم كل شىء فإن هؤلاء الموظفين أنفسهم كانوا هم المنفذين لسياسات النظام فى التجنيد الإجبارى. وعلى الإجمال، ما لبثت مقاومة الفلاحين لانتشار المحاصيل النقدية الجديدة وترتيبات ملكية الأراضى، فى إطار المجتمعات القروية المتماسكة، أن قوضت من وضع مشايخ القرى وملاك الأبعاديات فى مواجهة الفلاحين، وأبقتهم فى وضع أدنى مقابل الإدارة المركزية وحلفائهم من أثرياء التجار. وتنامت هذه الميزة النسبية وغدت واضحة للفلاحين، حتى إن العمال الزراعيين فى الإقطاعيات التجارية الكبيرة المملوكة لأقارب الوالى وأقرب زملائه كانوا إلى حدٍّ كبير معافين من التجنيد الإجبارى بالجيش.

وفى الوقت نفسه، استمر تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء بمصر يمتلكون عددًا من المميزات التنظيمية تفوق خصومهم المحليين. وظلت العلاقات العائلية بين القطاع التجارى الأجنبى أمرًا شائعًا. ويلاحظ "بيتر جران" Peter Gran فى عام ١٨٣٣ ان رئيس مجلس التجار بالقاهرة هو أحمد الغربى، وشقيقه محمد كانا من أشهر تجار العاصمة، وأخوه الثانى اسمه أحمد أيضًا وكانت له علاقات تجارية واسعة مع شمال أفريقيا(١٤٣). فضلا عن ذلك، فإن أفراد "الأقليات" كانوا يحوزون وضعًا مهيمنًا فى الشئون التجارية بمصر. فقد انتشر التجار "اليونانيون" فى أنحاء البلاد فى أعقاب حملة إيجة. وذكر البارون "دى بوالكونت" DE Boislecomte فى عام ١٨٣٣ أن نحو ثلاثة أرباع الأجانب بالإسكندرية يتألفون من المالطيين واليونانيين(١٤٤). وهذه الجاليات ينضم إليها مجموعات صغيرة من الأرمن الذين لهم صلات وثيقة مع "بوغوص باشا يوسف" Boghos Pasha، وكذلك بالعائلات الشامية الشهيرة لـ يوسف البقطى والإخوان بحرى Bahri. ويذكر توماس فيليب أن حنا بك بحرى "ترقى إلى رتبة البكوية فى الإدارة المالية. وفى عام ١٨٢٠ أصبح على نحو ما مستشارًا خاصًا للشئون السورية. وكانت العلاقة بين الأمير بشير الثانى ومحمد على قد توطدت عبر حنا البحرى وقريبه بطرس كرامة الذى كان فى الوقت نفسه السكرتير الأول للأمير بشير الثانى. وفيما بعد أصبح حنا المدير العام للمالية والتنظيم فى الحملة على الشام. ومن عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٠ كان يهيمن على كافة أوجه الإدارة المدنية فى الشام. وجعله هذا، من الناحية العملية، وإن لم يكن رسميًا، والى دمشق. وأصبح شقيقه جرمانوس Jirmanus مساعدًا له فى رئاسة إدارة حلب "(١٤٥).وهذه العلاقات كان من المتعذر تحديها.

العامل الثانى، والأكثر بروزًا، أن طوائف التجار بالقاهرة والإسكندرية كانوا مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر قد أصبحوا أكثر اندماجًا فى جهاز إدارى مركزى وثيق الصلة بجهاز الدولة. ويقول "جران" Gran: "إن صورة أكثر دقة للطبقة الحاكمة التى برزت فى عام ١٨٣٠ قد تشمل أسرة محمد على، والقادة الألبان والأتراك، والتكنوقراط الأجانب، وممثلين مجلس التجار الجديد"(١٤٦). وقد تأسس مجلس التجار فى عام ١٨٢٦ بفرعيه فى القاهرة والإسكندرية، وفى عام ١٨٢٦ أضيف إليه مجلس للمفتشين ليكون مسئولا عن تقديم التقارير عن الشئون الزراعية والتجارية فى جميع أنحاء البلاد(١٤٧). وفى هذا التنظيم الجديد، لم تعد

لدى شيوخ مختلف الطوائف سوى مسئوليات لا تزيد عن تدبير شئون الطائفة، ولم يعد لدى باقي مسئولي الطائفة أي وظائف يؤدونها[١٤٨]. وبعد عام ١٨٢٠ تقريبًا يتضح أن رؤساء الطوائف التجارية يستمرون في مناصبهم لفترات تقل كثيرًا عن السابق، وهذا الاتجاه أتاح نفوذًا أكبر لكبار أعضاء الاتحاد الذي يقدم النصائح لشيوخ الطوائف بوصفه مجلسًا عامًّا يتولى بالتفصيل جميع الأمور المؤثرة في الطائفة ككل[١٤٩]. ومن الناحية الفعلية باتت صراعات المصالح بين التجار وقوى الدولة مستبعدة في ظل هذا التنظيم الجديد، الذي مكّن الدولة /التجار من تنسيق السياسات التجارية والصناعية داخل البلاد على نحو لا يتيح للإقطاعيين الناشئين أو الصناع المهرة المدنيين أن يتوافق معه.

الثالث: أتاح النظام الحكومي الخاص بمخازن الدولة لتحالف الإدارة المركزية / التجار الأثرياء بدقة الموارد التي يمكن استخدامها للإبقاء على الوحدات النظامية العسكرية. وقد تم إنشاء هذه المخازن (المستودعات) خلال السنوات الأولى لعهد محمد علي، أساسًا كوسيلة لتيسير تدفق المحاصيل النقدية إلى يد الدولة من أجل التصدير. لكن عندما انكمش إنتاج القطن في مصر في عام ١٨٣٠ تقريبًا، استمرت المخازن تتلقى إمدادات الحبوب وغيرها من المواد الغذائية من الأقاليم. وهذا الأمر جعل بمقدور الدولة / التجار مساعدة عدد كبير من الناس في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، وأوائل الثلاثينيات، حتى مع انخفاض عائدات الحكومة من التجارة الخارجية[١٥٠]. وترتب على ذلك أن كانت الدولة في موقف تستطيع من خلاله تجنيد وتزويد أعداد أكبر من العسكريين، في الوقت الذي فقد فيه الإقطاعيون الناشئون قدرتهم على الحفاظ على المخازن الكبيرة من الاستيلاء المسلح. وفي ظل هذه الظروف حاز تحالف الدولة/ التجار الأثرياء في مصر ميزة مهمة في مواجهة كبار ملاك الأراضي بالبلاد فيما يتعلق بالبرامج العسكرية خلال السنوات قبل وبعد عام ١٨٣١.

الفصل السادس

الخاتمــة

يمكن التوصل إلى إجابة مرضية تمامًا عن سبب أن مصر بـادرت بشـن سلسلة من الحملات العسكرية على جيرانها خلال الثلث الأول من القـرن التاسـع عشر بالوضع في الاعتبار إطار الصراعات السياسية التى دارت داخل البلاد أثناء العقود الأولى لعهد محمد على. فى هذه الفترة كان نظام الحكم يتألف مـن تجـار الاستيراد والتصدير الأثرياء، وكبار العلماء والموظفين الأكثر ثراء داخل الجهـاز الإدارى المركزى بالقاهرة المنهمك فى صراعات متواصلة لترسيخ هيمنته علـى الشئون الداخلية بالبلاد – فى البداية فى مواجهة أولئك الـذين يسـيطرون علـى الإقطاعيات الزراعية الكبيرة بالمناطق الريفية بمصر (وإن كانت فيما بعد بالتعاون مع نخبة زراعية جديدة)، ودائمًا فى مواجهة التحديات السياسية من الصناع المهرة والحرفيين المحليين سواء بالمدن أو الأقاليم. وكل قوة من القوتين اللتين تؤلفان هذا التحالف الحاكم كانت لها مصالح اقتصادية وسياسية أساسية تتعارض مع مثيلتهـا لدى حليفها. لكن مع تنامى قوة الصناع المهرة داخل المدن المصرية واتخاذ العنف السياسى الحضرى طابعًا دائمًا بعد عام ١٨٠٠، انتهت هذه القـوى الـثلاث إلـى اقتسام مصلحة مشتركة فى قمع الاضطرابات الداخلية.

وبالتعاون معًا على المستوى السياسى، استطاعت هذه القوى أن تعالج مسألة العصيان الحضرى بنجاح فاق كثيرًا إمكانية أى قوة منها أن تعالجه بمفردها. ولـم يكن بمقدور مسئولى الدولة إيقاف التمردات الحضرية بأنفسهم خلال هذه السنوات؛ فإن تحالفًا يضم الحرفيين والتجار المعارضين كان بإمكانه منع الحكومة من إحكام قبضتها على المدن. وإذا كانت الدولة قد حاولت فـرض النظـام داخـل المـدن والمراكز بالبلاد من دون التعاون الفعال مع التجار الأغنياء، لذهبت هذه الجهـود عبثًا، وربما ساعدت على تصاعد مستوى العنف السياسى الداخلى بدرجة كبيرة[١].

وفى واقع الأمر، يمكن تصور أن الدولة، إذا كانت قادرة على التصرف بمفردها، لكان اهتمامها أقل بإخماد العنف الحضرى من أجل تعزيز سلاسة عملية تحصيل الضرائب من النشاطات الاقتصادية أكثر من السماح للتمردات الحضرية بالاستمرار حتى النهاية لزيادة هيمنتها على الشئون الداخلية(٢). وبالطريقة نفسها، لم يكن باستطاعة التجار الأثرياء قمع الصناع المهرة بالبلاد بمفردهم عن طريق إدارة التجارة الخارجية لمصر بعد عام ١٨٠٥ أو نحوه. وفى هذا الوقت لم يكن أصحاب الصناعات بالمدن على درجة من القوة تتيح لهم السيطرة دون نوع معين من الترتيبات العسكرية، لكن أيضًا كان لديهم خبرة عملية لعدة سنوات فى تنظيم أنفسهم من أجل التمرد على نظام الحكم. لذلك لم يكن باستطاعة إداريى الدولة أو التجار تحقيق مصالحهم السياسية المحلية إذا تصرف كل منهما بمفرده.

غير أن التعاون كان على الإجمال غير ملائم لكل قوة من هاتين القوتين مادام أن التعاون كان قد انحصر أساسًا فى الشئون الداخلية. وقد استفاد تجار مصر الأثرياء من فترة الهدوء الاجتماعى الداخلى، لكن بدأت تصيبهم أضرار اقتصادية وسياسية عندما تبنت الدولة بداية خاصة بتنظيم إدارة المهن الحرفية والصناعات من أجل الحفاظ عليها. وتنظيم إدارة المهن الحرفية، أو احتكارات الدولة، جعلت من هؤلاء التجار عملاء للجهاز الإدارى للدولة؛ وبالتالى وضعتهم تحت الهيمنة المركزية. وخضعت الصناعات لإجراءات ضريبية فرضت قيودًا على النشاطات التجارية للتجار الأثرياء وأرباحهم وفى الوقت نفسه بدأ برنامج لإحلال الواردات يقوض أسس وضعهم فى مقابل القوى الأخرى بالمجتمع المصرى. وبالتالى كان لا يمكن تجنب الصراعات الناجمة عن هذه البرامج مادام اهتمام النظام الأساسى منصبًا على المجال الداخلى.

على صعيد آخر، وفَّر التوسع العسكرى الخارجى أساسًا للتعاون بين هاتين القوتين أمكن أن يحقق لهما فوائد متبادلة؛ وبالتالى بث فيهما حيوية سياسية. وأتاحت سياسة التوسع التى خففت تكاليف الحماية للتجار فى تجارتهم الخارجية - لهم إحياء جهود الحكومة فى تنظيم إدارة عمليات الاقتصاد المحلى. ونظرًا لقدرة التجار الأثرياء على الاستفادة فى هذا الإطار من التعاون مع الدولة، استطاع التحالف الحاكم بالبلاد أن يديم أمد بقائه. أكثر من هذا، عن طريق احتلال الأقاليم المجاورة، حاز حكام القاهرة السيطرة على الموارد الاقتصادية التى أمكن

استخدامها فى تقويض الوضع السياسى لخصومهم المحليين. وتباينت الموارد الأكثر أهمية للدولة / التجار حسب تغير طبيعة النشاطات الاقتصادية داخل مصر مع استمرار محمد على فى الحكم. ففى البداية، استمد الدور التقليدى للقاهرة كمركز تجارى للسلع الفاخرة قوته عن طريق غزو السواحل شمال شرقى البحر الأحمر وأجزاء من السودان. وفى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر تضافرت أهمية التجارة المصرية فى شرقى البحر المتوسط وتوفر الذرة والقطن بأراضى اليونان على جذب الدولة/ التجار إلى منطقة بحر إيجة. وفى النهاية، فإن ثروة سوريا من السلع المصنعة والمواد الخام وفرت لحكام مصر الوسائل لتنفيذ برنامجهم المزدوج الخاص بتطوير الصناعة والإنتاج الزراعى اللازم للتصدير. وبإيجاز، فإن هذه الديناميكية السياسية الداخلية تفسر القوة الدافعة العامة للسياسة الخارجية لمصر بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٣٥.

ويمكن تفسير التوجهات البارزة للحملات العسكرية المتميزة التى شنتها القوات المسلحة لمصر خلال هذه السنوات عن طريق التغيرات قصيرة الأجل فى توزيع السلطات بين القوى الاجتماعية بالبلاد.

أولاً: حددت هذه التغيرات توقيت الحملات العسكرية الثلاث الواردة تفصيلاً فى هذا الكتاب. إذ شكلت كل فئة من الحملات العسكرية تلبية من التحالف الحاكم بالبلاد فى عمليات تزايد قوة التحديات السياسية الداخلية. وتميزت التحديات الموجهة لنظام الحكم بالشدة على نحو خاص عندما تضافرت القوى الريفية والمدنية. وكقاعدة عامة، عندما يوضع منتجون زراعيون فى موقف سياسى قوى نتيجة ازدياد الطلب على منتجاتهم، وفى الوقت نفسه يجد الصناع المهرة بالمدن والريف أنهم قادرون على الثورة على نظام الحكم، يتم وضع قوى الدولة / التجار فى موقف غير حصين بشكل خاص. وعندما يستجيب مسئولوا الدولة لهذا الظرف بزيادة هيمنتهم على الشئون الاقتصادية الداخلية لمصر، تجرى بعض المحاولات لاحتلال أراض جديدة تكون مواردها قادرة على حل الصراعات بين الإداريين فى المركز وحلفائهم التجار الأثرياء.

ثانيًا: لقد حدد أسلوب توزيع النفوذ السياسى فى مصر طبيعة الإصلاحات الفنية والتنظيمية التى كانت تجرى فى القوات المسلحة لنظام الحكم خلال عصر محمد على. فقد تم تشكيل وحدات لسلاح الفرسان من المجندين إلزاميًا، وكذلك

وحدات تابعة للأسطول كوسيلة للهيمنة على العمال الزراعيين والمدنيين غير المنضبطين على نحو متزايد، ليس كتقليد أعمى للأفكار الأوروبية. وبالتالى وفرت العوامل السياسية المحلية تفسيرًا موثوقًا به ليس فقط للاندفاع العام للسياسة التوسعية لمصر خلال هذه السنوات بل أيضًا للتوقيت، وتحديد المدة، وغيرها من الملامح الهامة لكل حملة كبيرة شنت خلال عصر محمد على.

ومن دواعى الإغراء الاستنتاج من هذه السلسلة من الوقائع النتيجة العامة بأن التوسع الخارجى عزز الأمن الاقتصادى والازدهار لأولئك الأفراد بالتحالف الحاكم لأوائل القرن التاسع عشر بمصر الذين كانوا يعانون أشد الصعوبات فى أى وقت آخر. وعلى الإجمال، أولئك هم غالبًا التجار. إذ أن التجار الأثرياء بالقاهرة كانوا مستهدفين لتقلبات بالغة فى أسس حياتهم المادية عما كان عليه الأمر بالنسبة لمسئولى الدولة خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر، ويرجع ذلك لحد كبير لاعتمادهم على السوق العالمى لإمدادهم بالسلع التى يتعاملون فيها والطلب عليها. وبالتالى يرتبط ازدهار التجار على نحو وثيق بالسياسة التوسعية لمصر خلال عصر محمد على. وكانت الحملات العسكرية المتتالية يعجِل منها لحد كبير المشاكل الدورية للتجار الأثرياء فى الحفاظ على وضعهم الاقتصادى والسياسى فى مناطق المدن بمصر.

غير أن استنتاجًا كهذا ربما يقودنا إلى استخلاص أن الدولة فى مصر كانت مجرد " أداة " للتجار بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٣٥ (٣). وهذا على وجه الدقة نوع من التبسيط الوظيفى لـ " التحليل الطبقى " الذى يتعين استبداله بدراسة أكثر دقة حول التعاون والصراع بين القوى الاجتماعية الأكثر نفوذًا بالبلاد. ومن منظور هذه الدراسة، ربما يكون الأكثر دقة القول إن التحالف الحاكم لمصر تعامل كوحدة واحدة فى الاستجابة للمشاكل السياسية لأضعف أعضائه خلال هذه السنوات. وكانت الجهود المبذولة للسيطرة على الموارد الخارجية حقًا نتيجة للشروط التى تهدد على نحو استثنائى النخبة التجارية للمجتمع المصرى فى أوائل القرن التاسع عشر. وبهذا المعنى المحدد، لعل السياسة التوسعية رغم هذا كانت ظاهرة " برجوازية " فى عهد محمد على.غير أنه إذا ما تركت القوى التجارية بمفردها، فحتى فى هذا المجتمع لم تكن تستطيع تنفيذ إستراتيجية توسعية، ولا كانت تملك بالضرورة مصلحة فى الاضطلاع بها. بل لم يكن ليحدث ذلك ما لم يلجأ التجار

الأثرياء للعمل من منطلق المصالح المتبادلة بالتعاون مع الدولة لقمع كل من الاضطراب السياسى الداخلى والتحديات الخطيرة لهيمنتهم (المتبادلة) إلى حد تبنى سياسات خارجية عدوانية كوسيلة لتماسك تحالف الدولة / التجار المتناقض غالبًا. وفى ظل هذه الظروف كان التوسع الخارجى يشكل أهم طريق حيوى لهذا التحالف الحاكم بالبلاد للدفاع عن أنفسهم فى مواجهة التحديات المحلية، وفى الوقت نفسه بدون تقويض موقف أى منهما فى المجتمع المصرى.

حالات مقارنة

من بين كل الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية، كانت مصر هى الوحيدة التى تحتوى على المزيج الصحيح للصراعات الداخلية، وجهاز الحكم، والتناقضات داخل نظام الحكم لتطلق شرارة سياسية توسعية خارجية فى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت الأنظمة المصاحبة للوالى أحمد بك فى تونس (١٨٣٧ - ١٨٥٥)، والوالى داود باشا فى بغداد (١٨١٧ - ١٨٣١) تقوم بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية على غرار ما قام به نظام محمد على فى القاهرة، بيد أن تأثير هذه السياسات والأطر السياسية الداخلية التى تم تبنيها داخلها كانت تختلف على نحو ملحوظ عن مصر. ونتيجة لذلك، فإن الأزمات المتراكمة المتعلقة بهاتين الولايتين لم توفر حافزًا يدفع التحالفات الحاكمة فى كل منهما لتباشر برنامجًا خاصًا بالسياسة التوسعية الخارجية.

وعلى مدى ثلاثة عقود كانت تونس تعانى من انكماش اقتصادى فى بداية القرن التاسع عشر، بدأ بسنوات مجاعة متتالية فى أعوام ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨. وبعد فترة انتعاش قصيرة الأجل فى قطاع الزراعة فى المدة ١٨٢٤ - ١٨٢٦، أعقبها محصول هزيل على مدى عامين فى الفترة من ١٨٢٨ - ١٨٢٩ وجفاف كارثى فى عام ١٨٣٠. ونجم عن الصلة بين هاتين الواقعتين وضع أصبحت فيه " تونس تملك قوة عاملة محدودة، وتراجعت المساحات المنزرعة، ولم تعد البلاد تستطيع إنتاج ما يكفى لاحتياجاتها " [٤]. وفى الوقت نفسه تهاوت قيمة العملة التى سكتها الحكومة المحلية باطراد، وفى زمن حكم أحمد بك، أصبحت قيمة القرش التونسى تعادل نصف قيمته تقريبًا منذ خمسين عامًا مضت. وترتب على ذلك أن

زادت صادرات زيت الزيتون إلى مرسيليا لاستخدامه في صناعة الصابون المنتشرة في هذه المدينة، وإذا ما جاءت بعض المواسم بإنتاج منخفض بات الحاكم عاجزًا عن تسليم الكميات التي وعد بها للوكلاء التجاريين الفرنسيين، وتمكنت المصالح الأجنبية من إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية وعلى عمليات تشغيل الزيوت في جميع أنحاء الولاية(٥).

وفي ظل هذه الظروف تحول نظام الحكم الجديد لأحمد بك إلى إعادة تنظيم نظام الضرائب بالبلاد بعد فترة قصيرة من توليه السلطة في أكتوبر ١٨٣٧. وخضع أصحاب أشجار الزيتون على السواحل لتقديرات رفعت بشدة الضرائب السنوية بداية من عام ١٨٤٠ "وكان المطلوب منهم سداد القدر نفسه سنويًا سواء كان المحصول جيدًا أم سيئًا " (٦). وبعد فترة قصيرة بدأ فرض الضرائب على الفواكه والخضروات والدواجن المباعة في الأسواق المحلية، وتلاحظ "ليزا أندرسون" Lisa Anderson أنه: " كانت الضرائب على الحيوانات – بنسبة ٢٥ % من ثمن بيعها – أول ضريبة جادة تفرض على البدو الرعاة من مجلس الوصاية على العرش " (٧). غير أن محاولات تعزيز درجة الإشراف المركزي على جامعي الضرائب بالمنطقة في الريف أخفقت بسبب تقسيم العمل طويل الأمد لكن غير الرسمي الذي خلّف عدم وجود منافس قوي داخل الإدارة بين (١) ولاة الإمارة المسئولون عن النظام العام وإدارة جيدة لكن مجرد جامعي رسوم الضرائب، (٢) عمل محدد لجامعي الضرائب، (٣) قسم منفصل للحسابات. وكنتيجة " كان مهمة الولاة تنحصر في جمع الضرائب، وكل من الولاة وجامعي الضرائب كانت لهم المصلحة نفسها في الحصول على أكبر قدر ممكن وكانوا يقمعون الاحتجاجات. ولم تكن لدى طبقة الموظفين سلطة فرض المعايير"(٨). وقد تعزز هذا الوضع من خلال الوضع المستقل نسبيًا الذي أعده ولاة الأقاليم (قادة) لأنفسهم في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، واستنادًا إلى "كارل براول" L-Carl Brown: "كان لدى البك وسائل جاهزة للسيطرة الفعالة على القائد والقائد يعرفها، لكن البك لم يكن يميل كثيرًا لممارسة هذه السيطرة على الآخرين إلا على نحو عشوائي فيما عدا الحالات الاستثنائية، والقائد يعرف ذلك أيضًا. فأي رجل غير أمين لكنه ليس شديد الطمع يمكنه أن يستفيد كثيرًا. وأي رجل أمين مهتم بأداء الوظيفة باقتدار تمنح له حرية أدائها"(٩). وهذا الترتيب أدى إلى تفاقم ما أسماه "براون" Brown تحفظ

ملحوظ في قبول القيادة القائمة " في جميع أنحاء الريف التونسي، المتأصل في حاجة القرويين إلى الحماية من غارات قبائل البدو بقصد السلب والنهب (١٠).

زد على هذا، أن تركيب العلاقات الاجتماعية في القطاع الصناعي التونسي كان يعمل ضد العمل السياسي واسع النطاق من جانب القوى التابعة داخل البلاد كرد فعل على الأزمات التي نشبت في أوائل القرن التاسع عشر. ويلاحظ "لوسيتي فالنسي" Lucette Valensi أن صناعة النسيج كانت تتوزع على عدة مناطق، كل منها تنطوي على علاقات مختلفة تمامًا بمختلف نواحي الإنتاج. وفي مناطق البدو إلى الجنوب الغربي من العاصمة، كانت تجري عمليات الغزل والنسيج للاستخدام العائلي فقط؛ وفي واحات الجنوب، كانت تتم هذه الأنشطة في ورش عائلية وتجهز للبيع في الأسواق المحلية، بالرغم من أن " الإنتاج استمر تنظيمه في إطار محلي، فإن حلول الصناع المهرة لم يصبح عملاً منفصلاً عن عمل الفلاحة " (١١)، في المدن الكبرى التابعة لجربة والساحل – وكذلك في تونس وبنزرت وصفاقس والقيروان – وقد تركز انتشار الصناع المهرة في أسواق المدن، رغم أنه من رأي فالنسي Valensi " لم تصبح المنسوجات من ضمن السلع في واقع الأمر نظرًا لأنها لم تمر عبر القنوات التجارية "، حتى عندما تم تصديرها إلى ليفورنو وبلاد المشرق (١٢). وفي ضوء ملامح صناعة الملابس المحلية هذه، لعلنا لا نتوقع أن الحرفيين المدنيين يمتلكون الموارد أو الهوية الاتحادية اللازمة للانخراط في عمل جماعي. وحتى عندما سلحهم النظام للمساعدة في قمع تمردات الحامية التركية في تونس عامي ١٨١١، ١٨١٦، فإن سكان المدن في ضاحية باب سويقة أدركوا القليل عن استقلال أو مبادرة أنصار السيد عمر (١٣).

الأكثر أهمية، يبدو أنه تمت جهود لإنشاء قوات مسلحة على النمط الغربي من تونس على نحو حدَّ من درجة توقف الاقتصاد المحلي. وتم تشكيل القوات النظامية على مستوى صغير بداية من الفترة ١٨٣١ – ١٨٣٢. وبكلمات أندرسون Andorson: " جاءت بدايات تشكيل الجيش النظامي متواضعة؛ ففي ١٨٣٥، لم يكن هناك سوى ١٨٠٠ جندي في الوحدات الجديدة " (١٤). وخلال هذه السنوات الخمس الأولى بعد إنشائه، أعاق النبلاء المحليون باستمرار محاولات القادة العسكريين لزيادة حجم القوات، وأعاقوا جهودهم في عمل قائمة شاملة بالفلاحين المؤهلين للتجنيد الإلزامي. واستمر نظام أحمد بك في اعتماده على الأتراك والسباهية

والمماليك المتطوعين فى شغل وحدات الفرسان، بينما كان يتم بدقة تسريح الجنود الإلزاميين من وحداتهم المستقدمة من الساحل مع إحلالهم ببدائل كافية. هذا الإجراء مكّن أسر الجنود الذين وقعت عليهم القرعة " أن تداعب الأمل بأن التجربة ربما تعاد، وأن هذه المجموعة قد تعود إلى موطنها بعد عدة سنوات " (١٥). أكثر من هذا، لم يكن التجنيد العسكرى الإلزامى مصحوبًا بتغييرات أساسية فى ملكية الأراضى التى ولدت تحولات فى الطلب على العمالة الزراعية شبيهة بالتغيرات التى ميزت مصر فى عهد محمد على، رغم أنها استلزمت برنامجًا ممتدًا للتصنيع العسكرى (١٦). لذلك فإن الإصلاحات التى نفذها قادة (ولاة) تونس فى عهد أحمد بك كانت دافعًا فقط لتمردات متفرقة ومعزولة جغرافيًا، ركزت لحد كبير على النزاعات المحلية أو المظالم (١٧). وهذه الأعمال لم تجسد سوى تحديًا محدودًا للتحالف الاجتماعى المهيمن، وتم قمعها بيسر نسبيًا.

فقط ومع تفكك البرنامج الإصلاحى الذى نفذه أحمد بك أقدم النظام على شن حملة عسكرية خارجية واسعة النطاق. ففى يوليو عام ١٨٥٢ تعرض البك إلى ضربة متعمدة، وبعد ستة أشهر أقنعه مستشاروه بتسريح القوات النظامية للدولة لتخفيف الضغوط التى يسببونها لمالية البك (١٨). وهذا الإجراء كان تلخيصًا للانحطاط المطرد لسلطة الإدارة المحلية فى مواجهة ممثلى القنصليات الأوروبية المقامة فى العاصمة، وهو اتجاه تسارع بعد رجوع محمد بن عياض المستشار المالى لأحمد بك إلى باريس بعد أن قضى زمنًا طويلاً فى منصبه، قبل شهرين من إصابة البك بالجلطة. وفى سبتمبر عام ١٨٥٤، تدخل القنصل الفرنسى نيابة عن مسئول محلى بارز على نفس المستوى وهو فرحات جلولى، مما دفع البك إلى الرد بانفعال: "ألم أعد أنا مسئولاً عن بلدي؟ من منا يدير هذه البلاد؟ إلى أى حد سيتم سحب رعاياى من تحت سلطتى؟" واستنادًا إلى "براون" Brown. كتب القنصل فى تقريره " أخذ بعض الوقت فى تهدئة البك " فى أعقاب هذا الانفعال.(١٩)

وبمواجهة ليس فقط تفكك برنامجه العسكرى – الاقتصادى الشامل، لكن أيضًا الضغط الزائد من الإنجليز والفرنسيين للبقاء على الحياد فى الأزمة المتصاعدة حول القرم، تبنى النظام فى ربيع عام ١٨٥٤ إعادة نظام التجنيد الإجبارى، لفرض عدد من الضرائب الباهظة، للتعاقد مع "مجموعة من تجار جربة المقيمين فى إسطنبول لتوفير ما يحتاجه جنود حملة عسكرية أثناء وجودهم

بالميدان"، ولإرسال نحو ٦ آلاف جندى للقتال إلى جانب جيش السلطان ضد الروس[٢٠]. لكن قبل التمكن من توحيد الجهد الحربى، مات أحمد بك. وأقدم خليفته على تخفيض إسهام تونس فى الحملة العثمانية تخفيضًا كبيرًا، وسرح التشكيلات العسكرية النظامية بمجرد عودتهم إلى أرض الوطن. والمغامرة بكاملها فى رأى براون: "عجلت من اليوم الذى يلجأ فيه البك إلى بعض القروض الأجنبية الربوية ومطالبات الضرائب التى لا ترحم من الرعايا التونسيين – اندفاع مجنون بعيد عن الواقع.. يؤدى حتمًا إلى ثورة سنة ١٨٦٤ وإلى إشهار الدولة إفلاسها فى سنة ١٨٦٩".[٢١] وسواء كانت هذه النهاية المنتقصة من القدر مبررة أم لا، يبقى لافتًا للنظر أن تونس لجأت إلى النشاط العسكرى الخارجي فقط بعد بدء انهيار إصلاحات النظام، مما أدى إلى بروز صراعات متزايدة الخطورة بين مجموعة من الإصلاحيين القدامى المحصنين فى الإدارة المركزية للبلاد وطبقة نامية من تجار الاستيراد والتصدير يعملون تحت حماية القناصل الأوروبيين [٢٢].

وتوفر العراق فى أوائل القرن التاسع عشر حالة ثانية فشلت فيها أزمة تراكم فى أن تكون قوة دافعة لبرنامج خاص بالتوسع الخارجي، ولكنها جاءت مصحوبة باضطرابات اجتماعية وسياسية. ومنذ عام ١٨٠٠حتى ١٨٢٤ عانى القطاع الزراعى التابع للباشا فى بغداد من مصاعب مستمرة نجمت عن هجمات البدو على المناطق المستقرة، وهجرات كبيرة من القبائل شبه المستقرة، ونشوب حروب دائمة بين وحدات القوات المسلحة للولاية، والجيش الكردى، وجنود موالين لجيرانهم أتباع الإقطاعيين ولأسرة القاجار فى إيران. وأدت هذه المصاعب إلى انخفاض ملحوظ فى الأراضى المنزرعة بالمناطق فى شمال وجنوب العاصمة، ونقص مقدار الفوائض الناجمة عن الحصاد فى الأراضى الزراعية الأخرى بالبلاد. وجاء رد فعل الملتزمين المحاصرين على الانخفاضات المتكررة فى الإنتاج الزراعى بزيادة مستوى الضرائب على ممتلكاتهم، وهو ما أوجد أشكالاً لولبية " اتجهت نحو الإقلال من عمل المزارعين إلى مستوى عمل سيزيف " [٢٣]. [نسبة إلى أسطورة سيزيف الذى كان يحمل حجرًا ليصعد به إلى قمة معينة لكنه لا يلبث أن يقع الحجر قبل وصوله لنقطة النهاية ليعيد الكرّة من جديد–م] والأهم من ذلك، فإن الضرائب الثقيلة المفروضة على المزارعين فى الريف نادرًا، إن لم تكن تمامًا، ما تحولت إلى عوائد كبيرة للإدارة المركزية: ووجد الولاة المتعاقبون فى بغداد أنفسهم مضطرين إلى فرض ضرائب باهظة خلال الثلث الأول للقرن

التاسع عشر للاحتفاظ بوضعهم المالى والسياسى فى المجتمع المحلى. وفى خريف عام ١٨١٥، قطعت الإدارة المركزية "شوطًا كبيرًا بأن أصدرت أمرًا إلى القوافل التجارية بين البصرة وحلب بالمرور على بغداد، من أجل أن يتسلم (الوالى) مدفوعات الجمارك مرتين " (٢٤).

وفى منتصف العقد الثانى من القرن التاسع عشر، واجه والى المماليك فى بغداد، سعيد باشا، وضعًا سياسيًا – اقتصاديًا يتعذر الدفاع عنه: "تضوب الموارد المالية، تصاعد القلاقل القبلية، وأعمال اللصوصية لتفوق وسائله المحدودة على السيطرة، ركود تجارى، مناطق الأكراد تتصرف باستقلالية، استياء بين سكان المدن الذين تقدموا باحتجاجات متزايدة على ارتفاع الأسعار فى مواجهة نقص الغذاء وضلوع كبار مسئولى الحكومة فى المضاربة على أسعار المواد الغذائية" (٢٥). وهذه الظروف حفزت داود باشا القائد العسكرى السابق الطموح على تجميع أنصار له من كبار ضباط الجيش، ومن بين قادة القبائل المحيطة ببغداد، ومن بين نخبة العاصمة حرس جورجيا من أجل الإحاطة بسعيد باشا من السلطة. واستنادًا إلى القنصل الفرنسى بالمدينة فقد تلقى هذا التحالف دعمًا قويًا من سكان المدن أيضًا:

السكان الذين يعانون الأسعار المرتفعة، وندرة الطعام، إلخ. كان الناس يفضلون وضع نهاية لنظام سعيد باشا الضعيف، فإنه فقط من خلال استعادة النظام تحت قيادة وال قوى مثل داود باشا يمكن إيجاد ظروف معيشية معقولة. والأمر نفسه كان صحيحًا لمعظم التجار وكل المهتمين بالهيمنة على المسارات التجارية، بطبيعة الحال مع استبعاد تلك المسارات وثيقة الصلة بالنظام. وبات التجار الأثرياء خصومًا لسعيد باشا نظرًا لحقيقة أنهم مضطرون لسداد، من خلال القروض الإجبارية، جزءًا من مصروفاته السياسية الأساسية مثل مدفوعاته للباب العالى من أجل تثبيته فى موقعه. وكان التجار المسيحيون، بشكل خاص، على علاقة سيئة مع سعيد (٢٦).

وبادر سكان حى الشيخ بالثورة عند ارتفاع أسعار الحبوب فى خريف عام ١٨١٦، واندلعت التمردات فى أنحاء العاصمة. وانتهز القادة الموالون لداود باشا التمرد لدخول بغداد، واحتلوا القلعة، وأعدموا سعيد باشا واعتقلوا أنصاره.

وحالما فرضوا قبضتهم على المدينة، أعلن داود باشا وحلفاؤه خفض الضرائب تخفيضًا كبيرًا، وعينوا مسئولين للإشراف على إصلاح قنوات الرى فى

الريف وإعادة نشاطها، واستنوا برنامجًا لبناء المصانع يشابه تقريبًا ما فعله نظام محمد على فى مصر. وهذه السياسات، بالتضافر مع حملات عسكرية ناجحة لاستعادة النظام حول الموصل والبصرة، أعادت ملء الخزانة المركزية ووضعت أسس تحسين المحاصيل الزراعية خلال العامين التاليين. ومع ذلك، نظم رجال القبائل المنشقين فى المناطق الشمالية والجنوبية لأراضى الباشا تمردات واسعة النطاق ضد الإدارة المركزية اندلعت فعليًا بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٤. وقطع رجال البدو المتمردون عدة مرات مسارات التجارة التى تصل بين البصرة وبغداد وحلب، بينما الخان المجاور لكرمنشاه وقطع الأسطول البحرى البريطانى الراسية فى الخليج قد قطعوا الطريق بصورة دورية على السفن المحملة بالبضائع والقادمة إلى البلاد [٢٧]. وأدى عدم الاستقرار الاقتصادى المتواصل بالضباط ذوى النفوذ من حرس جورجيا إلى نسج مؤامرة للإطاحة بداود باشا بدعم ضمنى من بعض أفراد أسرة بابان قوية النفوذ؛ وتزامنت هذه النشاطات مع احتمال متنام لعصيان عسكرى شعبى فى العاصمة ما إن ارتفعت أسعار المواد الغذائية مرة أخرى بعد موسم الحصاد الكارثى فى سنة ١٨١٩. إضافة لذلك، تفشى وباء زحف على البلاد فى الفترة من ١٨٢٠ – ١٨٢١، رغم ما يبدو من أنه أصاب مدن الأقاليم بدرجة أشد مما حدث فى بغداد [٢٨].

فى ظل هذه الظروف، أعاد نظام داود باشا نشر جنود الانكشارية المرابطة بالعاصمة فى صيف عام ١٨٢١. وكان قد تم تسريح هذه القوات قبل تسع سنوات بعد أن وجه تجمع للأغوات أصحاب النفوذ تحديًا للأسرة المملوكية من أجل السيطرة على القوات المسلحة ببغداد. ووفرت عملية نشر قوات الانكشارية لحكام البلاد صلات مباشرة بالطوائف فى الأحياء الشعبية، خاصة عن طريق علاقات الحماية التبعية بين الانكشارية وطائفة الجزارين وسكان حى الشيخ وحى باب الوسطانى[٢٩]. وبعد عمليات انتقامية محدودة ضد التجار الأثرياء المشتبه فى تخزينهم للسلع الغذائية، وضعت نشاطات قوات الانكشارية المعاد تشكيلها أساسًا للنظام بالمدن العراقية والمراكز الكبرى. وفى عام ١٨٢٦ اندمجت رسميًا القوات المرابطة فى بغداد والبصرة والحلة فى قيادة القوات النظامية للدولة، وهو تطور سهّل من إجرائه التخلص من جنود الانكشارية بإسطنبول فى العام نفسه، الأمر الذى حث الجنود بالعراق على أن يصبحوا أنصارًا نشطين لاستمرار استقلال المماليك عن السلطان العثمانى[٣٠].

على أن مجموعة التجار الأثرياء ببغداد أذعنوا للسياسات التى نفذها نظام حكم داود باشا لسببين رئيسيين: استمرار اعتماد التجار بصورة أساسية على الإدارة المركزية، وكان الكثير من أبرز العائلات الشهيرة يحتلون مواقع الذروة فى المجتمع المحلى. وإلى مدى أبعد بكثير من تجار القاهرة، فإن تجار بغداد والمدن العراقية الأخرى كانوا يدينون بسبل معيشتهم لمسئولى الدولة الذين يقومون بتوزيع الاحتكارات التجارية والصناعية. وكان العديد من هذه الاحتكارات تخضع لمراجعة سنوية؛ نتيجة لعجز التجار الأثرياء عن تأكيد ملكياتهم من حيث الواقع أو من خلال حق الإرث. وترتب على ذلك، وحسب كلمات Tom Nice wenbuis: " معارضة النظام القائم... أدت بسهولة إلى ضياع الحقوق الضرورية، وكانت الشراكات مع مسئولى الدولة غالبًا مفضلة " [٣١]. إذ إن هيمنة الدولة على التجار أحالتهم إلى مجرد تابعين، وأطاحت بأى شكل من أشكال التناقضات داخل النظام والذى كان مميزًا لمصر فى عهد محمد على.

إضافة إلى ذلك، خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر: "كانت طبقة التجار بالمنطقة من غير العرب على نحو متزايد"، باستثناء المناطق الشمالية حول الموصل[٣٢]. فقد كانت أهم المؤسسات التجارية العاملة فى بغداد تتألف من عائلات فارسية مغتربة، وعائلات يهودية محلية، وعائلات من الأرمن لهم صلات وثيقة بحلب. وتمتعت المؤسسات اليهودية خصوصًا بعلاقات عميقة بأقوى جماعات المماليك نفوذًا، ومع ذلك: "فإن المسيحيين سواء فى الموصل أو بغداد فى تلك الفترة كانوا يلقون غالبًا احترامًا أكبر من اليهود"[٣٣]. فقط وبعد انهيار نظام داود باشا عام ١٨٣١ بدأ تجار البلاد يحرزون وضعًا سياسيًا بارزًا تبعًا لموقفهم الاقتصادى، وذلك لحد كبير من خلال التعاون المتزايد مع الممثلين التجاريين للإنجليز والفرنسيين الذين انتقلوا إلى العراق من المراكز التجارية بإيران وجنوبى الخليج. وقفز معدل الواردات الأوروبية الداخلة إلى البلاد، فى أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر نتيجة لذلك، مما أدى إلى تحطيم المؤسسات الصناعية المنشأة فى عهد داود باشا[٣٤].

والأكثر بروزًا فى هذا السياق عن العراق فى أوائل القرن التاسع عشر أن النظام فى بغداد أتيحت له فرصة مؤكدة لانتهاج سياسة خارجية توسعية بمجرد صعود داود باشا للسلطة، لكنه تجنب تبنى هذا البرنامج. ووجد حكام البلاد الجدد

أنفسهم منهمكين فى مواجهة عسكرية طويلة الأمد مع حكام كرمنشاه فى الفترة من ١٨١٩ إلى ١٨٢٣. وتدرج هذا الصراع من نزاعات على الحدود ترجع إلى بداية القرن، عندما استولت القوات الإيرانية على المناطق المحيطة بالسليمانية، وكـوى سنجق وزاحو؛ وبذل داود باشا جهدًا مضنيًا لاستعادة السيطرة على هذه الأراضى، لكن على وجه الإجمال: " حاول الحيلولة دون حـرب صـريحة، وإدارة حـوار والتفاوض لأقصى حد ممكن بدلاً من خوض قتال باهظ التكلفة وغير نـاجح ضـد المدفعية الإيـرانية المتفوقة " (٣٥). وحتى بعد أن مات الخان السابق علـى غيـر توقع لإصابته بالكوليرا، وبرهن الخان الجديد على عجزه عن مواصـلة الحـرب بينما يحاصر فى الوقت نفسه الجيوش الروسية فى جيب إلى الشمال، فقـد فشـل النظام العراقى فى استغلال هذه الفرصة الإستراتيجية.

فى نوفمبر ١٨٢٣، تفاوض داود باشا لإبرام معاهدة صلح، لكن بثمن باهظ. وكانت المبالغ المطلوبة للفرس، والسيطرة التى ما زالت محـدودة لبغـداد علـى مناطق الأكراد الجنوبية التى يوافق عليها البـاب العـالى تعتبـر نتيجـة طيبـة للمفاوضات، لكنها تعد علامة أخرى على ضعف الهيمنة المملوكية فـى المنـاطق الواقعة اسميًا تحت سيطرة قيادة بغداد. وبقيت جيوش الفرس فى السليمانية، مركز الأكراد العراقيين فى تلك الأوقات، حتى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر(٣٦).

ويستنتج Nieuwenhuis أنه " ما لم يكن هناك بديل مباشر لداود باشا، فـإن الحرب أجبرت حتى المعارضة على مساندة داود باشا أو القبول به، وإن لم يكـن قبولاً خالصًا. لكن كانت هناك فرصة لطريق يتيح مجالاً للدولة تمارس فيه هيمنتها على بعض موارد السلطة " (٣٧).

وتأسيسًا على التناول المقدم هنا، من الأرجح أن نظام داود باشـا اسـتجاب للتحديات المحلية الخطيرة فى أواخر العقد الثانى للقرن التاسـع عشـر، وأوائـل عشرينياته على نحو حدَّ من الصراعات بين أعضاء التحالف الاجتماعى الحـاكم، وبالتالى تخلص من الحاجة إلى تنفيذ برنامج يعزز التوسـع الخـارجى. ويـوفر Nieuwenhuis بعض الشواهد على إمكانية صحة هذه الفرضية: حتى مع تصـاعد المواجهة مع خان كرمنشاه، فقد واجه حكام بغداد سلسلة مـن التمـردات القبليـة، خصوصًا تلك التى جرت فى زبيد إلى الشمال وعبيد بـالجنوب. والانهمـاك فـى المناوشات مع هذه القبائل "أسفر عن خسائر كبيرة لتجارة بغداد عن طريق سـلب

شحنات البطاطس" و"قطعت خطوط الاتصال، خاصة بين بغداد والبصرة"[٣٨]. وفى الوقت نفسه، أفضت نشاطات قبيلة عنيزة إلى توقف قوافل التجارة المتبادلة عبر الصحراء من البصرة إلى حلب، وأغار قطاع الطرق على مسار القوافل على طول نهر الفرات. وقد تفادى داود باشا هذه الاعتداءات من خلال تزاوج بارع بين التفاوض مع رؤساء القبائل المتمردة والتعامل مع منافسيهم الداعين للانقسامات داخل قيادات العشائر الكبيرة. أكثر من هذا، يبدو من المحتمل أن أعمال السلب التى نفذها البدو أدت إلى توفير دعم قوى من التجار للوالى؛ حتى رغم أن أخطر منافس لداود بين النخبة المملوكية تصادف وهرب إلى إيران.

لذلك يتضح أن الصراعات المحلية ترتبط بالسياسة التوسعية الخارجية إلى حد كبير شأن الوضع فى مصر فى عهد محمد على، وتونس فى عصر أحمد بك، والعراق فى فترة داود باشا. وفى البلدان الثلاث جميعًا، أدت أزمات التراكم إلى تبنى حملات عسكرية متماسكة فقط عندما واجهتهم تحديات قوية على التحالف الاجتماعى المهيمن، وعندما حاول النظام مواجهة هذه التحديات من خلال سياسات كانت تهدد بشق التحالف الحاكم. وفى تونس حدثت أزمة طال مداها دون أن تولد معارضة لحكام البلاد واسعة الانتشار أو جيدة التنظيم خلال النصف الأول للقرن التاسع عشر. وفى العراق، كان النظام قادرًا على الاحتفاظ بهيمنته فى مواجهة التمردات المتكررة من خلال إجراءات أدت إلى تقوية تكاملية المصالح السياسية والاقتصادية للقوى المختلفة التى كانت تؤلف التحالف الاجتماعى المهيمن. ويتعين أن تجرى بحوث أكثر تفصيلاً عن هاتين الحالتين قبل أن نصل إلى استنتاج أنهما يوازيان ما حدث فى عهد محمد على. غير أن الخطوط العامة لكل حالة منهما تبدو واعدة، إذ تعزز مصداقية تفسير السياسة التوسعية لمصر فى مطلع القرن التاسع عشر كدالة للصراع الاجتماعى المحلى.

تطبيق معاصر

بعد ١٥٩ عامًا من الإطاحة بداود باشا كحاكم لبغداد على يد جيش عثمانى بقيادة على رضا باشا، اجتاحت جيوش العراق جارتها دولة الكويت. وهذا الغزو كان مؤشرًا بارزًا على بلوغ أوج خيط طويل من تأكيد الحكومات المتعاقبة فى

بغداد أن أراضى الكويت جزء اقتطعه الإنجليز من العراق، الذين كانوا يرغبون فى الحيلولة بين العراق ووصوله للخليج والاحتفاظ بالهيمنة الغربية على الاحتياطيات البترولية الكبيرة التى تم اكتشافها فى الكويت فى عشرينيات القرن العشرين. على أن الحكومة الوطنية بقيادة نورى السعيد، بينما كانت تصارع المؤسسة الليبرالية للملك غازى للسيطرة على دولة العراق فى شتاء ١٩٣٨ - ١٩٣٩، أطلقت حملة دعائية تطالب بدمج الكويت مع العراق. وأعاد نظام عبد الكريم قاسم الأكثر وطنية تأكيد مزاعم العراق فى الكويت فى سياق مناوراته مع الأحزاب الشيوعية بالبلاد والحزب الوطنى الديمقراطى وغيرها من التنظيمات السياسية لفرض الهيمنة على الجمهورية الجديدة خلال منتصف عام ١٩٦١. وفى مارس عام ١٩٧٣ احتلت قوات عراقية نقطة على حدود الكويت فى السميطة، بينما كان حلفاء أحمد حسن البكر وصدام حسين يختتمون المراحل الأخيرة من أعمال تصفية منافسيهم التى دامت خمس سنوات داخل حزب البعث والسيطرة على مجلس قيادة الثورة. غير أن أيا من التأكيدات العراقية المبكرة أو التحركات لم يحدث لها أن بلغت مستوى الغزو الذى شنته فى أغسطس عام ١٩٩٠.

وعلى غرار الحملات العسكرية المصرية فى مطلع القرن التاسع عشر، حدث الاجتياح العراقى للكويت فى إطار تصاعد حاد لأزمة التراكم الداخلى. وفى ختام ثمانينيات القرن العشرين، تبنى النظام فى بغداد سلسلة من السياسات تهدف إلى تشجيع نمو المشروع الخاص وعلاقات إنتاج السوق فى الشئون الاقتصادية بالبلاد، داخليًا وخارجيًا على حدٍّ سواء. وبدأت شواهد هذا البرنامج منذ عام ١٩٨٥، عندما بيعت ٤٢ منشأة صناعية تابعة للدولة إلى القطاع الخاص، وفى ١٩٨٧، ومع بيع ٤٧ شركة حكومية إضافية للقطاع الخاص أيضًا، بدأت العجلة تستمد قوتها الدافعة. ومع استكمال هذه المرحلة الثانية من الصفقات، بات القطاع الخاص يحوز موطئًا متينًا فى الصناعة الثقيلة المحلية وتصنيع المواد الغذائية، واستكمل هيمنته القائمة فى الصناعات الخفيفة، والبناء والعقارات [٣٩]. وتأكد التزام الحكومة بالخصخصة فى خريف ذلك العام مع استبدال وزير الصناعات الثقيلة بمدير شركة الاستثمار الصناعى العربى، وفى الوقت نفسه إنشاء هيئة جديدة للتخطيط تكون مسئولة عن تحديد مدى جدوى المشروعات الجديدة للقطاع الخاص والإشراف على مؤسساته فى أنحاء البلاد.

وأفضت هذه الإجراءات إلى نقص حاد في رأس المال في الاقتصاد العراقي، والذي حاول مسئولو الدولة التخفيف من آثاره بزيادة الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية. وبلغ إجمالي الدين الخارجي للبلاد نحو ٥٠ مليار دولار في أغسطس ١٩٨٧، و"نسبة متزايدة بشدة" منه جاءت من البنوك التجارية الخاصة التي لا تقدم خصمًا على أسعار الفائدة[٤٠]. فضلاً عن ذلك، ونتيجة لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية، كان الاقتصاد المحلي يعاني من توقفات طويلة في تدفق الآليات الحيوية وقطع الغيار القادمة من الموردين بالخارج، كما أن المصاعب التي واجهتهم في الحفاظ على إنتاجية المصانع المحلية أدت إلى استقالات إجبارية لوزيري الداخلية والتجارة في نهاية الصيف. وجاء رد فعل النظام على الأزمة في عام ١٩٨٧ بزيادة سرعة عجلة الخصخصة لتشمل فعليًا جميع قطاعات الاقتصاد المحلي. وقام مسئولو الحكومة بتأجير الأراضي الزراعية المملوكة للشركات الحكومية إلى ملاك من القطاع الخاص، وقدموا الدعم لأنشطة المستأجرين الجدد من خلال قروض منخفضة الفائدة من بنك التعاون الزراعي. وأقدموا على فتح الأسواق المحلية لواردات القطاع الخاص والوكلاء التجاريين وضاعفوا احتياطيات البنوك التجارية شبه المستقلة سعيًا لتوسيع عملياتها في الإقراض والاستثمار. وفي أوائل فبراير عام ١٩٨٨ أعلن وزير التجارة عن زيادة مخصصات الدولة بنسبة ٢٢ % في تمويل واردات القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة نسبتها ١٣ % لرءوس الأموال المتاحة لاستيراد سلع رأسمالية جديدة لكل من شركات القطاعين العام والخاص[٤١]. وازداد الاتجاه صوب تقوية الخصخصة من خلال مرسوم رئاسي صدر في ذلك الخريف يشجع على زيادة المنافسة من جانب المشروعات الخاصة؛ وفي أول أكتوبر أعلن النظام عن إعفاء الاستثمارات الصناعية الجديدة للقطاع الخاص من الضرائب، وكذلك من إعداد إجراءات المشاركة في الأرباح على حد سواء طوال السنوات العشر الأولى من بدء عملياتهم[٤٢].

وفي الوقت نفسه استبدلت الهيئات الحكومة ضوابطها في السيطرة على الأسعار على نطاق واسع على السلع التي تنتجها شركات القطاع الخاص. وجاء رفع السيطرة على الأسعار ليؤثر بدرجة أساسية على زيادة تكلفة المدخلات، خاصة للشركات الخاصة العاملة في الصناعات الخفيفة، وهو ما أرغم هذه

الشركات على أن تتحمل – أكثر من أى وقت مضى – عبء منتجاتها النهائية. والأهم من ذلك، أدى إلغاء السيطرة على الأسعار لارتفاعها بحدة على السلع الغذائية مثل البيض والدواجن والفواكه والخضروات المزروعة محليًا. وأفضت زيادات الأسعار بوزير التخطيط فى أول سبتمبر لإصدار توجيهات تحث على الإكثار من الاستثمارات فى مزارع الدواجن وتربية الماشية وإنتاج الحبوب، ومزارع الأسماك.وأخذت المشاكل الناجمة عن التضخم جزءًا كبيرًا من جداول اجتماعات القيادة (العراقية) القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة فى الشهر التالى؛ ووجه الرئيس صدام حسين فى هذه النقاشات تحذيرًا شديد اللهجة لتجار القطاع الخاص بألا يتورطوا فى ابتزازات الأسعار (٤٣). لكن لم يكن قد عاد هناك مجال لفرض السيطرة على الأسعار، ولم يثمر التحذير إلا قليلاً من الناحية العملية.

وحظيت الخصخصة بقوة دافعة فى الربع الأخير لعام ١٩٨٨. وذكر وزير المالية حكمت عمر الحديثى للمراسلين الأوروبيين فى أول أكتوبر أن الخطوة التالية فى إعادة تنظيم وخصخصة الاقتصاد العراقى ستشمل المصارف والمؤسسات المالية. وكانت المرحلة الأولى فى هذه العملية إنشاء بنك استثمارى جديد يعمل بنفس شروط بنك الرافدين، وبالتالى حفّز درجة كبيرة من المنافسة فى الشئون المالية المحلية. وكان سيستتبع هذا الإجراء الترخيص بتأسيس عدة بنوك مختلطة الملكية يديرها مديرو الرافدين السابقون، الذين ستقدم لهم عروضٌ مغرية للاستقالة من مناصبهم الحالية لينضموا للمؤسسات الجديدة (٤٤). وفى منتصف نوفمبر وضع مسئولو الدولة خططًا من شأنها إنشاء منطقة حرة للمشروعات الصناعية، وبدأوا يقدمون إغراءات لشركات ألمانية وكورية للإسهام فى مشروعات مشتركة مع الشركات المحلية. وفى الوقت نفسه تم إنشاء شركة جديدة تكون أغلبية حملة الأسهم بها من القطاع الخاص "مع موافقة مكتب الرئيس" من أجل تصنيع التمر المرزوع محليًا وتصديره. وكان هذا الإجراء مؤشرًا للتنازل عن لجنة التمر العراقى التابعة للدولة التى انهارت عملياتها بشدة من خلال مرسوم سابق أتاح لتجار القطاع الخاص شراء التمر مباشرة من الفلاحين، وبالتالى يمكن تجنب الإجراءات المفروضة من هذه اللجنة (٤٥).

وفى أول ديسمبر عام ١٩٨٨، أعلنت وزارة الصناعة والتصنيع الحربى عن عرض ٧٠ مصنعًا تابعًا لها للبيع. وكانت المنشآت المعروضة أساسًا شركات

صغيرة تعمل في تصنيع المواد الغذائية، والمنسوجات ومواد البناء. وأضاف متحدث رسمي باسم الوزارة أن الدولة ستستمر في إدارة الشركات التي أخفقت في إنتاج المواد التكنولوجية المتقدمة أو صناعات التصدير، بينما توفر المواد الخام اللازمة والخبرة للمصانع المخصخصة (٤٦). وفي الوقت نفسه طرحت وزارة المالية إنشاء سوق للمال لتيسير بيع وشراء الأسهم للشركات المساهمة في القطاعين الخاص والمختلط، وأشادت بالبنك الصناعي لجهوده في تحفيز تجارة الأسهم. وفي الربيع التالي، وضعت وزارة الصناعة والتصنيع الحربي خططًا لبيع الصناعات المعدنية وباقي مصانع الصناعات الخفيفة: "لن تكون هناك أفكار عن التجميع في السياسة التصنيعية للوزارة"، حسبما ذكر مديرها للمراسلين في نهاية أبريل. وبدلاً من ذلك ستوجه الوزارة اهتمامها للبحوث والتطوير إضافة إلى التنسيق بين المشاريع المشتركة مع المؤسسات الأجنبية (٤٧).

وفي ٢٠ أبريل ١٩٨٩ تبنى مجلس قيادة الثورة قانونًا جديدًا يسمح للوكلاء التجاريين من القطاع الخاص للعمل كسماسرة بين الهيئات الحكومية والشركات الأجنبية. وهذا الإجراء، المعروف بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٨٩، أزال جميع المعوقات عن نوعية السلع التي يجلبها هؤلاء الوكلاء إلى البلاد، كما سمح للوكلاء باستيراد السلع الرأسمالية التي تصل قيمتها إلى ١٠٠ % من عمولاتهم وباقي السلع حتى ٣٠ % من عمولاتهم (٤٨). وبعد ثلاثة شهور وافق مجلس قيادة الثورة على إدخال تعديلات في القانون المتعلق بتنظيم عدد المكاتب الفرعية التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية بالبلاد. وسمحت القواعد الجديدة للشركات بفتح فروع بالتعاقد مع وكلاء محليين بدلاً من الوكالات الحكومية، وهو ما أتاح الفرص إلى حدٍّ كبير أمام المؤسسات التجارية من القطاع الخاص. ونتيجة لهذه التعديلات في التنظيمات التجارية، قفز معدل الواردات الداخلة إلى البلاد القادمة من الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام (٤٩).

وفي خريف ١٩٨٩ اتخذت الإدارة المركزية أولى خطوات مؤقتة لخصخصة صناعة البترول العراقي، وهو القطاع الوحيد في الاقتصاد المحلي السابق استبعاده من حملة الخصخصة. وذكر وزير البترول لمراسلي الإعلام في ٦ سبتمبر عام ١٩٨٩ أن وزارته ستضع خططًا من خلالها تطرح للبيع خزانات وناقلات البترول المستخدمة في نقل أسطوانات الغاز الطبيعي: " كحافز إضافي

للعاملين فى القطاع الخاص فى محطات البترول ومراكز توزيع اسطوانات الغاز"(٥٠). وسوف يقدم للملاك الجدد امتيازات فى الفوائد على مدى عدة سنوات لا تقتصر فقط على وسائل النقل نفسها بل تتعداها إلى منتجات الوقود التى يوزعونها. وصدرت قائمة بالمواد المتاحة أمام تجار القطاع الخاص لجلبها للبلاد باستخدام عملاتهم الأجنبية فى أول نوفمبر وهى الأثاث، شاحنات تحوى أجهزة تبريد، آلات المزارع، المعدات الكهربائية من مختلف الأنواع بأغلب ملحقاتها (٥١). وأعقب ذلك صدور قائمة إضافية فى نهاية الشهر بعد الإعلان عن نتائج الشركات الحكومية لخدمات البيع والتجارة التى أوردت أن معدل نشاط المؤسسات التجارية للقطاع الخاص زاد عن التوقعات خلال الشهور الثمانية الأولى من العام (٥٢). ومع نهاية عام ١٩٨٩، أعلن بنك التعاون الزراعى عن خطط لطرح قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لدعم بناء شبكة من مخازن القطاع الخاص مجهزة بثلاجات حديثة " فى خطوة لدعم التنمية الزراعية والإسراع منها "، بينما توجهت الدعوة للقطاع العام للاستثمار فى شركة للمواد الصيدلانية منشأة حديثًا تابعة للقطاع الخاص(٥٣).

ومع مطلع العام التالى تصاعدت بعض الاحتكاكات فى خصخصة تجارة الجملة بين مديرى القطاع العام من جانب ورجال الصناعة والتجار بالقطاع الخاص من الجانب الآخر. وأفردت ميزانية الدولة لعام ١٩٩٠ موارد أكبر للاستثمارات الصناعية والزراعية غير أنها خفضت دعم الحكومة لتمويل الواردات بنحو ٧٠ مليون دينار عراقى. وفضلاً عن ذلك أشار المخططون بالدولة إلى أن وزارة الصناعة والتصنيع الحربية سوف تستأنف دورًا أكبر فى تزويد المصانع المحلية بالمدخلات الضرورية، من الناحية الظاهرية كوسيلة لخفض العجز المتراكم فى ميزان المدفوعات. زد على ذلك، ذكر نائب رئيس الوزراء سعدون حمادى للمراسلين فى ٢٨ ديسمبر من عام ١٩٨٩ أن الإدارة المركزية تضخمت بدرجة كبيرة، وأن مكتب الرئيس وزع مذكرة على كل الهيئات الحكومة " تدعو إلى تعديلات تنظيمية أكثر، من المحتمل أن تشمل الزائدين عن الحاجة، وتنص على أن الرواتب ستنخفض فى العام ١٩٩٠ (٥٤).

ومع تنفيذ الميزانية الجديدة، بدأ يظهر العجز فى السلع ورأس المال العامل فى الاقتصاد المحلى، مما أسفر من جديد عن ارتفاعات فى الأسعار وأوجد جيوبًا معزولة لنشاط السوق السوداء. وفى منتصف يناير اضطرت وزارة التجارة لإعادة

تقديم إعانات مالية للحبوب والسكر والشاي والطعام، بينما قدم مكتب الرئيس خمسة ملايين دولار إضافية بالعملة الصعبة لتمكين شركات القطاع الخاص الصناعية المقامة حول شمالي مدينة الموصل لاستيراد مواد خام وآلات كانوا في حاجة إليها لاستمرار تشغيل مصانعهم على نحو مربح [٥٥]. وفي جولة تالية قام بها الرئيس في أسواق الأقاليم ومراكز التسويق ببغداد والبصرة اقتنعت الحكومة بالترخيص بالسداد الفوري لمبلغ ٥٠ مليون دولار أخرى لدعم استيراد مواد غذائية إضافية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية. وفي منتصف فبراير أمر الرئيس بتقديم ٦٠٠ مليون دولار [٥٦].

على أن مسئولي الدولة استكملوا ضخ الأموال مع إستراتيجية معقدة تتضمن زيادة مديونية البلاد قصيرة الأجل من أجل تمويل المشروعات الجديدة المخصصة لوضع الأساس لتوسعات المستقبل في الصادرات غير البترولية؛ وبالتالي أضافوا عائدات البترول كمصدر مستقبلي للعملة الصعبة. ففي منتصف عام ١٩٨٩ بلغ حجم اقتراض العراق قصير الأجل نحو ٧ر٤ مليار دولار، بارتفاع يزيد على ٥% عن إجمالي المسجل في الأشهر الستة السابقة[٥٧]. وفي مسعى للاستمرار في سداد المدفوعات عن هذه القروض الباهظة نسبيًا، أرسل النظام مسئوليه رفيعي المستوى للدائنين الرئيسيين للعراق، يطلبون إجراء جدولة للالتزامات المالية للبلاد طويلة الأجل في انتظار حل "مصاعب السيولة قصيرة الأجل: التي تمسك بخناق البلاد"[٥٨]. وأبدت وزارة التجارة الدولية والاستثمار اليابانية استعدادها لقبول شحنات أكبر من البترول كبديل للنقود لسداد الديون القائمة؛ إلا أن الحكومة الفرنسية وبنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة أعربا عن شكوكهما في أن بغداد يمكن أن تخفض خدمة الديون بما يكفي لضمان الحصول على قروض جديدة.

ومع الأموال التي اقترضها النظام العراقي من الخارج شرع في تنفيذ برنامج ضخم لتوسيع وتطوير خدمات موانئ المنفذ الجنوبي في خور الزبير وأم القصر. وأصبح خور الزبير موقعًا لمصنع معالجة الغازات البترولية المسالة وكذلك مجمع تخزين بقيمة ١١٣ مليون دولار، على أن يتصل بحوض جديد لتفريغ السفن بعيدًا عن الشاطئ وبتكلفة تصل إلى ٦١ مليون دولار لإنشاء حوض جاف يتسع لثلاث سفن يكون قادرًا على إصلاح السفن التي تبلغ حمولتها القصوى ٦ آلاف طن[٥٩]. وكان من المقرر في أم القصر أن يصبح الميناء التجاري الرئيسي

للبلاد؛ ففى مارس تم الإعلان عن خطوط لمضاعفة السعة التخزينية للحبوب فى هذا المنفذ، إضافة إلى عشرة مراسٍ إضافية للسفن – تشمل حوضًا جافًا بأحدث المواصفات للشحن والتفريغ، بقدرة تشغيل نحو ٥ر٢ مليون طن بضائع سنويًا على أن يتم افتتاحه فى إبريل، إضافة إلى ١٢ مرسى سفن تحت الإنشاء [٦٠]. على أن نحو ٢ مليون طن من البضائع (تتألف أساسًا من بضائع بالعملة الصعبة – كصادرات للأسمدة، والكبريت والأسمنت والبلح ومنتجات البترول، ومن واردات السلع الغذائية والبناء وغيرها من آلات التصنيع الثقيل) عبرت خلال هذين الميناءين فى الربع الأول لعام ١٩٩٠ [٦١].

وأصبح تشجيع الصادرات المربحة، خاصة الكبريت، والمنتجات الكيماوية، والفوسفات، مكونًا أساسيًا لاستجابة النظام العراقى للأزمة الداخلية فى عام ١٩٨٩ – ١٩٩٠. غير أن التجارة غير البترولية ما زالت تمثل أقل من ٢ % من عائدات التصدير الإجمالية للبلاد فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين؛ وببساطة لم تستطع الأموال الجديدة القادمة من الخارج أن تحل التعارضات بين القطاعين الخاص والعام فى الداخل. وبعد إجراء مسح ميدانى دام ستة أشهر لنحو ٣ آلاف شركة محلية، قامت الهيئة المركزية لضبط المعايير والجودة بإغلاق ٩٤ مؤسسة صناعية، وقدمت للمحاكمة ٦٢ شركة أخرى لإنتاجها سلعًا غير مطابقة للمواصفات وذكرت الهيئة "هناك تحسُن فى جودة منتجات القطاع المختلط، لكن توجد مصنوعات رديئة للقطاع الخاص، خاصة فى قطاع المواد الغذائية. ولوحظ تدهور فى جودة مواد البناء والزيوت، ومنتجات البترول والأجهزة الكهربائية "، وعلى وجه الدقة فإن هذه المجالات هى الأكثر اختصاصًا بشكل مباشر فى إنتاج السلع المخصصة للتصدير[٦٢]. وكوسيلة لحفز استثمارات أكبر للقطاع الخاص للإنتاج المحلى، أعلنت الحكومة فى نهاية مايو أنها ستنفذ خططًا لإنشاء سوق للمال لتنظيم الاستثمارات فى مشروعات القطاعين الخاص والمختلط؛ وفى نفس الوقت أمر الرئيس صدام حسين شخصيًا بتخفيف إجراءات التوظيف لشركات القطاع الخاص فى جميع القطاعات[٦٣]. وأعقب هذه الإجراءات الإعلان عن خطوط عامة جديدة لجذب مستويات أعلى من الاستثمارات العربية فى الاقتصاد العراقى[٦٤].

بيد أن الاستياء الكامن بين كبار رجال الأعمال بسبب الانقطاعات الناجمة عن الانتقال إلى نظام اقتصادى محلى خاضع للسوق أبرز تحديًا محتملاً خطيرًا

لنظام الحكم فى بغداد مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين كنتيجة للإقصاء المطـرد لاتحادات العمال التى يشرف عليها الحزب وصاحبت برنامج تحريـر الاقتصـاد. ففى ربيع ١٩٨٧ ألغت الحكومة الأسس القانونية للاتحادات المهنية المحلية التابعـة للدولة واستبدلتها باتحادات للعمال تابعة للشركات فى شـركات القطـاع الخـاص الكبرى. وكشف الرئيس صدام حسين عن السياسة الجديدة بإبلاغه قيـادة الاتحـاد العام للنقابات المهنية المحتضرة بأن مصطلح العامل تم إلغـاؤه وأنـه مـن الآن فصاعدًا سيطلق على أعضاء النقابة المهنية اسم المسئولين بدلاً منه، وأضاف أنـه ترتيبا على ذلك، سيتم حل اتحادات العمال سلميًا "الآن أصـبح الجميـع مسـئولين بالدولة " [٦٥]. وانخفض أعضاء الاتحاد الوطنى للنقابات المهنية لأقل مـن ٨ آلاف عامل فى أعقاب هذه الإجراءات [٦٦].

والأكثر أهمية، فإن تحرير تجارة الجملة فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين خلق انكماشًا نسبيًا وطبقة ذات نفوذ من أصحاب المصالح الأكثر غنى من القطـاع الخاص داخل البلاد.وتلاحظ Kiren Choudhry أن الاتجاه صوب الخصخصة أدى بشدة لانحراف توزيع الثروة فى المجتمـع المحلـى. ومـن رأيهـا: " أن ملكيـة المؤسسات المخصخصة حديثًا مركزة بدرجة عالية. إذ أن ١٣ مصنعًا من المصانع المخصخصة بيعت لعائلة واحدة. ومع استبعاد تقدير عدد المشاريع الزراعية، فـإن هذه العائلة بالذات تمتلك ٣٦ من كبريات الشركات الصناعية وأكثر من ٤٥ مليون متر مربع من الأراضى [٦٧]. وأفراد هذه البرجوازية الناشئة فى جانبهم الأقصـى يقيمون صلات شخصية وعائلية وثيقة مع النخبة الحاكمة، غير أن محدودية عددهم تتيح لهم درجة من الفعالية والنفوذ الجماعي تمثلان تحديًا طويل الأجـل للتحـالف الحاكم لمسئولى حزب الدولة.

وحاول التحالف الحاكم بالعراق أن يحول دون بروز معارضة سياسية علنية لنظام الحكم من جانب هذه البرجوازية الوليدة بطرح إنشاء شبكة مـن المؤسسـات الديمقراطية الليبرالية داخل المجال السياسى المحلى. وفى ٣ مارس ١٩٨٩ ذكـر عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة أن أعضاء مجلس الشعب (البرلمـان) الذين سيتم انتخابهم بعد يومين سيتولون مسئولية التصديق على دستور جديد تسمح مواده بتشكيل أحزاب سياسية رسمية وتضمن حرية وسائل الإعلام؛ كما أشار إلى أن مجلس قيادة الثورة نفسه سيحين أجل حله، وأن الرئيس سيختاره أو يصدق عليه

من خلال الانتخاب الشعبى [٦٨]. وردد الرئيس هذه المقولات بعد ثمانية أشهر، وذكر أنه " بعد تفكير عميق، تم اختيار التعددية كجزء من اتجاهات حزبنا " [٦٩]. وتكراره لهذه النقطة فى نهاية العام شجع طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء بأن يعتبر عام ١٩٩٠ هو "عام الدستور الجديد الذى سيعرض للاستفتاء العام من الشعب العراقى" وذلك فى مقابلة نشرت فى أوائل فبراير [٧٠]. وبعد عشرة أيام أبلغ الرئيس مجموعة من مسئولى حزب البعث بأنه يتعين عليهم إنشاء قواعد أكثر فاعلية للاستماع للمظالم الشعبية والاستجابة لها؛ ويضيف ملاحظًا، إذا كان محظورًا على عامة الناس التعبير عن الآراء المخالفة فسوف ينضمون للأقلية " الذين يتحدثون فى الخفاء " [٧١]. وبعد شهر من ذلك، ترأس صدام حسين اجتماعين مشتركين الأول للجنة الخاصة بالدستور من مجلس قيادة الثورة والآخر لأعضاء رفيعى المستوى من حزب البعث اجتمعوا لمناقشة تنفيذ مسودة دستور تم إعداده تحت إشراف عزة إبراهيم نائب الرئيس [٧٢].

وفى ٧ يوليو ١٩٩٠ صدقت القيادة القطرية لحزب البعث على مسودة الدستور وأحيل إلى مجلس الشعب للتصديق عليه. وذكر الرئيس لمراسل صحيفة فرنسى بعد فترة قصيرة من ذلك أن الاستفتاء العام اللازم للتبنى الرسمى لهذه الوثيقة سوف يجرى فى أول الخريف، وأنه عقب الاستفتاء العام مباشرة ستجرى الانتخابات الرئاسية، والتى سيتقدم الرئيس نفسه إليها كمرشح للرئاسة. وفى أعقاب هذه الانتخابات الثانية، فإن مجلس قيادة الثورة الحالى سيحل محله لجنة استشارية جديدة تكون مسئولة عن مناقشة سياسة الحكومة والتصديق عليها بالتعاون مع مجلس الشعب [٧٣]. واستجاب مجلس الشعب للمسئوليات المقترحة على نحو بعث السرور فى نظام الحكم – وذلك بتبنيه قرارًا باختيار صدام حسين رئيسًا مدى الحياة [٧٤].

بيد أنه فى الوقت نفسه الذى كان فيه الرئيس وأنصاره فى مجلس قيادة الثورة يحصدون الثمار الأولى لجهودهم فى ضمان استمرار تفوقهم عن طريق دمج مصالح القطاع الخاص الناشئ فى مؤسسات تتحد مع نظام سياسى ديمقراطى ليبرالى، أقدم المسئولون فى الإدارة المركزية التى يسيطر عليها الحزب على تنفيذ سلسلة من المبادرات كان تهدد بتقويض الاستقلال المستقبلى لمؤسسات القطاع الخاص. وكان قد بدأت تعمل فى ربيع ١٩٩٠ العديد من مشروعات التصنيع الثقيل

التابعة لإدارة وزارة الصناعة والتصنيع الحربى، وأكثرها أهمية كانت تنتج المعادن والكيماويات، وغيرها من المدخلات التى كانت تستخدمها شركات الصناعة الخفيفة المملوكة للقطاع الخاص. على أن الاعتماد الأكبر على السلع التى تنتجها مصانع وزارة الصناعة حظى بتشجيع علنى كوسيلة للحفاظ على الاحتياطيات المحدودة للعملة الصعبة (٧٥). وهذه الوزارة تولت مسئولية تخصيص نحو ٢٠٠ مليون دولار فى يوليو من أجل دعم المؤسسات المخصخصة حديثًا العاجزة عن تحمل أعباء المعدات المستوردة. وفى الوقت نفسه قامت وزارة التجارة بتخفيض مدى المواد المسموح للمستوردين من القطاع الخاص بجلبها إلى البلاد باستخدام الأموال المحتفظ بها فى الخارج (٧٦). وجاءت هذه التطورات واعدة على تقوية وضع وزارة الصناعة والتصنيع الحربى كمنافس رئيسى للصناعات الخفيفة المختارة التابعة للقطاع الخاص (٧٧).

وعادت هيئات الدولة لتحتل دورًا فى الشئون الاقتصادية الداخلية والخارجية للعراق مع تقلص حجم الاعتمادات المالية الأجنبية للمؤسسات المحلية فى ربيع وصيف عام ١٩٩٠. وأدت قروض العراق المتواصلة بالسلطات الفرنسية إلى تقليص قروض جديدة مقدمة لبغداد فى مطلع العام، رغم أن وزير الدفاع الفرنسى التقى مع حسين كامل حسن، وزير الصناعة والصناعات الحربية، فى نهاية يناير لبحث إمكانية تجميع الطائرات والصواريخ الفرنسية فى المصانع التابعة للوزارة(٧٨). وأدى تصاعد المشاعر المناهضة للعراق فى الكونجرس الأمريكى إلى تقديم مذكرتين فى منتصف أبريل تخفضان – إلى حدٍّ كبير – معدل القروض المقدمة لبغداد من وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) ومن بنك التصدير والاستيراد، رغم المعارضة العنيفة لاقتراحهم من جانب إدارة الرئيس بوش (الأب)، وقيادات الحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ، وأصبحت التوقعات بأن يتلقى العراق أموالاً إضافية من واشنطن أكثر تشاؤمًا فى شهرى يونيو ويوليو. وكنتيجة لتساؤل رسمى عن صرف اعتمادات سابقة كانت امتدت إلى منتصف الصيف، فقد تقلصت القروض المقدمة من وزارة الزراعة الأمريكية بدرجة أكبر (٧٩). وأثبتت البدائل المعقدة بقروض وزارة الزراعة الأمريكية أنها غير عملية بالمرة، مما حدا ببغداد إلى الاعتماد أكثر على ترتيبات للمقايضة كانت ترتبط قيمتها بشكل وثيق بأسعار البترول الخام فى الأسواق العالمية (٨٠).

وقد فاقمت مشاكل التنسيق المتعلقة بالنوع (ذكر / أنثى) من المصاعب الناشئة عن آليات اقتصادية تقليدية أثناء هذه الشهور. فقد كانت النساء تلعب دورًا نشيطًا استثنائيًا فى الاقتصاد العراقى خلال العهد البعثى[٨١]. لكن خلال فترة الحرب التى دامت ثمانى سنوات مع إيران قفز الإسهام النسوى فعليًا فى جميع قطاعات الاقتصاد المحلى. وفى صيف ١٩٨٣ ذكر مراقب بريطانى: "طوال العام الماضى، كان للحرب تأثير بالغ الوضوح على قوة العمل. إذ إن جميع الشباب تقريبًا ذوى الخبرة تم استدعاؤهم للجيش، وحل بدلاً منهم فتيات مؤهلات جدًا لكن دون خبرة " [٨٢]. وفى خريف ١٩٨٣ أعلن الاتحاد العام للمرأة العراقية عن توقعه بأن ٢٨ % من عمال الصناعة بالبلاد سيكون من النساء بحلول منتصف العقد، فى حين أن المعدل أكبر من ذلك فى بعض المصانع: " فى أحد المصانع التى تنتج اللمبات الكهربائية فإن نصف العاملين به الآن والبالغ ٤٠٠ شخص من النساء، ونصف عدد الرجال من الصينيين " [٨٣]. وقدر اتحاد المرأة أن أكثر من ١٥ ألف امرأة اجتزن برامج تدريب على الصناعة فى ثمانينيات القرن العشرين. كما قامت عضوات الاتحاد بتشكيل نحو ٧ آلاف سوق عام خلال هذه الأعوام. ودخلت الفتيات إلى الإدارة المركزية والمعاهد التعليمية المدعومة من الدولة بأعداد كبيرة مع استمرار الحروب؛ وبمرور الوقت وبعد وقف إطلاق النار كانت الطالبات يمثلون الأكثرية العظمى للمقيدين بالدراسة فى البرامج الأعلى تقنية فى الجامعات بالبلاد. وكنتيجة لكل هذه النشاطات، بات الاتحاد العام للمرأة هو الأقوى فى التنظيمات الشعبية الموالية للحزب: كان أكثر من ٥٦ % من كل النساء البالغات ينتمين إلى الاتحاد فى عام ١٩٨٨ [٨٤].

وبالأخذ فى الاعتبار وضع النساء داخل قوة العمل المحلية، دون ذكر لمعدلات ارتفاع البطالة بين الرجال العراقيين خلال شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠، وجد نظام الحكم أنه يستحيل إجراء تسريح شامل للقوات المسلحة للبلاد بانتهاء الحرب مع إيران. وترأس الرئيس صدام حسين نفسه الاجتماع الذى جرى فى أواخر سبتمبر عام ١٩٨٩ الذى قررت فيه القيادة العامة تسريح خمس وحدات نظامية من الجيش، بما يعنى إضافة نحو ٣٥ ألفًا من الشباب إلى سوق العمل المحلى المكتظ[٨٥]. ومن المحتمل أن هذه الخطوة تزامنت حقيقة - وليس على سبيل المصادفة - مع تغير أساسى فى الإجراءات التى تحكم حجم الأموال العراقية التى

يمكن للعمالة العربية تحويلها إلى أوطانها. وفسرت السلطات المصرية العجز الحاد فى التحويلات النقدية المسموح بها كوسيلة لطرد العمالة الأجنبية من العراق. أما من حاولوا الاعتراض على الإجراءات الجديدة فسرعان ما تعرضوا للاعتقال والترحيل على يد السلطات الأمنية للبلاد[٨٦]. وفى ربيع ١٩٩٠ أصبحت المشاكل الناجمة عن إعادة الجنود العراقيين للاندماج في الاقتصاد المحلى ضاغطة بشدة حتى إنه تم منح رئيسة اتحاد المرأة دورًا نشيطًا فى مناقشات مجلس قيادة الثورة.. ومن المعلوم أن الرئيس بنفسه كان يصغى لها باهتمام.

فى ظل هذه الظروف، بات من المتوقع أن يحدث تحرك عسكرى إلى الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ليوفر للنظام الموارد اللازمة للقوى المؤلفة له سواء للحد من صراعاتهم مع بعضهم البعض أو لمنع الخصوم الناشئين من الاستحواذ على قاعدة صلبة تنطلق منها لتحدى هيمنتهم الجماعية. والأكثر بروزًا، أن احتلال حقول البترول الغنية بالكويت كان من المحتمل أن يوفر لبغداد سبيلاً آمنًا حتى لقدر أكبر من العملة الصعبة، التى يكن استغلالها جيدًا فى انتقال هادئ لنظام اقتصادى محلى خاضع لقوى السوق. وكانت الاحتياطات المؤكدة للبترول فى الكويت تبلغ نحو ٩٤٫٥ مليار برميل فى نهاية عام ١٩٨٩، وهو رقم يعادل ما لدى العراق فى رأى المراقبين المستقلين. ومبيعات هذه الكمية من البترول حققت لحكومة الكويت نحو ٨ مليارات دولار فى عام ١٩٨٨، تمثل أكثر من ٣٫٢٠٠ دولار سنويًا لكل مواطن بالإمارة. أكثر من هذا، إذا ما تولى حكام العراق مباشرة مسئولية إنتاج الاحتياطيات الكويتية لأصبحوا فى وضع أفضل لتنظيم مخرجات آبار جارتها على نحو يتيح إيقاف تهاوى أسعار البترول العالمية وربما تحويلها للعكس، حيث تنحو بغداد باللائمة على الكويت لزيادة إنتاجها. وذكر سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء فى حديث لإذاعة محلية فى أول سبتمبر عام ١٩٩٠: "أن العراق الموحد الجديد" سوف يتقيد بحصص الإنتاج المحددة من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وأضاف قائلاً: "وعائدات العراق، إذا قدرت فى ضوء حصتها الحالية البالغة ٤,٦ مليار برميل يوميًا (الصحيح: مليون)، وبحد أدنى للسعر البالغ حاليًا ٢٥ دولارًا للبرميل، فسوف يصل إلى ٣٨٫٣ مليار دولار سنويًا. أكثر من هذا أنه أعرب عن توقعه أن أسعار السوق العالمية سرعان ما ترتفع إلى ٣٠ دولارًا للبرميل، الأمر الذى يسفر عن عائدات سنوية تصل إلى نحو ٤٣٫٦ مليار

دولار. وهذه الأموال ستتيح للعراق " سداد ديونه فى غضون عامين إلى أربعة أعوام وتستثمر فى التنمية ما بين ١٠ إلى ٣٠ مليار دولار".[٨٧]

ثانيًا، فإن القيام بغزو الكويت ينطوى على توقع بإعادة تثبيت وضع الأجهزة الحربية والإدارة المركزية بوصفها الفاعل الأساسى فى الاقتصاد العراقى، وبالتالى توفير إطار أكثر تنظيمًا يمكن من خلاله إجراء توسع ثان للقطاع الخاص. وأعلن مجلس قيادة الثورة فى ١١ أغسطس سنة ١٩٩٠ أنه إذا ضُبط أى شخص يختزن مواد غذائية أو يضارب فى أسعارها سيتعرض للإعدام؛ ونبه المرسوم إلى أن " الحزب والتنظيمات الجماهيرية والسلطات المختصة مسئولة عن متابعة المخازن بدقة " [٨٨]. وفى أول سبتمبر من عام ١٩٩٠ تم تحديد حصص الدقيق والشاى والسكر والأرز، وتولت وزارة الصناعة والتصنيع الحربى أمر توزيع الأسمدة على المزارعين فى نهاية هذا الشهر [٨٩]. وفى إطار الحدود التى وضعتها الهيئات الحكومية استمر تشجيع منشآت القطاع الخاص: صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٩٠بفتح أراضى الدولة ليزرعها الفلاحون الأفراد بإيجارات بالغة الانخفاض [٩٠]. ولاحظ سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء أنه نتيجة لدمج ٨٣٣ مؤسسة صناعية مقامة فى إقليم الكويت السابق إلى الاقتصاد الجنوبى للعراق "تم توسع القطاع الخاص فى العراق الجديد... وبناء عليه، فإن القدرة الصناعية للعراق قد اتسعت وأصبحت أكثر فعالية ونشاطًا عما كانت عليه فى السابق".[٩١]

أخيرًا، فإن الحملة العسكرية على الكويت أتاحت لنظام الحكم الفرصة لعلاج البطالة المتنامية بالعراق ومشاكل التنسيق المرتبطة بالنوع (ذكر / أنثى) وبإعادة تجنيد الذكور فى الوحدات العسكرية. وفى صباح يوم الغزو أصدر الرئيس قرارًا بإلغاء القيود التى كانت مفروضة على حجم الجيش الشعبى وواجباته، فى حين أن القائد العام للقوات المسلحة أعاد للخدمة العسكرية ١٣ وحدة مشاه نظامية ومعهم قائد وحدات من إقليم الأهوار، يلتحق " كل من تم تسريحهم على قوة الاحتياط من مواليد أعوام ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦ إلى مراكز التجنيد التابعين لها كى يمكن إرسالهم إلى وحداتهم بمراكز التدريب " [٩٢]. وتزامن إعادة تجنيد القوات المسلحة بالبلاد مع تغير ملحوظ فى التوجه العام لنظام الحكم تجاه النساء اللاتى تُركن بمفردهن مع توجه الرجال إلى الحرب؛ ففى ١٢ أغسطس أذاع الرئيس مناشدة شخصية لكل النساء العراقيات يقر فيها بأن "الأعمال المنزلية، وفى

المزارع، والمصانع والمؤسسات التعليمية، ومجالات الثقافة والفنون، إضافة إلى كل مجالات النشاط والعمل الأخرى، تشكل بابًا واسعًا للنصر" أثناء مجرى الصراع مع إيران. ومع ذلك واصل قائلاً:

اليوم، أيتها المرأة العراقية المجيدة، عليك دور إضافى ومسئولية قمت بأدائها فى ظل ظروف وشروط سابقة. مطلوب منك أداء دور رائد ومحدد فى كل مسارات الحياة، وفى الوطن خصوصًا. يختلف قليلاً عن الدور السابق نتيجة اختلاف الظروف والمهام. الدور الرائد الذى أحثُك على القيام به اليوم، أيتها المرأة العراقية المجيدة، هو إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية للأسرة. وإعادة التنظيم هذا والنشاطات فى كل المجالات الأخرى سوف تساعدنا على إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد كلها. دورك، أيتها المرأة المجيدة، يقتضى أن تعودوا أنفسكن وأفراد أسركن أن تنتهجوا أسلوبًا جديدًا فى الحياة، من خلاله يصبح تعاملكن مع الطعام والملبس وكل الممتلكات والمصروفات أقل كثيرًا مما اعتدتن عليه فى السابق(٩٣).

وتم سن قانون بهذا الإجراء كاستجابة للحظر الاقتصادى الذى فرض على العراق من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ حيث تم فرض حصار من السفن الحربية للولايات المتحدة الراسية فى مياه الخليج والبحر الأحمر. غير أنه كان يعالج مشكلة أعمق بكثير بإعادة ترتيب العلاقات بين الجنسين من أجل تخفيف حدة الاحتكاكات الباقية من ثمانينيات القرن العشرين والمصاعب المحتمل أن تنشأ من محاولة خلق توازن بين العمل ومصالح الأسرة فى عراق أقل تخطيطًا مركزيًا فى تسعينيات القرن العشرين.

لذلك، شأن الحال بمصر فى عهد محمد على، فإن السياسة التوسعية الخارجية للعراق فى ظل صدام حسين تمثل إستراتيجية بمقتضاها يمكن حل التناقضات الأساسية بين البرامج السياسية الداخلية المتبناه من القوى المكونة للتحالف الاجتماعى المهيمن. الأمر المختلف فيما يتعلق بهذه الحالة الأحدث كان قدرة نظام الحكم فى العراق على أن يعمل من خلال تغيير استراتيجى فى مواجهة خصومه المحليين المحتملين. وبدلاً من الانتظار حتى تتمكن البرجوازية الناشئة بالبلاد من ترسيخ قاعدة تتحدى وضعها، تحرك حكام العراق المعاصرون لتقويض أسس القطاع الخاص بالبلاد بإعادة فرض درجة أكبر من التخطيط المركزى على

الاقتصاد المحلى فى علاقته بالحملة العسكرية على الكويت. على أن نجاح نظام الحكم فى تنفيذ العملية يمكن أن يدل ببساطة على الدرجة التى يمكن للقيادة العراقية بها أن تمارس السيطرة على الساحة الداخلية، وبالتالى أن تنفذ فعليًا أى برنامج تشاء. لكن من المحتمل أيضًا أن يكون التحليل التالى، كما حدث فى حالة ألمانيا الاشتراكية الديمقراطية، سيظهر أن معارضة لافتة للنظر للتحالف المهيمن كانت قائمة بالمجتمع العراقى، لكن أضعفت فاعليتها الاستراتيجيات المتبناه من القيادة فى صيف ١٩٩٠.

وكما فى حالة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر، كان للسياسة التوسعية الخارجية التأثير الإضافى للتعامل بحسم مع التطورات الخارجية الذى كان يشكل تهديدًا مباشرًا للمصالح الإقليمية للعراق. والأكثر وضوحًا، كان احتلال الكويت يكفل لبغداد اتصالها بالبحر حيث التسهيلات التجارية الكبيرة والعسكرية فى مينائى خور الزبير وأم القصر. وقد حاولت السلطات العراقية فى ثمانينيات القرن العشرين التقدم بعرض لتأجير طويل الأجل لجزيرتى بوبيان وواربة التابعتان للكويت والخاليتان من السكان؛ حيث تتحكم سواحلهما فى الجنوب الشرقى فى مسار ضيق يصل إلى أم القصر، غير أن حكومة الكويت واصلت تجاهلها لكل العروض، خشية أن عملية التأجير هذه تنقل السيادة على الجزيرتين فعليًا من الكويت إلى العراق. وتزايد غضب بغداد نتيجة تصلب موقف الكويت فى هذا الأمر وبات علنيا فى صيف ١٩٩٠، وتعمق إلى شكوك صريحة مع انتهاج قادة الكويت لبرنامج يتعلق بتحسين علاقات الإمارة مع الجمهورية الإسلامية فى إيران.

وفى أعقاب إيقاف النار بين إيران والعراق فى أغسطس ١٩٨٨ عادت القيادة الكويتية إلى سياساتها الخارجية التقليدية بالتلاعب بالمشاكل بين أقوى جيرانها فى مواجهة بعضهم البعض كسبيل لحماية استقلال الكويت. وعلى نحو خاص أعادت حكومة الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية إلى سابق عهدها فى نهاية عام ١٩٨٩، وقبلت اعتماد أوراق السفير الإيرانى فى الربيع التالى. وأدت هذه العلاقات الودية بمسئولى الكويت إلى السماح ببدء الرحلات المنتظمة بين الكويت والموانئ على طول الساحل الإيرانى فى الوقت نفسه الذى كانت فيه الكويت ترفض الطلبات العراقية بإنشاء مسار جوى تجارى يربط الكويت بالبصرة. وعند هذه المرحلة تحددت زيارة رسمية للكويت يقوم بها وزير الخارجية

الإيرانى على أكبر ولاياتى، فى أوائل يوليو ١٩٩٠. وفى ختام مباحثاته مع قـادة الكويت أعلن ولاياتى أن "الطريق ممهد الآن لمزيد مـن التعـاون فـى مختلـف المجالات" بين الحكومتين [٩٤]. وكان قيام أى تحالف بين الكويت وطهران يعـرض للخطر ليس فقط منفذ العراق الوحيد على الخليج – نظرًا لأن ميناء البصرة كان لا يزال مقاطعًا بسبب السفن والمعدات العسكرية الغارقة فى مسار النهر حتـى شـط العرب – بل أيضًا قدرة العراق على التأثير فى الأحداث المستقبلية بالمنطقة.

وتزامن إعادة الكويت لعلاقاتها مع إيران مع العملية العسـكرية للولايـات المتحدة فى الخليج التى فسرتها بغداد على أنها تعاون نشيط بين آل الصباح وإدارة الرئيس بوش (الأب). وفى منتصف يوليو ذكرت جريدة "الثورة" وهـى الصـحيفة الناطقة بلسان حزب البعث: " بعض حكام دول الخليج يستخدمون البتـرول وفـق سياسة مدمرة وقصيرة النظر لا تخدم سوى أعداء الأمـة العربيـة... ووصـفت الصحيفة سياسة هؤلاء الحكام العرب بأنها "أمريكية،" وأضافت "أن هذا يحدث بناء على تعليمات الولايات المتحدة".[٩٥] وفى ٢٢ يوليو زعمت صـحيفة "الثـورة" أن السياسة الكويتية مخصصة من أجل "تسهيل إرسال القوى الأجنبيـة التـى تسـعى للتدخل فى المنطقة... قادة الكويت يرفعون علم الولايات المتحدة على سفنهم لتسمح لعناصر من الأسطول الأمريكى للاستمرار فى مياه الخليج برغم توقف الاعتداءات بين إيران والعراق[٩٦]. وكان راديو بغداد يوجه الانتقادات خصوصًـا للتـدريبات البحرية والجوية المشتركة التى تقوم بها السفن الحربية التابعة للولايـات المتحـدة والإمارات العربية المتحدة فى الأسبوع الثالث من يوليو، واصفًا إياهم باعتبارها: " جزءًا من المؤامرات الشاملة ضد الأمة العربية وضـد العـراق خصوصًـا مـن الإمبريالية الأمريكية والصهيونية " [٩٧]. وحذر الرئيس صدام حسين بنفسـه فـى أواخر فبراير بأنه من المتوقع زيادة معدلات التدخل الأمريكى فى شئون المنطقـة فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتراجع النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط؛ على أن أحداث يوليو على حدة أكدت قراءته للوضع فى الخليج.

ودخول العراق فى الكويت مجال مفتوح لمـدى واسـع مـن التفسـيرات المحتملة[٩٨]. بيد أن تصميم تجربة حاسمة يمكنها أن تختبر الوقـائع الموضـوعية بالنسبة لمختلف الرؤى من غير المحتمل أن يكون ممكنًا حتى تهـدأ المنـاظرات الخلافية والمشاعر التى ثارت نتيجة للغزو. لكن رغم هذا مـن الممكـن صـياغة

تفسير متماسك وكاشف لهذه الواقعة المحددة للسياسة التوسعية العراقية باستخدام مصطلحات التباول التى قدمتها لتفسير مسار السياسة التوسعية لمصر فى عصر محمد على. واستخدام هذه المعالجة فى بناء مزيد من العمل تأسيسًا على المصادر المحلية للسياسات الخارجية فى العالم العربى هو الذى ولَّد اقتناعًا لدى بأن كل الجهد المطلوب تنفيذه - وقراءته - دراسة لعصر معين بعيدًا عن يدنا مثل المعروض هنا، فى النهاية يصبح عملاً جديرًا بالاهتمام.

الهوامش

المقدمة

١- انظر بشأن هذه النقطة مقالاتى حول الأعمال الإسرائيلية الخاصة بـالمنح والورطـة الأمنية فى Journal of Palestine Studies (Autumn 1989), 19:108-111 and (Autumn 1991), 2:134-137.

٢- Patrick Seale, The Struggle for Syria: A Study of Post- War Arab Politics, 1945-1958 (London: Oxford University Press, 19651; Malcolm H. Kerr, ,The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970 (London: Oxford University Press, 1971).

الفصل الأول
تفسير السياسة الخارجية لـ "محمد على"

١- انظـر: Kenneth N. Waltz, Man, the State, and War (New York: Columbia University Press, 1959!; F. H. Hinsley, Power and the Pursuit of Peace (Cambridge: Cambridge University Press, 1963!; Michael Barrett-Brown, The Economics of Imperialism (Harmondsworth: Penguin Books, 19741; Benjamin J. Cohen, The Question of Imperialism (New York: Basic Books, 1973!.

٢- P. M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent (Ithaca: Comell University Press, 19661, pp. 96-97; Daniel Crecelius, The Roots of Modern Egypt (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981). وفى الإطار نفسه فقد نشأ "الضعف النسـبى للـبلاد وعدم بث الروح فى العلاقات الخارجية فى أربعينيات القرن التاسع عشـر مترافقـا عمومًا مع الطبيعة الشخصية لعباس الأول وسعيد باشا. انظـر Holt: Egypt and the Fertile Crescent, 195-194 Helen Anne B. Rivlin, The Railway Question in the Egyptian Crisis of 1850-1852, Middle East Journal (Autumn 1961) —Ottoman 15:366-367, عبدالرحيم مصـطفى " Some Aspects of Egypt's Foreign Relations under Abbas I.," حوليات - كلية الآداب، جامعة عين شمس (١٩٣٦) ٨:٦٦.

٣- Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1931) p.41.

٤- Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 179.

٥- P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (New York: Preager, 1969), p. 69.

٦- Hold, Egypt and the Fertile Crescent, p 183.

٧- المرجع السابق ص ١٨٤.

٨- Vatikioris, Modern History of Egypt, p 69.

٩- Asad J. Rustum, The Royal Arechives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1841 (Beirut: American University in Beirut Press, 1936).

١٠- Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p.32.

١١- Kenneth M. Cuno, The Origins of Private Ownership of Land in Egypt, International Journal of Middle East Studies (November 1950).

١٢- عفاف لطفي السيد مرسو Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge; Cambridge University Press, 1984), انظر أيضًا حليم عبد الملك "السياسة الاقتصادية لعصر محمد على الكبير، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية – بدون تاريخ.

١٣- Fred I. Greenstein Personality and Politics (Chicago: Markham 1969), chaps. 1-2.

١٤- انظر Waltz, Theory of International Relations (Reading, Mass.: Addison - Wesley, 1979).

١٥- حول هذه الموضوعات، انظر Fred H. Lawson, Domestic Conflict and Foreign Policy: The Contribution of Some Undeservedly Neglected Historical Studies, Review of International Studies (1985), 21:275-299.

١٦- This follows Arthure Stinchcombe, Constructing Social Theories (New Yourk: Holt, Rinehart, and Winston, 1967); see also Robert Jervis, Perception and Misperce in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976), chap. 2.

١٧- Robert Gilpin, War and Change in World politics (New Yourk: Cambridge University Press, 1981), pp. 93-96.

١٨- المرجع السابق، الفصل ٢.

١٩- انظر مرسو The History of Muhammad Ali : Fact or Fiction, Journal of the American Research Center in Egypt (1978), الجزء ١٥.

٢٠- Amnon Cohen, Palestine in the Eighteenth Century (Jerusalem. Magnes Press, 1973), ص ٢٢-٢٣.

٢١- المرجع السابق، ص ٢١.

٢٢- المرجع السابق ص ٢٧-٢٨؛ ومثله : The Army in Palestine in the Eighteenth Century," Bulletin of the School of Oriental and African Studies (1971), 34:36-55.

٢٣- Cohen, Palestine in the Eighteenth Century, pp. 288-290; Mordecai Abir, "Local Leadership and Early Reforms in Palestine," in M. Ma'oz, ed., Studies on Palestine during the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, 1975.

٢٤- Cohen, Palestine in the Eighteenth Century, pp. 28-29.

٢٥- L. Carl Brown, The Tunisia of Ahmad Bey (Princeton: Princeton University Press, 1974).

٢٦- هذه الفقرة تعتمد على ما قدمه عبد العزيز سليمان نوار : داود باشا والى بغداد (القاهرة : المكتبة العربية ١٩٦٨) الفصل ٨، وانظر أيضًا Tom Nieuwenhuis, Politics and Society in Early Modem Iraq (The Hague: Nijhoff, 1982).

٢٧- Gilpin, War and Change, p. 147.

٢٨- المرجع السابق، ص ١٤٨.

٢٩- David Calleo, The German Problem Reconsidered (New York: Cambridge University Press, 1978); V. I. Lenin, Imperialism (Beijing: Foreign Language Press, 1965).

٣٠- هذه المعالجة عرضتها باقتدار مرسو. Egypt in the Reign of Muhammad Ali.

٣١- Edward C. Clark, "The Ottoman Industrial Revolution," International Journal of Middle East Studies (January 1974), 5:65-66; Stanford J. Shaw, Between Old and New (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 19711, pp. 138-144; idem, History of. the Ottoman Empire and Modern TUrkey (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), 1:257.

٣٢- Clark, "Ottoman Industrial Revolution," passim; Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800-1914 (Chicago: University of Chicago Press, 1966), pp. 55-56.

٣٣- Clark, "Ottoman Industrial Revolution," pp. 67-69.

٣٤- Issawi, ed., The Economic History of Turkey (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 275 and 298; idem, Economic History of the Middle East, pp. 41-45; Virginia Paskeleva, "La production marchande dans les terres bulgares au xviiie siecle," Bulgarian Historical Review (1978), vol. 6; Donald Quatert, Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908 (New York: New York University Press, 1983).

٣٥- Zdenka Vesela-Prenosilova, "Les capitulations et les villes ot tomanes," Asian and African Studies (Bratislava) (1980), vol. 16.

٣٦- Shaw, Between Old and New, pp. 177-178; Issawi, Economic History of the Middle East, pp. 38-40.

٣٧- Waltz, Theory of International Politics, p. 72; Gilpin, War and Change, p. 3.

٣٨- انظر Jervis, Perception and Misperception, chap. 2; J. L. Mackie, The Cement of the Universe (Oxford: Oxford University Press, 1976).

٣٩- William B. Moul, "The Level of Analysis Problem Revisited," Canadian Journal of Political Science (September 1973), vo!. 6.

٤٠- Harvey Starr, "Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts," International Interactions (June 1978),4:364.

٤١- المرجع السابق ص ٣٦٩.

٤٢- المرجع السابق ص ٣٧١.

٤٣- المرجع السابق ص ٣٦٥.

٤٤- انظر Steven Lukes, Individualism (New York: Harper, 1973). 45.

٤٥- Jervis, Perception and Misperception, p. 23.

٤٦- يوجد برنامج بحثى كامل يحاول فحص العلاقة بين "سلوكيات النزاع المحلى والأجنبى للدول" والذى لا يقدم إلا القليل كدليل فى بناء تفسير جدير بالتصديق للسياسة الخارجية لمصر فى عهد محمد علي. وهذا العمل لم يصل إلى صياغة نهائية تستطيع إضاءة تحليلات وارتباطات عامل التشتت الذى ظهر للنور، ونظرًا لأنه يتعامل مع معالجات استاتيكية للمتغيرات، لذلك لا يوفر إلا مؤشرًا محدودًا للعمليات التى تربط النزاعات المحلية والخارجية ببعضها البعض، ولا تتوقف الدراسة الحالية على مجرد محاولة تحليل رفيع الثقافة، بل ليكون جديرًا بالثقة. ويدين بالفضل لكتابات Arno J. Mayer, Michael R. Fordon, and A. Gourevitch

أكثر من الأعمال الكمية التى تتناول "سلوكيات النزاع المحلية والخارجية". ولقراءة وجهة نظر متماسكة حول الأعمال الأخيـرة انظـر: Arthur Stecin Conflict and cohesion: A Review of the Literature, Journal of Conflict Resolution مـارس (١٩٧٩) الجزء ٢٣.

الفصل الثانى
الصراع الداخلى وتراجع السياسة الخارجية التوسعية

١- Wesley C. Mitchell, "Business Cycles," in American Economic Association, Readings in Business Cycle Theory (London: Allen and Unwin, 1961), pp. 43-62; R. A. Gordon, Business Fluctuations (New York: Harper and Row, 1961); Joseph Schumpeter, Business Cycles (New York: McGrawHill, 1939).

٢- Peter F. Bell and Harry Cleaver, "Marx's Crisis Theory as a Theory of Class Struggle," in P. Zarembka, ed., Research in Political Economy (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1982),5:193-194.

٣- المرجع السابق، ص ١٩٣.

٤- Michal Kalecki, Selected Essays on the Dynamics of the Capitalist Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), 144.

٥- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 190.

٦- المراجع السابق ص ٢١٢؛ James O'Connor, Accumulation Crisis (Oxford: Basil Blackwell, 1984), chap. 2; Cleaver, Reading Capital Politically (Austin: University of Texas Press, 1979), part 2.

٧- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 213.

٨- O'Connor, Accumulation Crisis, p. 25.

٩- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," pp. 213-214.

١٠- المرجع السابق ص ٢٢١.

١١- المرجع السابق ص ٢٣٠-٢٣١.

١٢- المرجع السابق ص ٢٢٠.

١٣- O'Connor, Accumulation Crisis, p. 49.

١٤- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 233.

١٥- المرجع السابق ص ٢٣٧.

١٦- Erik Olin Wright, Class, Crisis and the State (London: New I,eft Books, 1978), p. 129.

١٧- المرجع السابق ص ١٣٣-١٣٦.

١٨- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 236.

١٩- Wright, Class, Crisis and the State, pp. 150-154.

٢٠- Karl Marx, Capital (New York: International Publishers, 1962), 3:472-473.

٢١- Marx, Theories of Surplus Value (Moscow: Progress Publishers, 1968), 2:494.

٢٢- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 220,

٢٣- المرجع السابق ص ٢٢٤.

٢٤- المرجع السابق ص ٢٥٨.

٢٥- Rod Aya, "Theories of Revolution Reconsidered: Contrasting Models of Collective Violence," Theory and Society (July 1979), vo!. 8; John Waltori, Reluctant Rebels (New York: Columbia University Press, 1984), chap. 5.

٢٦- Andre Raymond, "La crise de l'economie egyptienne au xviiie siecle," in Typologie des crises dans les pays mediterraneens (xvie-xxe siecles), pp. 151-167 (Nice: Centre de la Mediterranee Moderne et Contemporaine, 1977).

٢٧- Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800-1914 (London: Methuen, 1981), p. 49.

٢٨- Raymond, Artisans et commer9ants au Caire au xviiie siecle (Damascus: Institut Fran; ais de Damas, 1973-74); Judith Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 71.

٢٩- Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass.: Harvard Center for Middle East Studies, 1966), p. 9.

٣٠- c.-F. Volney, Travels Through Egypt and Syria (New York: John Tiebout, 1798), 1:166.

٣١- Susan Staffa, Conquest and Fusion (Leiden: Brill, 1977), p. 339.

٣٢- Raymond, "The Economic Crisis of Egypt in the Eighteenth Century," in A. 1. Udovitch, ed., The Islamic Middle East, 700-1900, p. 688 (Princeton: Darwin Press, 1981).

٣٣- المرجع السابق ص ٧٠٠.

٣٤- المرجع السابق ص ٧٠١.

٣٥- المرجع السابق ص ٧٠٥.

٣٦- Guy Bois, "Against the Neo-Malthusian Orthodoxy," Past and Present (May 1978), 79:63.

٣٧- .Withold Kula, An Economic Theory of the Feudal System (London New Left Books, 1976), pp. 110 and 178.

٣٨- Bois, "Against the Neo-Malthusian Orthodoxy," passim.

٣٩- المرجع السابق ص ٥٨.

٤٠- E. A. Kosminsky, "Services and Money Rents in the Thirteenth Century," Economic History Review, 1st series (April 1935), vol. 5; Jairus Banaj, "Modes of Production in a Materialist Conception of History; (Capital and Class (Autumn 1977),3:18-27.

٤١- Stanford J. Shaw, "Landholding and Land-tax Revenues'in Ottoman Egypt," in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modem Egypt, p. 102 (London: Oxford University Press, 1968); Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership in Land in Egypt," International Journal of Middle East Studies (November 1980), vol. 12.

٤٢- Cuno, "Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740 دراسة حالة لمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه غير منشــورة UCLA, 1985, p. 35.

43. Ibid., p. 296.

٤٣- المرجع السابق، ص ٢٩٦.

٤٤- Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 24.

٤٥- المرجع السابق.

٤٦- Raymond, Artisans et commerc;ants, 1:57 and 59.

٤٧- المرجع السابق ١:٦٠.

٤٨- حول النمو الديموجرافى للمؤسسات المملوكة فى القرن الثامن عشر، انظر David Ayalon, "Studies in al-Jabarti I," Journal of the Economic and Social History of the Orient (August 1960), 3: 148--174.

٤٩- عبد الرحمن الجبرتى "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" (طبعة بـولاق ١٨٧٩-١٨٨٠)، ٤: ١٨٨، "Al-Jabarti and the Economic History of Late Eighteenth Century Egypt," وأحمد عبد الكريم : "عبد الـرحمن الجبرتـى"، ص ١٩-٢٨) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦).

٥٠- عبد الرحمن عبد الـرحمن: "The Iltizam System in Egypt and Turkey," Journal of Asian and African Studies (Tokyo) (1977) 14:172-173;
وكذلك "الريف المصرى" (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤).

٥١- مرسـو "The Political and Economic Functions of the 'Ulama in the 18th Century," Journal of the Economic and Social History of the Orient (December 1973), 16:140.

٥٢- عبد الرحمن : "The Iltizam System in Egypt and Turkey," p. 172. 53.

٥٣- Marsot, "Political and Economic Functions," pp. 136- 137.

٥٤- 'Abd al-Rahman, "The Iltizam System in Egypt and Turkey," p. 174.

٥٥- 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants Under the Aegis of the Iltizam System in Egypt," Journal of Asian and African Studies (Tokyo) (1976), 12:129-130.

٥٦- المرجع السابق ص ٣٥- ١٣٧.

٥٧- Kula, Economic Theory of the Feudal System, pp. 31-33 and 35; H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West (London: Oxford University Press, 1957), 1:270n.

٥٨- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 15; al-Jabarti, 'A;aib al-athar, 2:75, 83-84.

٥٩- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 15-17.

٦٠- Cuno, Landholding, Society, and Economy, pp. 62-63.

٦١- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," pp. 332-333.

٦٢- Walton, Reluctant Rebels, p. 148.

٦٣- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," p. 334.

٦٤- المرجع السابق ص ٣٢٥.

٦٥- المرجع السابق ص ٣٣٤.

٦٦- المرجع السابق ص ٣٣٢- ٣٣٣.

٦٧- Jon Elster, Making Sense of Marx (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 155.

٦٨- Theda Skocpol, "France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions," Comparative Studies in Society and History (April 19761, 18:180.

٦٩- المرجع السابق ص ١٨٢.

٧٠- Victoria E. Bonnell, Roots of Rebellion (Berkeley: University of California Press, 1983), p.378.

٧١- Ervand Abrahamian, Iran Between 'Thro Revolutions (Princeton: Princeton University Press, 1982), pp. 446-449; Ferhat Kazemi, Poverty and Revolution in Iran (New York: New York University Press, 1980).

٧٢- Walton, Reluctant Rebels, p. 149.

٧٣- المرجع السابق .

٧٤- المرجع السابق ص ١٥١.

٧٥- فى كتاب Charles Tilly, "Town and Country in Revolution," in John Lewis, ed., Peasant Rebellion and Communist Revolution in Asia, p. 275 (Stanford: Stanford University Press, 1974).

٧٦- Claude Cahen, Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du moyen age (Leiden: Brill, 1959); B. Shoshan, "Grain Riots and the 'Moral Economy' in Egypt, 1350-1517," Journal of Interdisciplinary History (Winter 1980), vol. IOj Raymond, "Une 'revolution' au Caire sous les mamelouks," Annales Islamologiques (1966), 6:95 120; idem, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au xviiieme siede," in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 104-116 (Oxford: Oxford University Press, 1968).

٧٧- Gabriel Baer, "Popular Revolt in Ottoman Cairo," Der Islam (October 1977), 54:221.

٧٨ Marsot, "The. Role of the 'ulama' in Egypt During the Early Nineteenth Century," in Holt, ed., Political and Social Change, pp. 264280.

٧٩- Baer, Egyptian Guilds in Modern Times (Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964), p. 75.

٨٠- Raymond, "Quartiers et mouvements populaires," passim.

٨١- Raymond, "Deux leaders populaires au Caire a la fin du xviiie siecle et au debut du xixe siecle," La Nouvelle Revue du Caire (1975), 1:281-298.

٨٢- Raymond, "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801," Arabica (1957), 4:153.

٨٣- Owen, Middle East in the World Economy, p. 49.

٨٤- Staffa, Conquest and Fusion, pp. 331-332.

٨٥- المرجع السابق ص ٣٣٢.

٨٦- المرجع السابق ص ٣٣٣.

٨٧- Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman.Egypt (Princeton: Princeton University Press, 1962), pp. 36-37.

٨٨- المرجع السابق، وكذلك "Landholding and Land-tax Revenues," p. 102; Cuno, "Origins of Private Ownership," passim.

٨٩- Shaw, Financial and Administrative Organization, pp. 210-224.

٩٠- Bent Hansen, "An Economic Model for Ottoman Egypt: The Economics of Collective Tax Responsibility," in Udovitch, ed., The Islamic Middle East, p. 504.

٩١- المرجع السابق ص ٥٠٤-٥٠٥.

٩٢- المرجع السابق ص ١٩١-١٩٢.

٩٣- وكذلك Cuno, Landholding, Society, and Economy, pp. 166-169; idem, "Commercial Relations Between Town and Village in Eighteenth and Early Nineteenth-Century Egypt," Annales Islamologiques (1988), 24:111-135.

٩٤- المرجع السابق ص ١٨٢.

٩٥- المرجع السابق ص ١٩١-١٩٢.

٩٦- المرجع السابق ص ١٩٤.

٩٧- المرجع السابق ص ٢٠٢-٢٠٣.

٩٨- Marsot, "Political and Economic Functions," p. 136.

٩٩- Cuno, Landholding, Society, and Economy, p. 96.

١٠٠- 'Abd al-Rahim, "The Iltizam System," p. 172.

١٠١- Cuno, Landholding, Society, and Economy, pp. 205-206; 'Abd al Rahim, "The Iltizam System," p. 174.

١٠٢- 'Abd al-Rahim, "The Iltizam System," p. 174.

١٠٣- Cuno, Landholding, Society, and Economy, p. 220.

١٠٤- 'Abd al-Rahim, "Financial Burdens on the Peasants," p. 130.

١٠٥- المرجع السابق.

١٠٦- Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading, Mass.: Addison Wesley, 1974), pp. 189-222.

١٠٧- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," p. 334.

١٠٨- Social Elster, Making Sense of Marx, p. 386. See also Barrington Moore, Jr., Origins of Dictatorship and DemoClacy (Boston: Beacon Press, 1966); Peter A. Gourevitch, Politics in Hard Times (lthaca: Comell University Press, 1986).

١٠٩- المرجع السابق ص ٣٩٠.

١١٠- Gourevitch, Politics in Hard Times, p. 228.

١١١- Elster, Making Sense of Marx, pp. 422-428.

١١٢- Mayer, "Internal Crisis and War Since 1870," in C. Bertrand, ed., Revolutionary Situations in Europe, 1917-1972, p. 219 (Montreal: Inter-university Centre for European Studies, 19771.

١١٣- See Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in Peter Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing the State Back In, pp. 169-191 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

١١٤- Bates and Rogerson, "Agriculture in Development: A Coalitional Analysis," Public Choice (1980), vol. 35.

١١٥- حول مناقشة تفترض أن تغيير أفكار وعى الطبقة يمكنها أن تعم مصالح الطبقة انظر 1. C. Jarvie, Concepts and Society (London: Routledge and Kegan Paul, 19721, chap. 4.

١١٦- Mayer, "Internal Crisis and War Since 1870," p. 229.

الفصل الثالث
حملة الحجاز

١- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), pp. 60-64.

٢- يستدل على ذلك من Stanford J. Shaw, The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (Princeton: Princeton University Press, 19621, pp. 46, 95.

٣- عبد الرحمن الجبرتى : "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" طبعة بولاق ١٩٧٨-١٨٨٠، ٤:٢٩٤ 'Abdal-Rahim 'Abdal-Rahman, Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan:-A Comparative Study (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 28.

٤- Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1962), p. 3.

٥- 'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, p. 27.

٦- Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 49-50; Shaw, "Landholding and Land-tax Revenues in Ottoman Egypt" in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, pp. 102-103 (Oxford: Oxford University Press, 1968); Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," International Journal of Middle East Studies (November 19801, 12:257; 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants Under the Aegis of the Iltizam System in Egypt," Journal of Asian and African Studies (Tokyo) (19761, 12:137-138.

٧- Justin A. McCarthy, "Nineteenth-Century Egyptian Population," Middle Eastern Studies (October 19761, vol. 12.

٨- 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants," p. 138.

٩- عبد الرحمن "الريف المصرى" (القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤، ص ٧-٣٦، ١٠٠-١٢٤، وكذلك Village in Ottoman Egypt, pp. 1-6; Shaw, Financial and Administrative Organization, pp. 53-63; idem, "Landholding and Land-tax Revenues," pp. 98-99; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 97-99.

١٠- 'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, p. 19; idem, "Financial Burdens on the Peasants," p. 133.

١١- 'Abd al- Rahman, "Financial Burdens on the Peasants," p. 138.

١٢- عجائب الآثار الجبرتى ٣١٦:١٤ Cuno, "Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740-1850: دراسة حالة محافظة الدقهلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة.

١٣- الجبرتى "عجائب الآثار" ١: ٤١٨-٤١٩.

١٤- Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass.: Harvard Center for Middle East Studies, 1966), pp. 81 and 138.

١٥- Rivlin, Agricultural Policy, p. 18.

١٦- E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy (Oxford: Oxford University Press, 19691, p. 14.

١٧- Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 31.

١٨- Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1925), p. 42.

١٩- المرجع السابق ص ٦٥.

٢٠- Richard Pococke, A Description of the East (London: W. Bowyer, 1743 I, 1: 173-174; Sauveur Lusignan, A History of the Revolt of Ali Bey (London: James Phillips, 17841, p. 24.

٢١- Jean-Baptiste Trecourt, Memoires sur l'Egypte (Cairo: La Societe R,oyale de Geographie d'Egypte, 19421, pp. 86-87.

٢٢- J. A. St. John, Isis: An Egyptian Pilgrimage (London: Longman, 1853), 2:120; Vivant Denon, Travels in Upper and Lower Egypt (New York: Amo Press, 1973), 2:226.

٢٣- Armando Cortesao, ed., The Summa Oriental of Tome Pires (London: Hakluyt Society, 19441, pp. 12-13.

٢٤- William Foster, ed., The Red Sea and Adjacent Countries at the Close of the Seventeenth Century as Described by Toseph Pitts, William Daniel, and Charles Tacques Poncet (London: Hakluyt Society, 1949), p. 11.

٢٥- Shaw, Ottoman Egypt, p. 138.

٢٦- M. Abir, "The 'Arab Rebellion' of Amir Ghalib of Mecca (1788 18131," Middle Eastern Studies (May 19711, 7:193.

٢٧- Denon, Travels, 2:27; Terence Walz, "Egypt in Africa," International Journal of African Historical Studies (1975), 8:659.

٢٨- Denon, Travels, 2:302; Ed. de Montule, Voyage en Amerique, enItalie, en Sicile, et en Egypte (Paris: Delauney, 1821!, 2:271.

٢٩- Shaw, Ottoman Egypt, p. 139; Daniel Crecelius, "The Importance of Qusayr Egypt in the Late Eighteenth Century," Journal of the American Research Center in Egypt (1987), 24:53-60.

٣٠- Shaw, Ottoman Egypt, p. 133; Walz, Trade Between Egypt and Biladas-Sudan (Cairo: Institut Franc;ais d'Archeologie Orientale, 19781, p. 224n; Denon, Travels, 2:243; cf. Jean-Claude Garcin, Un centre musulman de la Haute-Egypte medievale: Qus (Cairo: lnstitut Fran~ais d'Archeologie Orientale, 1976).

٣١- على مبارك باشا: " الخطط التوفيقيـــة الجديـــدة (طبعـــة بـــولاق ١٨٨٧-١٨٨٩) ١٠:٧٢.

٣٢- Shaw, Ottoman Egypt, p. 138.

٣٣- Abir, "The 'Arab Rebellion,'" p. 197; [Anonymous], Travels of Ali Bey (Philadelphia: John Conrad, 1816), 2: 162.

٣٤- Ignatius Pallme, Travels in Kordofan (London: J. Madden, 1844), p. 289.

٣٥- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 37-39.

٣٦- المرجع السابق Edward Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians (London: Dent, 19081, p. 319.

٣٧- St. John, lsis, 2:118.

٣٨- Denon, Travels, 2:27,31,300-301.

٣٩- Foster, The Red Sea, p. 107; Pallme, Travels, pp. 283-287; James Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile (Edinburgh: A. Constable, 1805 I, 1: xcvi.

٤٠- Lusignan, Revolt of Ali Bey, p. 24.

Henry Light, Travels in Egypt, Nubia . . . in the Year 1814 (London: Rodwell and Martin, 1818), p. 48. -٤١

Denon, Travels, 1:377; St. John, Egypt and Nubia (London: Chapman and Hall, 18451, p. 348; Charles lrby and James Mangles, Travels in Egypt and Nubia (London: John Murray, 18441, p. 47; P. S. Girard, "Memoire sur l'agriculture et le commerce de la Haute Egypte," La decade egyptienne (Beirut: Librairie Byblos, n.d.), p. 49; J. Heyworth-Dunne, "A Selection of Cairo's Street Cries," Bulletin of the School of Oriental and African Studies (1938), 9:353. -٤٢

C.-F. Volney, Travels Through Egypt and Syria in the Years 1783, 1784, and 1785 (New York: John Tiebout, 1798), 1:143; F. S. Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840," Cambridge Historical Journal (1929),3:113. -٤٣

Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 40 and note; Pallme, Travels, pp. 221 and 253. -٤٤

Judith B. Williams, British Commercial Policy and Trade Expansion, 1750-1850 (Oxford: Oxford University Press, 1972), p. 106. -٤٥

Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 224; idem, "Egypt in Africa," p. 659. -٤٦

Murad Kamil, "Letters to Ethiopia," Bulletin de la Societe d'Archeologie Copte (19421,8:89-140. -٤٧

'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, p. 60. -٤٨

W. G. Browne, Travels in Africa, Egypt, and Syria, from the year 1792 to 1798 (London: T. Cadell Jr. and W. Davies, 1809), p. 9; Abir, "The 'Arab Rebellion,'" p. 195. -٤٩

Trecourt, Memoires, p. 81. -٥٠

Shaw, Ottoman Egypt, p. 160. -٥١

Nada Tomiche, "La Situation des artisans et petits commen;ants en Egypte de la fin du xviiic siecle jusqu'au millieu du xixc," Studia Islamica (1960), 12:86. -٥٢

Andre Raymond, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au xviiieme siecle," in P. M. Halt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, p. 115 (Oxford: Oxford University Press, 1968). -٥٣

٥٤- Georges Douin, Mohamed Aly, pacha du Caire (Cairo: La Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1926), pp. 209-211; Douin and E. C.FawtierJones, L'Angleterre et l'Egypte, (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1929), 3:53.

٥٥- Trecourt, Memoire, pp. 85-86; Douin and Fawtier-Jones, L'Angleterre, 1:418-419; A. E. Crouchley, "The Development of Commerce in the Reign of Mohamed Ali," L'Egypte contemporaine (1937), 28:316.

٥٦- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 14-15.

٥٧- المرجع السابق ص ٣٢.

٥٨- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 145-146.

٥٩- المرجع السابق ص ١٤٦.

٦٠- المرجع السابق ص ٦٧-٦٨.

٦١- Gran, "The Changing Meaning of Merchant Capital in Egypt," in Groupe de Recherches et d'Etudes sur le Proche-Orient, L'Egypte au xixe siecle (paris: CNRS, 1982), p. 272.

٦٢- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 60 and 76-77. 63.

٦٣- Thomas Philipp, The Syrians in Egypt, 1725-1975 (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1985), p. 41.

٦٤- Nicolas Turc, Chronique d'Egypte (Cairo: Publications de la Bibliotheque Privee de S. M. Farouk Ier, 1950), pp. 24 and 101-102.

٦٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 167; Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 14-15.

٦٦- Shaw, Ottoman Egypt, p. 5.

٦٧- المرجع السابق ص ٩.

٦٨- المرجع السابق ص ٩-١٠.

٦٩- المرجع السابق ص ٢٤.

٧٠- المرجع السابق ص ٢٤.

٧١- Rivlin, Agricultural Policy, p. 80.

٧٢- المرجع السابق ص ٨٦.

٧٣- Douin, Mohamed Aly, pp. 82-83.

٧٤- المرجع السابق ص ٨٧.

٧٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 61-62.

٧٦- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, p. 53.

٧٧- المرجع السابق ص ٥٣-٥٤.

٧٨- المرجع السابق ص ٥٩.

٧٩- المرجع السابق ص ٧١.

٨٠- المرجع السابق ص ٧٦.

٨١- المرجع السابق ص ٦٠.

٨٢- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 140.

٨٣- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 55.

٨٤- المرجع السابق ص ٥٦.

٨٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 67 and 140. 86.

٨٦- المرجع السابق ص ١٤١.

٨٧- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 65-67 and 72-73.

٨٨- المرجع السابق ص ١٠٤.

٨٩- المرجع السابق ص ١١٥، ١٢٢-١٢٣.

٩٠- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 167.

٩١- F. Robert Hunter, Egypt Under the Khedives, 1805-1879 (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984), p. 27.

٩٢- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 59 and 68.

٩٣- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 154-155.

٩٤- Thomas E. Marston, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area (Hamden, Conn.: Shoe String Press, 1968), pp. 30-31; cf. R. J. Gavin, Aden Under British Rule (New York: Bames and Noble, 1978), p. 23.

٩٥- Wars," John Baldry, "The Yam ani Island of Kamaran During the Napoleonic. Middle Eastern Studies (October 1980), 16:261.

٩٦- Marston, Britain's Imperial Role, p. 34; Baldry, "Yamani Island," p. 256.

٩٧- Marston, Britain's Imperial Role, p. 35; Baldry, "Yamani Island," p. 260.

٩٨- Marston, Britain's Imperial Role, p. 32.

٩٩- Baldry, "Yamani Island," p. 251.

١٠٠- المرجـع السـابق ص ٢٥١-٢٥٢، قـارن Calvin H. Allen, Jr., "The Indian Merchant Community of Masqat," Bulletin of the School of Oriental and African Studies (1981), vo!. 44.

١٠١- Edward Ingram, "From Trade to Empire in the Near East-I: The End of the Spectre of the Overland Trade, 1775-1801," Middle Eastern Studies (January 1978), 14:14; cp. idem, "A Preview of the Great Game in Asia-I: The British Occupation of Perim and Aden in 1799," Middle Eastern Studies (January 1973), 9:12.

١٠٢- Marston, Britain's Imperial Role, p. 32.

١٠٣- Baldry, "Yamani Island," p. 251 i Ingram, "From Trade to Empire," p.17.

١٠٤- Baldry, "Yamani Island," pp. 252-253.

١٠٥- المرجع السابق ص ٢٥٦- ٢٥٩، ٢٦٢.

١٠٦- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 42-43.

١٠٧- المرجع السابق ص ٦٩-٧٠.

١٠٨- Eric Macro, Bibliography on Yemen and Notes on Mocha (Coral Gables: University of Florida Press, 1960), p. 57.

١٠٩- Marston, Britain's Imperial Role, p. 34.

١١٠- المرجع السابق ص ٣٦-٣٧.

١١١- Raymond, Artisans et commen;;ants au Caire au xviiie siecle (Damascus: Institut Franc;ais de Damas, 1973-74), 1:146-148.

١١٢- Frederic Lane, Venice and History (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1966), chaps. 22-23.

١١٣- عبد الرحمن زكى : "التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير" (الجمعية التاريخية المالكة سنة ١٩٥٠).

١١٤- Marston, Britain's Imperial Role, pp. 38-39; A. H. el-Batrik, "Egyptian-Yemeni Relations," in Holt, ed., Political and Social Change, p.282.

١١٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 70-71.

١١٦- المرجع السابق ص ٧٢.

١١٧- المرجع السابق ص ٧٩.

١١٨- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, p. 13.

١١٩- John Sabini, Armies in the Sand (London: Thames and Hudson, 19811, pp. 88-89).

١٢٠- زكى : "التاريخ الحربى"، ص ٤٥-٤٨.

١٢١- Driault, Mohamed A1y et Napoleon, p. 148.

١٢٢- Rivlin, Agricultural Policy, p. 52; Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 140.

١٢٣- Rivlin, Agricultural Policy, p. 53.

١٢٤- Driault, Mohamed A1y et Napoleon, p. 149.

١٢٥- المرجع السابق ص ١٧٠.

١٢٦- Rivlin, Agricultural Policy, p. 112.

١٢٧- المرجع السابق ص ٣٤٤.

١٢٨- المرجع السابق ص ١٧٦.

١٢٩- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad A1i, p. 185.

١٣٠- Raymond, Artisans et commer{:ants, chap. 12.

١٣١- 'Abd al-Rahman, "The lltizam System in Egypt and Turkey," passim.; Marsot, "The Political and Economic Functions of the 'U1ama in the 18th Century," Journal of the Economic and Social History of the Orient (December 1973), 16:130-154; Raymond, "Les Sources de la richesse urbaine au Caire au dix-huitieme siecle," in Thomas Naff and Roger Oweri, eds., Studies in Eighteenth Century Islamic History, pp. 184-204 (Carbondale: Southern Illinois University Press, 19771; Owen, "AI-Jabarti and the Economic History of Late Eighteenth Century Egypt," وفى كتاب أحمـد عبـد الكريم "الجبرتى" ص ١٩-٢٨ (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

١٣٢- Marsot, Egypt in the Reign of MuhadJmad Ali, p. 77. 133. Ibid., p. 198.

١٣٣- المرجع السابق ص ١٩٨.

١٣٤- Gran, Islamic Roots of Capitalism, p. 33.

١٣٥- المرجع الســابق ص ١٩ Conquest and Fusion, p. 327; Baer, Egyptian Guilds, pp. 29-30; Raymond, "Deux familles de commerc;ants fasi au Caire a la fin du xviiie siecle," Revue de l'Occident musu1man et de la Mediterranee (1973), 15-16:269.

١٣٦- Raymond, "Les sources de la richesse urbaine," pp. 186 and 191; alJabarti, 'Aiaib al-athar, 1 :204-205; Staffa, Conquest and Fusion, p. 327; Raymond, Artisans et commeIl;ants, 2:412; idem, "Deux familles," passim.

١٣٧- Staffa, Conquest and Fusion, p. 330; Raymond, "Deux familles," passim.

١٣٨- Raymond, Artisans et commer9ants, 2:379.

١٣٩- الجبرتى "عجائب الآثار" ١: ٢٠٤-٢٠٥، Staffa, Conquest and Fusion, p.327.

١٤٠- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 136-137; cf. G. Martin, Les bazars du Caire et les petits metiers arabes (Cairo: Schindler, 19101,2:27,29,46; cp. Baer, Egyptian Guilds, pp. 69-70، ومن هنا أن بـــاير لا يناقش إلا طوائف الصناع المهرة فقط، وفى تقديره، وكذلك ستافا أنه لا يمكن للمرء أن يتأكد تمامًا، لأن التعامل مع اتحادات التجار والعمـــال المهـــرة يـــتم بصـــورة مختلطة.

١٤١- Raymond, Artisans et commer9ants, 2:579, 581; Staffa, Conquest and Fusion, p. 327; cf. Baer, Egyptian Guilds, p. 43.

١٤٢- Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, 1:303; cf. Staffa, Conquest and Fusion, p. 347 note 131; Raymond, "Tunisiens et Maghrebins au Caire au dix-huitieme siecle," Les Cahiers de Tunisie (1959),26-27:362.

١٤٣- Raymond, "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801," Arabica (1957), 4:150-163. من هذه القائمة فإن أرقامًا على شـــاكلة ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ١١٥، تغطى كل مدينة القاهرة بضواحيها، أما بالنسبة للتجار المحليـــين مثل الأرقام ٥٧، ٩٣، ١٠١، ١٢٥، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٣٠، ٢٣١، فهى لا تغطيهـــا، وبدلاً من ذلك تتوزع على الأقاليم.

١٤٤- Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," International Journal of Middle East Studies (November 1980), 12:256; Francesco Balletta, "Le due Sicilie e L'Egitto nel secolo XIX," Cahiers Internationaux d'Histoire Economique et Sociale (1979), 10:21-22.

١٤٥- Baer, "A Note on the Controversy over 'The Dissolution of the Egyptian Village Community,1/1 International Journal of Middle East Studies (April 19751,6:241; H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West (London: Oxford University Press, 1950), 1:216-234,258-275 and 2:59-69.

١٤٦- Robert Brenner, "Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-industrial Europe," Past and Present (February 19761, 70:56-58. For contrasting Middle Eastern societies in which the relative weakness of corporate institutions enabled landholders to dominate the peasantry more easily, see Farhat Kazemi and Ervand Abrahamian, "The Nonrevolutionary Peasantry of Modem Iran," Iranian Studies (19781, vol. 11; عبـــد الله حنـــا: "القضية الزراعية والحركات الفلاحية فى سوريا ولبنان" (بيروت، دار الفـــارابى، ١٩٧٥) الجـــزء ١، فصـــل ٢ Peter von Sivers, "Rural Uprisings as Political Movements in Colonial Algeria, 1851-1914/' in Edmund Burke and Ira Lapidus, eds., Islam, Politics, and Social Movements, pp. 52-55 (Berkeley: University of California Press, 1988); Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Tordan, 1800-1980 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 92-93.

١٤٧- 'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, chap. I; Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 19691, chap. 6.

١٤٨- الجبرتى : "عجائب الآثار" ٣: ٣٠، ٣٢٨، ٤: ٢٤٢، قارن (القاهرة: لجنة البيان العربى ١٩٥٨- ١٩٦٧)، ٧: ٣٤٣.

الفصل الرابع
الحملات على إيجة

١- أحمد الحتة : "تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير" (القاهرة، الجمعية التاريخية المصرية، ١٩٥٠) ص ٢٦٤، ٢٤٨/ حول أهمية هذه المنتجات لبريطانيا خلال الشتاء انظر ١٨٢٤-١٨٢٥. Public Record Office, Fa 78/135, p. 110.

٢- Alan Richards, "Primitive Accumulation in Egypt," Review (Fall 1977), 1:16; Withold Kula, An Economic Theory of the Feudal System (London: New Left Books, 19761, p. 58.

٣- على بركات : "تطور الملكية الزراعية فى مصر" (القـــاهرة: دار الثقافـــة الجديـــدة ١٩٧٧) الفصل ٣.

٤- إبراهيم عامر : "الأرض والفلاح" (القاهرة، دار المصرى ١٩٧٠ من ٧٨، ويوضح أنه قام عامر بتخفيض حجم أراضى الوسايا فى ذلك الوقت، بركات تطور الملكية الزراعية ص ٣٠، ٣١.

٥- انظر : Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 19621, pp. 5-6.

٦- Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 19691, pp. 64-65; Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 19611, p. 55 .

٧- Kenneth M. Cuno, "Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740-1850: A Case Study of al-Daqahliyya Province," unpublished Ph.D. dissertation, UCLA, 1985, p. 465; Barakat, Tatawwur al-mulkiyyahal-zira'iyyah, p. 25 .

٨- المرجع السابق ص ٤٦٨.

٩- المرجع السابق ص ٤٦٩.

١٠- بركات: "تطور الملكية الزراعية"، ص ٢٣.

١١- Baer, History of Landownership, p. 47.

١٢- بركات : "تطور الملكية الزراعية" ص ٢٤.

١٣- المرجع السابق.

١٤- الجبرتى: "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" (طبعة بولاق، ١٨٧٩-٨٠)، ٤: ٢٩٢-٢٩٣؛١٥.

١٥- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 116-117; Judith E. Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 19851, p. 135.

١٦- الجبرتى : "عجائب الآثار" ٤ - ٣٠٤.

١٧- Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt, pp. 139-140; Fred H. Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820-1824," International Journal of Middle East Studies (November 1981), 13:131-153; Baer, Studies, chap. 6.

١٨- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," pp. 474-475; Rivlin, Agricultural Policy, p. 241.

١٩- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 480.

٢٠- المرجع السابق ص ٤٨٢.

٢١- المرجع السابق ص ٤٨٨-٤٨٩.

٢٢- المرجع السابق ص ٤٩٢.

٢٣- Baer, Studies, chap. 3.

٢٤- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cam bridge University Press, 1984), p. 116.

٢٥- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," pp. 462 and 473.

٢٦- الجبرتى : "عجائب الآثار" ٤: ٣٠٨ - ٣١١.

٢٧- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali,.pp. lID-III.

٢٨- Rivlin, Agricultural Policy, p. 128.

٢٩- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 466.

٣٠- المرجع السابق ص ٤٨٣.

٣١- Rivlin, Agricultural Policy, p. 127.

٣٢- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 474.

٣٣- Rivlin, Agricultural Policy, p. 87.

٣٤- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 101.

٣٥- المرجع السابق ١٠٦-١٠٧/ ١٣٤.

٣٦- Rem Cattaui, Le regne de Mohamed Aly d'apres les archives russesen Egypte (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), 1:45.

٣٧- Baer, Studies, chap. 6.

٣٨- على الجريتلى: "تاريخ الصناعة فى مصر" (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢) ص ٧٣.

٣٩- Rivlin, Agricultural Policy, passim; مليم عبد الملك: "السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير" (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ).

٤٠- الجبرتى "عجائب الآثار" (القاهرة، لجنة البيان العربى، ١٩٥٨، ١٩٦٧).

٤١- Terence Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan (Cairo: In stitut Frn:ais d'Archeologie Orientale, 1978), p. 239.

٤٢- أمين سامى باشا : "تقويم النيل" (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ٢: ٣٣٣/ قارن J. A. St. John, Egypt and Nubia (London: Chapman and Hall, 1845), p. 180; Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 116.

٤٣- Cuno, "Orlgins of Private Ownership of Land in Egypt," Internation al Journal of Middle East Studies (November 19801, 12:259.

٤٤- Walz, "Notes on the Organization of the African Trade in Cairo, 1800-1850," Annales Islamologiques (19721; 11:269-274; idem, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 246.

٤٥- Cattaui, La regne de Mohamed Aly, 1:35.

٤٦- دار الوثائق القومية، نسخة التماس بتاريخ ٢ أبريل ١٨٢٢.

٤٧- E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy (Oxford: Oxford University Press, 19691, p. 6.

٤٨- على مبارك "الخطط التوفيقية الجديدة" (طبعة بولاق ١٨٨٧-١٨٨٩) ٨: ٥٩.

٤٩- Ignatius Pallme, Travels in Kordofan (London: J. Madden, 18441, pp. 253-254.

٥٠- F. S. Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840," Cambridge Historical Journal (19291, 3:113; David G. LoRomer, Merchants and Reform in Livorno, 1814-1868 (Berkeley: University of California Press, 19871, pp. 40-43.

٥١- C. Piazza, "Statistiques sur le commerce de Benghazi (18281," in A. Temimi, ed., La vie economique des provinces arabes et leurs sources documentaires Cl l'epoque ottomane (Zaghouan: Centre d'Etudes et de Recherches sur les Provinces Arabes a l'epoque Ottomane, 19861, 2: 135-148.

٥٢- A. B. Cunningham, "The Journal of Christophe Aubin: A Report on the Levant Trade in 1812," Archivum Ottomanicum (19831, 8:5-113; Elena Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities in the Eastern Mediterranean, 1780-1820," Balkan Studies (1987), 28:81; Virginia Paskaleva, "Les relations commerciales des con trees bulgares avec les pays occidentaux et la Russie au cours de la premiere moitie du xixc siecle," Etudes Historiques (Sofia: Bulgarian Academy of Sciences, 19601, pp. 253-280.

٥٣- A. E. Crouchley, "The Development of Commerce in the Reign of Mohamed Ali," L'Egypte Contemporaine (1937), 28:306.

٥٤- Ruggiero Romano, Le commerce du royaume de Naples (Paris: Armand Colin, 19511, pp. 26 and 20-21; Jules Julliany, Essai sur le commerce de Marseille (Marseille: Jules Barile, 18421, 2:310, 358; Driault, La formation de l'empire de Mohamed Aly (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypt, 19271, p. 274.

٥٥- Vernon J. Puryear, France and the Levant (Berkeley: University of California Press, 19411, p. 33 note 33; Ralph Davis, The Industrial Revolution and British Overseas Trade (Leicester: Leicester University Press, 1979), pp. 19-20.

٥٦- Crouchley, "Development of Commerce," pp. 316-317.

٥٧- Edward Lane, The Manners and Customs of the Modern Egyptians(London: Dent, 1908), p. 319.

٥٨- J. A. St. John, 1sis: An Egyptian Pilgrimage (London: Longman, I1:293.

٥٩- Judith B. Williams, British Commercial Policy and Trade Expan1750-1850 (Oxford: Oxford University Press, 1972), p. 106.

٦٠- المرجع السابق، ص ١١٢، هامش.

٦١- المرجع السابق ص ١٠٧-١٠٨.

٦٢- [Anonymous], Travels of Ali Bey (Philadelphia: John Conrad, I:2:50; Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 40.

٦٣- عبـد الـرحيم عبـد الـرحمن Village in Ottoman Egypt Tokugawa [apan-A Comparative Study (Tokyo: Institute for the Stud Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 60.

٦٤- Williams, British Commercial Policy, p. 300.

٦٥- المرجـع السـابق ص ١١٣ R. R. Madden, Travels in Turkey, Egypt, Nubia, Palestine (London: Henry Colbum, 1829), 1:247.

٦٦- Lane, Manners and Customs, p. 316.

٦٧- Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society," pp. 143-144.

٦٨- على مبارك : "الخطط" ١٢:٤٤.

٦٩- St. John, Egypt and Nubia, pp. 381-383 وتظهر حصون إسنا فى ذلـك الحـين بوضوح فى رأى عن المدن لـدى: Frederic I. Norden, ~ Antiquities, Natural History, Ruins, and Other Curiosities of Eg} Nubia, and Thebes (London: E. Jeffrey, 1792), p. 121.

٧٠- Driault, L'expedition de Crete et de MOJ(~e (1823-1828) (Cairo: : ciete Royale de Geographie d'Egypt,1930), p. 13; 'Ali Mubarak, Al-Khit 1 I :44; James Bruce, Travels to Discover the Source of the Nile (Edinbur! A. Constable, 18051, 2:24.

٧١- علي مبارك : "الخطط" ١٤ :١١، C. S. Sonnini, Travels in Upper a Lower Egypt (London: J. Debrett, 1800), pp. 668 and 649; Richard Pococke, Description of the East (London: W. Bowyer, 1743), 1:99, 124; Henry LigJ Travels in Egypt, Nubia . . . in the year 1814 (London: Rodwell and Mart] 1818), p. 108; Bruce, Travels, 2:33.

٧٢- علي مبارك : "الخطط" ١٢ :٤٤؛ Baer, Studies, p. 96.

٧٣- علي مبارك :" الخطط" ١٤ :٧٥؛ St. John, Egypt and Nubia, pp. 3'and 381.

٧٤- انظر على سبيل المثـــال S. T. Bindoff, Ket's Rebellion (London: The Histc ical Association, 1949); Christopher Hill, The World Turned Upside Do (Harmondsworth: Penguin Books, 1975).

٧٥- Lane, Manners and Customs, p. 5.

٧٦- Gran, Islamic Roots of Capitalism, p. 82.

٧٧- دار الوثائق القومية - المجموعة الكاملة لعباس، صندوق رقم ٧٤، وثيقة مؤرخـــة أغسطس ١٨٢٤.

٧٨- انظر Stephen A. Margolis, "What Do Bosses Do?" Review of Radic£ Political Economics (Summer 1974), vol. 6.

٧٩- مصطفى فهمـــي: La revolution de 1 'in dustrie en Egypte et ses conSf quences sociales au 1ge siecle (Leiden: Brill, 1954), pp. 24-25.

٨٠- المرجع السابق، ص ٢٤.

٨١- المرجع السابق ص ٢٧-٤٨ Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrializ-ation of Egypt (Oxford: Oxford University Press, 1976), pp. 13-16.

٨٢- Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 18001914 (Chicago: University of Chicago press, 1966), p. 394; Zvi Y. Hershlag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (Leiden: Brill, 1964), pp. 87-88; Mabro and Radwan, Industrialization, pp. 12-13; Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt (London: Long man and Green, 1938), p. 72.

٨٣- Issawi, Economic History of the Middle East, p. 394.

٨٤- Fahmy, La revolution de l'industrie, chap. 2; Mabro and Radwan, \Industrialization, passim.

٨٥- Davis, Industrial Revolution, p. 20.

٨٦- Crouchley, Economic Development, p. 307.

٨٧- F. S. Rodkey, "The Attempts of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha," [ournal of Modern History (September 1933), 5:328 note 5.

٨٨- Crouchley, "Development," p. 368; Public Record Office, FO 78/135, pp. 108-109.

٨٩- Driault, L'expedition de Crete, pp. 29-30.

٩٠- Andre Raymond, Artisans et commer~ants au Caire au xviiie siecle (Damascus: Institut Fran<;ais de Damas, 1973-74), 2:429.

٩١- Marsot, "The Political and Economic Functions of the 'Ulama in the 18th Century," [ournal of the Economic and Social History of the Orient (December 1973), 16:152-154.

٩٢- 'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, p. 46.

٩٣- Abdel-Rahim Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System in Egypt After 1840," in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, p. 303 (Oxford: Oxford University Press, 1968).

٩٤- Baer, History of Landownership, p. 49; 'Ali Mubarak, Al-Khitat, 12:49-50.

٩٥- Issawi, Economic History of the Middle East, p. 387.

٩٦- Eric Davis, Challenging Colonialism (Princeton: Princeton Univer sity Press, 1983), pp. 36-37 and 39.

٩٧- Baer, History of Landownership, pp. 7-12; idem, Studies, pp. 66-74.

٩٨- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 234-241, espe cially p. 237.

٩٩- Crouchley, Economic Development, p. 311.

١٠٠- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 237.

١٠١- المرجع السابق ص ٢٣٦.

١٠٢- Richard Hill, Egypt in the Sudan, 1820-1881 (London: Oxford University Press, 1959), p. 143.

١٠٣- Driault, La formation de l'empire, pp. 36-37.

١٠٤- أمين سامى : "تقويم النيل"، ٢ : ٢٣٣.

١٠٥- حسن إبراهيم : "محمد على فى السودان" (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، بدون تاريخ) ص: ١٧٣-١٧٥، عبد الرحمن زكى: "التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير"، (القاهرة : الجمعية التاريخية الملكية) من ٩٨ - ١٠٠، ١٠٤، Arthur E. Robinson, "The Conquest of the Sudan by the Wali of Egypt," Journal of the African Society (October 1925), 25:48-49; John Bowring, "Report on Egypt and Candia," House of Commons, Sessional Papers 1840, vol. 21: Reports from Commissioners, vol. 6 (London, 1840), p. 198.

١٠٦- General Weygand, Histoire militaire de Mohamed Aly et de ses fils (Paris: Imprimerie Nationale, 1936), 1:151.

١٠٧- David Farhi, "Nizam-i Cedid-Military Reform in Egypt Under Mehmet Ali," Asian and African Studies (Jerusalem I (1972), 8:167; Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1931), pp. 66-67.

١٠٨- A. Sammarco, La marina egiziana sotto Mohammed-Aly: 11 contributo italiano (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), p. 8.

١٠٩- Georges Douin, Les premieres fregates de Mohamed Aly (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1926), chaps. 3 and 6; Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 229; F. S. Rodkey, "The Attempts of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha," Journal of Modern History (September 1933), 5:326-327; Public Record Office, FO 781103, 6 November 1821.

١١٠- Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 16.

١١١- Driault, L'expedition de Crete, p. 17; DWQ, typescript of A. Talam as, Recueil de la correspondance de Mohamed Aly, letter no. 30 dated 29 Ramadan 1236.

١١٢- دار الوثائق القومية، معية تركى، دفتر ١٠، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٧ فبراير ١٨٢٢.

١١٣- ليس مدى الحياة، كما ورد فى كتاب Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 202.

١١٤- Weygand, Histoire militaire, 1: 165-167; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 163.

١١٥- المرجع السابق ص ١٧٣.

١١٦- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, "The Beginnings of ModernizationAmong the Rectors of the Azhar," in William Polk and Richard Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, p. 272 (Chicago: University of Chicago Press, 1968).

١١٧- Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 158; P. M. Holt, Egypt and the Fertile Crescent (Ithaca: Cornell University Press, 1966), p. 183. According to Cattaui, Le regne de Mohamed Aly, 1 :47, four thousand nizami troops were also sent from Qusair into the Hijaz in September 1823.

١١٨- دار الوثائق القومية، معية تركى، وثيقة ١٤٥ بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٢٢.

١١٩- دار الوثائق القومية، مجموعة عباس، نسخة مصححة من G. Talamas, Recueil de la correspondance de Mohammad Ali طلب رقم ٢٠٦، بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٢٦.

١٢٠- Patrick O'Bricn, "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt," in Halt, ed., Political and Social Change, pp. 162-195.

١٢١- Lane, Manners and Customs, pp. 200-201; cf. Bowring, "Report on Egypt," p. 3.

١٢٢- Bowring, "Report on Egypt," p. 5.

١٢٣- عبد الرحمن الجبرتى Merveilles biographiques et historiques '(Cairo: Imprimerie Nationale, 1888-96), 7:82 and 8:190.

١٢٤- Gran, Islamic Roots of Capitalism, p. 121; cf. Bowring, "Report on Egypt," p. 17; Bayle St. John, Village Life in Egypt (London: Murray, 1852), p. 91.

١٢٥- Rivlin, Agricultural Policy, p. 203; Baer, Studies, p. 98;. St. John, Egypt and Nubia, pp. 286-288; C. Rochfort Scott, Rambles in Egypt and Candia (London: Henry Colburn, 1837), p. 121.

١٢٦- Fahmy, La revolution de l'industrie, p. 43; Cuno, "Origins of Private Ownership," p. 260.

١٢٧- Crouchley, "Development," p. 307; al-Jiritli, Tarikh al-sina'ah, p.45.

١٢٨- الحتة: "تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر" (القاهرة، المطبعة المصرية، ١٩٦٧)، ص ٢١.

١٢٩- الجريتلى: "تاريخ الصناعة"، ص ١٤٤؛ Hill, Egypt in the Sudan, pp. 61.62.

١٣٠- Pococke, Description of the East, 1: 127; Charles Irby and James Mangles, Travels in Egypt and Nubia (London: John Murray, 1844), p. 50.

١٣١- Scott, Rambles in Egypt and Candia, pp. 65-66.

١٣٢- St. John, Egypt and Nubia, p. 384.

١٣٣- باسم الجريتلى: "تاريخ الصناعة) Rivlin, Agricultural Policy sim; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, passim.

١٣٤- Mabro and Radwan, Industrialization, pp. 10-11.

١٣٥- انظر أعمال Rivlin, Agricultural Policy, p. 350 note 7.

١٣٦- Douin, Une mission militaire franr;aise aupres de Mohamed Aly (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1923), pp. 71-72; Driault, L'expedition de Crete, pp. 13-14; Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 126.

١٣٧- St. John, Egypt and Nubia, pp. 286-288; Scott, Rambles in Egypt and Candia, p. 121.

١٣٨- Cuno, "Landholding, Society, and Economy, " p. 496.

١٣٩- Rivlin, Agricultural Policy, p. 211.

١٤٠- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 119 and 110.

١٤١ - Crouchley, Economic Development, pp. 230-235 and 241

١٤٢- E. G. H. Joffe, "British Malta and the Qaramanli Dynasty (1800 -1835)," in Temimi, ed., La vie economique des provinces arabes, pp. 23-40; George Yannoulopoulos, "State and Society in the Ionian Islands, 18001830," in R. Clogg, ed., Balkan Society in the Age of Greek Independence, pp. 40-62 (Totowa, N.J.: Barnes and Noble, 1981).

١٤٣- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," pp. 76-78.

١٤٤- Paskaleva, "Les relations commerciales," pp. 254-260.

١٤٥- Patricia Herlihy, "Greek Merchants in Odessa in the Nineteenth Century," Harvard Ukrainian Studies (1979-801, 3-4:399-420; Viron Karidis, "A Greek Mercantile Paroikia: Odessa, 1774-1829," in Clogg, ed., Balkan Society, pp. 111-136.

١٤٦- Stoianovich, "The Conquering Balkan Orthodox Merchant," Journal of Economic History (June 1960), 20:275.

١٤٧- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," pp. 81-82.

١٤٨- المرجع السابق ص ١٦٥.

١٤٩- Karidis, "Greek Mercantile Paroikia," pp. 123-128; Herlihy,"Greek Merchants in Odessa."

١٥٠- Puryear, France and the Levant, p. 16.

١٥١- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 148.

١٥٢- المرجع السابق ص ١٦٥.

١٥٣- المرجع السابق ص ١٦٧.

١٥٤- Cunningham, "Journal of Christophe Aubin," p. 20.

١٥٥- Rivlin, Agricultural Policy, p. 343 note 9; Rodkey, "Attempts by Briggs and Company," passim.

١٥٦- James A. Field, America and the Mediterranean World, 1776-1882 (Princeton: Princeton University Press, 1969), p. 120.

١٥٧- المرجع السابق.

١٥٨- Edward Mead Earle, "Early American Policy Concerning Ottoman Minorities," Political Science Quarterly (September 1927), 42:359.

١٥٩- Cunningham, "Journal of Christophe Aubin," p. 56.

١٦٠- Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 70-72; Madden, Travels, 2:231; Puryear, France and the Levant, p. 16; Edward B. B. Barker,' Syria and Egypt Under the Last Five Sultans of Thrkey (London: Samuel Tinsley, 1876), 2:62-63.

١٦١- Richard Clogg, "The Greek Mercantile Bourgeoisie: 'Progressive' or'Reactionary'?" in Clogg, ed., Balkan Society, p. 94.

١٦٢- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," p. 84.

١٦٣- John T. A. Koumoulides, Cyprus and the War of Greek Indepen dence, 1821-1829 (Athens: National Centre of Social Research, 1971), pp. 91-92 and 105.

١٦٤- Cattaui, Le regne de Mohamed Aly, 1:107-108; Dodwell, Founderof Modern Egypt, pp. 74-75.

١٦٥- Stoianovich, "Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Econ omy," Journal of Economic History (1953), 13:403.

١٦٦- Doreen Warriner, Contrasts in Emerging Societies (Bloomington: Indiana University Press, 1965), p. 316.

١٦٧- Richards, "The Political Economy of Commercial Estate Labor Systems: A Comparative Analysis of Prussia, Egypt, and Chile," Comparative Studies in Society and History (October 1979), 21 :500-504

١٦٨- Bowring, "Report on Egypt," pp. 16 and 45; Mahmoud Abdel-Fadil, Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), p. 6.

١٦٩- حول هذه النقطة انظر النقـاش المهـم لـدى Robert H. Bates andWilliam P. Rogerson, "Agriculture in Development: A Coalitional Analysis," Public Choice (1980), vo!. 35.

١٧٠- Walz, "Notes on the Organization," pp. 280-281.

١٧١- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 237.

١٧٢- على سبيل المثال انظر تجار الطرابيش الذين نوقش موضوعهم فى: Raymond, "Tunisiens et Maghrebins au Caire au dix-huitieme siecle," Les Cahiers de Thnisie (1959),26-27:360.

١٧٣- انظر. Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, p. 239.

١٧٤- S. Moreh, ed., Al-Jabarti's Chronicle of the First Seven Months of the French Occupation of Egypt (Leiden: Brill, 1975), pp. 70 and 88; Walz, "Notes on the Organization," pp. 268 and 273; Raymond, "Deux familles de commen;:ants Fasi au Caire il/la fin du xviiie siecle," Revue de l'Occident Musu1man et de la MediterJanee (1973), 15-16:272.

١٧٥- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 236 and 245; idem, "Notes on the Organization," p. 274.

١٧٦- هنا البرنامج عالجه باقتدار الجريتلى فى "تاريخ الصناعة".

١٧٧- الجبرتى : "عجائب الآثار" ٤ : ٣١١؛ Baer, Studies, p. 48.

الفصل الخامس
حملة الشام الأولى

١- عبد الرحمن زكى: "حملة الشام الأولى والثانية" فى ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، (القاهرة الجمعية التاريخية الملكية، ١٩٤٨)، ص ٣٠٤-٣٠٤.

٢- Frederick S. Rodkey, "Lord Palmerston and the Rejuvenation of Tur key, 1830-41: Part I," Journal of Modern History (1929), 1:570-575; M. S. Anderson, The Eastern Question (London: St. Martin's, 1966); 1. Carl Brown, International Politics and the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 216-217.

٣- Vernon Puryear, France and the Levant (Berkeley: University of California Press, 1941), p. 147

٤- حليم عبد الملك: "السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير"، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ، ص ٢٩، E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy (Oxford: Oxford University Press, 1969L pp. 49 and 76; Patrick O'Brien, "The Long-Term Growth of Agricultural production in Egypt," in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt, p. 179 (Oxford: Oxford University Press, 1968); Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 143-147.

٥- al-Hittah, Tarikh al-zira'ah pp. 247-250.

٦- المرجع السابق ص ٢٤٦.

٧- المرجع السابق ص ٢٤٢-٢٤٣.

٨- المرجع السابق ص ٢٢٠-٢٢١.

٩- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 150-151.

١٠- Ibid., pp. 160-161; Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt," Cambridge Historicalloumal (1929), 3: 114.

١١- al-Hittah, Tarikh al-zira'ah pp. 226-227; Rivlin, Agricultural Policy,p. 161.

١٢- Egyptian National Archives, Dar al-Wathaiq al-Qawmiyyah (DWQ), Ma'iyyah Turki, daftar 24, document 125 dated 10 Sha'ban 1241 (1845); DWQ, Abhath

collection, box 40, "Matters of Trade"; al-Hittah, Tarikh alzira'ah pp. 247-248; John Bowring, "Report on Egypt and Candia," in House of Commons, Sessional Papers 1840, vo!. 21: Reports from Commissioners, vo!. 6 (London, 1840), pp. 19 and 26; O'Brien, "Long-Term Growth," p. 179.

١٣- John G. Wilkinson, A Handbook for Travellers in Egypt (London: John Murray, 1858), pp. 218-219.

١٤- Bowring, "Report on Egypt," p. 189.

١٥- Charles Issawi, "The Economic Development of Egypt," in Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 1800-1914, pp. 361-364 (Chicago: University of Chicago Press, 1966).

١٦- Rene Cattaui, ed., Le regne de Mohamed Aly d'apres les archives russes en Egypte (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), 1:317; Rivlin, Agricultural Policy, p. 152.

١٧- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/l, Hodgson to McLane, 25 August 1834.

١٨- Ibid., Hodgson to Forsyth, 2 March 1834.

١٩- مرجع سابق.

٢٠- For attempts to fit Egypt's development into a dependency schema, see Samir Radwan, "Towards a Political Economy of Egypt," Review of Middle East Studies (1975), vo!. 1; Alexander Sch6lch, "The Formation of a Peripheral State: Egypt," in L'Egypte au xixe siecle (Paris: CNRS, 1982), pp. 175-186; Rivlin, "The State and Land Tenure in Egypt, 1805-1882," in ibid., pp. 247-261. Such attempts have been criticized by Patrick Claws on, "Egypt's Industrialization and Dependency Theory," MERIP Reports (November 1978), no. 72; Tony Smith, "The Underdevelopment of Development Literature," World Politics (January 1979), vo!. 31.

٢١- al-Hittah, Tarikh al-zira'ah passim; Bowring, "Report on Egypt," p.11.

٢٢- Bowring, "Report on Egypt," p. 14.

٢٣- Cattaui, La regne de Mohamed Aly, 1:347.

٢٤- المرجع السابق ص ٢٥٦-٢٥٧.

٢٥- المرجع السابق ص ١٦٩.

٢٦- المرجع السابق ص ٢٤٢، ٢٥٣؛ Rivlin, Agricultural Policy, pp. 144-145.

٢٧- عبد الــرحيم عبــد الــرحمن: Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 46; Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," International Journal of Middle East Studies (November 1980), 12:254-255.

٢٨- ديوان المعية السنية: السجل الأول (القاهرة، مكتبة دار الوثائق، ١٩٦٠) طلب رقم ٢٨٤، بتاريخ أكتوبر ١٨٣٠ والطلب رقم ١٣، بتاريخ يوليو ١٨٢٩.

٢٩- Cattaui, Le regne de Mohamed Aly, 1:310.

٣٠- ديوان المعية السنية طلب رقم ٢٧٨، بتاريخ سبتمبر ١٨٣٠، انظر أيضًا المرجــع السابق، طلب رقــم ٢٩، ١٥١، ٢١٥، Rodkey, "Colonel Camp bell's Report," pp. 110-111.

٣١- Abdel-Rahim Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System in gypt After 1840," in Holt, ed., Political and Social Change, pp. 292-293.

٣٢- ivlin, Agricultural Policy, p. 212; Gabriel Baer, Studies in the Social istory of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 98.

٣٣- Wilkinson, Handbook for Travellers, p. 235.

٣٤- انظــر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 137-161.

٣٥- Rivlin, Agricultural Policy, p. 153.

٣٦- انظــر Judith Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cam bridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 132-163.

٣٧- Bowring, "Report on Egypt," pp. 19 and 123; Joseph Fran<;ois Michaud, "Lettre sur L'Egypte," Revue des Deux Mondes, 3d series (January 1834), 3:676-677; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 135-136.

٣٨- Michaud, Correspondance d'orient, 1830-1831 (Brussels: N.-J. Gregoir, V. Wouters, 1841), 5:168-169.

٣٩- "Visit of Rev. J. R. T. Lieder to the Faioum," Missionary Register (July 1828), 11:336.

٤٠- Georges Douin, ed., L'Egypte de 1828 a 1830 (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1935), pp. 83-84 and 169-170.

٤١- Bayle St. John, Village Life in Egypt (London: Murray, 1852), 1:260, 295.

٤٢- W. H. Bartlett, The Nile Boat (New York: Harper, 18511, p. 137; Stephen Olin, Travels in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy Land (New York: Harpe~ 1843), 1:163.

٤٣- James A. St. John, Egypt and Nubia (London: John Murray, 1852), p. 99.

٤٤- Bowring, Report on Egypt,: p. 201.

٤٥- دار الوثائق القومية: مجموعة أبحاث، سجل المعية تركى: "الفلاح المصرى" طلبات بتاريخ ٢٣ ربيع الثانى ١٢٣٩، ١٢ ربيع الثانى ١٢٤٠.

٤٦- Michaud, Correspondance d'orient, 7:213; William Hamilton, Remarks on Several Parts of Turkey: Part I, Aegyptica... in the Years 1801, 1802 (London: Murray, 1809), p. 267 على باشا مبارك "الخطط التوفيقية الجديدة" طبعة بـولاق ١٨٨٧، ١٨٨٩، ١٤: ١٢٠ - ١٢٢، عبد الملك: "السياسة الاقتصادية" ص ٢٤.

٤٧- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/l, Hodgson to Forsyth, 2 December 1834.

٤٨- نسخة من دار الوثـائق القوميـة A. Talamas, Recueil de la correspondance de Mohamed Aly, letter no. 368 dated 3 February 1830.

٤٩- المرجع السابق، خطاب رقم ٣٨٣، بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٣٠.

٥٠- انظر Alan R. Richards, "The Political Economy of Commercial Estate Labor Systems: A Comparative Analysis of Prussia, Egypt, and Chile," Comparativl} Studies in Society and History (October 1979), vo!. 21.

٥١- Olin, Travels, p. 42.

٥٢- Baer, Studies, pp. 39 and 48-49.

٥٣- ديوان المعية السنية طلب رقم ٤١ بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٢٩.

٥٤- Rivlin, Agricultural Policy, p. 273.

٥٥- انظر "Egypte," Revue des Deux Mondes, 2d series (1829),2:127-128.

٥٦- Asad J. Rustum, The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1841 (Beirut: American University in Beirut, 1936), pp. 70-71.

٥٧- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 129-131 and 143-144.

٥٨- أمين سامى باشا، تقويم النيل (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٨)، ٣٥٣، ٣٥٧؛ Baer, Egyptian Guilds in Modern Times (Jeru- . salem: Israeli Oriental Society, 1964), p. 85j"Egypte," p. 128; Auguste Colin, "Lettres sur l'Egypte," Revue des Deux Mondes, 4th series (1838), 13:102; Rivlin, Agricultural Policy, p. 133.

٥٩- Baer, Studies, chap. 2.

٦٠- Bowring, "Report on Egypt," p. 121; Baer, Studies, p. 32.

٦١- Michaud, Correspondance d'orient, 7:225; Olin, Travels, p. 3.

٦٢- Bowring, "Report on Egypt," p. 199; Rivlin, Agricultural Policy, p. 62.

٦٣- Rodkey, "Colonel Camp bell's Report," p. 107; Michaud, Correspon bdance d'orient, 7:215; Olin, Travels, p. 309.

٦٤- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 89-97.

٦٥- "Nouvelles," Revue des Deux Mondes, 2d series (1830), 1:189-190.

٦٦- Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, p. 335.

٦٧- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, pp. 33-35.

٦٨- Gregoire, "De la culture du coton en Egypte," Memoires et travaux originaux presentes et Jus a l'Institut egyptien (1861 I, 1 :441; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 33.

٦٩- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 35.

٧٠- Cattaui, Le regne de Mohamed Aly, 1 :365.

٧١- Bowring, "Report on Egypt," p. 11.

٧٢- رءوف عباس: "النظام الاجتماعى فى مصر" القاهرة، دار الفكر الحـديث، ١٩٧٣ ص ٢٩،٢٨؛ Baer, A History of Landownership in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1962); Richards, "Primitive Accumulation in Egypt," Review (Fall 1977), 1:23.

٧٣- Cuno, "Origins of Private Ownership," pp. 262-263; Baer, History ofLandownership, p. 17; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 216-223.

٧٤- Bowring, "Report on Egypt," pp. 13 and 16.

٧٥- على بركات : "تطور الملكية الزراعية فى مصر" القاهرة، دار الثقافـة الجديـدة، ١٩٧٧، ص ٧٢-٧٣.

٧٦- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 204 and 211; Cattaui, La regne de Mohamed Aly, 1:456-457; Bowring, "Report on Egypt," p. 197; "Egypte," p.126.

٧٧- Tucker, "Decline of the Family Economy in Mid-Nineteenth Century Egypt," Arab Studies Quarterly (Summer 19791, 1 :254.

٧٨- Bowring, "Report on Egypt," p. 16.

٧٩- Michaud, Correspondance d'orient, 7:72.

٨٠- Bowring, "Report on Egypt," p. 13.

٨١- J. J. Rifaud, "Tableau de l'Egypte, de la Nubie et des lieux circon voisins," Revue des Deux Mondes, 2d series (18301, 1 :92-93.

٨٢- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 177-178.

٨٣- المرجع السابق ص ١٨٠.

٨٤- Bowring, "Report on Egypt," p. 15; Mustafa, "Breakdown of the Monopoly System," p. 292; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, pp. 39 and 54.

٨٥- D.S. National Archives, microfilm collection, T -45/1, Hodgson to Forsyth, 2 March 1834.

٨٦- David Millard, A Journal of Travels in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy Land (New York: Sheldon, Lamport and Blakeman, 1855), pp. 48- 49. .

٨٧- Rivlin, Agricultural Policy, p. 62.

٨٨- Bowring, "Report on Egypt," p. 15; Olin, Travels, p. 42.

٨٩- عباس : "النظام الاجتماعى" ص ٣٠٣-٣٠٤ .

٩٠- Olin, Travels, pp. 303-304.

٩١- على الجريتلى : "تاريخ الصناعة فى مصر" القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢، ص ١٠٠-١٠٢.

٩٢- الوقائع المصرية، عدد رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٧ جمادى الثانى ١٢٤٦.

٩٣- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 182.

٩٤- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 45.

٩٥- أمين سامى: "تقويم النيل" ٢ : ٣٩٧.

٩٦- Rifaud, "Tableau de l'Egypte," p. 98; Michaud, Correspondance d'orient, 5:166.

٩٧- الجريتلى : "تاريخ الصناعة" ص ٤٢ - ٤٣، وثمة اختلاف كبير حول جهود حكم محمد على فى تصنيع الاقتصاد المصرى، حيث أثنى كل من الجريتلى ومرسو

وفهمى على إنجازات هذا البرنامج ومركزيته بالنسبة لاقتصاد البلاد، بينما يقدم كل من أوبنى ومانرو ورضوان مدحًا أقل، وفرضين من الملاحظ وجود تأثير ايجـــابى عام على تعزيز الصناعة الحربية للتوسع فى الاقتصاد المحلـــى، انظـــر بشـــكل خـــاص. Owen, and Mabro and Radwan present a less laudatory view, while noting the generally positive impact that military industries had in promoting indigenous economic expansion. See in particular Owen, The Middle East in the World Economy, 1800-1914 (London: Methuen, 1981), p. 72; Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrialization of Egypt. 1939-1973 (Oxford: Oxford University Press, 1976), pp. 12-18.

٩٨- Michaud, Correspondance d'orient. 7:202-203; Mabro and Radwan, Industrialization of Egypt. p. 13.

٩٩- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 170; Owen, Middle East in the World Economy, p. 70.

١٠٠- مصطفى فهمـــى: La revolution de l'industrie en Egypte et ses consequences sociales au 1ge siecle (Leiden: Brill, 1954), p. 25. جاءت تقديرات اديـــن اقـــل بشكل ملحوظ عن منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر فى كتابه Middle East in the World Economy, pp. 70-71.

١٠١- أمين سامى : "تقويم النيل" ٢: ٤٢١؛ Bowring, "Report on Egypt," p.23.

١٠٢- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 180-181; Owen,Middle East in the World Economy, p. 76.

١٠٣- Michaud, Correspondance d'orient, 5:161; St. John, Egypt and Nubia, p. 190; J. V. C. Smith, A Pilgrimage to Egypt (Boston: Could and Lincoln, 1852), p. 193.

١٠٤- U.S. National Archives, microfilm collection, T -45/1, Hodgson to Forsyth, 2 March 1834.

١٠٥- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 60; Joseph F. Nahas, Situation economique et sociale du fellah egyptien (Paris: A. Rousseau, 19011, pp. 137-138.

١٠٦- A.-B. Clot Bey, Aper{:u general sur l'Egypte (Paris: Fortin, Masson, 1840), 2:281; Rivlin, Agricultural Policy, p. 140; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 29.

١٠٧- انظر Rivlin, Agricultural Policy, chap. 12.

١٠٨- Michaud, Correspondance d'orient. 5:150; K. N. Chaudhuri, The Economic Development of India Under the East India Company (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 46-49.

١٠٩- Rivlin, Agricultural Policy, p. 144; Chaudhuri, Economic Development of India, p. 30.

١١٠- Bowring, "Report on Egypt," p. 67.

١١١- Thomas E. Marston, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area (Hamden, Conn.: Shoe String Press, 1968), p. 44.

١١٢- Bowring, "Report on Egypt," pp. 41-42 and 190.

١١٣- Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt (Cambridge: Cam

١١٤- Patrick Campbell, "Report un Syria," House of Commons, Sessional Papers 1840, vol. 21: Reports from Commissioners (1840), 6:135-136. انظر أيضًا عبد العزيز سليمان رضوان: "تاريخ العرب الحديث، العراق"، القاهرة، الجهاز المركزى للكتب الجامعية، بدون تاريخ، الفصل ٣.

١١٥- Rustum, Royal Archives of Egypt, pp. 69 and 77.

١١٦- Cattaui, La regne de Mohamed Aly, 1:209.

١١٧- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/1, Hodgson to Forsyth, 2 December 1834.

١١٨- William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1840 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 88.

١١٩- U.S. National Archives, m.icrofilm collection, T -45/1, Hodgson to McLane, 25 August 1834.

١٢٠- Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, pp. 90-91; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 274-277; John I. Stephens, Incidents of Travel in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy Land (Norman: University of Oklahoma Press, 1970), p. 15.

١٢١- دار الوثائق القومية، نسخة رقم ٣٦٦ بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٨٢٩.

١٢٢- المرجع السابق، رقم ٤١٨ بتاريخ فبراير ١٨٣١.

١٢٣- المرجع السابق، رقم ٤١٥ بتاريخ ٩ يناير ١٨٣١.

١٢٤- See Richards, "Political Economy of Commercial Estate Labor, " pp. 502-504.

١٢٥- David Farhi, ,iNizam-i Cedid-Military Reform in Egypt Under Mehmet Ali," Asian and African Studies (Jerusalem) (1972), 8:166.

١٢٦- المرجـــع الســـابق ص ١٦٩. Cattaui, Le regne de Mohamed Aly, 1:321; "Nouvelles," Revue des Deux Mondes, 2d series (1830), 1:189.

١٢٧- Bowring, "Report on the Commercial Statistics of Syria," House of Commons, Sessional Papers 1840, vo!. 21: Reports from Commissioners (1840),6:9.

١٢٨- المصـــدر الســـابق ص ٦، Miriam Hoexter, "Egyptian Involvement in the Politics of Notables in Palestine: Ibrahim Pasha in Jabal Nablus," in A. Cohen and G. Baer, eds., Egypt and Palestine: A Millennium of Association, p. 208 (New York: St. Martin's, 1984).

١٢٩- Rustum, Royal Archives of Egypt, pp. 70-76; Mustafa, "Breakdownof the Monopoly $ystem, " p. 292.

١٣٠- Polk, Ope~)ng of South Lebanon, p. 171.

١٣١- the Shimon Shamir, "Egyptian Rule 11832-1840) and the Beginning of Modern Period in the History of Palestine," in Cohen and Baer, eds., Egypt and Palestine, p. 228.

١٣٢- bridge Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt (Cambridge: Cam University Press, 1931), p. 254.

١٣٣- Polk, Opening of South Lebanon, p. 170.

١٣٤- US National Archives, microfilm collection, T-188/1, Report from Aleppo, 20 November 1837.

١٣٥- Bowring, "Report on the Commercial Statistics," pp. 15-16.

١٣٦- Campbell, "Report on Syria," p. 136.

١٣٧- انظر طبعة رستم: "المحافظات الملكية المصـــرية"، بيـــروت؛ American Press, 1940-43),3:123, 138,229.

١٣٨- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 228.245

١٣٩- Polk, Opening of Sough Lebanon, pp 167-168.

١٤٠- المصدر السابق.

١٤١- Rustum, Syria Under Mehemet Ali, A,merican Journal of Semitic.

١٤٢- Bowriung (Report on gypt) p.15 Baer, Studies, p,23.

١٤٣- Peter Gran, islanix Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 116.

١٤٤- Douin La mission du Baron de Boislecomte (Cairo: Societe Royale de Geographic d Egypte, 1927), p. 109.

١٤٥- 1975 (Stuttagart: Franx –Thomas Philipp, The Syrians in Egypt, 1725 Steiner Verlag, 1985), pp. 65-66.

١٤٦- المصدر السابق ص ١١٥.

١٤٧- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammas Ali, p. 105.

١٤٨- Terence Walz, Notes on the Organization of the African Trade in Cairo, 1800- 1850 Annales islamologiques (1972), 9: 272, idem, Trade Between Egypt and Bilas as Sudan (Cairo Institut Francais d Archeologie Orientale, 1978), p.138.

١٤٩- Walz, Trade Between Egypt and bilad as sudan, pp. 138-139 and 245.

١٥٠- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, chap. 6; St. John, Egypt and Nubia, p. 61; Puryear, "Odessa: Its Rise and International Importance," Pacific Historical Review (June 1934),3:192-215

الفصل السادس
الخاتمة

١- حول دور قوات الشرطة الحكومية فى زيادة مستوى العنف السياسى الداخلى فى أوروبا فى القرن التاسع عشر، انظر (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975).

٢- هذه النقطة اقترحها لى كل من Peter Cowhey and David Laitin and seems in line with Tilly's argument in his "Food Supply and Public Order in Modern Europe," in Charles Tilly, ed., The Formation of National States in Western Europe (Princeton: Prince ton University Press, 1975).

٣- من أجل الفصل بين الكتابات الماركسية حول الدولة، انظر David A. Gold, Clarence Y. H. Lo, and Erik Olin Wright, "Recent Developments in Marxist Theories of the Capitalist State," Monthly Review (October and November 1975), vol. 27.

٤- Lucette Valensi, Thnisian Peasants in the Eighteenth and Nineteenth Centuries (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 206.

٥- المرجع السابق ص ٢٢٦-٢٢٨.

٦- المرجع السابق ٢٣٥-٢٣٦.

٧- Anderson, The State and Social Transformation in Thnisia and Libya,1830-1980 (Princeton: Princeton University Press, 1986), p. 81.

٨- L. Carl Brown, The Thnisia of Ahmad Bey, 1837-1855 (Princeton: Princeton University Press, 1974), pp. 135-136.

٩- المرجع السابق ص ١٢٠.

١٠- المصدر السابق ص ١٢٢.

١١- Valensi, Thnisian Peasants, p. 156.

١٢- المرجع السابق ص ١٥٧.

١٣- Brown, Thnisia of Ahmad Bey, pp. 60-61 and 127; Jamil M. Abun Nasr, A History of the Maghrib in the Islamic Period (Cambridge: Cam bridge University Press, 1987), p. 275.

١٤- Anderson, State and Social Transformation, p. 67.

١٥- Brown, Thnisia of Ahmad Bey, pp. 280-281.

١٦- المرجع السابق ص ٣٦٠.

١٧- Valensi, Thnisian Peasants, pp. 238-239.

١٨- Brown, Thnisia of Ahmad Bey, p. 303.

١٩- المرجع السابق ص ٢٥٥-٢٥٦.

٢٠- المرجع السابق ص ٣٠٤-٣٠٥.

٢١- المرجع السابق ص ٣٢٠.

٢٢- المرجع السابق ص ٣٤٣-٣٤٥. Abun-Nasr, History of the Maghrib, p. 274.

٢٣- Tom Nieuwenhuis, Politics and Society in Early Modern Iraq (The Hague: Martinus Nijhoff, 1982), p. 111.

٢٤- المصدر السابق ص ٤٦-٤٧.

٢٥- المصدر السابق ص ١٦-١٧.

٢٦- نص فى المصدر السابق ص ٢١.

٢٧- المرجـــع الســـابق ص ٩٣-٩٤؛ Juan R. I. Cole and Moojan Momen, "Mafia, Mob, and Shiism in Iraq: The Rebellion of Ottoman Karbala, 1824-1843," Past and Present (August 1986), 112:112-143.

٢٨- Nieuwenhuis, Politics and Society, pp. 95 and 38.

٢٩- المرجع السابق ص ٦٦، عبد العزيز سليمان نوار :"تاريخ العرب الحديث العــراق" القاهرة الجهاز المركزى للكتب الجامعية بدون تاريخ ص ١٠٣-١٠٤، وكذلك داود باشا والى بغداد (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٨).

٣٠- Nieuwenhuis, Politics and Society, pp. 40, 67-68 and note 197.

٣١- المرجع السابق ص ٤٢.

٣٢- المرجع السابق.

٣٣- المرجع السابق ص ٧٤.

٣٤- المرجع السابق ص ٨٦-٨٧.

٣٥- المرجع السابق ص ٩٢.

٣٦- المرجع السابق ص ٩٢-٩٣.

٣٧- المرجع السابق ص ٩٢.

٣٨- المرجع السابق ص ٩٣-٩٥.

٣٩- Marion Farouk-Sluglett, "Iraq After the War (2)-the Role of the Private Sector," Middle East International (17 March 1989), 346:17-18.

٤٠- Middle East Economic Digest (MEED), 15 August 1987

ميد ٦/ ٢/ ١٩٨٨.

ميد ١٤/١٠/١٩٨٨.

ميد ١٦/١٢/١٩٨٨.

٤٤- ميد ٧/١٠/١٩٨٨.

٤٥- ميد ٩/٩، ٤، ١/١١/١٩٨٨.

٤٦- ميد ٩/١٢/١٩٨٨.

٤٧- ميد ٢٦/٥/١٩٨٩.

٤٨- ميد ١٦، ٢٣/٦/١٩٨٩.

٤٩- ميد ١٥/٨، ٩/٩/١٩٨٩.

٥٠- ميد ٢٢/٩/١٩٨٩.

٥١- ميد ٢٤/١١/١٩٨٩.

٥٢- ميد ٨/١٢/١٩٨٩.

٥٣- ميد ١٥/١٢/١٩٨٩.

٥٤- ميد ١٢/١/١٩٩٠.

٥٥- ميد ١٩٩٠/١/١٩.
٥٦- ميد ٢٦/١، ١٩٩٠/٢/٢٣.
٥٧- ميد ١٩٩٠/١/٢٦.
٥٨- المرجع السابق.
٥٩- ميد ٢٣/٢، ١٩٩٠/٣/٩.
٦٠- ميد ١٩٨٩/٩/١٥، ٦/٤، ١٩٩٠/٥/١١.
٦١- ميد ١٩٩٠/٦/١.
٦٢- ميد ١٩٩٠/٦/١١.
٦٣- ميد ٩٠/٦/١.
٦٤- ميد ١٩٩٠/٦/٢٢.
٦٥- ميد ١٩٨٧/٣/٢٨.
٦٦- Kiren Aziz Chaudhry, "Economic Liberalization in Oil Export Saudi Arabia and Iraq in Recession," in 1. Harik and D. Sullivan, eds., Lil: alization and Privatization in the Middle East (Bloomington: Indiana Uversity Press, 1992).
٦٧- المرجع السابق.
٦٨- ميد ١٩٨٩/٤/١٤.
٦٩- ميد ١٩٩٠/٤/٦.
٧٠- وكالة انباء العراق ١٩٩٠/٢/٣.
٧١- ميد ١٩٩٠/٢/٢٣.
٧٢- ميد ١٩٩٠/٢/٢٣.
٧٣- ميد ٢٧ يوليو ١٩٩٠.
٧٤- ميد ١٩٩٠/٨/٣.
٧٥- وكالة أنباء العراق ٤، ١٩٩٠/٢/٢٥.
٧٦- ميد ١٩٩٠/٨/٣.
٧٧- ميد ١٩٩٠/٢/٢.
٧٨- ميد ١٦/٢/ ١٩٩٠/٣/١٦.
٧٩- ميد ١٩٩٠/٨/٦.
٨٠-المرجع السابق.
٨١- Suad Joseph, "The Mobilization of Iraqi Women into the Wage Labor orce," in Women and Politics in Twentieth-Century Africa and Asia, pp. 9-90 (n.p.: Studies in Third World Societies, 1982).

٨٢- ميد ٥ أغسطس ١٩٨٣.

٨٣- Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, and Joe Stork, "Not Quite Armaged on: Impact of the War on Iraq," MERIP Reports (July-September 1984), 125-126:29.

٨٤- "الاتحاد العام للمرأة العراقية فى ٢٠ عامًا" بغداد ١٩٨٩، منال يونس عبد الرزاق : "المرأة فى زمن الحرب" بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥.

٨٥- ميد ١٩٨٩/١٠/٢٧.

٨٦- ميد ١٩٨٩/٩/٢٢.

٨٧- Baghdad Domestic Service, I September 1990 (FBIS, 11 September 990).

٨٨- Baghdad Domestic Service, II August 1990 (FBIS, 13 August 1990). 89. MEED, 7 September and 5 October 1990.

٨٩- ميد ١٩٩٠/٩/٧، ١٩٩٠/١٠/٥.

٩٠- ميد ١٩٩٠/٩/٢٨.

٩١- Baghdad Domestic Service, I September 1990 (FBIS, II September1990).

٩٢- وكالة الأنباء العراقية ١٩٩٠/٨/٢.

٩٣- Baghdad Domestic Service, 12 August 1990 (FBIS, 14 August 1990).

٩٤- Safa Haeri, "Iran and Kuwait: A New Phase," Middle East Interna ional (20 July 19901, 380:8.

٩٥- وكالة الأنباء العراقية ١٩٩٠/٧/١٩.

٩٦- وكالة الأنباء العراقية ١٩٩٠/٧/٢٣.

٩٧- وكالة الأنباء العراقية ١٩٩٠/٧/٢٥.

٩٨- Robert Springborg, "Origins of the Gulf Crisis," Australian Journal of International Affairs (December 1990), 44:221-235

المؤلف فى سطور:

فرد لوسون

أستاذ فى كلية ميلز - أوكلاند - كاليفورنيا. من أشهر أعماله: "الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على" و"لماذا تذهب سوريا إلى الحرب"، وله كتاب يتناول العلاقات الدولية فى العالم العربى يصدر عن قسم النشر بجامعة ستانفورد ٢٠٠٦.

عمل محاضرًا لحساب فولبرايت ١٩٩٢-١٩٩٣، وبجامعة آدن فى ربيع ٢٠٠١، ورئيسًا لجمعية دراسات الخليج العربى فى الفترة من ١٩٩٨ وإلى ٢٠٠٢، وهو الآن عضو بجمعية الدراسات السورية.

المترجم فى سطور:

عنان على الشهاوى

- بكالوريوس علوم عين شمس - فيزياء نظرية
- صحفى بجريدة العالم اليوم
- سبق له ترجمة:

١- "شتاء فى يوليو"، مجموعة قصصية، تأليف الكاتبة البريطانية دوريس ليسنج.
٢- "الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر" للمؤلف الأمريكى جوان كول، صادر عن المشروع القومى للترجمة، بالمجلس الأعلى للثقافة.
٣- "الفهد جورج" مجموعة قصصية مترجمة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة: آفاق الترجمة.
٤- "معجم تاريخ مصر" من الفتح العربى حتى اغتيال الرئيس السادات، عن المشروع القومى للترجمة، بالمجلس الأعلى للثقافة.

المراجع فى سطور:

رءوف عباس

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- له مؤلفات عديدة فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	جيرار جينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورچ سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩- الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومى

٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦- جاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨- العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩- شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠- بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١- الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢- مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد على
٨٣- مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤- موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥- منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦- طول الليل (رواية)	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧- نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨- الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩- الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠- وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١- المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢- أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣- محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤- مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥- مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦- ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧- هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨- الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩- تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠- مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١- النص الروائى: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢- السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣- قبر ابن عربى يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤- أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥- مدخل إلى النص الجامع	جيرارجينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦- الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧- صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨- ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكى
١٠٩- حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠- النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١- المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢- الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيثل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولڤانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالروف البمبى
١٤٧- مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لوريتزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزُرجْ علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثان	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شوبكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	جون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الجينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف اليمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روجر ألن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مورير	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة پرومثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مجـ١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة پرومثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مجـ٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطى للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكى
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتى وأوسكار زاريت	جمال الجزيرى
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	محيى الدين مزيد
٣١١- مقال فى المنهج الفلسفى	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدى
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعى
٣١٥- جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحى
٣١٦- محاكمة سقراط	أى. ف. ستون	نسيم مجلى
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفى برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو بوجين كلينباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يونانى قديم	هانم محمد فوزى
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدى	محمود علاوى
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق على منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامى صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراى	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	على إبراهيم منوفى
٣٣٣- الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالى ساروت	فتحى العشرى
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوى
٣٣٩- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخرى لبيب

٣٤١- قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٣٤٢- سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٣٤٣- العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤- الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٣٤٥- الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦- سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٣٤٧- الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩- دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبى للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول	روى متحدة	أشرف كيلانى
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعى	محمود علاوى
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باى إنكلان	ثريا شلبى
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافى
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكياڤللى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودى بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى	شبلى النعمانى	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عينى	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتى روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتى
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علمانى
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦- لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١- أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣- الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤- ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥- قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩- جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤- الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨- الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩- المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠- تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١- بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤- جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥- التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦- الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩- هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠- أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣–	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤–	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥–	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦–	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧–	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨–	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩–	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠–	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١–	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢–	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣–	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤–	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥–	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦–	ربما كان قديسًا (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧–	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨–	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩–	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠–	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١–	كوكب مرقَّع (رواية)	آن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢–	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣–	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤–	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥–	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦–	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧–	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨–	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩–	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠–	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١–	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢–	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣–	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤–	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥–	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦–	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧–	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨–	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩–	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠–	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١– ما الذى حَدَثَ فى «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحى
٥٣٢– المغامرُ والمستشرق	هنرى لورنس	بشير السباعى
٥٣٣– تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوى
٥٣٤– الإسلاميون الجزائريون	سيفرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥– مخزن الأسرار (شعر)	نظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦– الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقى جلال
٥٣٧– للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوى
٥٣٨– النفس والآخر فى قصص يوسف الشارونى	كيت دانيلر	محمد الحديدى
٥٣٩– خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحى
٥٤٠– توجهات بريطانية – شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١– هى تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢– قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣– أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤– أقدم لك: ميلانى كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدى الجابرى
٥٤٥– يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦– ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق على منصور
٥٤٧– أقدم لك: بارت	فيليب تودى وآن كورس	جمال الجزيرى
٥٤٨– أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدى الجابرى
٥٤٩– أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلى وليتاجانز	جمال الجزيرى
٥٥٠– أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدى الجابرى
٥٥١– الموسيقى والعولمة	سايمون ماندى	سمحة الخولى
٥٥٢– قصص مثالية	ميجيل دى ثربانتس	على عبد الرءوف اليمبى
٥٥٣– مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤– مصر فى عهد محمد على	عفاف لطفى السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥– الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين	أناتولى أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦– أقدم لك: جان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدى الجابرى
٥٥٧– أقدم لك: الماركيز دى ساد	ستوارت هود وجراهام كرولى	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨– أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩– الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجى	عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠– صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦١– جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢– بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣– ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٤– عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتى	صبرى محمدى التهامى
٥٦٥– الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦– تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى	موريس بيشوب	على السيد على
٥٦٧– الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨– الأصولى فى الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومی بابا	ثائر دیب
٥٧٠- دول الخليج الفارسی	سير رويرت های	يوسف الشارونی
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانی المعاصر	إيميليا دی ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فی زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتی	جمال الجزيری
٥٧٤- مصر القديمة فی عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعی
٥٧٥- الاقتصاد السياسی للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشری محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودی	محمد قدری عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومی ميزوكوشی	محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكی	چون ماهر وچودی جرونز	محيی الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحی عبدالهادی
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بونز	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيری	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادی	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيری	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروی آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينی	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدی
٥٨٨- أمنحوتپ الثالث	آنييس كابرول	ماهر جويجاتی
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدی عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	علی عبدالتواب علی وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبری السوربونی	مجدی عبدالحافظ وعلی كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليری	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانی فوزی
٥٩٥- الحكم والسياسة فی أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولی	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فی العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومی علی قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوی
٦٠٠- الإسلام فی التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلی
٦٠٢- ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثية	چيمس ولیامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافی	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسی
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. آبوت	توفيق علی منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكی (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمی
٦٠٦- قصة البردی اليونانی فی مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنی

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	آى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أنّاكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥- السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦- قصة الثورة الإيرانية	سيهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧- رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨- بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩- الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موباسان	سحر يوسف
٦٥٠- الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١- ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢- آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣- مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤- أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥- أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦- خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧- محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨- حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩- قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠- نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١- روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢- رحلة إلى الجنوب	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣- امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤- الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥- عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦- تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	ولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧- الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨- ثقافات العولمة	فريدريك جيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩- ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠- أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١- قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢- مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣- ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤- ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥- أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦- أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨- تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠- سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١- هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢- نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣- سكين واحد لكل رجل (رواية)	ت. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤- الأعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥- الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦- امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧- محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨- الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩- الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠- محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١- ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢- أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣- أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حاييم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤- أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥- أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦- أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧- أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨- أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩- أقدم لك: التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠- الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١- الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢- الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤- فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥- فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦- الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧- أقدم لك: فالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨- فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩- معنى الحياة	ألفريد آدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠- الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	أيان هاتشباى وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١- درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤- ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥- جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦- جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧- جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨- جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩- جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠- جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى المغرب	غييرمو غوثاليبس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	ماساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩-	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات السلطة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور دارويني	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروري
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خاردييل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

٧٥٩- النثر الأردي	مولوي سيد محمد	جلال الحفناوي
٧٦٠- الدين والتصور الشعبي للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١- جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢- المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣- الحياة في مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤- ديوان غالب الدهلوي (شعر غزل)	غالب الدهلوي	حازم محفوظ
٧٦٥- ديوان خواجة الدهلوي (شعر تصوف)	خواجة الدهلوي	حازم محفوظ
٧٦٦- الشرق المتخيل	تييري هنتش	غازي برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧- الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسيني	غازي برو
٧٦٨- حوار الثقافات	محمود فهمي حجازي	محمود فهمي حجازي
٧٦٩- أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠- السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبري التهامي
٧٧١- السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبري التهامي
٧٧٢- بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحي
٧٧٣- دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	جون فيزر وبول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحي عبدالهادي
٧٧٤- الديموقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصري
٧٧٥- مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوي	جلال الحفناوي
٧٧٦- منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧- الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسي	عزت عامر
٧٧٨- صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادري	حازم محفوظ
٧٧٩- خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشي
٧٨٠- من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١- الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢- المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جمال عبد المقصود
٧٨٣- العولمة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنج	طلعت السروجي
٧٨٤- الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥- تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦- المذنبة (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧- العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨- سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجي
٧٨٩- الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبي
٧٩٠- الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوي
٧٩١- العطور ومعامل العطور في مصر القديمة	محمد الشيمي	ماهر جويجاتي
٧٩٢- دراسات حول القصص القصيرة لإدريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣- ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفي
٧٩٤- التاريخ الشعبي للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوي
٧٩٥- مختارات من الشعر الإسباني (جـ١)	نخبة	على عبد الرءوف البمبي
٧٩٦- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكي	حمزة المزيني

٧٩٧-	الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨-	الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد وادافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩-	سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٨٠٠-	قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١-	نحو مستقبل أفضل	تقرير دولى	بإشراف: محسن يوسف
٨٠٢-	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣-	التغيير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى
٨٠٤-	سوسيولوجيا الدين	دانييل هيرفيه-ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجى
٨٠٥-	من لا عزاء لهم (رواية)	كازو إيشيجورو	طاهر البربرى
٨٠٦-	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧-	يحى حقى: تشريح مفكر مصرى	ميريام كوك	خيرى دومة
٨٠٨-	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود
٨٠٩-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١٠-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسى	محمود سيد أحمد
٨١١-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨١٢-	تأمل العالم: الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولى	فريد الزاهى
٨١٣-	لم أخرج من ليلى (رواية)	أنى إرنو	نورا أمين
٨١٤-	الحياة اليومية فى مصر الرومانية	نافتال لويس	آمال الروبى
٨١٥-	فلسفة المتكلمين (مج٢)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبدالغنى
٨١٦-	العدو الأمريكى	فيليب روجيه	بدر الدين عرودكى
٨١٧-	مائدة أفلاطون: كلام فى الحب	أفلاطون	محمد لطفى جمعة
٨١٨-	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ١)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨١٩-	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (جـ٢)	أندريه ريمون	ناصر أحمد وباتسى جمال الدين
٨٢٠-	ميراث الترجمة: هملت (مسرحية)	وليم شكسبير	طانيوس أفندى
٨٢١-	هفت بيكر (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٨٢٢-	فن الرباعى (شعر)	نخبة	محمد نور الدين عبد المنعم
٨٢٣-	وجه أمريكا الأسود (شعر)	نخبة	أحمد شافعى
٨٢٤-	لغة الدراما	دافيد برتش	ربيع مفتاح
٨٢٥-	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (جـ١)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٦-	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (جـ٢)	ياكوب بوكهارت	عبد العزيز توفيق جاويد
٨٢٧-	أهل مطروح: البدو والمستوطنون والذين يقضون العطلات	دونالد پ.كول وثريا تركى	محمد على فرج
٨٢٨-	ميراث الترجمة: النظرية النسبية	ألبرت أينشتين	رمسيس شحاتة
٨٢٩-	مناظرة حول الإسلام والعلم	إرنست رينان وجمال الدين الأفغانى	مجدى عبد الحافظ
٨٣٠-	رق العشق	حسن كريم بور	محمد علاء الدين منصور
٨٣١-	ميراث الترجمة: تطور علم الطبيعة	ألبرت أينشتين وليو بولد إنفلد	محمد النادى وعطية عاشور
٨٣٢-	تاريخ التحليل الاقتصادى (جـ٣)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمى
٨٣٣-	الفلسفة الألمانية	فرنر شميدرس	محسن الدمرداش
٨٣٤-	كنز الشعر	ذبيح الله صفا	محمد علاء الدين منصور

٨٣٥- تشيخوف: حياة فى صور	بيتر أوريان	علاء عزمى
٨٣٦- بين الإسلام والغرب	مرثيدس غارثيا	ممدوح البستاوى
٨٣٧- عناكب فى المصيدة	ناتاليا فيكو	على فهمى عبدالسلام
٨٣٨- فى تفسير مذهب بوش ومقالات أخرى	نعوم تشومسكى	لبنى صبرى
٨٣٩- أقدم لك: النظرية النقدية	ستيوارت سين وبورين فان لون	جمال الجزيرى
٨٤٠- الخواتم الثلاثة	جوتهولد ليسينج	فوزية حسن
٨٤١- هملت: أمير الدانمارك	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٨٤٢- منظومة مصيبت نامه (مج٢)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٨٤٣- من روائع القصيد الفارسى	نخبة	محمد علاء الدين منصور
٨٤٤- دراسات فى الفقر والعولمة	كريمة كريم	سمير كريم
٨٤٥- غياب السلام	نيكولاس جويات	طلعت الشايب
٨٤٦- الطبيعة البشرية	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٨٤٧- الحياة بعد الرأسمالية	مايكل ألبرت	أحمد محمود
٨٤٨- ميراث الترجمة: تاريخ الدولة العربية	يوليوس فلهاوزن	عبد الهادى أبو ريدة
٨٤٩- سوتيتات شكسبير	وليم شكسبير	بدر توفيق
٨٥٠- الخيال، الأسلوب، الحداثة	مقالات مختارة	جابر عصفور
٨٥١- ميراث الترجمة: الطب التجريبى	كلود برنار	يوسف مراد
٨٥٢- العلم والحقيقة	ريتشارد دوكنز	مصطفى إبراهيم فهمى
٨٥٣- العمارة فى الأندلس: عمارة المدن والحصون (مج١)	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٨٥٤- العمارة فى الأندلس: عمارة المدن والحصون (مج٢)	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٨٥٥- فهم الاستعارة فى الأدب	جيرارد ستيم	محمد أحمد حمد
٨٥٦- القضية الموريسكية من وجهة نظر أخرى	فرانثسكو ماركيث بانو بيانويا	عائشة سويلم
٨٥٧- نادجا (رواية)	أندريه بريتون	كامل عويد العامرى
٨٥٨- جوهر الترجمة: عبور الحدود الثقافية	ثيو هرمانز	بيومى قنديل
٨٥٩- السياسة فى الشرق القديم	إيف شيمل	مصطفى ماهر
٨٦٠- مصر وأوروبا	القاضى فان بملن	لطيفة سالم
٨٦١- الإسلام والمسلمون فى أمريكا	جين سميث	محمد الخولى
٨٦٢- ببغاء الكاكادو	أرتور شنيتسلر	محسن الدمرداش
٨٦٣- لقاء بالشعراء	على أكبر دلفى	محمد علاء الدين منصور
٨٦٤- أوراق فلسطينية	دورين إنجرامز	عبد الرحيم الرفاعى
٨٦٥- فكرة الثقافة	تيرى إيجلتون	شوقى جلال
٨٦٦- رسائل خمس فى الآفاق والأنفس	مجموعة من المؤلفين	محمد علاء الدين منصور
٨٦٧- المهمة الاستوائية	ديفيد مايلو	صبرى محمد حسن
٨٦٨- الشعر الفارسى المعاصر	ساعد باقرى ومحمد رضا محمدى	محمد علاء الدين منصور
٨٦٩- تطور الثقافة	روبن دونبار وآخرون	شوقى جلال
٨٧٠- عشر مسرحيات (جـ١)	نخبة	حمادة إبراهيم
٨٧١- عشر مسرحيات (جـ٢)	نخبة	حمادة إبراهيم
٨٧٢- كتاب الطاو	لاوتسو	محسن فرجانى

٨٧٣- معلمون لمدارس المستقبل	تقرير صادر عن اليونسكو	بهاء شاهين
٨٧٤- النهر الخالد (مج١)	جاويد إقبال	ظهور أحمد
٨٧٥- النهر الخالد (مج٢)	جاويد إقبال	ظهور أحمد
٨٧٦- دراسات فى الموسيقى الشرقية (جـ١)	هنرى جورج فارمر	أمانى المنياوى
٨٧٧- أدب الجدل والدفاع فى العربية	موريتس شتينشنيدر	صلاح محجوب
٨٧٨- ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (جـ١، مجـ١)	تشارلز دوتى	صبرى محمد حسن
٨٧٩- ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (جـ١، مجـ٢)	تشارلز دوتى	صبرى محمد حسن
٨٨٠- الواحات المفقودة	أحمد حسنين بك	عبد الرحمن حجازى وأمير نبيه
٨٨١- التنويريون ودورهم فى خدمة المجتمع	جلال آل أحمد	هويدا عزت
٨٨٢- ميراث الترجمة: أغانى شيراز (جـ١)	حافظ الشيرازى	إبراهيم الشواربى
٨٨٣- ميراث الترجمة: أغانى شيراز (جـ٢)	حافظ الشيرازى	إبراهيم الشواربى
٨٨٤- تعلم الأطفال الصغار	باربرا تيزار ومارتن هيوز	محمد رشدى سالم
٨٨٥- روح الإرهاب	جان بودريار	بدر عرويكى
٨٨٦- الترجمة والإمبراطورية	دوجلاس روبنسون	ثائر ديب
٨٨٧- غزليات سعدى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٨٨٨- أزهار مسلك الليل (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت
٨٨٩- ميراث الترجمة: سارتوروس	وليم فوكنر	ميخائيل رومان
٨٩٠- منتخبات أشعار فراغى	مخدومقلى فراغى	الصفصافى أحمد القطورى
٨٩١- مفاوضات مع الموتى	مارجريت أتوود	عزة مازن
٨٩٢- تاريخ المسيحية الشرقية	عزيز سوريال عطية	إسحاق عبيد
٨٩٣- عبادة الإنسان الحر	برتراند راسل	محمد قدرى عمارة
٨٩٤- الطريق إلى مكة	محمد أسد	رفعت السيد على
٨٩٥- وادى الفوضى (رواية)	فريدريش دورينمات	يسرى خميس
٨٩٦- شعر الضفاف الأخرى	نخبة	زين العابدين فؤاد
٨٩٧- اختراق الجزيرة العربية	ديفيد جورج هوجارث	صبرى محمد حسن
٨٩٨- الإسلام والعلم	برويز أمير على بهائى	محمود خيال
٨٩٩- الدبلوماسية الفاعلة	بيتر مارشال	أحمد مختار الجمال
٩٠٠- تيارات نقدية محدثة	مقالات مختارة	جابر عصفور
٩٠١- مختارات من شعر لى جاو شينج	لى جاو شينج	عبد العزيز حمدى
٩٠٢- آلهة مصر القديمة وأساطيرها	روبرت أرنولد	مروة الفقى
٩٠٣- أفلام ومناهج (مج١)	بيل نيكولز	حسين بيومى
٩٠٤- أفلام ومناهج (مج٢)	بيل نيكولز	حسين بيومى
٩٠٥- تراث الهند	ج. ت. جارات	جلال السعيد الحفناوى
٩٠٦- أسس الحوار فى القرآن	هيربرت بوسة	أحمد هويدى
٩٠٧- أرثر.. متعة الحياة (رواية)	فرانسواز جيرو	فاطمة خليل
٩٠٨- الحلقة النقدية	ديفيد كوزنز هوى	خالدة حامد
٩٠٩- الفنون والآداب تحت ضغط العولمة	جوويست سمايرز	طلعت الشايب
٩١٠- بروميثيوس بلا قيود	دافيد س. ليندس	مى رفعت سلطان

٩١١- غبار النجوم	جون جريبين	عزت عامر
٩١٢- ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (جـ١)	روايات مختارة	يحيى حقى
٩١٣- ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (جـ٢)	مسرحيات مختارة	يحيى حقى
٩١٤- ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (جـ٣)	ديزموند ستيوارت	يحيى حقى
٩١٥- المرأة فى أثينا: الواقع والقانون	روجر جست	منيرة كروان
٩١٦- الجدلية الاجتماعية	أنور عبد الملك	سامية الجندى وعبدالعظيم حماد
٩١٧- موسوعة كمبريدج (جـ١)	نخبة	إشراف: أحمد عتمان
٩١٨- موسوعة كمبريدج (جـ٤)	نخبة	إشراف: فاطمة موسى
٩١٩- موسوعة كمبريدج (جـ٩)	نخبة	إشراف: رضوى عاشور
٩٢٠- خليل جبران: حياته وعالمه	چين جبران وجبران خليل جبران	فاطمة قنديل
٩٢١- لله الأمر (رواية)	أحمدو كوروما	ثريا إقبال
٩٢٢- الموريسكيون فى إسبانيا وفى المنفى	ميكيل دى إيبالثا	جمال عبد الرحمن
٩٢٣- ملحمة حرب الاستقلال (شعر)	ناظم حكمت	محمد حرب
٩٢٤- حتشبسوت: عظمة وسحر وغموض	كريستيان دى روش نوبلكور	فاطمة عبد الله
٩٢٥- رمسيس الثانى: فرعون المعجزات	كريستيان دى روش نوبلكور	فاطمة عبد الله
٩٢٦- ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (جـ١، مجـ١)	تشارلز دوتى	صبرى محمد حسن
٩٢٧- ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (جـ١، مجـ٢)	تشارلز دوتى	صبرى محمد حسن
٩٢٨- سجون الضوء	كيتى فرجسون	عزت عامر
٩٢٩- نشأة الإنسان (مجـ١)	تشارلس داروين	مجدى المليجى
٩٣٠- نشأة الإنسان (مجـ٢)	تشارلس داروين	مجدى المليجى
٩٣١- نشأة الإنسان (مجـ٣)	تشارلس داروين	مجدى المليجى
٩٣٢- ميراث الترجمة: حدائق السحر فى دقائق الشعر	رشيدالدين العمرى	إبراهيم الشواربى
٩٣٣- اللاعقلانية الشعرية	كارلوس بوسونيو	على منوفى
٩٣٤- محنة الكاتب الأفريقى	تشارلز لارسون	طلعت الشايب
٩٣٥- تاريخ الفن الألمانى	فولكر جيبهارت	علا عادل
٩٣٦- بيولوجيا الجحيم	إد ريجيس	أحمد فوزى عبد الحميد
٩٣٧- هيا نحكى (قصص أطفال)	أحمد ندالو	عبدالحى سالم
٩٣٨- الأنطولوجيا السياسية عند مارتن هيدجر	بيير بورديو	سعيد العليمى
٩٣٩- سجن العقل	ستيفن جونسون	أحمد مستجير
٩٤٠- اليابان الحديثة: قضايا وآراء	مجموعة مقالات	علاء على زين العابدين
٩٤١- الجماليات لم يولدن بعد	آى كويثى أرماه	صبرى محمد حسن
٩٤٢- القرن الجديد	إريك هوبسبوم	وجيه سمعان عبد المسيح
٩٤٣- لقاء فى الظلام	مختارات من القصص الأفريقية	محمد عبد الواحد
٩٤٤- الكونترباص	باتريك زوسكيند	سمير جريس
٩٤٥- ميراث الترجمة: أحلام يقظة جوال منفرد	چان چاك روسو	ثريا توفيق
٩٤٦- الزار ومظاهره المسرحية فى إثيوبيا	ميشيل ليريس	محمد مهدى قناوى
٩٤٧- ماوراء المعنى والحقيقة	برتراند راسل	محمد قدرى عمارة
٩٤٨- أفريقيا منذ عام ١٨٠٠	رونالد أوليفر وأنتونى أتمور	فريد چورچ بورى

٩٤٩- مقبرة الصدأ	أندره فيش	نافع معلا
٩٥٠- فى علم الكتابة	چاك ديريدا	منى طلبة وأنور مغيث
٩٥١- الاتهام (رواية)	فريدريش دورينمات	عماد حسن بكر
٩٥٢- العبد ومسرحيات أخرى	أميرى بركة	نعيمة عبد الجواد
٩٥٣- مختارات من الشعر الإسبانى (جـ٢)	نخبة من الشعراء	على عبد الرءوف البمبى
٩٥٤- الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية فى عهد محمد على	فرد لوسون	عنان الشهاوى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٢٠١٥٠ / ٢٠٠٥





كان هذا الكتاب فى الأصل رسالة دكتوراه فى حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها فرد لوسون؛ Fred Lawson فى أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعها لأطروحته التى تعنى بالعلاقات الدولية فى حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد على والى مصر موضوعًا لدراسة حالة معينة، سعيًا وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه فى إطار دراسة الإمبريالية، التى حفلت بها أدبيات العلوم السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين، أى أن الباحث يبدأ دراسة الحالة وفى يده معايير نظرية محددة لا يعتزم اختيار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التى يدرسها على ضوئها.





